

تمت الطابع باستيفاء ما طلبت فيه أحكام من الرسالة

التوقيع
مكي

الإدارة
بمكة المكرمة

د. سلطان بن محمد

عبد الحنف
عبد الحنف

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا

فرع الفقه والأصول

شعبة الفقه



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠١٨٩٠



أحكام الجنين والطفل في الفقه الإسلامي

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه

العداد الطالب

عواطف تحسين عبدالله البوقري

١٤١٧ هـ

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور

الشافعي عبد الرحمن السيد



الجزء الثاني

١٤١٠ - ١٩٩٠ م

المطلب الثاني

دفع زكاة فطر الطفل

الزكاة بالمد : النماء والزيادة ، وسمي القدر المخرج من المال زكاة لأنه سبب يرجي به الزكاة ، وزكى ماله تزكية ، أي أدى عنه زكاته ، وتزكى أي تصدق وكل ذلك استعمل في القرآن والحديث ، ووزنها فعله كالمدقة ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها انقلبت الفاء ، وهي من الأسماء المشتركة بين المخرج والفعل فتطلق على العين وهي الطائفة من المال المزكى بها ، وعلى المعنى وهو التزكية ، فالزكاة طهرة للأموال ، وزكساة الفطر طهرة للأبدان . (١)

وتسمى أيضا صدقة الفطر . والصدقة : من تصدقت بكذا أي أعطيته صدقة أي ما تصدقت به على الفقراء . (٢)

والفطر : من فطر الله الخلق فطرا ، من باب قتل ، خلقهم والاسم الفطيرة ، بالكسر الخلقة ، قال تعالى : ﴿ فَطَرَنَاللَّهُ الْبَشَرَ فِطْرًا النَّاسُ عَلَيْهَا ﴾ (٣) وقد فطره . يفطره بالضم أي خلقه .

وقولهم تجب الفطرة هو على حذف مضاف ، والأصل تجب زكاة الفطرة ، وهي البدن فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، واستغنى به في الاستعمال لفهم المعنى . (٤)

(١) الصحاح تاج اللغة ج ٦ باب الواو والقاف فصل الزاي ص ٢٣٦٨ ، المصباح المنير

ج ١ كتاب الزاي مادة الزكاء ص ٢٥٤ ، مختار الصحاح باب الزاي مادة زكا ص ٢٧٣ ،
النهاية في غريب الحديث والأثر ج ٢ ص ٣٠٧ .

(٢) الصحاح تاج اللغة باب القاف فصل الصاد ص ١٥٠٥ ، المصباح المنير ج ١ كتاب
الصاد مادة صدق ص ٣٣٦ .

(٣) سورة الروم ، الآية (٣٠) .

(٤) المصباح المنير ج ٢ كتاب الفاء مادة فطر ص ٤٧٦ ، الصحاح وتاج اللغة ج ٢ باب

فصل الفاء ص ٧٨١ ، مختار الصحاح باب الفاء مادة فطر ص ٥٠٦ .

المقصود بركاسة أو صدقة الفطر :-

هو لفظ اسلامي لم يعرف في الجاهلية ، لأنه من خصوصيات هذه الأمة ، فلم تستعمله العرب من قبل ، وليس بمعرف بل أصلح الفقهاء عليه ، وعلى هذا يكون حقيقة شرعية ، كالصلاة والزكاة .

وأما الفطر بالمعنى الثاني بمعنى الخلقة ، وهو غير عربي ، قال تعالى : ﴿ فَطَرْتَهُ **اللَّهُ الَّذِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا** ﴾ (١)

وقولنا زكاة الفطر من اضافة المسبب للسبب لأحد سببها وهو أول جزء من شوال لتحقيق الوجوب به ، وان كان لابد فيه من إدراك جزء من رمضان أيضا ، ولذا يصح اضافتها له فيقال : زكاة الصوم ، وزكاة رمضان ، وزكاة الفطر ، أيضا هي زكاة الأبدان ، وزكاة الرؤوس . وزكاة الفطر كأنها من الفطرة بمعنى الخلقة ، كأنه يعنى انها متعلقة بالأبدان ، ويمكن أن يوجه بكونها تجب بالفطر .

وزكاة الفطرة بمعنى القدر المخرج ، فالإضافة بيانية ، أي زكاة الفطرة ، أو بمعنى الخلقة ، فلم يتحد المأخوذ والمأخوذ منه في المعنى الا أن يقال أن بينهما نوع تعلق من جهة . ان الزكاة مطهرة للخلقة ، هذا هو الذي سهل الأمر . (٢)

حكم زكاة الفطر :-

لا خلاف بين جمهور الفقهاء على وجوب زكاة الفطر (٣) ، واستدلوا

-
- (١) سورة الروم ، الآية (٣٠) .
- (٢) الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٢ ص ٣٥٧-٣٥٨ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٣٦٤-٣٦٥ ، حاشية الشرقاوى ج ١ ص ٣٦٩ ، الاقناع في حل ألفاظ أي شجاع ج ١ ص ٢٠٩ ، كشاف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٢٤٥-٢٤٦ .
- (٣) شرح فتح القدير ج ٢ ص ٢٨١ ، شرح العناية على الهداية ج ٢ ص ٢٨١ ، حاشية رد المحتار ج ٢ ص ٣٥٨ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٣٦٥ ، التاج ==

على ما ذهبوا اليه بالسنة . (١)

والاكليل لمختصر خليل ج ٢ ص ٣٦٤ ، المجموع شرح المذهب ج ١ ص ١٠٤ ، فتح
العزیز شرح الوجیز وهو الشرح الكبير للامام أبي القاسم عبدالكريم بن محمد
الرافعي - دار الفكر ج ٦ ص ١١١ ، كشاف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٢٤٦ ،
المغني ج ٣ ص ٥٥ ، المحلى ج ٦ ص ١١٨ .

الا أن الحنفية قالوا ان المقصود بالواجب هنا ليس الفرض الذي يثبت بدليل
قطعي ، وانما المقصود بالواجب هنا ما ثبت بدليل ظني .

الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٢ ص ٣٥٨-٣٥٩ ، الهداية شرح بداية المبتدى
ج ٢ ص ٢٨٢ ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٦٩ .

كما أن بعض الفقهاء قال : بسنيها ، والبعض قال انها منسوخة ، ومن أراد
الاستزادة فليراجع الموضوع حيث مظانها وما ورد على ما استدلل به الجمهور
والحنفية وكذلك بالنسبة لمن قال انها سنة أو منسوخة من مناقشة لأدلتهم .

قال : في نيل الأوطار في حكم زكاة الفطر قال : " قوله فرض " فيه دليل على
أن صدقة الفطر من الفرائض وقد نقل ابن المنذر وغيره الاجماع على ذلك ، ولكن
الحنفية يقولون بالوجوب دون الفرضية على قاعدتهم في التفرقة بين الفرض
والواجب ، قالوا : اذ لا دليل قاطع تثبت به الفرضية " ج ٤ ص ٢٤٩ .

بعض الفقهاء قالوا : انها وجبت بالقرآن ، والسنة مبينة ، والبعض قال : انها
وجبت بالسنة . (١)

مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٣٦٥ ، المجموع وشرح المذهب ج ٦ ص
١٠٤

أولا - من القرآن :

أ - قوله تعالى : (وَآتُوا الزَّكَاةَ) سورة البقرة ، الآية ١١٠ . الآية الكريمة

عامة توجب الزكاة ، فما دامت الآية عامة فيدخل فيها زكاة الفطر .

ب - قوله تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى) سورة الأعلى الآية ١٤-١٥

وجه الدلالة : ان المقصود بقوله تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى) أى أخرج زكاة الفطر

والمقصود بقوله : (وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى) أى صلى صلاة العيد ، قيل الظاهر أن المراد

بقوله : (تَزَكَّى) في الآية ، أى تزكى بالاسلام ، وصلى الصلوات الخمس ، وذلك لقوله : ==

الأدلة من السنة :-

أ (عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر ، صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكراً أو أنثى من المسلمين " . (١)

ب (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : " فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرة للماثم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين ، فمن أداها قبل الصلاة ، فهي زكاة مقبولة ، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات " . (٢)

(تزكى) وإنما يقال لمن أدى الزكاة زكى ، كما أنه ليس في الآية أمر ، وإنما تضمنت مدح من فعل ذلك ، ويصح المدح بالمندوب ، وزكاة الفطر واجبة ، وليست مندوبة ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٣٦٥ .
كما أنه يرد على ذلك أنها تطهر من الشرك ، كما أن السورة الكريمة مكية ولم يكن بها زكاة ولا عيد ، كما أن فرض زكاة الفطر كان مع رمضان في السنة الثانية من الهجرة .

كشاف القناع عن متن الإقناع ج ٢ ص ٢٤٦ .

(١) صحيح الإمام البخارى ج ٢ باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين ص ١٣٠

(٢) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الزكاة باب صدقة الفطر رقم ١٨٢٧ ص ٥٨٥ ، سنن أبي داود

ج ٢ كتاب الزكاة باب زكاة الفطر رقم ١٦٠٩ ص ١١١ .

جاء في إرواء الغليل " بين أن هذا الحديث " صحيح ، وقال الإمام الدارقطني وليس في روايته مجروح ، وقال الحاكم صحيح على شرط البخارى ، ووافقه الذهبي ، وأقره المنذرى في الترغيب ، والحافظ في بلوغ المرام - قال صاحب الإرواء - وفي ذلك نظر لأن من دون عكرمة لم يخرج لهم البخارى شيئاً - فالسند حسن ، وقد حسنه النووى في المجموع ، ومن قبله ابن قدامة في المغني ، ثم رأيت العلامة ابن دقيق العيد في الإمام قد تعقب الحاكم بمثل ما تعقبته به ، ولكنه أشار إلى تقويم الحديث " بتصرف ج ٣ باب زكاة الفطر ص ٣٣٢ .

ج) عن ابن عمر رضي الله عنهما ، " أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بزكاة الفطر قبل خروج الناس الى الصلاة " (١)
وجه الدلالة :-

ان الأحاديث السابقة دلت على وجوب زكاة الفطر .

الحكمة من مشروعية زكاة الفطر :-

ان الصدقات انما هي عطية من المسلم لكي يعبر عن صدق رغبته في ثواب الله ، وحسن جزاءه ، ومن حكمة مشروعية صدقة الفطر هو ذلك ، فالمسلم يرغب بنماء وزيادة من أجره ، خاصة وأنه مر عليه شهر من الصيام ، قد روض فيه جسده وارادته على كبح الشهوات ، وكذلك روض نفسه التي هي أشد ما يتغلب على الانسان ، فكانت زكاة الفطر تعبيراً عن كبح جماح النفس التي جبلت على الشح وحب المال ، فاذا بها تعطى وهي راغبة في العطاء ، متغلبة على الشح والبخل .

كما أن عمل الانسان معرض لكي يتخلله بعض النقص وكذلك بالنسبة للعبادات ، فصدقة الفطر جبر لخلل قد يقع في الصوم ، فهو كسجود السهو للصلاة .

فالله سبحانه وتعالى ما شرع نوعاً من الفرائض ، الا وشرع له نوعاً من النوافل يجبره ، فان كانت زكاة الفطر من غير جنس الصوم ، فانها تجبر كجبر النوافل للفرائض ، ولهذا كانت صدقة الفطر طهرة للمصائم من اللغو والرفث .

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : " فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرة للمصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين فمن أداها قبل الصلاة ، فهي زكاة مقبولة ، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات " (٢) فهي تزكية للنفس ونماء لها .

(١) صحيح الامام البخاري ج ٢ باب الصدقة قبل الفطر ص ١٣١ .

(٢) سبق تخريجه في ص ٤٩٦

كما أن صدقة الفطر فيها نوع من التكافل الاجتماعي كالزكاة ، وبالذات في هذا اليوم ، وهو يوم العيد ، ففيها رفق بالفقراء وفيه ينبغي اغناؤهم عن السؤال في ذلك اليوم ، وهذا حفظا لماء وجوههم من ذل السؤال ، فتسود الفرحة بذلك اليوم لأغنياء المسلمين ولفقراهم ، فيتفرغوا فيه للتهليل والحمد على أنهم بلغوا شهر رمضان . وعلى هذا فلا يشعر الغني بغناه ، ولا الفقير لفقره ، وهذه هي حكم الاسلام الجلية في كل ما شرع ، وهذه من حكم مشروعية زكاة الفطر . والله تعالى أعلم .

حكم دفع زكاة الفطر عن الطفل :-

لا خلاف بين جمهور الفقهاء في أن زكاة الفطر واجبة على الطفل . (١)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالسنة ..

فمن السنة : عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : " فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين ، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة " . (٢) وجبه الدلالة :-

الحديث الشريف يدل على وجوب زكاة الفطر على الطفل .

اعتراض :-

قد يرد اعتراض على أن الطفل لا تجب عليه زكاة الفطر وذلك لما يأتي :-

١ - عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : " فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم

زكاة الفطر طهرة للمصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين ... " الحديث . (٣)

(١) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ١٠١ ، حاشية رد المختار ج ٢ ص ٣٥٩-٣٦٠ ،

التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٣٧٠ ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١

ص ٢٧٩ ، المجموع شرح المذهب ج ٦ ص ١١٤ ، فتح العزيز شرح الوجيز ج ٦ ص ١١١

كشف القناع عن متن القناع ج ٢ ص ٢٤٦ ، المغني ج ٣ ص ٥٥ ، المحلى ج ٦ ص ١١٨

(٢) صحيح الامام البخاري ج ٢ باب فرض صدقة الفطر ... الخ ص ١٣٠ .

(٣) سبق تخريجه وذكره بتمامه في ص ٤٩٦ .

فقوله " طهارة للصائم " والطفل ليس من أهل الصوم .

٢ - ولأن زكاة الفطر عبادة ، والعبادات لا تجب على الأطفال كالصوم والصلاة .

الرد :-

وأجيب على ماورد فليهم من اعتراض ما يأتي :-

أ (أن ذكر التطهير خرج مخرج الغالب ، كما أنها تجب على من لا يذنب كمتحقق المصالح أو من أسلم قبل غروب الشمس بلحظة .

ب (وكذلك وجود الصوم في شهر رمضان ليس بشرط لوجوب الفطر لأنه لو أفطر انسان في رمضان لغذر نحو مرض أو كبر أو سفر ، فانه يلزمه صدقة الفطر ، لأن الأمر بأدائها مطلق عن هذا الشرط ، فتجب على من لا يوجد منه الصوم كالصغير .

ج (ان زكاة الفطر ليست بعبادة محضة ، بل فيها معنى المونة فأشبهت العشر .

د (ولما أجرى الشرع زكاة الفطر مجرى المونة حيث أوجب على الانسان مــــن جهة غيره فأشبه النفقة ، ونفقة الطفل في ماله إذا كان له مال ، وإلا على من تلزمه نفقته . (١)

حكم زكاة الفطر عن الطفل اذا كان الطفل فقيراً أو كان له مال :-

أ (حكم زكاة الفطر عن الطفل الفقير :

لا خلاف بين جمهور الفقهاء في أنه لو كان الطفل فقيراً ، فإن زكاة فطره تكسبون على من يلي نفقته كأبيه . (٢)

(١) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٧٠ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار

ج ٢ ص ٣٦١ ، شرح العناية على الهداية ج ٢ ص ٢٨٥ ، نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٥١ .

(٢) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٢٧١ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار

ج ٢ ص ٣٦٠ ، شرح فتح القدير ج ٢ ص ٢٨٤-٢٨٥ .

لأنه يموله ويلى عليه ، وهذا لقوله عليه السلام : " أدوا صدقة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير ، أو نصف صاع من بر عن كل صغير أو كبير أو أنثى حر أو عبد " . (١)
ولحديث " أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر على الصغير والكبير والذكر والأنثى ممن تمونون " . (٢)

حكم زكاة الفطر عن الطفل الذى له مال :

ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين -

المذهب الأول :

ذهب جمهور الفقهاء الى أنه لو كان للطفل مال سواء كان يتيما أو غير يتيم فإن على

(١) رواه ثعلبة بن صعيير عن أبيه .

سنن الدارقطني ج ٢ كتاب زكاة الفطر ص ١٤٧ .

قال عن هذا الحديث في التعليق المغني على الدارقطني ٠٠٠ مدار هذا الحديث على الزهري عن عبدالله بن ثعلبة فمن أصحابه من قال عن أبيه ، ومنهم من لم يقله ، وذكر الدارقطني الاختلاف عنه على الزهري وحاصله الاختلاف في اسم صاحبه فمنهم من قال : عبدالله بن ثعلبة ، ف قيل عبدالله بن ثعلبة بن صعيير ، وقيل : ابن أبي صعيير ، وقيل : ثعلبة بن عبدالله بن أبي صعيير .

وقد أخرج هذا الحديث أبو داود وعبد الرزاق والدارقطني والحاكم . التعليق المغني ج ٢ ص ١٤٧ ، ١٤٩ ، وانظر الدراية في تخريج أحاديث الهداية ج ١ باب صدقة الفطر رقم ٣٤٩ ص ٢٦٩ .

(٢) سنن الدارقطني ج ٢ كتاب زكاة الفطر ص ١٤٠ ، وجاء بلفظ آخر في كتاب المسند للإمام محمد بن إدريس الشافعي - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان ، كتاب الزكاة ص ٣٦٨ .

وجاء في سنن الدارقطني عن علي بن موسى الرضا عن أبيه عن جده عن آبائه ، وقال : عنه في التعليق المغني على الدارقطني هذا حديث مرسل ، فإن جد علي بن موسى هو جعفر الصادق بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وجعفر لم يدرك الصحابة ، وقد أخرج له الشيخان ، وقال ابن حبان في الثقات ، يحتج بحديثه ما لم يكن من رواية أولاده عنه ، فإن في حديث ولده مناكير كثيرة . ج ٢ ص ١٤٠-١٤١

وليه أن يخرج زكاة الفطر من ماله . (١)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه من السنة . .

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : " فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم ، زكاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين ، وأمر أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة " . (٢)

* وجه الدلالة :-

ان الحديث الشريف يدل على وجوب فطرة الطفل في ماله ، والمخاطب باخراجها
وليه ان كان للصغير مال لأنه من المسلمين .

المذهب الثاني :-

ذهب محمد و زفر من الحنفية ، الى أنه لا فطرة على الطفل ، فلو أدى الأب أو الوصي من مال
الطفل زكاة الفطر ، فإنهما يضمنان ذلك . (٣)

(١) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٦٩-٧٠ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار
ج ٢ ص ٣٥٩ ، شرح العناية على الهداية ج ٢ ص ٢٨٥ ، مواهب الجليل لشرح مختصر
خليل ج ٢ ص ٣٧٤ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٣٧٠ ، بداية المجتهد
ونهاية المقتصد ج ١ ص ٢٧٩ ، المجموع شرح المذهب ج ٦ ص ١١٤ - ١١٥ ، ١٢٠ ،
كشاف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٢٤٦ - ٢٤٧ ، المغني ج ٣ ص ٥٥ - ٥٦ .

(٢) سبق تخريجه في ص ٤٩٨

(٣) زقر بن الهذيل --- بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الفقيه الحنفي ، ولد سنة
١١٠ هـ ، كان قد جمع بين العلم والعبادة ، وكان من أصحاب الحديث ، ثم غلب عليه
الرأى ، وهو قياس أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه ، توفي في شعبان سنة ثمان
 وخمسين ومائة ، رحمه الله .

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ج ٢ ص ٣١٧ وما بهـ .

(٤) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٦٩ - ٧٠ ، شرح العناية على الهداية
ج ٢ ص ٢٨٥ .

واستدلوا لهما بالسنة والمعقول

أولا من السنة :-

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : " فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرة للمصائم من اللغو والرفث ، وطعمة للمساكين ، فمن أداها قبل الصلاة ، فهي زكاة مقبولة ، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات " . (١)

وجه الدلالة :-

ان زكاة الفطر جعلت طهرة للمصائم ، والطفل ليس من أهل الصيام ، فلذلك لا تجب عليه زكاة الفطر . (٢)

ثانيا : من المعقول :-

ان زكاة الفطر عبادة ، والعبادات لا تجب على الأطفال كالصوم والصلاة . (٣)

مناقشة الأدلة :

نوقشت أدلة المذهب الثاني القائلين بعدم وجوب زكاة الفطر على الطفل ، وان وليه لـمـو أخرج الزكاة من ماله ضمن ذلك ، نوقشت من قبل أصحاب المذهب الأول القائلين بوجوب زكاة الفطر على الطفل ، وان على الولي اخراجها من ماله وأنه لا ضمان عليه بما يأتي :-

بالنسبة لما استدل به لهما من السنة ومن المعقول ، ان الحديث ذكر ان زكاة الفطر طهرة للمصائم ، فهذا اخرج مخرج الغالب ، لأن زكاة الفطر تجب على من أسلم قبل غروب الشمس بلحظة ، وكذلك لمن أفطر بعذر ، فان زكاة الفطر واجبة عليه ، وكذلك بالنسبة لمن لا ذنب له ، كمتحقق الصلاح . (٤)

أما استدلالهم بالمعقول ، بأن الصوم عبادة من العبادات ، فلا تجب على الأطفال

(١) سبق تخرجه في ص ٤٩٦

(٢) نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٥١

(٣) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٦٩-٧٠، شرح العناية على الهداية ج ٢ ص ٢٨٥

(٤) نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٥١ .



كالصوم والصلاة

أ (صحيح أن زكاة الفطر عبادة من العبادات ، ولكنها ليست بعبادة محضة ، بل فيها معنى المونة فأشبهت العشر •

ب (وكذلك وجود الصوم في شهر رمضان ليس بشرط لوجوب الفطرة ، لأنه لو أفطر انسان في رمضان لعذر نحو مرض أو كبر أو سفر يلزمه صدقة الفطر ، لأن الأمر بادائها مطلق عن هذا الشرط ، فتجب على من لا يوجد منه الصوم كالطفل •

ج (كما أن الشرع أجرى زكاة الفطر مجرى المونة حيث أوجبها على الانسان من جهة غيرة فأشبهه النفقة ، ونفقة الطفل في ماله ، اذا كان له مال ، والا على من تلزمه نفقته . (١)

الترجيح :

يترجح لدى - والله أعلم - ما ذهب اليه الجمهور وهو وجوب زكاة الفطر بمن الطفل سواء كان فقيرا أو غنيا ، فان كان فقيرا فيخرجها من ينفق عليه ، وان كان غنيا ففي ماله ، ولا ضمان على وليه عند اخراجها من ماله ، وذلك لقوة ما استدلل به الجمهور ، خصوصا ان زكاة الفطر هي زكاة عن النفس والبدن •

وقت وجوب زكاة الفطر على الطفل :

والمقصود بذلك ، أن هناك وقتا يدخل فيه وقت وجوب زكاة الفطر ، فلو ولد الطفل في ذلك الوقت ، أو ولد بعده أو قبله وجبت زكاة الفطر عنه ، وبناء على ذلك لابد من بيان وقت وجوب زكاة الفطر ، وحتى تكون واجبا عن الطفل في حال ولادته في ذلك الزمن • ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :

المذهب الأول :

قال تجب زكاة الفطر عن الطفل بطلوع الفجر الثاني من يوم عيد الفطر أي اذا ولد في ذلك الزمن •

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٧٠ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٢

ص ٢٦١ ، شرح العناية على الهداية ج ٢ ص ٢٨٥ •

والمذهب الثاني :-

قال ان وقت وجوبها بغروب آخر يوم من رمضان ، فلو ولد الطفل بعد الغروب لا

تجب عليه .

سبب الاختلاف :-

أما سبب اختلاف الفقهاء في وقت وجوب صدقة الفطر ، ومتى يتعلق وجوبها بالطفل فقد بين ذلك في بداية المجتهد ونهاية المقتصد قال : " وسبب اختلافهم هل هي عبادة متعلقة بيوم العيد أو بخروج شهر رمضان ؟

لأن ليلة العيد ليست من شهر رمضان ، وفائدة الخلاف في المولود يولد قبل الفجر من يوم العيد ، وبعد مغيب الشمس هل تجب عليه أم لا تجب ؟ " (١)

وبناء على ذلك نبين مذاهب العلماء في وقت وجوبها ..

المذهب الأول :

ذهب الحنفية ، وفي رواية عن المالكية ، وفي قول للشافعية ، الى أن زكاة الفطر

تجب بطلوع الفجر الثاني من يوم عيد الفطر وعلى هذا ..

قال الحنفية وبعض المالكية : فلو ولد الطفل بعد الفجر لا تجب عنه أي بعد طلوع الفجر . (٢)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه من السنة والمعقول ..

أولا : من السنة :-

عن أبي هريرة رضي الله عنه " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الصوم يوم

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص ٢٨٢ .

(٢) كما أن لهم تفصيلات لم أذكرها منعا للتطويل

حاشية رد المختار ج ٢ ص ٣٦٧ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ ص ٣٦٧ ، شرح فتح القدير ج ٢ ص ٢٩٧ - ٢٩٨ ، شرح العناية على الهداية ج ٢ ص ٢٩٧ - ٢٩٨ ، بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٧٤ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٦٣٧ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٣٦٧ ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص ٢٨٢ .

تصومون ، والفطر يوم تفطرون ، والأضحى يوم تضحون " . (١)

* وجهه الدلالة :-

- (أ) ان المقصود من قوله عليه السلام " ان وقت فطركم يوم تفطرون " حيث خص وقت الفطر بيوم الفطر حيث أضافه الى اليوم ، والاضافة للاختصاص ، فيقتضى اختصاص الوقت بالفطر يظهر باليوم والا فالليالي كلها في حق الفطر سواء فلا يظهر الاختصاص ، ومن ذلك يفهم من قوله صدقة الفطر أى صدقة يوم الفطر ، فكانت الصدقة مضافة الى يوم الفطر فكان سببا لوجوبها . (٢)
- (ب) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : " فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر ، وقال أغنوهم في هذا اليوم " (٣)

(١) قال عنه الامام الترمذى حديث حسن غريب .

جامع الترمذى ج ٣ أبواب الصوم باب ما جاء أن الفطر يوم تفطرون والأضحى يوم تضحون رقم ٦٩٣ ص ٣٨٢ .

وجاء بلفظ آخر في سنن أبي داود ج ٢ كتاب الصوم اذا أخطأ القوم الهلال رقم ٢٣٢٤ ص ٢٩٧ ، ولفظ آخر في سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الصيام باب ما جاء في شهرى العيد رقم ١٦٦٠ ص ٥٣١ .

وقيل في معناه أقوال : منها ، لو أن قوما اجتهدوا فلم يروا الهلال الا بعد ثلاثين فلم يفطروا حتى استوفوا العدد ثم ثبت عندهم أن الشهر تسعا وعشرين ، فمسان صومهم وفطروهم ما ضل شيء عليهم من وزر .

تحفة الاحوذى بشرح جامع الترمذى ج ٣ ص ٣٨٣ .

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٧٤ .

(٣) سنن الدارقطني ج ٢ كتاب زكاة الفطر ج ٢ ص ١٥٣ .

قال في نصب الراية عن حديث الدارقطني أنه لم يعمل الا بأبي معشر ، قال الامام البخارى منكر الحديث ، كما أسند تضعيف أبي معشر عن النسائي وابن معين ، وقيل مع ضعفه يكتب حديثه ج ٢ باب صدقة الفطر ص ٤٣٢ .

وجاء بلفظ آخر من حديث مطول " أغنوهم عن طواف هذا اليوم " السنن

الكبرى ج ٤ كتاب الزكاة ، باب وقت اخراج زكاة الفطر ص ١٧٥ .

لأن فرحة العيد تحصل بفجره . (١)

ثانيا : من المعقول :

أ () ان الصدقة مضافة الى يوم الفطر ، فكان سببا لوجوبها ، والاضافة للاختصاص للفطر باليوم دون الليل ، اذ المراد فطر يضاد الصوم ، وهو في اليوم دون الليل ، لأن الصوم في اليوم حرام ، ألا ترى " أن الفطر كان يوجد في كل ليلة من رمضان ، ولا يتعلق الوجوب به ، فدل ان المراد به ما يضاد الصوم . (٢)

ب () ان تعلق الفطرة بطلوع الفجر من يوم الفطر ، يعني تعلق وجوب الأداء بالشرط ، فهو من تعلق المشروط بالشرط ، لامن تعلق الحكم بالسبب ، حتى اذا قال لعبد : اذا جاء ، يوم الفطر ، فأنت حر ، فجاء يوم الفطر عتق العبد ، وتجب على المولى صدقة فطره قبل العتق بلا فصل ، لأن المشروط يعقب الشرط في الوجود ، فمن مات ليلة الفطر لا تجب عليه ، وذلك لعدم تحقق شرط وجوب الأداء ، وهو طلوع الفجر من يوم الفطر . (٣)

ج () ان ايجاب زكاة الفطر بطلوع الفجر ، لأنها قرينة متعلقة بالعيد ، فلا يتقدم وقتها عليه كالأضحية . (٤)

(١) حاشية الشيخ على العدوى ج ٢ ص ٢٢٨ .

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٧٤ ، شرح العناية على الهداية ج ٢ ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .

(٣) شرح العناية على الهداية ج ٢ ص ٢٩٧ .
انها قرينة تتعلق بالعيد فلم يتقدم وجوبها يوم العيد .
المغني ج ٣ ص ٦٧ .

(٤) مغني المحتاج ج ١ ص ٤٠٢

واعترض على هذا بأن الأضحية لا تعلق لها بطلوع الفجر ، وانما وقتها اذا طلعت الشمس ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين لا الفجر ، كما أن الأضحية غـسـير واجبة ولا تشبه ما نحن فيه .

معنى المحتاج ج ١ ص ٤٠٢ ، المغني ج ٣ ص ٦٨ .

ويرد على هذا الاعتراض بأن قياس زكاة الفطر تشبه الأضحية من حيث ان الأضحية ==

المذهب الثاني :-

ذهب الشافعية والحنابلة والمالكية في رواية ، الى أن وقت وجوب زكاة الفطر بغروب

آخر يوم من رمضان .

وعلى هذا فلا تجب على من ولد بعد الغروب ، ولو ولد قبل الغروب وجبت الفطرة^(١).

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالسنة والمعقول .

أولا : من السنة :-

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : " فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة

الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين . " الحديث .

* وجه الدلالة :-

ان الحديث الشريف أضاف الصدقة الى الفطر ، فكانت واجبة به كزكاة المال ،

ولأن الاضافة تقتضي الاختصاص ، وغروب الشمس هو وقته ، وأول فطر يقع من جميع رمضان من

ليلة الفطر ، فمن ولد بعد ذلك فلا فطرة عليه .^(٢)

ثانيا : من المعقول :-

ان سبب وجوب هذه الصدقة هو الفطر ، لأنها تضاف اليه ، والاضافة تقتضي الاختصاص

والسببية ، كاضافة الملوات الى أوقاتها ، واضافة الصوم الى الشهر ونحو ذلك ، ولما

مؤقتة بوقت مضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين بحيث اذا ذبحت قبل ذلك فانها

تكون لحما قدمه لأهله ، اذا فوجه الشبه قائم بين زكاة الفطر وبين الأضحية من

حيث اشتراط الوقت لكل منها .

(١) تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب ج ١ ص ٣٧٠ ، حاشية الشرقاوى ج ١ ص ٣٧٠ ،

كشاف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٢٥١-٢٥٢ ، المغني ج ٣ ص ٦٧-٦٨ ، شرح

منتهى الارادات ج ١ ص ٤١٣ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٦٣٧ ، مواهب

الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٣٦٧ ، الخرشي على مختصر سيدي خليل ج ٢

ص ٢٢٨-٢٢٩ ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص ٢٨٢ .

(٢) كشاف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٢٥١ ، المغني ج ٣ ص ٦٨ .

غربت الشمس من آخر يوم من رمضان جاء وقت الفطر فوجبت الصدقة . (١)

حكم زكاة الفطر عن الجنين : (٢)

ذهب الفقهاء في زكاة الفطر عن الجنين الى مذهبين:

المذهب الأول :

ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة الى أن زكاة الفطر ليست بواجبة

على الجنين ، وإنما قال الحنابلة باستحباب الزكاة عنه . (٣)

حتى وإن كان له مال فلا تجب الزكاة في ماله ، إلا إذا انفصل حيا في وقت وجوب زكاة الفطر ،

وإذا انفصل ميتا فلا تجب عليه ولا على ورثته زكاة الفطر لضعف ملكهم . (٤)

واستدل الجمهور على ما ذهبوا اليه بالاجماع والمعقول ..

أولا :- بالاجماع :-

فقد اجمع العلماء على أنه لا تجب زكاة الفطر عن الجنين ، وإن كان نقل ذلك عن الامام

أحمد فإنه كان يستحبه ولا يوجبه . (٥)

(١) شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٤١٣

هناك روايات أخرى للمالكية ، وقول ثالث للشافعية عن وقت وجوب صدقة الفطر ،

لم أذكرها بعدا عن التطويل ، وإنما اقتصر على ما اشتهر عنهم .

(٢) وقد ذكرت هنا حكم زكاة الفطر عن الجنين وإن كان ليس بابيه لأنه ناسب ذكر ذلك .

(٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٧٢ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٢

ص ٣٦١ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٣٧٠ ، مواهب الجليل لشرح

مختصر خليل ج ٢ ص ٣٧١ ، حاشية الشيخ على العدوى ج ٢ ص ٣٢٠ ، المجموع

شرح المذهب ج ٦ ص ١٣٩ ، منهاج الطالبين ج ٢ ص ٣٩ ، حاشيتنا قليوب وعميرة

ج ٢ ص ٣٩ ، كشف القناع عن متن القناع ج ٢ ص ٤٩ ، المغني ج ٣ ص ٨٠ .

(٤) منهاج الطالبين ج ٢ ص ٣٩ ، حاشيتنا قليوب وعميرة ج ٢ ص ٣٩ .

(٥) المجموع شرح المذهب ج ٦ ص ١٣٩ .

ثانياً من المعقول : ان عدم وجوب زكاة الفطر عن الجنين ، لانعدام كمال الولاية ولأنه لا تعلم حياته (١) كما أنه لو تعلقت به زكاة الفطر قبل ظهوره لتعلقت الزكاة بأجنة السوائم ، ولأنه لا يشبت له أحكام الدنيا إلا في الإرث والوصية بشرط خروجه حياً . (٢)

وأما ما ذهب اليه الحنابلة من استحباب زكاة الفطر عن الجنين ، فقد استدلوا على ما ذهبوا اليه بالأثر .

أ - لفعل عثمان رضي الله عنه حيث كان يخرجها عن الجنين ، لأنها صدقة عمن لا تجب عليه فكانت مستحبة كسائر صدقات التطوع . (٣)

ب - كان بعض السلف يعجبهم أن يعطوا زكاة الفطر عن الصغير والكبير حتى عن الحمل في بطن أمه .

المذهب الثاني :-

ذهب الظاهرية ، وفي رواية عن الامام أحمد رحمه الله ، أن زكاة الفطر واجبة على الجنين . (٤)

الأن الظاهرية قالوا : ان الجنين الذي تجب عليه زكاة الفطر ، هو من أكمل مائة وعشرين يوماً في بطن أمه قبل انصداع الفجر ، من ليلة الفطر ، وهذا لحديث ابن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ان خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم يبعث الله ملكاً فيؤمر بأربع برزقه وأجله وشقي أو سعيد " . (٥)

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٧٢ .

(٢) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٢٤٩ .

(٣) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٢٤٩ .

(٤) المحلى ج ٦ ص ١٣٢ ، المغني ج ٣ ص ٨٠ .

(٥) صحيح الامام البخاري ج ٨ كتاب القدر باب في القدر ص ١٢٢ .

أنا قبل ذلك فهو موات فلا حكم على ميت ، وأما إذا كان حيا كما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل حكم وجب على الصغير فهو واجب عليه . (١)

أدلة أصحاب المذهب الثاني :-

استدلوا بالسنة والأثر والمعقول .

أولا : من السنة :-

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير ، على العبد والحر ، والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين " الحديث . (٢)

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أوجبها على كل صغير أو كبير ، والجنين يقع عليه اسم الصغير إذا بلغ المبلغ الذي قدرناه ، وهو إذا أكمل مائة وعشرين يوما في بطن أمه . (٣)

ثانيا : الأثر :

أ (أن عثمان بن عفان رضي الله عنه كان يعطي صدقة الفطر عن الصغير والكبير والحمل ، ولا يعرف لعثمان رضي الله عنه في هذا مخالف من الصحابة . (٤)

ب (كان من الصحابة من يعجبهم أن يعطوا زكاة الفطر عن الصغير والكبير حتى عن الحمل في بطن أمه . (٥)

ثالثا : من المعقول :

ان زكاة الفطر واجبة على الجنين ، لأنه آدمي تصح الوصاية له . وبه ، ويرث فيدخل في عموم

(١) المحلى ج ٦ ص ١٣٢ .

(٢) سبق تخريجه ص ٤٩٨

(٣) المحلى ج ٦ ص ١٣٢

(٤) المرجع السابق

الأخبار ، ويقاس على المولود . (١)

الترجيح :

مما سبق من عرض أدلة كل فريق يترجح لدى - والله أعلم - ما ذهب اليه الجمهور ، وهو عدم وجوب زكاة الفطر عن الجنين لما استدلوا به .

وأما ما استدل به الظاهرية بأن زكاة الفطر تجب على الجنين اذا بلغ مائة وعشرين يوما في بطن أمه فهذا لا يمكن معرفته بدقة ، صحيح ان الحديث الشريف أثبت ذلك ، ولكن لا يمكن معرفة ذلك من أى شخص بدقة .

وما استدلوا به فيمكن حمله على الاستحباب لا على الوجوب ، وما استدلوا به من قياس ، فانه يمكن أن يرد عليه بما استدل به الجمهور في قياسهم لأنه هنا لم تتحقق حياته وهل ينفصل حيا أم لا ، وهذا الشرط لا يمكن تحققه هنا لأن وقته ينتهي بخلافه في المسيرات والوصية لأنه لا بد من تحقق حياته وهو انفصاله حيا فقياسه على الوصية قياس مع الفارق ان ينفصل حيا ولا يمكن تحققه في زكاة الفطر ، فيترجح الاستحباب لا الوجوب لورود ذلك عن المحابة حيث كان يعجبهم اخراج صدقة الفطر عن الحمل ، فلو كان واجبا لما خضع كون الأمر يعجبهم أو لا يعجبهم .

(١) المغني ج ٣ ص ٨٠ .

أما الاستدلال بالمعقول فهو استدلال الحنابلة .

المبحث الخامس:-

" فى تأديبه وتعويد محاسن الاخلاق "

كما هو معروف أن النبتة اذا أريد صلاحها واستقامة عودها ، وخلوها من
الوبئة لابد من تعيدها بالرعاية والاهتمام .
وكذلك حال الانسان ، فلكى يستقم على الجادة لابد من تعيده بالتربية
الصحيحة وفق تعاليم الاسلام ، وعلى هذا فتعليم الطفل وتأديبه مهمة
تقع على وليه ، أبا كان أو غيره ، ولهذا كان واجبا من الواجبات . (١)
يدل على ذلك ما جاء فى الكتاب والسنة والثر ومن ذلك :

* أولا : من الكتاب :-

أ - قوله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا
النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ " (٢)

ومن تلك الوقاية تعليم الولد وتأديبه .

ب - قوله تعالى : " وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا ذُرِّيَّتًا قُرَّةَ
أَعْيُنٍ " (٣)

(١) الدر المختار شرح تنوير الابصار ، ج٦ ، ص ٥٦٦ ، الفواكه الدواني ، ج١ ، ص ٣٠ - ٣٧ ،

المجموع شرح المذهب ، ج٣ ، ص ١١ ، كشف القناع عن متن الاقناع ، ج٦ ، ص ٢٢
هذا مفهوم قول الشافعية والحنابلة . انظر تحفة المودود بأحكام المولود ، ص ١٣٣ -
١٣٤ - ١٣٥

(٢) سورة التحريم الاية / ٦

(٣) سورة الفرقان الاية / ٧٤

ولن تكون هذه الثمرة الطيبة الا بالتعليم والتأديب .

ورد عن السلف أن المراد بقرة الأعيان هذه ، وهل تكون في الدنيا أم فسي

الآخرة ؟ .

قيل انها في الدنيا ، والمراد بها أن يرى الله العبد من زوجته من أخيه

من بنيته من حميمه طاعة الله ، ولاشيء أحب الى المرء المسلم من أن يرى

ولدا أو والدا ، أو حميما أو أخا مطيعا لله عز وجل . (١)

* ثانيا : من السنة :-

فقد جاء في السنة كثير ما يحث على تعليم الولد وتأديبه واللفظ بسسه ،

واليك بعض ما جاء فيها .

أ - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء

سبع سنين وأضربوهم عليها وهم أبناء عشر ، وفرقوا بينهم في المضاجع " (٢)

فهذه ثلاثة آداب أمرهم بها وضربهم عليها ، والتفريق بينهم في المضاجع .

ب - روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " مانحل والد ولدا من نحل

أفضل من أدب حسن " (٣)

(١) تحفة المودود بأحكام المولود ص ١٣٤

(٢) سيق تخريجه في ص ٢٤٧

(٣) جامع الترمذی ، ج ٦ ، قال عنه حديث غريب لا تعرفه الا من حديث عامر بن أبي عامر

الخزار وأيوب بن موسى ، وهذا عندي مرسل . باب ما جاء في أدب الولد ، رقم ٢٠١٨ ،

ص ٨٤ - ٨٥ ، السنن الكبرى ، ج ٣ ، كتاب الصلاة باب ما على الآباء والامهات من تعليم

الصبيان أمر الطهارة والصلاة ، ص ٨٤ ، وقال عنه أنه مرسل .

ج - عن جابر بن سمرة ^(١) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لأن يؤدب

الرجل ولده خير لسه من أن يتمدق بصاع " . ^(٢)

د - عن ابن عمر قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : " كلكم راع وكلكم مسئول،

فالامام راع وهو مسئول ، والرجل راع على أهله وهو مسئول والمرأة راعية على

بيت زوجها وهى مسئولة ، والعبد راع على مال سيده وهو مسئول ، ألا فكلكم

راع ، وكلكم مسئول " ^(٣)

(١) جابر بن سمرة بن جنادة ، ويقال : ابن عمرو بن جندب بن حجير بن رثاب بن

حبيب بن سواء بن عامر بن صعصعة السواشي ، وقد اختلف في كنيته

ف قيل : أبو خالد ، وقيل : أبو عبد الله ، وهو ابن أخت سعد بن أبي وقاص ،

أمه خالدة بنت أبي وقاص ، له ولابيه صحبة ، نزل الكوفة ، ومات بها ،

واختلف في سنة وفاته ، وقيل الأصح توفي في خلافة عبد الملك بن مروان ، في

ولاية بشر بن مروان سنة ٧٤ هـ .

أسد الغابة ، ج ١ ، ص ٢٥٤ ، تهذيب التهذيب ، ج ٢ ، ص ٣٩ ، وما بعدها .

(٢) جامع الترمذي وقال عنه هذا حديث غريب ، ج ٦ ، باب ما جاء في أدب الولد رقم ٢٠١٧

ص ٨٢ - ٨٣ .

وقال في تحفة الاحوذى أي والله تأديب الرجل ولده تأديبا واحدا خير له من تمدقه

بصاع . وانما قلنا تأديبا واحدا لئلا نسم قوله خير من أن يتمدق بصاع ، أو لأن أثر

الثاني سريع الفناء - وهو التمدق بالصاع - ونتيجة الاول - وهو تأديب الولد طويلا

البقاء ، أو لأن الرجل بترك الاول قد يعاقب ، ويترك الثاني لم يعاقب ، وقيل : لأنه

إذا أدبه مارت أفعاله من صدقاته الجارية ، وصدقة الصاع ينقطع ثوابها ، ج ٦ ، ص ٨٣

(٣) صحيح الامام البخاري ، ج ٧ ، كتاب النكاح باب قوا أنفسكم وأهليكم نار ، ص ٢٦ - ٢٧

فلو نظرنا إلى الأحاديث السابقة كلها تأمر بتعهد الطفل بالتعليم والتأديب فليكن تعهد الطفل بتعليمه أصول الدين بدءا باله الا الله ، (١) وما ينضم تحتها من فروض ، وإن كانت غير واجبة عليه ، ولكن حتى يتعمد عليها ، ولا تثقل عليه اذا كبر .

فالمقصود بالتعليم هو تعليم أمور الدين ، وأمور الدنيا حتى يستقيم له أمر الدنيا والآخرة .

فمن أمور الدين أصوله وفروضه ومسئولياته ، كالتوحيد والتعليم القرآن والحديث والاستئذان والسلام وغير ذلك .

ومن أمور الدنيا كتعليمه صناعة أو تعليمه العلم النافع الى غير ذلك . وعلى هذا نورد بعض ما جاء في الاثر -

عن سفيان الثوري (٢) قال : ينبغي للرجل أن يكون ولده على طلب الحديث

(١) ومن ذلك شرع الآذان في أذنه اليمنى والاقامة في أذنه اليسرى على نحو ما بيناه فسي مبحث العقيدة من هذا الفصل .

(٢) سفيان الثوري : أبو عبدالله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب الثوري الكوفي ، من ثور ابن عبد مناة بن أد بن طابخة ، كان إماما في علم الحديث ، وغيره من العلوم وأجمع الناس على دينه وورعه وزهده وثقته ، وهو أحد الائمة المجتهدين ، روى عن أبيه وأبي اسحاق الشيباني وأبي اسحاق السبعي وغيرهم

وكان عاصم بن أبي النجود يجي إليه يستفتيه ، ويقول : يا سفيان أتيتنا صغيرا ، وأتيناك كبيرا ، وله مناقب كثيرة ، ولد سنة سبع وتسعين ، وقيل سنة خمس ، وقيل ،

سنة ست وتسعين للهجرة .

فانه مسئول عنه .

وقال : ان هذا الحديث عز من أراد الدنيا وجدها ، ومن أراد الآخرة وجدها . (١)

وقال عبدالله بن عمر رضى الله عنهما لرجل : أدب ابنك فانك مسئول عمن

ولذك ، ماذا أدبته ، وماذا علمته ، وهو مسئول عن برك وطواعيته لك . (٢)

ولكن هذا التعليم كيف يتم ؟

يتم بوسائل منها :

القدوة الحسنة من قبل الوالدين والمربين ، وكل من يقوم بأمر الطفل ،

فالقدوة الحسنة هي الاساس ، وهى من أعظم وسائل التربية ، وهى خيـسر

مايتشر به الطفل من مبادئ اسلامية ينهج على نهجها ، لأن الطفل يحاكي

والديه ومن يحيطون به ، فهم يطعمون فيه أقوى الأثر " فأبــــــــــــــــواه

يهودانه أو يمجسانه أو ينصرانه " (٣)

توفى بالبصرة سنة احدى وستين ومائة ، متواريا من السلطان ولم يعقب ، رحمه

الله .

تهذيب التهذيب ، ج٤ ، ص ١١١ ومابعدها ، وفيات الاعيان وأنباء أبناء الزمان ، ج٢ ،

ص ٣٨٦ ومابعدها .

(١) تحفة المودود بأحكام المولود ، ص ١٣٤

(٢) السنن الكبرى ، ج٣ ، كتاب الصلاة باب ما على الاباء والامهات من تعليم الصبيان أمر

الطهارة والصلاة ، ص ٨٤ .

(٣) ونص الحديث هو عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم " ما من مولود الا يولد على الفطرة فأبوان يهودانه وينصرانه كـــــــــــــــــما

عن عبدالله بن عامر (١) ، أنه قال : دعتنى أمى يوما ورسول الله صلى الله عليه وسلم ، قاعد فى بيتنا ، فقالت : ها تعال أعطيك ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ومأردت أن تعطيه " ؟ قالت : أعطيه تمرا ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أما انك لو لم تعطيه شيئا ، كتبت عليك كذبة " (٢)

== تنتجون البهيمة هل تجدون فيها من جدعاء حتى تكونوا أنتم تجدعونها قالوا يا رسول الله أفرايت وهو صغير قال الله أعلم بما كانوا عاملين . صحيح الامام البخارى ، ج٨ ، كتاب القدر باب الله أعلم بما كانوا عاملين ص ١٢٣ .

(١) عبدالله بن عامر بن ربيعة بن مالك بن عامر العنزي ، حليف آل عمر بن الخطاب ، يكنى أبا محمد ، وهو أخو عبدالله بن عامر الاكبر ، استشهد بالطائف ، وان هذا ولد بعده فسماه أبوه على اسمه ، ولد سنة ست ، وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو ابن أربع سنين ، وقيل : كان ابن خمس سنين ، وأمه ليلى بنت أبى حثمة ، أبوه من أكابر الصحابة ، وقد أخذ القصة من أمه ، وأرسلها - المذكورة فى الحديث ، وله رواية عن أبيه وعمر ، وعثمان وعائشة ، وغيرهم رضى الله عنهم .

روى عنه عاصم بن عبدالله والزهرى ومحمد بن يزيد بن المهاجر وغيرهم ، اختلف فى سنة وفاته ذكر منها سنة خمس وثمانين .

أسد الغابة ، ج٣ ، ص ١٩٠ وما بعدها ، الاصابة فى تمييز الصحابة ، ج٣ ، ص ٦٢ سنن أبى داود ، ج٤ ، كتاب الادب ، باب فى التشديد فى الكذب رقم ٤٩٩١ ، ص ٢٩٨ (٢)

ومن خلال مراقبة الاطفال لسلوك الكبار ، فانهم يقتدون بهم سواء كان ما يصدر عنهم صدقا أو كذبا ، خيرا أو شرا .

عن عبدالله بن عباس رضى الله عنهما أخبر أنه بات ليلة عنده ميمونة زوج النبى صلى الله عليه وسلم ، وهى خالته ، فاضجعت فى عرض الوسادة ، واضجع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهله فى طولها ، فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا انتصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يمسح النوم عن وجهه بيده ثم سمى قرأ العشر الايات الخواتم من سورة آل عمران ، ثم قام الى شن^(١) معلقة فتوضأ منها فأحسن وضوءه ، ثم قام يصلى ، قال : ابن عباس فقممت فمنعست مثل ما صنع ثم ذهبتم فقممت الى جنبه فوضع يده اليمنى على رأسى ٠٠ الحديث^(٢) . وهذا يثبت مدى تقليد الاطفال للكبار فى كل أعمالهم من خلال المراقبة فهم يراقبون السلوك والكلام ، ويتساءلون عن سبب ذلك ، فلا بد أن تكون الاجابة صحيحة .

عن عبد الرحمن بن أبى بكرة ،^(٣) أنه قال لابييه ، يا أبت ، انى أسمعك تدعو

(١) شن : الشن هو الجلد البالى ، المصباح المنير ، ط كتاب الشين مادة شن ، ص ٣٢٤ ،

ولعل المقصود بذلك الاناء الممنوع من الجلد أو القرية والله أعلم .

(٢) صحيح الامام البخارى ، ج ١ كتاب الوضوء باب قراءة القرآن بعد الحديث
ص ٤٣ - ٤٤ .

(٣) عبد الرحمن بن أبى بكرة ، نفع بن الحارث الثقفى ، أبو بحر ، ويقال : أبو حاتم ==

كل غداة : اللهم عافنى فى بدنى ، اللهم عافنى فى سمعى ، اللهم عافنى
فى بصرى ، لاله الا أنت ، تعيدها ثلاثا حين تميح ، وثلاثا حين تمسى ،
فقال : انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو بهن ، فأنسنا
أحب أن استن بسنته " (١)

فالوالدان مطالبان بتطبيق أوامر الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه
وسلم سلوكا وعملا ، والاستزادة من ذلك ماوسعهم ، ذلك لأن أطفالهم فى مراقبة
مستمرة لهم صباح مساء ، وفى كل آن ، ففطرة الطفل على الالتقاط الواعى
وغير الواعى كبيرة جدا أكبر مما نظن عادة ، ونحن ننظر اليه على أنه
كائن صغير لا يدرك ولا يعى .

ومن أساليب التربية التلقين ، أو الموعظة وهذا مما يعزز الأسلوب الاول ، فقد
يكون الآباء أصحاب قدوة حسنة ، ولكن نرى الطفل يسلك سلوكا مخالفا ،
فقد لا يكذب الأب ولا الأم ، ولكن الطفل يجنح إلى الكذب ، ليكمل نواحي

=== البصرى ، وهو أول مولود ، ولد فى الاسلام بالبصرة ، روى عن أبيه وعلى

غيرهما وكان ثقة ، وله أحاديث ورواية ، مات سنة ٩٦ هـ .

تهذيب التهذيب ، ج ٦ ، ص ١٤٨

(١) سنن أبى داود ، كتاب الادب ، باب ما يقسول اذا أصبح رقام

٥٠٩٠ ، ص ٣٢٤ .

النقص التي يشعر بها في نفسه ، أو يحاكي غيره من الاطفال ، وقد لايقسوا
الوالد ولا الأم ، ولكن الطفل يمسك الطيور فيخنقها ، والقطة فيشدد
ذيولها وينصل آذانها ، ومع ذلك لايد من موعظة لطيفة خفيفة مؤثرة
ترد الى الطفل صوابه ، وتعوده على مكارم الاخلاق .

ولنا خير مثال فيما وعظ به لقمان ابنه وحكاه القرآن الكريم
قال تعالى " **وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ**
إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ، وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا
عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالَهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ أَكْثُرْ لِيَ وَلِوَالِدَيْكَ إِلَى الْمَصْرِفِ
وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُكُمْ
فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ
بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ، يَا بُنَيَّ إِنَّ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ
فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ
خَبِيرٌ ، يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ
وَأْمُرْ عَلَى مَا أَمَّا بَكَ بِإِنْ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ، وَلَا تَتَّبِعْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ
وَلَا تَتَّبِعْ فِي الْأَرْضِ مَرَجًا إِنَّ اللَّهَ لَاحِبٌ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ، وَأَقِمِ صَدَقَتَكَ
فِي مَشِيكَ وَاغْمُصْ مِنْ صَوْتِكَ أَنْ تُنْكِرَ الْأَصْوَاتَ لَمَوْتِ الْحَمِيرِ " (١)

فهذه مواعظ تعزز القدوة الحسنة .

كما أنه لابد من تهيئة الوقت المناسب للتوجيه كوقت النهضة
واللهو واللعب بطريقة غير مباشرة ، وخطاب الطفل على قدر عقله إلى
غير ذلك .

عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : " كنت خلف النبي صلى الله عليه
وسلم يوما ، فقال : " يا غلام ، انسى أعلمك كلمات : احفظ الله يحفظك ،
احفظ الله تجده تجاهك ، اذا سألت ، فاسأل الله ، واذا استعنت فاستعن
بالله ، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء ، لم ينفعوك ، إلا
بشيء قد كتبه الله لك ، وان اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك بشيء
قد كتبه الله عليك ، رفعت الاقلام ، وجفت الصحف " (١)

ولكن قد لا تنجح القدوة ولا الموعظة الحسنة في بعض الاحيان وعندئذ
يمكن أن تلجأ إلى العقوبة ، وان أخذنا بها ليس معنى ذلك أنها هي أول
وسائل التربية ، لأن ليس كل إنسان محتاجا إلى العقوبة ، فالبعض قد
تنجح معه القدوة والموعظة ، والبعض لابد معهم من العقوبة ، ولتكن
هي آخر المطاف .

كما أن للعقوبة درجات منها اللوم والعتاب والتهديد وغير ذلك فقد
ينفع ذلك ، إلا أن بعض الناس لا ينفع معهم إلا العقوبة البدنية ، ولكن
ليست هي البداية ، وليس في كل وقت ، وهذا هو أسلوب التربية

(١) جامع الترمذي على تحفة الاحوذى ، ج٧ ، أبواب صفة القيامة ، رقم ٢٦٢٥ ، ص ٢١٩ -

٢٢٠ ، وقال عنه هذا حديث حسن صحيح .

الاسلامية ، (١) وان كان لابد من ملاطفة الاطفال وادخال السرور السى

(١) منهج التربية الاسلامية ، ج١ ، ص ١٨٠ - ١٩٢ ، منهج التربية النبوية للطفل محمد نور سويد ، مطبعة الفيصل ، الناشر مكتبة المنار الاسلامية الطبعة الثانية ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، ص ٣١٢ - ٣١٤ .
كما أن هناك أساليب كثيرة ، لم أذكرها منعا للتطويل ومن أراد الاستزادة فليراجع المرجعين السابقين .

واليك بعض ما قيل عن تربية الطفل ، جاء فى تحفة المودود بأحكام المولود " ومما يحتاج اليه الطفل غاية الاحتياج الاعتناء بأمر خلقه ، فانه ينشأ كما عسوده المربى فى صغره من غضب ولجاج وعجلة وخفة مع هواه ، وطيش وحسده وجشع ، فيصعب عليه فى كبره تلافى ذلك ، وتصير هذه الاخلاق صفات وهيئات راسخة له ، فلو تحرز منها غاية التحرز فضحته ، ولابد يوماً ما ، ولهذا نجد أكثر الناس منحرفة اخلاقهم وذلك من قبل التربية التى نشأ عليها .
وكذلك يجب أن يجتنب الطفل إذا عقل : مجالس اللهو والباطل والغناء وسماع الفحش والبدع ومنطق السيئ ، فانه إذا علق بسمعه ، عسر عليه مفارقتة فى الكبر ، وعز على وليه استنقاذه منه ، فتغيير العوائد من أصعب الامور ، يحتاج صاحبها الى استجداد طبيعة ثانية ، والخروج عن حكم الطبيعة عسر جدا .

فينبغي لوليّه أن يجنبه الاخذ من غيره غاية التجنب ، فانه متى اعتاد الاخذ صار له طبيعة ونشأ بأن يأخذ لابأس يعطى ، ويعوده البذل والاعطاء ، ويجنبه الكذب والخيانة أعظم مما يجنبه السم الناقع ، فانه متى سهل له سبيل الكذب والخيانة أفسد عليه سعادة الدنيا والآخرة ، وحرمه كل خير .

==

قلوبهم . (١)

====
ويجنبه الكسل والبطالة والدعة والراحة ، بل يأخذه باضدادها ولا يريحه
الا بما يجسم نفسه وبدنه للشغل ، فإن الكسل والبطالة عواقب سوء
ومغلبة ندم ، وللجد والتعب عواقب حميدة ، أما في الدنيا ولما فسي
العقبى ، وأما فيهما معا ، فأرواح الناس أتعب الناس ، وأتعب الناس
أرواح الناس ، فالسيادة في الدنيا والسعادة في العقبى لا يوصل اليها
الا على جسر من التعب .

تحفة المودود بأحكام المولود من ص ١٤٢ - ١٤٤ بتمصرف .

(١) من ذلك عن عائشة رضي الله عنها قالت جاء اعرابي الى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال : تقبلون المبيان ؟ ١ فما نقبلهم ، فقال النبي صلى الله
عليه وسلم أو أملك لك أن نزع الله من قلبك الرحمة "

صحيح الامام البخاري ، ج ٨ ، كتاب الادب باب رحمة الولد وتقيلته ومعانقته .

الخ ، ص ٨ - ٧ .

عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذني
ويقعدني على فخذه ، ويقعد الحسن على فخذه الاخرى ، ثم يضمهما ، ثم
يقول : اللهم ارحمهما فاني ارحمهما " .

صحيح الامام البخاري ، ج ٨ ، كتاب الادب باب وضع المصبي على الفخذ ، ص ٨

وعن عبد الله عن خالد بن سعيد عن أبيه عن أم خالد بنت خالد بن سعيد قالت

أثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أبي وعلى قميص أمقر ، فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة سنة ، قال عبد الله وهي بالحبيشة حسنة ،

قالت فذهبت ألعب بخاتم النبوة فزبرني أبي ، قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم دعها ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبلسي وأخلقني ثم أبلسي ==

حتى ان بعض الفقهاء بين كيفية العقوبة البدنية .

قال الحنفية :

ان المقمود بضرب الطفل اذا ترك الصلاة ليس المقصود أن يضرب بخشبة ،
وانما باليد ، ولايجاوز الثلاث ، وكذلك الحال بالنسبة للمعلم ليس له
أن يجاوزها .

وقالوا وظاهر ذلك أن لا يضرب بالعصا في غير الصلاة أيضا ، وإذا كان
النهي عن الضرب بالخشبة أو العصا ، فمن باب أولى السوط .
وأما كونه لابخشبة ، فلأن الضرب ورد في جناية المكلف ، وهذا كلسه
في ابن عشر ، وقالوا : له ضرب اليتيم فيما يضرب عليه ولده ، وكذلك
الحكم للام مثل الاب . (١)

وقال المالكية :-

ان التأديب يكون بالوعيد والتقريع لا بالشتم ، فان لم يفد انتقل بالضرب
بالسوط من واحد الى ثلاثة ، ويكون ضرب ايلام فقط دون تأخير في العضو ،

==== وأخلفى قال عبدالله فبقيت حتى ذكره ^{هـ} من بقائها " أي القميص .

صحيح الامام البخارى ، ج٨ ، كتاب الادب ، باب من ترك صبية غيره حتى تلعب بسسه
أو قبلها أو مازحها ، ص ٧ .

ومن هنا نرى رحمته صلى الله عليه وسلم ليست قاصرة على بيته وانما على أبناء غيره ،
والاحاديث الدالة على ذلك كثيرة جدا .

(١) حاشية رد المحتار ، ج١ ، ص ٣٥٢ ، ج٤ ، ص ٧٨ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ، ج١

ص ٣٥٢ ، ج٤ ، ص ٧٨

وهذا في الصلاة وغيرها .

وقيل عنهم : ان المؤدب اذا زاد على ثلاثة أسواط اقتص منه . (١)

وقيل يزداد الى عشر ، وقيل : يعتبر حال الصبيان في ذلك ، وان بعض المعلمين

يضرب الصبي فوق العشرين وأزيد ، وكذلك من عظم جرمه بالعصا في سطح

أسفل رجليه العشرين وأكثر .

وقيل يضرب ثلاثة أسواط على الظهر من فوق الثوب ، وقيل يضرب تحت القدم

عريانا ولا يزيد على الثلاثة ، فان زاد عليها كان قماما ، فان نشأ عن ذلك شيء

فان كان بوجه جائز فلا شيء عليه والا لزمه .

وقيل يضربون على الصلاة ثلاثة أسواط ، وعلى الألواح خمسة ، وعلى السب

سبعة ، وعلى الهرب عشرة ، ويكون ذلك بسوط لين ، وان زاد أقتص منه . (٢)

حتى أنهم قالوا اذا ظن ان الضرب لا يفيد مع الطفل فلا يضرب لعدم افادته . (٣)

وهذا الضرب وما فيه من تفصيل لابن عشر ، أما ما دون ذلك فلا يضرب ، وهذا

رحمة للطفل .

(١) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، ج ١ ، ص ٤١٤ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ١ ص ٤١٢ .

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، ج ١ ، ص ٤١٤ ، الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ٣٧ - ٣٨

(٣) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، ج ٤ ، ص ١٦

المبحث السادس :-

" الحكم فيما لو حصل تلف نتيجة للتأديب "

ذكرنا أنه يجوز للآب وللأم وللمعلم والقيم على الطفل أن يؤدبه بالضرب الذي لا يظف فيه عضوا ، أو يلحق به شيئا فاحشا ، إلا أنه ربما أسرف المؤدب للطفل في ذلك حتى ينتج عنه تلف ، أو تحصل له عاهة ، فلو حصل تلف من الضرب المعتاد والفاحش ، فهل فيهما الضمان أم لا ؟

نبين ذلك على النحو التالي :-

أولا : إذا كان الضرب معتادا :-

إذا كان الضرب معتادا ، ولم يكن فيه اسراف ، وحصل فيه تلف للطفل ، فقد ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :

المذهب الأول :-

ذهب الحنابلة وأبو يوسف ومحمد من الحنفية ، الى أنه لو ضرب الصبي ضربا معتادا دون اسراف ، وحصل تلف ، فإنه لا يضمن الأب أو الوصي أو المعلم (١) .
وعلموا لما ذهبوا اليه بما يأتي :-

وإن المؤدب مأذون له في ضربه بلا إسراف شرعا ، فلا يضمن لأن فعله مأذون له فيه شرعا بلا تعد ، فأشبهه سراية القود والحد (٢) .

(١) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٦ ص ١٦ ، شرح منتهى الارادات ج ٣ ص ٣٠٥

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٧ ص ٣٠٥

(٢) المراجع السابقة .

المذهب الثاني :-

ذهب الامام أبو حنيفة رحمه الله والشافعية ، الى أنه لو ضرب المؤدب
الطفل ضربا معتادا من غير اسراف فحصل تلف له فانه يضمنه (١) .
وعللوا لما ذهبوا اليه بما يأتي :-

قال الامام أبو حنيفة رحمه الله : ان التأديب اسم لفعل يبقى المؤدب حيا
بعده فاذا سرى تبين انه قتل وليس بتأديب ، وهو غير مأذون له في القتل ،
وقال الشافعية : ان التأديب المأذون فيه مشروط بسلامة العاقبة ، وهنا
لم تسلم العاقبة فيضمن ، لأنه حصل تلف فتبين أنه جاوز الحد المشروع (٢) .

الترجيح :-

ان الراجح هو ما ذهب اليه أصحاب المذهب الثاني ، لأن المقصود من
التأديب التقويم والإصلاح والتهديب ، وأن الانسان مطالب بالرحمة والرفق في كل
شيء وخاصة بالصغار ، وهذا ليس كالحد والقود ، ولأن ذلك قد يؤدي إلى
القسوة ، وخاصة من قبل مناجلوا على ذلك . والله أعلم .

ثانيا : اذا كان الضرب غير معتاد :-

فقد فصل الفقهاء في ذلك كما يأتي :-

أ - ذهب الحنفية والحنابلة الى أنه لو ضرب الولي الطفل ، ضربا
غير معتادا ، كأن أسرف فيه ، فانه يضمن التلف ، لأنه غير مأذون في ذلك
شرعا (٣) .

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٧ ص ٣٠٥ التكملة الثانية ، المجموع

شرح المذهب ج ١٩ ص ١١ - ١٢ .

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٧ ص ٣٠٥ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٩٩

(٣) الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٤ ص ٧٩ ، كشف القناع عن متن الاقناع

ج ٦ ص ١٦ ، شرح منتهى الارادات ج ٣ ص ٣٠٥

وكذلك الحال لو ضرب غير المميز سواء كان الضرب معتادا أو غير معتاد فحصل تلف يضمنه ، لأن الشرع لم يأذن في تأديب من لاعقل له ، لأنه لا فائدة فسي تأديبه (١) .

ب - ذهب المالكية الى أنه لو زاد في الضرب عن الصفة المعتادة ، فحصل تلف ففيه القصاص من غير الأبوين (٢) .

كما أن بعض الفقهاء فصلوا إذا كان المؤدب غير الأبوين إذا كان مأذونا أو غير مأذون، منها

أولا : إذا كان المؤدب مأذونا :-

ذهب الحنفية والمالكية الى أنه اذا ضرب المأذون الطفل وحصل له تلف فإنه لا يضمن ذلك (٣) .

وعلموا لما ذهبوا اليه : بأن ذلك كان للضرورة ، ولأن المعلم إذا علم أنه يلزمه الضمان بالسراية وليس في وسعه التحرز عنها يتمتع عن التعليم فكان في التضمن سد باب التعليم .

كما ان للناس حاجة الى ذلك ، فسقط اعتبار السراية في حق المعلم لهذه الضرورة . كما ان هذه الضرورة لم توجد في الأب ، لأن لزوم التضمن لا يمتنع عن التأديب وذلك لفرط شففته على ولده فلا يسقط اعتبار السراية من غير ضرورة (٤) .

(١) شرح منتهى الارادات ج ٣ ص ٣٠٥ ، كشاف القناع عن متن الاقناعات

ج ٦ ص ١٦

(٢) الفواكه الدواني ج ١ ، ص ٣٨ .

(٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٧ ، ص ٣٠٥ ، الفواكه الدواني

ج ١ ص ٣٨ .

(٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٧ ص ٣٠٥ .

ثانيا : اذا كان المعلم غير مأذون :-

ذهب الحنفية والمالكية إلى أن المعلم إذا كان غير مأذون بالضرب فإنفسه
يضمن (١) .

وعلموا ذلك بأنه معتد في الضرب والمتولد منه يكون مضمونا عليه (٢)

المبحث السابع :-

" في التسوية بينه وبين اخوته في العطية "

مما لا شك فيه أن التسوية بين الأولاد أمر مطلوب ، لأنه يترك أثارا طيبة
في نفوسهم .

كما أن عدم التسوية بينهم قد يورث البغضاء والكراهية فيما بينهم ، والإسلام
حريص على نبذ أسباب ذلك ، فإذا كان حريصا على نبذ بذور الفرقة بين المسلمين
فهو أحرص على نبذ الفرقة بين الأخوة في النسب ، لأن الأسرة هي أساس المجتمع
المسلم ، وبناء على ذلك فإنه لو أراد والد أن يعطي عطية لأحد أولاده ، هل
يجب عليه أن ينحل الباقيين مثله ، أم لا يجب عليه ذلك اذا أراد أن يعطي لأولاده
أو بعضهم ، هل يجب عليه أن يسوى بينهم في ذلك أم لا تجب عليه التسوية ؟
بادئ ذي بدء لاخلاف بين العلماء في ان التسوية بين الأولاد في العطية
مشروع ومرغوب فيه ، ولكنهم اختلفوا هل التسوية مشروعة على سبيل الوجوب أو على
سبيل الندب ؟

لهم في ذلك مذهبان :-

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٧ ص ٣٠٥ ، الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٨

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٧ ص ٣٠٥

المذهب الأول : قال ان التسوية واجبة .

المذهب الثاني : قال ان التسوية مستحبة ، فيكون عذمها مكروها ، وقال

بعضهم لاسيما اذا كان بدون سبب .

سبب الخلاف :-

أما سبب خلاف الفقهاء في كون التسوية في العطية بين الأولاد واجبة أو مستحبة كما جاء في بداية المجتهد ونهاية المقتصد قال " فسبب الخلاف فسي المسألة معارضة القياس للفظ النهي الوارد ، وذلك أن النهي يقتضي عند الأكثر بصيغته التحريم ، كما يقتضي الأمر الوجوب .

فمن ذهب الى الجمع بين السماع والقياس ، وحمل الحديث على النسب ، أو خصه في بعض الصور كما فعل مالك رحمه الله .

ولا خلاف عند القائلين بالقياس انه يجوز تخصيص عموم السنة بالقياس ، وكذلك العدول بها عن ظاهرها ، أعني أن يعدل بلفظ النهي عن مفهوم الحرمة التي الكراهية .

وأما أهل الظاهر ، فلما لم يجز عندهم القياس في الشرع اعتمدوا ظاهر الحديث وقالوا : بتحريم التفضيل بالهبة " (٢) .

واليك تفصيل المذهبين :-

المذهب الأول :-

ذهب الحنابلة والظاهرية وبعض المالكية وأبو يوسف - رحمه الله - من الحنفية

الى أنه يجب التسوية بين الأولاد في العطية .

(١) ج ٢ ص ٣٢٨ - ٣٢٩ بتصرف .

(٢) والحديث هو حديث النعمان بن بشير الآتي في الصفحة التالية .

الا أن الحنابلة قالوا: بالوجوب إذا لم يختص أحدهم بمعنى يبيح التفضيل كرامة ونحوه .

كما أن أبا يوسف - رحمه الله - أوجب ذلك أن قصد به الاضرار (١) واستدل أصحاب هذا المذهب لما ذهبوا اليه من السنة والمعقول .

الأدلة :-

أولا : من السنة :-

أ - عن النعمان بن بشير (٢) أن أباه ، أتى به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : اني نحلتي ابني هذا غلاما ، فقال : أكل ولدك نحلتي مثله ؟ قال : لا ، قال : فأرجعه " (٣)

(١) الاقتناع في فقه الامام أحمد بن حنبل لأبي النجا شرف الدين موسى الحجاوي المقدسي تصحيح وتعليق عبد اللطيف محمد موسى السبكي الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان ج ٣ ص ٣٤ ، شرح منتهى الارادات ج ٢ ص ٥٢٤ المغني ج ٥ ص ٦٦٤ ، المحلى ج ٩ ص ١٤٢ ، شرح الزرقاني على موطأ الامام مالك ج ٤ ص ٤٢ - ٤٣ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٥ ص ٦٩٦ .

(٢) النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة بن جلاس بن زيد الأصاري الخزرجي ، يكنى أبا عبد الله ، له ولأبيه صحبة ، كان أول مولود في الاسلام من الأنصار بعد الهجرة بأربعة عشر شهرا ، بعد قدوم النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة ، أي أنه أكبر من عبد الله بن الزبير أول مولود للحمها جرين بستة أشهر ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن خالد بن عبد الله بن رواحة ، وعمر وعائشة رضي الله عنهم ، وروى عنه ابنه محمد وعروة والشعبي وغيره ، استعمله معاوية على الكوفة ، قتل سنة ست وستين ، وقيل سنة خمس وستين .

الاصابة في تمييز الصحابة ج ٣ ص ٥٥٩ ، تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٤٤٧ وما بعدها .

(٣) صحيح البخاري ج ٣ كتاب الهبة وفضلها ، باب الهبة للولد واذا أعطى بعض ولده شيئا لم يجز حتى يعدل بينهم ويعطي الآخرين مثله . . ص ١٥٧ - ١٥٨

ب - عن النعمان بن بشير أن أمه بنت رواحة (١) ، سألت أباه بعض الموهبة من ماله لابنها ، فالتوى بها سنة (٢) ، ثم بدا له ، فقالت : لا أرضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وهبت لابني ، فأخذ أبي بيدي ، وأنا يومئذ غلام ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ان أم هذا بنت رواحة أعجبها أن أشهد له على الذي وهبت لابنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يا بشير (٣) ألك ولد سوى هذا ؟ " قال : نعم ، فقال : " أكلهم وهبت له مثل هذا " قال : لا ، قال : فلا تشهدني اذا فاني لأشهد على جور (٤) .

(١) عمرة بنت رواحة أخت عبد الله بن رواحة ، زوجة بشير بن سعد الأنصاري ، وأم النعمان بن بشير رضي الله عنهم ، لما ولد النعمان بن بشير رضي الله عنه حملته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا بتمرة ، فمضغها ثم ألقاها في فيه ، فحنكه بها ، فقالت : يا رسول الله أدع الله أن يكثر ماله وولده ، فقال : أما ترضين أن يعيش كما عاش خاله حميدا ، وقتل شهيدا ودخل الجنة .

الاستيعاب في أسماء الأصحاب ج ٤ ص ٣٦٢ ، أسد الغابة في معرفة الصحابة ج ٥ ص ٥٠٩

(٢) أي مطلبها . شرح النووي على صحيح الامام مسلم ج ١١ ص ٦٧ .

(٣) بشير بن سعد بعد ثعلبة بن جلاس - وقيل خلاص - زيد بن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج ، يكنى أبا النعمان ، بابنه النعمان ، شهيد العقبة الثانية ، وبدرأ وأحدا والمشاهد بعدها ، وهو أول من بايع أبا بكر الصديق رضي الله عنه يوم السقيفة من الأنصار ، قتل يوم عين التمر مع خالد بن الوليد ، بعد انصرافه من اليمامة سنة اثنتي عشرة ، روى عنه ابنه النعمان ، وجابر بن عبد الله وآخرين .

أسد الغابة في معرفة الصحابة ج ١ ص ١٩٥ ، تهذيب التهذيب ج ١ ص ٤٦٤ وما بعدها .

(٤) صحيح الامام مسلم شرح النووي ج ١١ كتاب الهبات ، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة ص ٦٧ - ٦٨ .

وفي رواية عن الامام مسلم " واني لأشهد الا على حق " ص ٦٩ .

ج - وعن النعمان بن بشير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

: " اعدلوا بين أولادكم ، اعدلوا بين أولادكم " (١)

وجه الدلالة :-

ان حديث النعمان بن بشير دليل على تحريم اعطاء ولد دون سائر الأولاد ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم سماه جوراً ، وأمر برده ، وامتنع عن الشهادة عليه ، وهذا كما جاء في روايات الحديث ، فالجور حرام ، كما أن الأمر يقتضي الوجوب . (٢)

ثانياً : من المعقول :-

ان الوالد لو نحل بعض ولده دون البعض ، فان ذلك يورث العداوة والبغضاء بينهم ، مما يؤدي إلى قطعية الرحم ، وهذا حرام ، وكل ما يؤدي إلى حرام فهو حرام ، ومن ذلك نرى أن الشارع منع من تزويج المرأة على عمتها أو خالتها لهذه الأمور (٣) .

مناقشة الأدلة :-

نوقشت أدلة أصحاب هذا المذهب بما يأتي :-

أولاً : بما جاء عن السيدة عائشة رضي الله عنها أنها قالت : " إن أبا بكر الصديق كان نحلها جادّ عشرين وسقا من ماله بالغابة ، فلما حضرته الوفاة قال : والله يا بنية ، ما من الناس أحد أحب إليّ غنى بعدى منك ، ولا أعز عليّ فقرا بعدى منك ، وإنني كنت نحلّك جادّ عشرين وسقا ، فلو كنت بجدديته واحتزيتك كان لك ، وإنما هو اليوم مال وارث ، وإنما هما أخواك واختاك فاقسموه على كتاب

(١) سنن أبي داود ج ٣ كتاب البيوع باب في الرجل يفضل بعض ولده في النحل

رقم ٣٥٤٤ ص ٢٩٣ . سنن النسائي ج ٦ كتاب النحل ص ٢٦٢ ، السنن

الكبرى ج ٦ ، كتاب الهبات باب السنة في التسوية بين الأولاد في العطية

ص ١٧٧

(٢) المغني ج ٥ ص ٦٦٤ .

(٣) المرجع السابق ص ٦٦٤ ، ٦٦٥ .

الله ، قالت عائشة : فقلت : يا أبت والله لو كان كذا وكذا لتركته انما هـي
أسماء الخ (١)

ان هذا عمل أبو بكر الصديق رضي الله عنه ، وهو عدم التسوية ، ففيه
قرينة ظاهرة على أن الأمر للندب .

الرد :-

أجيب على ماورد عليهم من اعتراض بما يأتي :-

أ - أجيب على قصة السيدة عائشة رضي الله عنها بأن أخوتها كانوا
راضين بذلك (٢) .

ب - كما أن قول أبي بكر رضي الله عنه ، لايعارض قول النبي صلى الله
عليه وسلم ولايحتج به معه ، ويحتمل أن أبا بكر رضي الله عنه خصها بعطيتها
لحاجتها وعجزها عن الكسب والتسبب فيه ، هذا مع اختصاصها بفضلها وكونها
أم المؤمنين وغير ذلك من فضائلها رضي الله عنها .

ج - ويحتمل أن يكون قد نحلها ونحل غيرها من ولده وهو يريد أن ينحل
غيرها فأدركه الموت قبل ذلك .

د - كما أن الأمر في حديث النعمان بن بشير لايعتبر مصروفا عن الوجوب
الى الاستحباب والندب ، لأنه مؤكد بدلائل أخرى دلت على الوجوب حيث أمر برده

(١) موطأ الامام مالك ج ٢ كتاب الأقضية باب ما لايجوز من النحل ص ٢٢٢- ٢٢٣ ،
السنن الكبرى ج ٦ كتاب الهبات باب ما يستدل به على أن أمره بالتسوية بينهم
في العطية على الاختيار دون الايجاب ص ١٧٨ .

قال في ارواء العليل عن هذا " هذا استناد صحيح على شرط
الشيخين " ج ٦ باب ص ٦١ - ٦٢ .

(٢) شرح الزرقاني على موطأ الامام مالك ج ٤ ص ٤٣ .

وسماه جورا وامتاعه صلى الله عليه وسلم عن الاشهاد ، ولو كان الاشهاد جائزا ،
لامتثل بشير وأشهد غيره ، ولم يرد أنه أشهد غيره ، وانما قاله عليه الصلاة
والسلام على سبيل التهديد له على نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾ (١)
وعلى هذا فانه يفيد الوجوب (٢) .

المذهب الثاني :-

ذهب الحنفية والشافعية ، والامام مالك - رحمه الله - الى أنه يستحب
التسوية بين الأولاد في العطية ، ولكن يكره عدم التسوية .
الا أن الامام مالك - رحمه الله - قال لا يجوز أن يخص بعضهم بجميع المال
دون بعض (٣) .

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالسنة والأثر المعقول .

الأدلة :-

أولا : من السنة :-

حديث النعمان بن بشير السابق ذكره .

وجه الدلالة :-

ان المراد بالأمر في الحديث النذب ، والمراد بالنهي التنزيه ، والدليل
على ذلك ، ان في بعض رواياته " أليس يسرك أن يكونوا لك في البر واللفظ سواء ،

(١) سورة فصلت الآية (٤٠) .

(٢) المغني ج ٥ ص ٦٦٥ .

(٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٦ ص ١٢٧ ، حاشية رد المحتار

ج ٥ ص ٦٩٦ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٥ ص ٦٩٦ ، روضة

الطالبين وعمدة المفتين ج ٥ ص ٢٧٨ ، مغني المحتاج ج ٢ ص ٤٠١ ،

بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ٣٢٨ .

قال : نعم ، قال : " فاشهد على هذا غيري " (١)

ثانيا : من الأثر :-

قصة السيدة عائشة رضي الله عنها السابق ذكرها ، ففيها أن أبا بكر رضي الله عنه - فضل السيدة عائشة على سائر أولاده فيدل ذلك على النذب (٢) .

ثالثا : من القياس :-

ان الاجماع منعقد على أن للرجل أن يهب في صحته جميع ماله للأجانب دون أولاده ، فاذا كان ذلك للأجنبي فهو للولد جائز ومن باب أولى (٣) .

مناقشة الأدلة :-

نوقشت أدلة أصحاب المذهب الثاني بما يأتي :-

أولا : بما استدلوا به من السنة من أن الأمر الوارد في الحديث الشريف يراد به النذب ، والنهي يراد به التنزيه ، نقول لكن هناك ألفاظ زائدة ورمت في الحديث على هذه اللفظة ، ولا سيما الرواية وردت بعينها بصيغة الأمر حيث قال اعدلوا الى غير ذلك من الألفاظ (٤)

(١) سنن أبي داود ج ٣ كتاب البيع باب في الرجل يفضل بعض ولده في النحل ص ٢٩٢ وجاء بلفظ آخر في سنن ابن ماجه ج ٢ كتاب الهبات باب الرجل ينحل ولده رقم ٢٣٧٥ ص ٧٩٥ ، السنن الكبرى ج ٦ كتاب الهبات باب ما يستدل به على أن أمره بالتسوية بينهم في العطية على الاختيار دون الايجاب ص ١٢٨ .

وانظر بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ٢٣٨ ، نيل الأوطار ج ٦ ص ١١٠ .

(٢) مغني المحتاج ج ٢ ص ٤٠١ .

(٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ٣٢٨ .

(٤) شرح الزرقاني على موطأ الامام مالك ج ٤ ص ٤٣ ، المحلى ج ٩ ص ١٤٥ ، نيل الأوطار ج ٦ ص ١١١ . هناك اعتراضات وردود على وجه الاستدلال من هذا الحديث لكل من المذهبين فمن أراد الاستزادة فليراجع شرح الزرقاني على موطأ الامام مالك ج ٤ ص ٤٣ - ٤٤ ، نيل الأوطار ج ٦ ص ١١٠-١١١ .

ثانيا : بما احتجوا به بقصة السيدة عائشة ، يمكن الاعتراض عليها بما ورد من ردود على ما اعترض به على أصحاب المذهب الأول (١) .

ثالثا : بما احتجوا به من القياس بأن الاجتماع منعقد على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده ، فإذا جاز له أن يخرج جميع ولده من ماله لتمليك الغير جاز له أن يخرج بعض أولاده بالتمليك لبعضهم .
اعترض على هذا القياس بأنه قياس في مقابلة النص .

الترجيح :-

ما سبق عرضه فإن الراجح هو ما ذهب اليه أصحاب المذهب الأول وهو وجوب التسوية بين الأولاد في العطية لورود النصوص بذلك ولما يتركه عدم التسوية من آثار سيئة . والله أعلم

كيفية التسوية بين الأولاد في العطية :-

أي هل يجعل نصيب الذكر والأنثى متساويين ، أو يقسم بينهم كقسمة الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين ؟

للإجابة على هذا التساؤل نقول : ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين .

المذهب الأول :-

ذهب الظاهرية وأبو يوسف من الحنفية (٢) وفي أصح الوجهين عند الشافعية أنه يسوى بين الذكر والأنثى ، أي يجعله مناصفة (٣) واستدلوا على ما ذهبوا اليه من السنة والمعقول .

(١) انظر ص ٥٣٤ - ٥٣٥

(٢) وقيل أنه هذا القول عليه الفتوى وهو الأفضل ، وقيل هو ظاهر قول محمد من الحنفية .

(٣) المحلى ج ٩ ص ١٤٩ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٥ ص ٦٩٦ ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٦ ص ١٢٢ ، روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٥ ص ٣٧٩ ، مغني المحتاج ج ٢ ص ٤١٠

الأدلة :-

أولا : من السنة :-

حديث النعمان بن بشير السابق ذكره (١) .

وجه الدلالة :-

قوله عليه السلام " أكل ولدك نحلته مثل هذا ؟ " فقال : لا ، فقال
النبي عليه الصلاة والسلام " فأرجعه " وهذا إشارة الى العدل بين الأولاد ففي
النحلة وهو التسوية بينهم بالمناصفة (٢) .

ثانيا : من المعقول :-

أ - ان في التسوية بين الأولاد ذكورا أو اناثا تأليفا للقلوب ، لأن في
التفضيل توريث الوحشة بينهم فكانت التسوية أولى (٣)

ب - ان التسوية بين الأولاد في العطية فارق الارث ، لأن السوارث
راضي بما فرض الله له بخلاف هذا ، وبأن الذكر والأنثى انما يختلفان في الميراث
بالعصوبة أما بالرحم المحددة فهما فيها سواء ، كالأخوة والأخوات من الأم ، والهيئة
للأولاد أمر بها صلة الرحم ، وما يشهد بذلك (٤) حديث ابن عباس رضي الله
عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " سووا بين أولادكم في العطية فلو
كنت مفضلا أحدا لفضلت النساء " (٥) .

(١) انظر ص ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٦ ص ١٢٧ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ج ٤ ص ٤٣ ، مغني المحتاج ج ٢ ص ٤٠١

(٥) السنن الكبرى ج ٦ كتاب الهبات باب السنة في التسوية بين الأولاد ففي

العطية ص ١٢٧ ، قال عنه في حسن الأثر قال رواه البيهقي في شعب

الايمان بلفظ البنات بدل النساء ، وضعفه ابن الجوزي ، باب الهبات

ص ٣١٧ . قال في نصب الراية : رواه ابن عدى وقال : لأعلم من يرويه

عنه غير اسماعيل بن عياش وهو قليل الحديث ، ورواياته بأثبات الأسانيد

بها ، ولا أعرف له شيئا أنكر مما ذكرنا من حديث عكرمة عن ابن عباس وذكره

ابن حبان في الثقات قال في التتقيح وسعيد بن يوسف تكلم فيه أحمد وابن

معين والنسائي ج ٤ كتاب الهيئة ص ١٢٣ ، وقال في ارواء الغليل وسعيد

هذا متفق في تضعيفه ، وقال : والصحيح أنه مرسل ج ٦ باب الهيئة

رقم ١٦٢٨ ص ٦٧ .

المذهب الثاني :-

ذهب الحنابلة ومحمد بن الحنفية وبعض المالكية ، وفي الوجه الثاني عند الشافعية ، الى ان المقصود بالتسوية في العطية بين الأولاد اذا كانوا ذكورا أو اناثا ، فهي كقسمة الموارث للذكر مثل حظ الانثيين (١)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالمعقول .

أ - قالوا ان الله سبحانه وتعالى قسم الميراث للذكر مثل حظ الانثيين وأولى ما اقتدى به قسمة الله سبحانه وتعالى .

ب - ان الذكر أحوج من الأنثى ، وذلك لأنها اذا تزوجا فإن الصداق والنفقة على الذكر ، كما أن تفضيل الذكر على الأنثى جاء مقرونا بهذا المعنى * *الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ* ... (٢) * الآية .

وعلى هذا يتعدى ذلك إلى العطية في الحياة .

ج - ان العطية في الحياة أحد حالي العطية فجعلت كقسمة الموارث كحالة الوت ، والعطية استعجال لما يكون بعد الموت فينبغي أن تكون على حسبه ، كما أن معجل الزكاة قبل وجوبها يؤديها على صفة آدائها بعد وجوبها (٣)

(١) المغني ج ٥ ص ٦٦٦ - ٦٦٧ ، الإقناع في فقه الامام أحمد بن حنبل

ج ٣ ص ٣٥ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٥ ص ٦٩٦ ، بدائع

الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٦ ص ١٢٧ ، شرح الزرقاني على موطأ الامام

مالك ج ٤ ص ٤٣ ، روضة الطالبين وعمدة المتقين ج ٥ ص ٣٧٩ .

(٢) سورة النساء الآية (٣٤) .

(٣) المغني ج ٥ ص ٦٦٦ - ٦٦٧ .

الفصل الثالث

الولاية عليه

وفيه مباحث ١ -

المبحث الأول : في ولاية المال
المبحث الثاني : في ولاية النكاح

المبحث الأول

في ولاية المال :-

ان المال لا بد له من يرعاه ، لأنه نعمة كسائر النعم التي أنعم الله بها على الانسان ، وقد يملك الطفل مالا ، ولكنه لصغره فانه لا يقدر هذه النعمة وقـــــد يضيعها لعدم رشده ولعجزه عن التصرف فيها .

ولشمول تعاليم الاسلام لجميع نواحي الحياة ، ولرفقه بالطفولة واهتمامه بها وحرصا على مال الطفل أقام عليه الولاية في ماله .

وقد شرع الله الولاية على ماله لانتقاصا لحقه في هذا المال ، ولكن من باب المحافظة عليه ، وصيانتة ولتنمية ذلك المال ، فلذلك نراه دقق في اختيار الولاة على مال الطفل ، وبين كيفية الحفظ له ، إلى غير ذلك وبيان موعد تسليمه له ومتى يكون ذلك ، ونجمل بيان الموضوع على النحو التالي .

أولا : تعيين الولي على المال :-

لا خلاف بين الفقهاء في أن الولاية على مال الطفل ، لأبيه اذا كان له أب ، وذلك لوفور شفقتة ، ولأنها ولاية تقدم فيها الأب كولاية النكاح (١) .
أما من يخلف الأب بعد ذلك فقد اختلف الفقهاء فيه ، واليك ترتيب الأولياء لكل مذهب .

(١) حاشية رد المختار ج ٦ ص ١٧٤ ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٥ ص ١٥٥ ، بلغة السالك لأقرب المسالك ج ٢ ص ١٣٨ ، فتح العزيز شرح الوجيز ج ١٠ ص ٢٩٠ ، منهاج الطالبين مع مغني المحتاج ج ٢ ، ص ١٧٣ ، الاقناع في فقه الامام أحمد بن حنبل ج ٢ ص ٢٢٣ ، المغني ج ٤ ص ٥٢١ .

أولا : الحنفية :-

ذهبوا الى أن الذي يخلف الأب في الولاية على مال الطفل وصى الأب بعد موته ، ثم وصي وصية ، ثم الجد أب الأب وان علا ، ثم وصيه ، ثم وصي وصيه (١) ، ثم القاضي ثم وصيه وقيل أو وصيه أيهما تصرف يصح (٢) .
وأما من عد الأصول من العصبة كالعم والأخ أو غيرهم كالأم ووصيها فليس لهم ولاية التصرف على الطفل في ماله .

وعلموا لهذا الترتيب في الولاية ، فقالوا : ان الولاية على الأطفال باعتبار النظر لهم ، وذلك لعجزهم عن التصرف بأنفسهم ، والنظر على هذا الترتيب يحقق المصلحة لأن ذلك مبني على الشفقة ، وشفقة الأب فوق شفقة الكل ، وشفقة وصية فوق شفقة الجد لأنه مرضى الأب ومختاره ، فكان خلف الأب في الشفقة ، وخلف الشيء قائم مقامه ، وشفقة الجد فوق شفقة القاضي ، لأن شفقة ناشئة عن القرابة ، والقاضي أجنبي ، ومما لاشك فيه أن شفقة القريب على قريبه فوق شفقة الأجنبي وكذا شفقة وصيه لأنه مرضى الجد وخلفه ، فكانت شفقة مثل شفقة .

(١) ونقل عن بعض الحنفية ثم الوالي بالطريق الأولى ، فالمراد بالوالي من اليه تقليد القضاة وكان بطريق الأولى أي ثبوت الولاية للوالي أولى لأن القاضي يستمدّها منه .

حاشية رد المحتار ص ٦ ص ١٢٤ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٦ ص ١٢٤ .

(٢) أي أن كلا منهما في مرتبة واحدة ، وإنما عدل عن كلمة الترتيب إلى التسوية اشعاراً بصحة ولاية كل من الوالي والقاضي ووصيه بعد موت وصي وصي الجد .

الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٦ ص ١٢٤ .

وقالوا : وإذا كان ما جعل له الولاية على هذا الترتيب كانت الولاية على
هذا الترتيب ضرورة لأن ترتيب الحكم على حسب ترتيب العلة .
كما أنه لم يجعل الولاية للعم والأخ والأم ، لأن الأخ والعم قاصرا للشفقة
وفي التصرفات تجرى جنايات لايهتم لها الا ذو الشفقة الوافرة ، والأم وإن كانت
لها وفور الشفقة لكن ليس لها كمال الرأي لقصور عقل النساء في التصرفات المالية
فلا تثبت لهن ولاية التصرف في المال ولا لوصيهن ، لأن الوصي خلف الموصي
قائم مقامه (١)

وعلى هذا فلا يثبت له الا قدر ما كان للموصي وهو قضاء الدين والحفظ ، لكن
عند عدم هؤلاء ، ولوصي الأم والأخ أن يبيع المنقول والعقار لقضاء دين المييت
والباقي ميراث للصغير ثم ينظر ان كان واحد ممن ذكرنا حيا حاضرا ، فليس له
ولاية التصرف أصلا في ميراث الصغير ، لأن الموصي لو كان حيا لا يملكه في حال
حياته فكذا الوصي وان لم يكن فله ولاية الحفظ لا غير الا انه يبيع المنقول لما أن يبيع
المنقول من باب الحفظ لأن حفظ الثمن أيسر ، وليس له أن يبيع العقار لاستغنائه
عن الحفظ لكونه محفوظا بنفسه وكذا لا يبيع الدراهم والدنانير لأنها محفوظة ، وليس
له أن يشتري شيئا على سبيل التجارة ، وله أن يشتري مالا بد منه للصغير من
طعامه وكسوته ، وما استفاد الصغير من المال من جهة أخرى سوى الإرث بأن وهب
له شيء أو أوصي له به فليس له ولاية التصرف فيه أصلا ، سواء كان عقارا أو منقولا
لأنه لم يكن للموصي عليه ولاية ، فكذا الوصي (٢) .

(١) حاشية رد المحتار ج ٦ ص ١٢٤ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار

ج ٦ ص ١٢٤ ، المبسوط ج ٥ ص ١٥٥ .

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٥ ص ١٥٥ .

ثانيا : المالكية :-

قالوا ان الذى يخلف الأب في الولاية الوصي والحاكم وجماعة المسلمين على الترتيب (١) .

ثالثا : الشافعية :-

ذهبوا الى ترتيب الأولياء بعد الأب الجد لأب ، ثم وصيهما أى وصي من تأخر موته لأنه يقوم مقامه ثم القاضي أو أمينه .

وفي الأصح من مذهب الشافعية أن الأم لا تلي .

وفي الوجه المقابل للأصح أنها تلي بعد الأب ، وكذلك لا ولاية لسائر العصبات كالأخ والعم ، وان كان لهم الانفاق من مال الطفل في تأديبه وتعليمه ، وان لم يكن لهم عليه ولاية ، لأنه قليل فسومح به (٢) .

وقال بعض الشافعية : واذا لم يوجد أحد من الأولياء المذكورين فعلى المسلمين النظر في حال الطفل وتولي حفظ ماله ، أى الصلحاء منهم (٣) .

رابعا : الحنابلة :-

ذهبوا الى أن الذى له ولاية المال بعد الأب وصيه لأنه نائب الأب ، أشبه وكيله في الحياة ، ثم الحاكم لانقطاع الولاية من جهة الأب فولاية النكاح ، لأنه ولي من لا ولي له ، فان عدم حاكم فأمين يقوم مقامه .

(١) بلغة السالك لأقرب المسالك ج ٢ ص ١٣٨ .

(٢) فتح العزيز شرح الوجيز ج ١٠ ص ٢٩٠ - ٢٩١ ، منهاج الطالبين على

مغني المحتاج ج ٢ ص ١٧٣ - ١٧٤ .

(٣) مغني المحتاج ج ٢ ص ١٧٤ ، منهاج الطالبين على مغني المحتاج

ج ٢ ص ١٧٤ ، حاشية قليوبي ج ٢ ص ٣٠٤ .

وعلى هذا لا ولاية للجد لأنه لا يدلي بنفسه وإنما يدلي بالأب فهو كالأخ والأم وباقي العصبات ، لأن المال محل الخيانة ، ومن عد المذكورين أولاً قاصر عنهم غير مأمون على المال (١) .

ثانياً : الشروط التي يجب توافرها في الولي :-

وان كان هناك بعض الاختلاف بين الفقهاء في ترتيب الأولياء ، إلا أن كل واحد منهم راعى بذلك الترتيب مصلحة الطفل على حسب ما يراه ، إلا أنهم نرى مع اختلافهم في ذلك نراهم قد اشترطوا بعض الشروط في الولي حتى ولو كان ولي الطفل أباه كما يأتي :-

- أ - قال الشافعية في المعتمد عندهم : انه يكفي في الأب والجد العدالة الظاهرة (٢) ، فان فسقا نزع القاضي المال منهما ، وفي الوصي العدالة الباطنة ان أريد تسجيلها عند القاضي ، والا اكتفى بالظاهرة (٣) .
- ب - وقال الحنابلة : لا بد أن يكون الأب بالغاً (٤) رشيداً عاقلًا مسلماً (٥) حراً عدلاً ، ولو ظاهراً لأن تلك ولاية ، وتفويض الولاية الى غير ممن

(١) كشف القناع على متن الاقناع ج ٣ ص ٤٤٦ - ٤٤٧ ، شرح منتهى الارادات ج ٢ ص ٢٩١ .

جاء في كشف القناع عن متن الاقناع ، " سأل الأثرم الامام عن رجل مات وله ورثة صغار كيف يصنع ؟ فقال : ان لم يكن لهم وصي ، ولهم أم مشفقة تدفع اليها ، ج ٣ ص ٤٤٤٧ .

(٢) المقصود بـعدالة الولي هو أن يكون مسلماً بالغاً عاقلًا سالماً من أسباب الفسق وخوارم المرأة ... الخ ، والمقصود بالعدالة الظاهرة - هو أن يكون الولي عدلاً في الظاهر وهو المستور أي لا تعرف عدالة باطنه ، ولعل المقصود من العدالة الباطنة هو من اشتهر بالخير والثناء عليه أو بتعديل الأئمة له ، أو اثنين أو واحد على الصحيح .

الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ١٩٣ ، التقييد والايضاح ص ١٣٦ ، ١٤٥ .

(٣) مغني المحتاج ج ٢ ص ٨٧٣ ، حاشية قليوبي ج ٢ ص ٣٠٤ .

(٤) ويتصور أن يكون الأب غير بالغ اذا ألحق الطفل بأبن عشر احتياطاً للنسب لأن أقل سن يمكن فيه بلوغ الغلام هو عشر سنين .

كشف القناع عن متن الاقناع ج ٣ ص ٤٤٦ .

(٥) لأنه لا ولاية لكافر على مسلم وهذا باتفاق الفقهاء .

شرح منتهى الارادات ج ٢ ص ٢٩١ .

هذه صفاته تضييع للمال ، ولأن غير البالغ الرشيد الحر العاقل قد يحتاج الى ولي وعلى هذا فلا يكون وليا على غيره .

وأما بالنسبة للوصي فلا بد أن يكون عدلا (١) .

ثالثا : كيفية تصرف الولي في مال الطفل :-

لا خلاف بين الفقهاء في أنه يجب على ولي الطفل أبا كان الولي أو غيره ،

سواء كان الطفل يتيما (٢) أم لا ، أن ينظر للطفل على وجه الحفظ ويتصرف له بالمصلحة ، وهذا لقوله تعالى : * وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ * (٣) لأن الولاية على ماله كي لا ي تلفه ويبقى كلا على غيره ، ومن التصرفات للطفل في ماله على وجه المصلحة له ما يأتي .

قال الحنفية :- ان الولي ينظر في مصلحة الطفل في التصرفات المالية التي

يقوم بها الطفل ، لأن بعضها قد يكون فيها نفعا محضا ، كالهبة له وهنا يقوم الولي مقام الطفل في ذلك كما أن للطفل أن يقبلها .

وأما ما كان فيها تردد بين النفع والضرر كالبيع ، فهنا لابد من إذن الولي ، كما أن الشرط لصحة الاذن أن يعقل الطفل أن البيع سالب للملك عن البائع ، والشراء جالب له ونحو ذلك .

(١) كشف القناع عن متن الاقتناع ج ٣ ص ٤٤٦ - ٤٤٧ ، شرح منتهى الارادات ج ٢ ، ص ٢٩١ .

(٢) اليتيم هو : المنفرد من أبيه ، وقد يطلق على المنفرد من أمه ، ولكن الأصح الأول ، وعليه وردت الأخبار والآثار ، ولأن الذي فقد أباه عدم النصرة ، والذي فقد أمه عدم الحضانة وقد تنصر الأم لكن نصرة الأب أكثر .

أحكام القرآن للإمام أبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي .
تحقيق علي محمد الجاوي الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان
المجلد الأول ص ١٥٤ .

(٣) سورة الأنعام الآية (١٥٢) .

أما ما كان فيه ضرر محض كالهبة ، كأن يهب الطفل من ماله للغير ، فليس للولي أن يأذن له لاشتراط الأهلية الكاملة (١) في كما أنه ليس للولي أن يفعل ذلك (١) .

وكذلك من التصرف للطفل في ماله على وجه المصلحة له ، قال الجمهور : أنه يجوز تصرف الولي في مال الطفل إذا وافق الصلاح كالبيع والتجارة ونحو ذلك ، أي كل ما يفعله على وجه النظر فهو جائز ، وما كان على وجه المحاباة وسوء النظر فلا يجوز (٣) .

المبحث الثاني

" في ولاية النكاح " :-

من حرص الشارع الحكيم على مصلحة الطفل أنه أقام عليه ولما يباشر ولاية النكاح حتى يراعي مصلحته ويجنبه المفسدة ، فالنكاح كما هو معروف ضرورة من ضرورات الحياة لما فيه من حفظ النوع وتكثير النسل وما الى ذلك ، ويكفي أن الشارع الحكيم رغب فيه ، ولكن هل لولي الطفل أن يزوجه باعتبار أن النكاح ضروري له مستقبلا ؟ ومن هو الولي الذي يقوم بذلك هذا ما سنبينه ان شاء الله ، إذ أن الطفل لا يخلو ، أما أن يكون ذكرا ، وأما أن يكون أنثى في الغالب الكثير .

(١) المقصود بالأهلية الناقصة وهي حالة الانسان بالنسبة لأهلية الأداء ، فقد يكون ناقص العقل كالطفل المميز والمعته ، فوجود وثبوت أصل الأهلية تصح تصرفاته النافعة له نفعاً محضاً كقبول الهبة ، ولا تصح تصرفاته الضارة بما له ضرر محضاً كتبرعاته ، أما التصرفات الدائرة بين النفع والضرر فصحتها وعدم صحتها ، موقوف على إذن الولي .

والمقصود بالأهلية الكاملة هي لمن بلغ الحلم عاقلاً فهو بذلك كامل الأهلية . علم أصول الفقه ص ١٣٧ - ١٣٨ .

(٢) الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٦ ص ١٤٩ ، ١٧٣

(٣) الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٦٣ ، مغني المحتاج ج ٢ ص ١٧٤ - ١٧٥ -

١٧٦ ، كشف القناع عن متن الاقتناع ج ٣ ص ٤٤٧ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ .
وأما هل لولي الطفل أن يأذن له بإدارة ماله ببعض التصرفات في ماله كالتجارة؟ منهم من أجاز ذلك ، ومنهم من منعه ، وكذلك حكم الأكل من مال اليتيم أو مخالطة ماله ، ونحو ذلك ، فهناك تفصيلات للفقهاء في هذه الأحكام ، لم أذكر تلك التفصيلات لأن مكان بحث هذا الموضوع ليس هنا .

أولا : اذا كان الطفل ذكرا :-

فهل لوليه أن يزوجه ؟ ومن هو الولي ؟ الذى يملك حق تزويجه ؟
ذهب جمهور الفقهاء (١) الى أن للأب تزويج ابنه الصغير ، وليس للابن الخيار
اذا بلغ (٢) . واذا جاز ذلك للأب ، فهل يجوز لغير الأب من الأولياء تزويج
الصغير ؟ ، واذا كان ذلك جائزا فما حكم الخيار له اذا بلغ ؟

أ - في حكم تزويج الأولياء من غير الأب :-

ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين ، فمن قائل أن لغير الأب تزويج
الطفل ، ومن قائل أنه لا يزوجه الطفل الا الأب .

سبب الخلاف :-

أما سبب خلاف الفقهاء في ذلك ، فهو قياس غير الأب على الأب .
فمن رأى أن الاجتهاد الموجود فيه الذى جاز للأب به أن يزوج الصغير من ولده
لا يوجد في غير الأب لم يجز ذلك ، ومن رأى أنه يوجد فيه أجاز ذلك (٣) . واليك
بيان المذاهب .

المذهب الأول :-

ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة الى أنه يجوز للأولياء من غير الأب تزويج الطفل (٤)

(١) وهو قول الجمهور وعلى الصحيح من المذهب الحنبلي .

الانصاف ج ٨ ص ٥٢ - ٥٣ .

(٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢١ - ١٢٢ ، التاج والاكليس

لمختصر خليل ج ٣ ص ٤٥٨ .

الأم ج ٥ ص ٢١ ، الانصاف ج ٨ ص ٥٢ - ٥٣ .

(٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ٧ .

(٤) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢١ - ١٢٢ ، بلغة السالك لأقرب

المسالك ج ٢ ص ٣٠ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ٣٠ ، الاقناع في فقه الامام

أحمد بن حنبل ج ٣ ص ١٢٠ .

الآنهم مع اتفاقهم في ذلك ، إلا أنهم اختلفوا في تحديد الأولياء .

١ - ذهب الحنفية :- إلى أن للولي انكاح الصغير ، والولي المقصود بذلك : الولي العصبة بترتيب الإرث ، أى الأب ، وأب الأب وان علا ، ثم الأخوة ، إلا الأخ لأم ، ثم الأعمام ، إلا العم من الأم ، ثم أعمام الجد ، ثم ذوو الأرحام (١) .

٢ - ذهب المالكية :- إلى أن من يجوز له تزويج الطفل الوصي ، إذا طلب الطفل ، وكان في تزويجه مصلحة كتزويجه من موسرة ونحو ذلك . كما أنه له جبره على النكاح إذا كان بأمر أبي الطفل (٢) .

٣ - ذهب الحنابلة :- إلى أن الذى يزوج الطفل غير الأب ممن الأولياء ، أى بعده الحاكم والوصي لحاجة النكاح أو غيره ، ولا يملك بقية الأولياء ذلك ، وإن لم يحتج إليه ، فليس له تزويجه . وقيل يزوج ابن تسع باذن ، سواء كان أبوه أو ولي غيره ، ويصح قبول المميز كابن عشر باذن وليه (٣) .

واستدل أصحاب المذهب الأول القائلون بأن الولي من غير الأب له تزويج الطفل بالسنة والأثر .

أولا : من السنة :-

ما ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج عمـــــــارة

- (١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢٢ .
وقيل : أن الأخ والجد يشتركان في الولاية عند أبي يوسف ومحمد كالميراث عندهما ، والأصح أن الجد أولى كما في الأب والابن أولى من الأب عندهما خلافا لمحمد ، ثم السلطان . المرجع السابق
(٢) بلغة السالك لأقرب المسالك ج ٢ ص ٣٠ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ٣٠ .
(٣) الاقناع في فقه الامام أحمد بن حنبل ج ٣ ص ١٧٠ ، الانصاف ج ٨ ص ٥٢-٥٣

بنت حمزة (١) وهي صغيرة بعد سلمة بن أبي سلمة (٢) ، وهي بنت عمه ،
وقال لها الخيار إذا بلغت (٣) ، وإنما زوجها بالعصوبة لا بالنبوة ، بدليل .
اثبات الخيار لها إذا بلغت ، فلو كان تزويجه بالنبوة لم يثبت لها الخيار كما لو
زوجها الأب والجد ، اذ النبوة أعظم من ذلك ولا قصور فيها (٤) .

(١) عمارة بنت حمزة بن عبد المطلب القرشية الهاشمية ، ابنة عم النبي صلى الله
عليه وسلم ، وأمها سلمى بنت عميس ، وقيل اسم عمارة أمانة ، وكان لحمزه
رضي الله عنه ابن اسمه عمارة ، وقيل هو الصواب .

أسد الغابة في معرفة الصحابة ج ٥ ص ٥٠٨

(٢) سلمة بن أبي سلمة المخزومي ، ربيب النبي صلى الله عليه وسلم ، أمه
أم سلمة ، هاجر به أبوه أبو سلمة ، وأمهم أم سلمة الى المدينة وهو صغير ،
وبه كانا يكتيان ، وهو الذي عقد النكاح لرسول الله عليه السلام على أمه
أم سلمة ، فلما زوجه رسول الله عليه السلام ، أمانة بنت حمزة بن
عبد المطلب ، أقبل على أصحابه ، وقال هل تروني كافأته ، وكان أسن
من أخيه عمر بن أبي سلمة ، وعاش الى أيام عبد الملك بن مروان ، لاتعرف
له رواية ، وليس له عقب رضي الله عنه .

أسد الغابة في معرفة الصحابة ج ٢ ص ٣٣٧ .

(٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن عمارة بنت حمزة بن عبد المطلب ، كانت
بمكة ، فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني في عمرة القضية خرج
بها علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وقال للنبي صلى الله عليه وسلم
تزوجها ، فقال ابنة أخي من الرضاعة ، فزوجها رسول الله صلى الله عليه
وسلم سلمة بن أبي سلمة ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول : هل
جزيت سلمة .

قال عنه الامام البيهقي : هذا اسناد ضعيف ، وليس فيه أنها كانت صغيرة
وللنبي صلى الله عليه وسلم في باب النكاح ما ليس لغيره ، وما كان أولسى
بالمؤمنين من أنفسهم وبذلك تولى تزويجها دون عمها العباس بن عبد المطلب
ان كان فعل ذلك .

(٤) السنن الكبرى ج ٧ كتاب النكاح باب ما جاء في انكاح اليتيمة ص ١٢١ - ١٢٢ .
تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢١ ، حاشية الشيخ الشافعي
ج ٢ ص ١٢١ .

كما أنه عليه والسلام لم يزوج أحدا بالنبوة ، ولو زوج بها لما تقدم عليه أحد ، وكذلك لم ينقل إلينا أنه عليه الصلاة والسلام منع الأولياء من التزويج زوج هو (١) .

ثانيا : من الأئمة :-

ان ذلك منقول عن عمر وعلي وأبي هريرة وغيرهم رضي الله عنهم ويكفي بهؤلاء حجة (٣) .

المذهب الثاني :-

ذهب الشافعية الى أنه ليس لغير الآباء تزويج الابن الصغير ، وليس ذلك لسلطان ولا ولي ، وان زوج الصغير ولي غير الآباء فالنكاح مفسوخ .
وعلموا لما ذهبوا اليه بأنهم انما أجازوا عليه أمر الأب لأنه يقوم مقامه في النظر له ، ما لم يكن في نفسه أمر (٣) .

بمدل للصغير اذا بلغ خيار فيما لو زوجه الأولياء من غير الأب ؟ :-

وهذا على ما ذهب اليه أصحاب المذهب الأول القائلين بأن الأولياء غير الأب أن يزوج الطفل الذكر فقد ذهبوا في ذلك الى مذهبين .

المذهب الأول :-

ذهب المالكية وأبو يوسف من الحنفية - رحمه الله - الى أنه ليس للصغير خيار إذا بلغ لو زوجه الأولياء من غير الأب (٤) .

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢١ - ١٢٢

(٢) المرجع السابق ص ١٢١ .

(٣) الأم ج ٥ ص ٢١ .

(٤) التاج والاكلیل ج ٣ ص ٤٥٨ ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ٧ ،

تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢٢ .

وعلموا لما ذهبوا اليه بأن النكاح عقد لازم ، وقد صدر من الولي فلا يفسخ
وهذا قياسا على الأب والجد حيث أن الولاية لم تشرع في غير موضع النظر صيانة
عن الافضاء الى الضرر ، وإذا صح النظر قام عقد الولي مقام عقد الصغير بعسـد
بلوغه (١) .

المذهب الثاني :-

ذهب أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله الى أن الطفل لو زوجه الأولياء ممن
غير الأب ، أو الجد بأن له الخيار .

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بما يأتي :-

أولا : بالأدلة السابقة (٢) :-

ثانيا : من المعقول :-

حيث قالوا أن العقد قد صدر ممن هو قاصر الشفقة ، فلذلك ثبت له الخيار
إذا ملك نفسه ، وهذا لأن أصل الشفقة موجود ، ولكنها قاصرة عند المقابلة بشفقة
الأب والجد ، وقد أثر النقصان حكما حتى امتنع ثبوت الولاية في المال ولوجود أصل
الشفقة نفذناه في الحال ، ولسبب قصورها أثبتنا له الخيار في المآل ليزال الضرر
لو كان فيه ضرر ، ويضاف اختياره الى نفسه ، فيبرأ الأولياء عن عهدة اليتامى
بخلاف الأب والجد لو فور شفقتها ولتمام ولايتهما فلا يحتاج الى إثبات الخيار (٣)

ثانيا : إذا كان الطفل أنثى :-

لو كان الطفل أنثى فانه لا يخلو الحال اما أن تكون بكرة ، واما أن تكون ثيبا .

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢٢

(٢) انظر ص ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١

(٣) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢٢ - ١٢٣ .

أ - إذا كانت بكرًا :-

لا خلاف بين العلماء (١) في أن للأب اجبار البكر الصغيرة على النكاح من غير رضاها (٢) .

الا أنهم مع اتفاقهم في ذلك الا أنهم اختلفوا في الجد هل له أن يزوج الصغيرة البكر ، وكذلك سائر الأولياء .

واليك سبب الخلاف :-

سبب خلاف الفقهاء في حكم تزويج غير الأب البكر الصغيرة غير الأب سائس

الأولياء بما فيهم الجد بين ذلك صاحب بداية المجتهد ونهاية المقتصد فقال :-

" وسبب اختلافهم معارضة العموم للقياس ، وذلك أن قوله عليه الصلاة والسلام : " والبكر تستأمر واذنها صماتها " (٣) يقتضي العموم في كل بكر ، الا ذات الأب التي خصصها الاجماع... وكون سائر الأولياء معلوم منهم النظر والمصلحة لوليهم يوجب أن يلحقوا بالأب في هذا المعنى ، فمنهم من ألحق به جميع الأولياء ، ومنهم من ألحق به الجد فقط ، لأنه في معنى الأب اذا كان أبا أعلى ، وهو الشافعي رحمه الله ، ومن قصر ذلك على الأب رأى أن ما للأب في ذلك غير موجود لغيره ، اما من قبل أن الشرع خصه بذلك ، وأما من قبل أن ما يوجد فيه من الرأفة والرحمة لا يوجد في غيره ، وهو الذي ذهب اليه مالك - رضي الله عنه - قال : وما ذهب اليه

(١) وهو القول الصحيح في المذهب الحنبلي .

الانصاف ج ٨ ، ص ٥٤ .

(٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢١ - ١٢٢ ، بلغة السالك لأقرب

المسالك ج ٢ ص ٢٦ ، المذهب ج ٢ ص ٣٨ ، الانصاف ج ٨ ص ٥٤ .

(٣) جاء في صحيح مسلم قريب من لفظ هذا الحديث " الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يستأذنها أبوها واذنها صماتها " .

صحيح الامام مسلم بشرح النووي ج ٩ كتاب النكاح باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت ص ٢٠٥ .

أظهر - والله أعلم - إلا أن يكون هنالك ضرورة ، وقد احتج الحنفية بجواز انكاح الصغار غير الأباء بقوله تعالى : * وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَى ، فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ ... * (١) قال : واليتم لا ينطلق إلاّ علي غير البالغة .

والفريق الثاني قالوا : ان اسم اليتم قد ينطلق على البالغة بدليل قوله عليه الصلاة والسلام : (تستأمر اليتيمة) (٢) والمستأمرة هي من أهل الاذن وهي البالغة فيكون لاختلافهم سبب آخر وهو اشتراك اسم اليتم .

وقد احتج أيضا من لم يجز نكاح غير الأب لها بقوله عليه الصلاة والسلام " تستأمر اليتيمة في نفسها " قالوا : والصغيرة ليست من أهل الاستئمار باتفاق فوجب المنع ، ولأولئك أن يقولوا : ان هذا حكم اليتيمة التي هي من أهل الاستئمار باتفاق فوجب المنع ، ولأولئك أن يقولوا : ان هذا حكم اليتيمة التي هي من أهل الاستئمار ، وأما الصغيرة فمסקوت عنها (٣) .

(١) سورة النساء الآية (٣) .

(٢) ونص الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم : " تستأمر اليتيمة في نفسها ، فان سكنت فهو اذنها ، وان أبت فلا جواز عليها " .

سنن أبي داود كتاب النكاح باب في الاستئمار رقم ٢٠٩٣ ص ٢٣١ ، وجاء بلفظ آخر في نفس المرجع باب في الثيب رقم ٢١٠٠ ص ٢٣٣ ، وجاء قريب منه روايات في سنن النسائي كتاب النكاح ج ٦ كتاب النكاح باب استئذان البكر في نفسها ص ٨٤ - ٨٥ ، وجاء بلفظ قريب في جامع الترمذي على تحفة الأحوذى ج ٤ أبواب النكاح باب ما جاء في اكراه اليتيمة على التزويج رقم ١١١٥ ص ٢٤٥ - ٢٤٦ وقال عنه حديث حسن ، سنن الدار قطنسي ج ٣ كتاب النكاح ص ٢٤١ - ٢٤٢ ، جاء بنفس اللفظ وبألفاظ أخرى في السنن الكبرى ج ٧ كتاب النكاح باب ما جاء في انكاح اليتيمة ص ١٢٠ .

(٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ٦ - ٧ بتصرف .

مذاهب الفقهاء في حكم تزويج غير الأب الصغيرة :-

أولا : حكم تزويج الجد :-

ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :-

أ - ذهب الحنفية والشافعية وفي رواية للحنابلة الى أن للجد تزويج البكر الصغيرة بغير رضاها (١) .

ب - ذهب المالكية الى أنه ليس للجد أن يزوج الصغيرة البكر حتى تبلغ وتأذن (٢) .

ثانيا : حكم سائر الأولياء من غير الأب والجد :-

ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين .

المذهب الأول :-

ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة في قول : الى أن لسائر الأولياء تزويج البكر الصغيرة ، إلا أن هذا الاتفاق ليس على عموم بل منهم من عم ذلك كالحنفية ومنهم من حدد ذلك كالمالكية والحنابلة واليك تفصيل ذلك .

١ - الحنفية :-

قالوا : ان الولي من غير الأب والجد وهو الولي العصة (٣) بترتيب الارث له تزويج البكر الصغيرة ، وفي الخيار قولان (٤)

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢١ - ١٢٢ ، المذهب ج ٢ ، ص ٣٨ ، الانصاف ج ٨ ص ٥٧

كما أن الحنفية قالوا : لا خيار لها اذا بلغت في حالة لو زوجها الجد لأنه كالأب .

تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢٢ .

(٢) بلفة السالك لأقرب المسالك ج ٢ ص ٢٦ .

(٣) سبق بيان ذلك أنظر ص ٥٤٩

(٤) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ .

وانظر ص ٥٥١ - ٥٥٢

٢ - المالكية :-

قالوا : أنه لا يزوج البكر الصغيرة الا الأب فقط ، أو من جعل الأب له ذلك ، اذا عين الزوج ، ويستثنى من ذلك اليتيمة ، فيجوز تزويجها قبل بلوغها اذا خيف عليها الفساد والضيعة ، كأن كانت فقيرة لامل لها ولا منفق ، وأن يثبت عند القاضي موجبات التزويج ، وقيل : ان بلغت اليتيمة عشر (١) .

٣ - الحنابلة :-

ذهب الحنابلة في قول الى أن لسائر الأولياء تزويج بنت تسع سنين فأكثر ، ولها اذن صحيح معتبر لما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : " اذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة (٢) " ، أى أنها في حكم المرأة وكذلك الحاكم له تزويج الصغيرة ، أى من كانت لها أقل من تسع سنين ، فليس لسائر الأولياء تزويجها (٣) .

وفي قول آخر أن لسائر الأولياء وللحاكم تزويجها (٤) .

١ - المذهب الثاني :-

ذهب الشافعية والحنابلة في قول : الى أنه ليس لسائر الأولياء سوى الأب ، والجد تزويج البكر الصغيرة ، الا أن الحنابلة خصوا ذلك بمن لها تسع سنين (٥) .

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ٦ ، التاج والاكلي لمختصر خليل

ج ٣ ص ٤٢٧ ، بلغة السالك لأقرب المسالك ج ٢ ص ٢٦ .

(٢) جامع الترمذى على تحفة الأحوذى ج ٤ أبواب النكاح باب ما جاء في اكراه اليتيمة على التزويج ص ٢٤٧ ، السنن الكبرى ج ١ كتاب الحيض باب السن التي وجدت المرأة حاضت فيها ص ٣٢٠ قال : تعني والله أعلم فحاضت فهي امرأة .

(٣) كشف القناع عن متن الاقتاع ج ٥ ص ٤٦ ، الاقتاع في فقه الامام أحمد بن حنبل ج ٣ ص ١٧٠ .

(٤) تصحيح الفروع ج ٥ ص ١٧٣ - ١٧٤ .

(٥) المهذب ج ٢ ص ٣٨ ، كشف القناع عن متن الاقتاع ج ٥ ص ٤٦ .

واستدلوا على ما ذهبوا اليه من السنة والمعقول :-

أولا : من السنة :-

لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه تزوج بنت خاله عثمان بن مظعون (١)

قال فذهبت أمها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت : ان ابنتي تكره ذلك ، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفارقها ففارقها ، وقال : "لا تتكحوا اليتامي حتى تستأمروهن ، فاذا سكنت فهو اذنها فتزوجها بعد عبد الله المغيرة بن شعبة (٢) .

وفي رواية " فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : انها يتيمة

واليتيمة أولى بأمرها " (٣)

ثانيا : من المعقول :-

لأن الولي من غير الأب أو الجد ناقص الشفقة فلهذا لا يملك التصرف في مالها

بنفسه لا يبيع مالها من نفسه فلا يملك التصرف في نفسها (٤) .

(١) عثمان بن مظعون بن حبيب بن وهب بن حذافة بن جمح .. بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي الجمحي ، أسلم بعد ثلاثة عشر رجلا ، وهاجر الى الحبشة هو وابنه السائب الهجرة الأولى ، فلما بلغهم أن قريشا أسلمت رجعوا فدخل في جوار الوليد بن المغيرة ، ثم رد جواره ورضاه بما عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، كان من أشد الناس اجتهادا في العبادة ، توفي بعد شهوده بدر في السنة الثانية من الهجرة ، وهو أول من مات بالمدينة من المهاجرين ، وأول من دفن بالبقيع منهم .
أسد الغابة في معرفة الصحابة ج ٣ ص ٣٨٥ وما بعدها ، الاصابة في تمييز الصحابة ج ٢ ص ٤٦٤ .

(٢) سنن الدار قطني ج ٣ كتاب لنكاح ص ٢٢٩ .

(٣) سنن الدار قطني ج ٣ كتاب النكاح ص ٢٣٠ .

قال في التعليق المغني على الدارقطني : قال : سئل أحمد عن هذا الحديث فقال باطل ، قال : بأن الصحيح أن التزويج كان من قدامة بن مظعون ، أخ عثمان بن مظعون لأبيه وهو عمها ، وهو أصح ممن قال : زوجها أبوهما ، لأن عمر كان انما تزوجها بعد وفاة أبيها عثمان بن مظعون وهو خال ابن عمر .
ج ٢ كتاب النكاح ص ٢٢٩ ، ٢٣١ .

وجاء بلفظ آخر في مجمع الزوائد قال روى ابن ماجه طرفا منه ورواه أحمد ورجاله ثقات ج ٤ . كتاب النكاح باب استئثار اليتيمة ص ٢٨٣

(٤) المهذب ج ٢ ص ٣٨ .

ب - إذا كانت الصغيرة ثيبا :-

الثيب الصغيرة هل لوليها اجبارها على النكاح ، أم ليس له ذلك ؟

ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :

فمن قائل أنها تجبر ، ومن قائل بعدم اجبارها ، فلا تنكح حتى تبلغ وتأذن في ذلك ، وسبب خلافهم في هذه المسألة كما بين في بداية المجتهد ونهاية المقتصد قال : " وسبب اختلافهم معارضة دليل الخطاب للعموم ، وذلك أن قوله عليه الصلاة والسلام : " تستأمر اليتيمة في نفسها (١) " يفهم منه ان ذات الأب لا تستأمر الا ما أجمع عليه الجمهور من استئمار الثيب البالغ ، وعموم قوله عليه الصلاة والسلام " الثيب أحق بنفسها من وليها (٢) " يتناول البالغ وغير البالغ ، وكذلك قوله : عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي قال : " لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن ، قالوا يارسول الله : وكيف اذنها قال : أن تسكت (٣) " يدل بعمومه على ما قاله الشافعي رحمه الله وهو عدم اجبارها ،

(١) سبق تخريجه ص ٥٥٤

(٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الأيم أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن في نفسها واذنها صماتها " .

صحيح الامام مسلم بشرح النووي ج ٩ كتاب النكاح باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت ص ٢٠٤ وجاء فيه أيضا بعدة ألفاظ .

(٣) صحيح الامام البخاري كتاب النكاح ج ٧ باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب الا برضاها ص ١٧ .

والأيم : في الأصل من لا زوج لها بكرا كانت أو ثيبا ، والمراد هنا الثيب

لرواية الثيب ، ولمقابلته بالبكر وقيل هو الأكثر استعمالا .

حاشية السندی على سنن النسائي ج ٦ ص ٨٤ .

ولا اختلافهم في هاتين المسئلتين سبب آخر ، وهو استنباط القياس من موضع الاجماع ، وذلك أنهم لما أجمعوا على أن الأب يجبر البكر البالغ ، وأنه لا يجبر الثيب البالغ ، الا خلافا شادا فيها جميعا اختلفوا في موجب الاجبار هل هو البكارة أو الصغر ، فمن قال الصغر قال : لا تجبر البكر البالغ ، ومن قال : البكارة قال تجبر البكر البالغ ، ولا تجبر الثيب الصغيرة ، ومن قال : كل واحد منهما يوجب الاجبار اذا أنفرد قال : تجبر البكر البالغ والثيب الغير البالغ ، والتعليل الأول تعليل أبي حنيفة رحمه الله ، والثاني تعليل الشافعي رحمه الله ، والثالث تعليل مالك رحمه الله ، والأصول أكثر شهادة لتعليل أبي حنيفة رحمه الله (١) .

واليك بيان المذاهب :-

المذهب الأول :-

ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة (٢) الى أن للولي اجبار الثيب الصغيرة على النكاح .

واليك تفصيل قول أصحاب المذهب الأول :

أ - الحنفية :-

قالوا ان للأب وللجد وللسائر الأولياء اجبار الثيب الصغيرة على النكاح ، وفي الخيار عند بلوغها في ذلك قولان كما مر بيانه (٣) .

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بما يأتي

١ - بالأدلة السابق ذكرها (٤)

٢ - ان قلنا أن الثيب الكبيرة لا تجبر على النكاح لأن لها رأيا في ذلك بخلاف الثيب الصغيرة فلا رأى لها (٥) .

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ٥ - ٦ بتصرف .

(٢) قيل هو الصحيح في المذهب وقيل في قول لهم .

(٣) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ . وانظر ص ٥٥١ - ٥٥٢

(٤) انظر ص ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ ، ومن المعقول من ص ٥٥١ = ٥٥٢ .

(٥) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢٢ .

ب - المالكية :-

قالوا : بأن للأب فقط اجبارها كأن دخل بها وطلقت (١) .

ج - الحنابلة :-

ذهبوا الى أن الثيب العاقلة التي لها دون تسع سنين له اجبارها على الصحيح من المذهب ، وأما الثيب العاقلة التي لها تسع سنين فأكثر ، ولم تبلغ ليس له اجبارها ، هذا في وجه عندهم (٢)

المذهب الثاني :-

ذهب الشافعية ، وفي قول للمالكية ، وفي قول للحنابلة (٣) ، الى أنه ليس للولي اجبار الثيب الصغيرة على النكاح (٤) .

(١) التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٣ ص ٤٢٢ ، بداية المجتهد ونهاية

المقتصد ج ٢ ص ٥ - ٦

(٢) الانصاف ج ٨ ص ٥٦ .

(٣) ان الثيب التي لها دون تسع سنين أو لها تسع سنين فأكثر ، ولم تبلغ فليس له اجبارها وهو المذهب .

الانصاف ج ٨ ص ٥٦ .

(٤) المذهب ج ٢ ص ٣٨ ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ٥ - ٦ ،

الانصاف ج ٨ ص ٥٦ .

الفصل الرابع

في ضمان ما يتلفه من نفس أو مال .
وفيه مجتاز

المبحث الأول : في ضمان ما يتلفه من نفس .

المبحث الثاني : في ضمان ما يتلفه من مال .

الفصل الرابع

في ضمان ما يطفه من نفس أو مال

المبحث الأول :-

في ضمان ما يطفه من نفس :-

ان الله سبحانه وتعالى حرم قتل النفس التي حرم الله الا بالحق ، ولهذا جعل عقوبات مناسبة مقابل الجناية على النفس ، أو على مادونها ، وذلك لحقن الدماء ولردع من تسول له نفسه الفساد في الأرض ، ولحرمة النفس البشرية . كما أنه جعل شروطا للقصاص تشمل المقتص منه ، والمقتص له وغير ذلك مما يحقق العدل والمساواة .

ولكن لو كان الجاني على النفس أو مادونها طفلا فما هو الحكم ؟

هذا ماسنبيه فيما يلي :-

لاخلاف بين عامة الفقهاء في أن عمد الطفل في الجناية على النفس ، أو مادونها خطأ (١) أي في حكم الخطأ ولاقصاص عليه (٢) . واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالسنة والمعقول .

(١) وقيل : الأظهر في قول الشافعية أنه عمد .

منهاج الطالبين على مغني المحتاج ج ٤ ص ١٠

(٢) حاشية رد المحتار ج ٦ ص ٥٣٢ ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٧ ص ٢٣٤ ، الفواكه الدواني ج ٢ ص ٢٦٦ ، حاشية العسـدوى ج ٢ ص ٢٨٢ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٥ ، روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٩ ص ١٤٩ ، الاقناع في فقه الامام أحمد بن حنبل ج ٤ ص ١٦٩ الكافي في فقه الامام أحمد بن حنبل ج ٤ ص ١١٩ - ١٢٠ ، المحلى ج ١٠ ص ٣٤٤ .
الا أن الظاهرية لم يقولوا : أنه خطأ وانما قالوا : ليس فيه قصاص ولادية ولا كفارة .

أولاً : من السنة :-

عن علي رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " رفع القلم عن ثلاثة ، عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يعقل " (١) .

ثانياً : من المعقول :-

ان عدم ايجاب القصاص على الطفل ، لأن القصاص عقوبة ، والطفل ليس من أهل العقوبة لأنها لا تجب الا بالجناية وفعله لا يوصف بالجناية ، ولهذا لم تجب عليه الحدود ، لأنه لا قصد له صحيح (٢) .
كما أن القصاص من حقوق الأبدان ، وحقوق الأبدان لا تجب على الطفل ، كما في الصلاة والصوم (٣) .

وإذا قلنا لا يجب على الطفل قصاص ، فإن الواجب هو الدية وحكمها على

النحو التالي :-

(١) سنن أبي داود ج ٤ كتاب الحدود باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً رقم ٤٤٠٣ ص ١٤١ .

وقد رواه أيضاً عن السيدة عائشة رضي الله عنها .
ورواه البيهقي عن السيدة عائشة بلفظ قريب منه ج ٨ كتاب الجنائيات باب من القصاص القتل ومادونه ص ٤١ ، ورواه ابن ماجه عن السيدة عائشة رضي الله عنها بلفظ قريب منه ج ١ كتاب الطلاق باب طلاق المعتوه والصغير والنائم رقم ٢٠٤١ ص ٦٥٨ ، ورواه الترمذي عن الحسن عن علي بلفظ قريب منه ، وقال : عنه حديث حسن قريب من هذا الوجه ، وقد روى من غير وجه عن علي ج ٤ أبواب الحدود باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد رقم ١٤٤٣ ، ص ٦٨٥ - ٦٨٦ ، ورواه الدارمي عن عائشة رضي الله عنها ج ٢ كتاب الحدود باب رفع القلم عن ثلاثة ص ١٧١ .

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٧ ص ٢٣٤ ، شرح الزرقاني على موطأ الامام مالك ج ٤ ص ١٧٨ ، التكملة الثانية المجموع شرح المذهب ج ١٨ ص ٣٥٠ ، الكافي في فقه الامام أحمد بن حنبل ج ٤ ص ٤ ، الروض المربع على حاشية العنقري ج ٣ ص ٢٦٢ .

(٣) التكملة الثانية المجموع شرح المذهب ج ١٨ ص ٣٥٣ .

أولاً: حكم الدية (١) على الطفل :-

ان جناية الطفل في حكم الخطأ فهل تجب الدية في جنايته ؟ واذا وجبت

فعلي من تكون

: هل في جناية الطفل على النفس دية :-

ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :

(١) تعريف الدية : الدية من قوله وديت القتل ، أعطيت ديته ، ويقال لما يعطي

في الدم دية . معجم مفردات القرآن - كتاب الواو ومادة ودي ص ٥٥٤-٥٥٥

وقد شرعت الدية بالكتاب والسنة والاجماع .

من الكتاب : قوله تعالى " من قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا * سورة النساء الآية (٩٢) .

وأما من السنة : مارواه عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات وأن في النفس مائة من الابل " .

سنن النسائي ج ٨ ص ٥٨ وما بعدها ، لما ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول واختلاف الناقلين له . موطأ الامام مالك ج ٣ كتاب العقول ص ٥٨ - ٥٩ .

قال : ابن عبد البر : وهو كتاب مشهور عند أهل السير ومعروف عند أهل العلم معرفة يستغنى بشهرتها عن الاسناد ، لأنه أشبه المتواتر في مجيئه في أحاديث كثيرة . المغني ج ٧ ص ٧٥٨ - ٧٥٩ .

أما الاجماع : فقد أجمع أهل العلم على وجوب الدية في الجملة . المغني ج ٧ ص ٧٥٩ ودية الحر المسلم مائة من الابل ، أجمع أهل العلم على أن الابل أصل فسي الدية وأن دية الحر المسلم مائة من الابل وقد دلت عليه الأحاديث الواردة

منها حديث عمرو بن حزم . المغني ج ٧ ص ٧٥٩ .

كما أن هناك تفصيلات في مقادير الدية ، وهل يؤخذ فيها الورق والذهب ومتى تكون مغلظة ومتى تكون غير مغلظة وغير ذلك من التفصيلات وممن أراد الاستزادة فليراجع الموضوع في مظانة من كتب الفقه .

المذهب الأول :-

ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة الى أن في جناية الطفل الدية .
وذلك لحرمة الدماء ، ولأنه لا يهدر دم مسلم الاسلام (١) .

المذهب الثاني :-

ذهب الظاهرية الى أنه لادية في جناية الطفل (٢)

والقاتلون بوجوب الدية في جناية الطفل اختلفوا فيمن يتحملها الى فريقين :

الفريق الأول :-

ذهب الحنفية والمالكية وفي الصحيح عند الحنابلة الى أن الدية تحملها العاقلة (٣) ومع اتفاقهم في ذلك الا أنهم اختلفوا في مقادير تحمل الدية ومتي يكون ذلك .

أ - الحنفية :-

قالوا ان العاقلة تحمل الدية اذا بلغت نصف العشر ، واذا لم تبلغ ذلك ،
أى نصف العشر ، فتكون في مال الطفل (٤) .

(١) الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٦ ص ٥٨٧ ، الفواكه الدواني ج ٢ ،
ص ٢٦٦ ، الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ج ٢ ص ١٥٥ ، الكافي في
فقه الامام احمد بن حنبل ج ٤ ص ١١٩ ، الاقناع في فقه الامام احمد بن
حنبل ج ٤ ص ١٦٩

(٢) المحلى ج ١٠ ص ٣٤٤ .

(٣) الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٦ ص ٥٨٧ ، الفواكه الدواني ج ٢ ،
ص ٢٦٦ ، الانصاف ج ١٠ ص ١٣٣ ، الاقناع في فقه الامام احمد بن حنبل
ج ٤ ص ١٦٩ . والمقصود بالعاقلة : عاقلة الرجل عصبته وهم القرابة من قبل
الأب الذين يعطون دية من قتل خطأ . مختار الصحاح باب العين مادة عقل
ص ٤٤٦ - ٤٤٧ ، كما أن الفقهاء اختلفوا فيمن يندرج تحت العاقلة وهذا
ليس من صلب بحثنا فليراجع في مظانه .

(٤) الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٦ ص ٥٨٧ ، حاشية رد المحتار
ج ٦ ص ٥٨٧ .

ب - المالكية :-

قالوا : ان العاقلة تحمل الدية اذا بلغت ثلث الدية فأكثر ، واذا لم تبلغ ذلك ففي ماله تؤخذ منه على الحلول ، والا اتبع بها ديننا في ذمته (١) .
كما أنه لو اشترك مكلف مع طفل في القتل ولم يكن هناك تمازؤ على قتله منها - أى كان القتل خطأ - أو كان الكبير متعمدا وحده ، أو الصبي كذلك ، فنصف دية مقتولهما في مال الكبير ، وقيل على عاقلته ، والنصف الآخر على عاقلة الطفل (٢) .

الفريق الثاني :-

ذهب الشافعية ، وفي رواية عند الحنابلة ، الى أن الدية تكون في مال الطفل (٣)

ثانيا : حكم الكفارة (٤) :-

لو قتل الطفل نفسا فهل تجب الكفارة عليه ؟ ، واذا وجبت فهل تكون في ماله ؟ فهذان أمران كانا محل خلاف بين العلماء نوضحه في اجمال على النحو التالي :
حكم الكفارة اذا قتل الطفل نفسا :-

ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :-

(١) الفواكه الدواني ج ٢ ص ٢٦٦ ، حاشية العدوى ج ٢ ، ص ٢٨٢ .

وهذا مفهوم قول الحنابلة .

المغني ج ٧ ص ٦٢٨

(٢) الفواكه الدواني ج ٢ ص ٢٦٦ ، شرح الزرقاني على موطأ الامام مالك

ج ٤ ص ١٢٨ .

(٣) الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ج ٢ ص ١٥٥ ، الانصاف ج ١٠ ص ١٣٣ .

(٤) الكفر بالفتح التغطية .

مختار الصحاح باب الكاف مادة كفر ص ٥٢٣

والكفارة تكون لرفع الذنب ومحو الاثم ولهذا أوجب في القتل الخطأ .

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٧ ص ٢٥١ .

والاصل في كفارة القتل الكتاب : قال تعالى : * وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقِيَّةٍ مُؤْمِنَةٍ * سورة النساء الآية (٩٢) .

المذهب الأول :-

ذهب الحنفية والظاهرية ، الى أنه لا كفارة في قتل الطفل (١) .
وعملوا لما ذهبوا اليه ، أن الكفارة عبادة ، والطفل لا يخاطب بالشرائع أصلاً (٢) .

المذهب الثاني :-

ذهب المالكية والشافعية والحنابلة الى أن الكفارة واجبة إذا قتل الطفل نفساً (٣) .

وعملوا لما ذهبوا اليه بما يأتي :-

- أ - أن الكفارة من باب خطاب الوضع كالزكاة (٤) .
- ب - كما أن الكفارة تعد من باب الضمان ، فتجب في ماله (٥) .
- ج - والكفارة حق مالي يتعلق بالقتل ، فتعلقت به كالدية ، وفارقت الصوم ، والصلاة ، لأنهما عبادتان بدنيتان ، وهذه عبادة مالية فأشبهت نفقات الأقارب ، فان قيل : ان الطفل لا تجب عليه كفارة اليمين ، فكفارة اليمين تتعلق بالقول ، ولا قول للطفل ، وكفارة القتل تتعلق بالفعل ، وفعله متحقق قد أوجب الضمان عليه ويتعلق بالفعل ما لا يتعلق بالقول ، بدليل أن العتق يتعلق بأفعاله دون اعتناقه بقوله (٦) .

-
- (١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٧ ص ٢٥٢ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٦ ص ٥٨٢ ، المحلى ج ١٠ ص ٣٤٤ .
 - (٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٧ ص ٢٥٢ .
 - (٣) الفواكه الدواني ج ٢ ص ٢٧٣ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٧ ، الاقناع في فقه الامام أحمد بن حنبل ج ٤ ص ١٦٩ .
 - (٤) الفواكه الدواني ج ٢ ص ٢٧٣ .
 - (٥) مغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٧ .
 - (٦) المغني ج ٨ ص ٩٤ .

كما أن الكفارة وجبت على الطفل لخطر أمر الدماء ، وإن كان لا يأثم على القتل (١) .

ومع اتفاقهم في وجوب الكفارة إذا قتل الطفل نفسه ، إلا أن لبعض منهم تفصيلات .

أ - المالكية :-

قالوا : لو أسر الطفل في الكفارة انتظر لبلوغه حتى يصوم (٢) .

ب - الشافعية :-

قالوا إن الولي يعتق من مال الطفل ، وهذا كما يخرج الزكاة والفقرة منه ، ولا يصوم عنه بحال ، وإن صام الطفل المميز أجزاءه وهذا في وجه عنهم . ولو أعتق الولي من مال نفسه ، أو أطعم عنه جاز أن كان الولي أباً أو جداً ، وكأنه ملكه ثم ناب عنه في الاعتاق .

وأما إن كان الولي قتيلاً أو وصياً لم يجز حتى يقبل القاضي له التمليك (٣) .

ج - الحنابلة :-

قالوا إن الولي هو الذي يكفر عن الطفل من ماله (٤) .

(١) الفواكه الدواني ج ٢ ص ٢٧٣

(٢) المرجع السابق .

(٣) مغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٧ ، روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٩ ،

ص ٣٨٠ ، ٣٨١ .

(٤) حاشية الهعقري على الروض المربع ج ٣ ص ٣٠١ .

المبحث الثاني

في ضمان مايتلفه من مال :-

كما أن للنفس حرمة لايجوز العدوان عليها الا بحق ، كذلك المال فان له حرمة لايجوز لأحد أن يتلف مال غيره ، بغير حق ، ولكن لو أتلف طفل مال الغير هل يضمن ذلك المال أم لا ؟

ولبيان هذا الحكم فان الطفل الذى يتلف المال قد يكون مميزا ، أو غير

مميز .

والمميز اما أن يكون غير مأذون في المال ، أو مأذون فيه كالثمن والمبيع أو الوديعة والاعارة ونحو ذلك .

أولا : اذا كان الطفل غير مميز :-

في حالة ضمان المال المتلف من قبل الطفل فاما أن يكون الطفل مميزا أولا ، وقد فرق بعض الفقهاء بين الطفل الذى يعقل والذى لايعقل ، والبعض الآخر لم يفرق في ذلك .

فأما الذين فرقوا بين الطفل الذى يعقل والذى لايعقل فهم الحنفية والمالكية وفي مفهوم قول الشافعية ، كما أن لكل قولين في المذهب .

القول الأول :-

ذهب بعض الحنفية ، وفي القول المشهور عند المالكية الى أن غير المميز لو أتلف مالا للغير فانه يضمن ذلك (١) .

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٦ ص ١٦٨ ، حاشية الشيخ الشلبى ج ٦ ص ١٦٨ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٦ ص ٦٢٥ ، الخرشي على مختصر سيدي خليل ج ٥ ص ٢٩٣ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ١٣٩ .

وعلوا لما ذهبوا اليه بأن التسليط غير معتبر فيه ، وفعله معتبر (١) .
الا أن المالكية قالوا : أنه يضمن ما أتلغه من مال اذا لم يؤمن عليه فيؤخذ
ما أتلغه من ماله الحاضر ان كان له مال ، والا اتبع به في ذمته الى وجود مال
لأن الذمة ثابتة للجميع ، فلا يشترط فيها التمييز فضلا عن التكليف (٢) .

القول الثاني :-

ذهب بعض الحنفية وخلاف المشهور عند المالكية ، وفي مفهوم قول
الشافعية الى أن الطفل غير المميز ، لو أتلغ مالا فإنه لا يضمن (٣) .

ثانيا : اذا كان الطفل مميزا :-

وفي هذه الحال اما أن لا يكون للطفل وجه تسليط ، واما أن يكون له وجه
تسليط .

١ - حكم الضمان اذا لم يكن للطفل وجه تسليط على المال :-

لا خلاف بين الفقهاء في أن الطفل لو أتلغ مال الغير ، من غير اختيار
صاحب المال ، فإن يضمن ذلك المال
وعلوا لما ذهبوا اليه بما يأتي :

أ - لإحياء حق المثلغ عليه ، لأن كون الاتلاف ، موجبا لا يتوقف على
القصد كالذي يتلف بانقلاب النائم عليه مع أنه لا قصد للنائم ، ومع ذلك يجب الضمان .

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٦ ص ١٦٨ ، حاشية الشيخ الشلبي ج ٦

ص ١٦٨ ، نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار ج ١٠ ص ٣٧١ .

(٢) الشرح الصغير ج ٢ ص ١٣٩ ، الخرشي على مختصر سيد محمد خليل ج ٥ ص ٢٩٣

(٣) حاشية الشيخ الشلبي ج ٦ ص ١٦٨ ، حاشية رد المحتار ج ٦ ص ٦٢٥ ،

الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٦ ص ٦٢٥ ، شرح العناية على الهداية

ج ١٠ ص ٣٧١ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ١٣٩ ، مغني المحتاج ج ٣

ب - ولأن الطفل مؤاخذ بأفعاله دون أقواله ، كما أن ضحة القصد غير معتبرة في حقوق العباد (١) .

٢ - حكم الضمان اذا كان للطفل وجه تسليط على المال :-

وهذا كالتمن والمبيع والوديعة ونحو ذلك ، وهذا اما أن يتلف المال في يد الطفل أو أن يتلفه .

أولا : اذا أُلِف المال في يده :-

ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة ، وفي مفهوم قول المالكية الى أن صاحب المال لو وضعه بين يدي الطفل باختياره قُتِف بتفريط منه أو بغير تفريط فإنه لاضمان عليه (٢) .

وعللوا لما ذهبوا اليه بما يأتي :-

بأن ذلك تسليط باعتبار العادة ، لأن من عادة الأطفال اتلاف المال لقلة نظرهم في عواقب الأمور ، فالمالك لما مكن الطفل من ذلك مع علمه بحاله يصير كالاذن له في الاتلاف ، ويقول له احفظ لا يخرج من أن يكون اذنا لأنه انما يخاطب بهذا من لا يحفظ (٣) .

(١) نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار ج ٩ ص ٢٥٨ ، شرح العناية على الهداية ج ٩ ص ٢٥٨ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٨ ص ٢٣٣ ، ج ٦ ص ٦٢٥ ، نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار ج ١٠ ص ٣٧٢ ، مواهب لشرح مختصر خليل ج ٥ ص ٦٤ ، الخرخشي على مختصر سيدي خليل ج ٥ ص ٢٩٣ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ١٣٩ ، روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٦ ص ٣٢٦ ، منهاج الطالبين ج ٣ ص ١٨١ ، كشاف القناع عن متن الاقناع ج ٣ ص ٤٤٢ ، المغني ج ٤ ص ٥٢١ .

(٢) المبسوط ج ١١ ص ١٢٠ شرح العناية على الهداية ج ١٠ ص ٣٧١ ، منهاج الطالبين ج ٣ ص ١٨١ ، المجموع شرح المذهب ج ٩ ص ١٥٦ ، كشاف القناع عن متن الاقناع ج ٣ ص ٤٤٣ ، المغني ج ٤ ص ٥٢١ ، حاشية الشيخ العدوي ج ٥ ص ٢٩٢ - ٢٩٤ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ١٣٩ .

(٣) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٦ ص ١٦٨ - ١٦٩ ، المبسوط ج ١١ ص ١١٩ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٨ ص ٣٣٣ ، نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار ج ١٠ ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

ولأن مسلم المال للطفل هو المضيع بالتسليم اليه فلذلك لاضمان اذ ليس على الطفل حفظه ، وهذا كما لو تركه عند بالغ من غير استحفاظ فلف (١) .
ثانيا : اذا أطف الطفل المال باختيار أو وضع رب المال في يده :-
فللعلماء في ذلك آراء :-

ذهب الحنفية الى أنه لو أطف الطفل ما أودع عنده من مال فانه ينظر ان كان مأذونا له في التجارة ضمن .

وان كان محجور عليه ولكن قبل الوديعة باذن وليه ضمن (٢) .
أما بالنسبة للضمان أو عدمه فقد فصل الفقهاء في ذلك من ناحية الضمان أو عدمه .

أولا : القائلون بعدم الضمان :-

وهم أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله ، والمالكية ، وفي وجه للشافعية ، وفي قول للحنابلة على ما يأتي تفصيل ذلك :-
أ - الحنفية :-

قالوا : انه لو أطف المال كأن كان وديعة عنده وقبضها بلا اذن وليه وليس مأذونا له في التجارة (٣) فقد ذهب أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله الى أنه لو أودع عند طفل طعام مثلا فأكله فانه لا يضمن لافي الحال ولا بعد الادراك .
وعلا لما ذهبوا اليه بما يأتي :-

١ - لأنه أطف مالا غير معصوم فلا يؤاخذ بضمانه ، وهذا كما لو أطفه بأذنه ورضاه ، ولأن العصمة تثبت حقا له ، وقد فوتها على نفسه حيث وضعها في يد

(١) التكملة الثانية المجموع شرح المذهب ج ١٤ ص ١٢٥ ، مغني المحتاج ج ٣ ص ٨١ ، روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٦ ص ٣٢٥ .
(٢) حاشية الشيخ الشلبي ج ٦ ص ١٦٨ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٨ ص ٣٣٣ ، حاشية رد المحتار ص ٦ ص ٦٢٥ شرح العناية على الهداية ج ١٠ ص ٣٧١ .
(٣) حاشية رد المحتار ج ٦ ص ٦٢٥ .

غير مانعة فلم تبق معصومة ، الا اذا أقام غيره مقام نفسه في الحفظ ، ولا إقامة هنا لأنه لا ولاية له على الطفل حتى يلزمه ، وللطفل على نفسه حتى يلتزم بخلاف المأذون له ، لأن له ولاية على نفسه كالبالغ .

٢ - كما أن ذلك تسليط باعتبار العادة ، لأن من عادة الأطفال اتلاف المال لقلة نظرهم في عواقب الأمور ، فالمالك لما مكن الطفل من ذلك مع علمه بحاله يصير كالاذن له في الاتلاف ويقول له احفظ لا يخرج من أن يكون اذنا لأنه انما يخاطب بهذا من لا يحفظ (١) .

ب - المالكية :-

قالوا ان الطفل لو أتلف المال الذي أمن عليه فضيعه ، فاما أن يضيعه فيما فيه غنى عنه كأن ألقاه في البحر ، أو ضيعه فيما لا غنى عنه . وعللوا لما ذهبوا اليه بما يأتي :-

١ - بأن رب المال سلطه على اتلافه وخاصة اذا كان هو رب المال الذي سلطه عليه فقد ضاع هدرا .

وان كان غير رب المال فعلى المؤمن الضمان لتفريطه ، وكثيرا مايقع أن الانسان قد يرسل مع طفل شيئا ليوصله الى أهل محل فيضيع منه ، أو يتلف فلا ضمان على الطفل ، وانما الضمان على من أرسله به .

وان أتلف المال فيما ينتفع به كأكل مما أمن عليه ، فانه لا يضمن وان كان يضمن الأقل فقط ولا يضمن الأكثر ، وذلك كأن قوم المال المتلف مرة بعشرة ، وأخرى بخمسة عشر ضمن العشرة اذا كان له مال وقت الاتلاف (٢) .

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٦ ص ١٦٨ - ١٦٩ ، المبسوط ج ١١ ص ١١٩ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٨ ص ٣٣٣ ، نتائج الأفكار في

كشف الرموز والأسرار ج ١٠ ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

(٢) الشرح الصغير ج ٢ ص ١٣٩ .

ج - الشافعية والحنابلة :-

ذهب الشافعية في وجهه ، والحنابلة في قول الى أنه لو أتلّف الطفل المال كأن كان وديعة عنده فإنه لا يضمن ذلك ، وعللوا لما ذهبوا اليه بما يلي :-
١ - لأن رب المال سلط الطفل عليه فصار كما لو باعه ، أو أقرضه وأقبضه فأتلفه .

٢ - كما أن الوديعة عقد وليست بأذن فلم يضمن ، لأن الطفل ليس من أهل العقود (١) .

ثانيا : القائلون بالضمان :-

ذهب أبو يوسف من الحنفية والمالكية والشافعية في الوجه الصحيح عندهم ، وفي قول للحنابلة ، الى أن الطفل يضمن ما أودع عنده (٢) واليك تفصيل أقوالهم :-

أ - ذهب أبو يوسف رحمه الله من الحنفية الى أنه لو قبض الطفل الوديعة بلا اذن وليه ، وليس مأذونا له في التجارة فاستهلكه فإنه يضمن .
وعلى لما ذهب اليه بما يأتي :-

١ - بأن الطفل أتلّف مالا متقوما معصوما حقا للمالك فيجب عليه ضمانه ، وهذا كما اذا كانت الوديعة عبدا ، أى أن ضمان الاستهلاك ضمان فعل ، والطفل والبالغ فيه سواء لتحقيق الفعل بوجوده ، ألا ترى أن الوديعة لو كانت عبدا فقتله الطفل كان ضامنا بهذا ، فذلك في سائر الأموال .

(١) روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٦ ص ٣٢٥ - ٣٢٦ ، منهاج الطالبين ج ٣ ص ١٨١ ، المغني ج ٤ ص ٥٢١ .

قال الحنابلة : ينتفي الضمان عن الطفل فيما حصل في يده باختيار صاحبه وتسليطه كالثلث والمبيع والقرض والاستدانة . المغني ج ٤ ص ٥٢١ .

(٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٦ ص ١٦٨ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ١٣٩ روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٦ ص ٣٢٥ - ٣٢٦ ، المغني ج ٤ ص ٥٢١ .

٢ - ولأن الايداع لدى الطفل باطل ، لأنه استحفاظ من لا يحفظ ، فكأنه لم يودعه ولكنه جاء فأتلف ماله واستحفاظ من لا يحفظ تضييع للمال فكأنه ألقاه على قارة الطريق ، ولو فعل ذلك فأتلفه طفل كان ضامنا فكذا لو أودع عنده مال فأتلفه (١) .

ب - المالكية :-

ذهبوا الى أن الطفل لو أمن على المال أو أتلفه فيما لا بد منه كأن صون به بُغسه فانه يضمن الأقل منه فقط .

وصورة ذلك اذا أكل مما أمن عليه بما يساوى عشرة أو أكتسى بما يساويها حتى حصن من ماله مايساويها أو أقل أو أكثر ، فان قوم المال المتلف مرة بعشره وأخرى بخمسة عشر ضمن العشرة اذا كان له مال وقت الاتلاف (٢)

ج - الشافعية والحنابلة :-

ذهب الشافعية في الأظهر والأصح عندهم ، والحنابلة في قول الى أن الطفل يضمن ما استودع عنده اذا أتلفه (٢) .

وعملوا لما ذهبوا بما يأتي :-

ان اتلاف الطفل الوديعة كاتلاف مال غيره من غير استحفاظ ولا تسليط على الاتلاف هنا ، وهذا بخلاف البيع والقرض .

كما أن الوديعة هنا جعلوها اذنا وليست بعقد فلذلك كان الضمان (٤) .

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٦ ص ١٦٨ - ١٦٩ ، والمبسوط ج ١١

ص ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ .

(٢) الشرح الصغير ج ٢ ص ١٣٩ ، الخرشي على مختصر سيدي خليل ج ٥ ، ص ٢٩٣ - ٢٩٤

(٣) روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٦ ص ٦٢٥ - ٣٢٦ ، منهاج الطالبين على مغني المحتاج ج ٣ ص ٨١ ، المغني ج ٤ ص ٥٢١

(٤) روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٦ ص ٣٢٥ - ٣٢٦ .

الفصل الخامس

فِي عِبَادَاتِهِ

وفيه مباحث

المبحث الأول : حكم بولته .

المبحث الثاني : حكم صلاته .

المبحث الثالث : حكم زكاته .

المبحث الرابع : حكم صومه .

المبحث الخامس : حكم حجّه .

الفصل الخامس

في عبادا تـــــــه

المبحث الاول : في حكم بولسه :

إن من أهم ما يتميز به دين الإسلام النظافة والطهارة ، فكما حافظ على طهارة الاعتقاد ، حافظ على طهارة الأبدان والأمكنة ، وكل ما يتعلــــــــــــــــق بالإنسان المسلم ، إلا أنه وبالرغم من حرصه على هذه النظافة ، بل الطهارة بكل أبعادها فإنه راعى الرحمة باتباعه بحيث لا يكلفهم فوق ما يطيقون ، وحتى يرفع عنهم الحرج ، فجعل اليسر في كل شيء حتى في درء الأنجــــــــاس والقذارة ، وهذا يتجلى في بيان حكم بول الطفل .

ومما لاشك فيه أن بول الإنسان الكبير نجس ، وقد أمرنا بالتزهر منه لأن عامة عذاب القبر منـــــــــه ^(١) ، ولكن الطفل الذي يلزمننا الاعتناء به ، وكثرة حملـــــــــه وهو لا يمكنه التحرز من بولـــــــــه ، إلا بمشقة ^(٢) فلا بد من معرفة حكم بولـــــــــه

- (١) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : مر النبي صلى الله عليه وسلم بحائط من حيطان المدينة أو مكة فسمع صوت إنسانين يعذبان في قبورهما ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يعذبان وما يعذبان في كبير ، ثم قال : بلى كان أحدهما لا يستتر - يستبرى من بولـــــــــه ، وكان الآخر يمشى بالنميمة ، ثم دعا بجريدة فكسرها كسرتين فوضع على كل قبر منهما كسرة ، فقل له : يا رسول الله لم فعلت هذا ؟ قال : لعله أن يخفف عنهما ما لم يـــــــــتيسر أو إلى أن يـــــــــتيسر . صحیح الامام البخاری ج ١ كتاب الوضوء باب من الكبائر أن لا يستتر من بولـــــــــه ص ٤٩
- (٢) أما الآن فقد وجدت بعض الوسائل يمكن بها التحرز بعض الشيء من بول الطفل إلا أننا نحن بحاجة لمعرفة الحكم لأن هذه الوسائل قد لا تتوفر لكل إنسان لسبب ما راد الغالب والكثير أن يبقى الطفل بغير هذه الأشياء في المنزل أو أثناء النوم . الخ

وكيفية التطهير منه لو أصاب بوله المكان أو البدن أو الثوب ونحو ذلك^(١) .

* حكم بول الطفل :

لا خلاف بين الفقهاء ، من حنفية ومالكية وشافعية ، وحنابلة

إلى أن بول الطفل نجس كبول الكبير . (٢)

إلا أنهم مع اتفاقهم على نجاسة بول الطفل إلا أنهم اختلفوا فيما يجزى

في تطهير بوله سواء كان ذكرا ، أو أنثى إلى ثلاثة مذاهب :

* **المذهب الأول :** وذهب إليه الحنفية ، والمالكية ، كما هو عليه مذهبهم

وفي وجه ضعيف للشافعية ، إلى أنه يغسل بول الطفل سواء كان ذكرا ، أو أنثى

سواء طعما الطعام أم لم يطعمه .

* **المذهب الثاني :** وإليه ذهب الشافعية في الصحيح عندهم ، والحنابلة ،

والظاهرية ، وبعض المالكية إلى التفرقة بين بول الطفل إذا كان ذكرا ، وبينسه

إذا كان أنثى ، فلو كان ذكرا ، فإنه ينضح بشرط ، أن لا يطعم الطعام ، وأما

الأنثى ، فإن بولها يغسل ، سواء طعمت الطعام أم لم تطعمه ، إلا أن بعضهم

جعل النضح في بول الغلام ، سواء طعم الطعام أم لم يطعمه .

(١) لا بد من ذكر حكم بول الطفل لانه يدخل في الحديث عن أداء الطفل ، لبعض

العبادات ، باعتبار أن للتطهر من بوله حكما خاصا به .

(٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٦٩ ، الخرشى ، على مختصر سيدى خليل

ج ١ ص ٩٤ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ٥٨ ، حاشية الشرقاوى ج ١ ص ١١٦ ، المغنى

ج ٢ ص ٩٠ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ١٨٩ .

✳ المذهب الثالث : واليه ذهب الشافعية ، وفي وجهه ضعيف ، الى أنه يكفي
النضح في بول الطفل سواء كان ذكرا ، أو أنثى ما لم يطعما الطعام .

✳ سبب الخلاف :

" وقبل بيان سبب الخلاف بين الفقهاء ، فقد اتفقوا على أن إزالة النجاسة
تكون بالغسل والمسح ، والنضح لورود ذلك في الشرع ، وثبوته بالآثار ، واتفقوا
على أن الغسل عام لجميع أنواع النجاسات ، ولجميع محال النجاسات ، وأن المسح
بالأحجار يجوز في المخرجين ، ويجوز في الخفين ، واختلفوا من
ذلك في ثلاث مواضع هي أصول الباب أحدها في النضح لاي نجاسة هو ؟
والثاني في المسح لاي محل هو ؟ ، ولأي نجاسة هو ؟ ، بعد أن اتفقوا على
ما ذكرناه ، والثالث اشتراط العدد في الغسل والمسح .

أما النضح فان قوما قالوا : هذا خاص بإزالة بول الطفل الذي لم يأكل الطعام
وقوم فرقوا بين بول الذكر في ذلك والانثى ، فقالوا : ينضح بول الذكر
ويغسل بول الانثى ، وقوم قالوا : الغسل طهارة ما تيقن بنجاسته ، والنضح
طهارة ما شك فيه ، وهو مذهب مالك بن أنس رضي الله عنه .
وسبب اختلافهم تعارض ظواهر الأحاديث في ذلك ، وذلك أن ههنا حديثين
ثابتين في النضح .

✳ أحدهما : عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : أتى النبي صلى الله عليه وسلم
بمبى يحنكه ، فبال عليه فأتبعه بالماء . (١)

(١) صحيح الامام البخاري ج ٧ كتاب العقيقة باب تسمية المولود غداة يولد لمن لم يعق
وتحنيكه ص ٨٤ ، فأتبعه بالماء : أي لم يغسله .

* **والآخر :** حديث أنس المشهور ، حين وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته ، قال "فقمتم إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبثت فنضحته بماء" (١)

فمن الناس من صار إلى العمل بمقتضى حديث عائشة رضي الله عنها ، وقال هذا خاص ببول الصبي ، واستثناه من سائر البول .

ومن الناس من رجع الآثار الواردة في الغسل على هذا الحديث ، وهذا مذهب مالك - رحمه الله - ، ولم ير النضج إلا الذي في حديث أنس ، وهو التسبب المشكوك فيه على ظاهر مفهومه .

وأما الذي فرق في ذلك بين بول الذكر والأنثى ، فإنه اعتمد على ما روى من قوله عليه الصلاة والسلام : " يغسل بول الجارية ويرش بول الصبي " . (٢)

(١) ونص الحديث هو : عن أنس بن مالك أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لطعام صنعت له ، فأكل منه ، ثم قال : قوموا فلا صلى لكم ، قال أنس ، فقمتم إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبثت فنضحته بماء ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم واليتيم وراءه ، والعجوز من ورائنا ، فصلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم انصرف .

صحيح الإمام البخاري ج ١ كتاب الصلاة باب الصلاة على الحصير الخ ص / ٨٢ .

(٢) ونص الحديث هو : عن أبي السمع قال : كنت أخدم النبي صلى الله عليه وسلم فكان إذا أراد أن يغتسل فقال : " ولني (قفاك) " فأوليه قفاى فأستره به ، فاتى بحسن أو حسين رضي الله عنهما ، فبال على صدره ، فجئت أغسله فقال : " يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام " . سنن أبي داود ج ١ كتاب الطهارة باب ، بول الصبي يحيب الثوب رقم ٣٧٦ ص ١٠٢ - ١٠٣ ، وجاء بلفظ قريب في سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الطهارة وسننها باب ماجاء في بول الصبي الذي لم يطعم رقم ٥٢٦ ص ١٧٥ وجاء بلفظ قريب منه في سنن الدار قطنى ج ١ كتاب الطهارة باب الحكم في بول الصبي والصبية مالم يأكلا الطعام ص ١٣٠ .

وأما من لم يفرق ، فانما اعتمد قياس الاشئ على الذكر الذى ورد فيه الحديث
الثابت . (١)

* واليك تفصيل المذاهب :

* المذهب الاول :

ذهب الحنفية والمالكية كما هو عليه مذهبه ، وفي وجه ضعيف للشافعية
الى أنه يغسل بول الطفل سواء كان ذكرا أو انثى طعما الطعام أم لم يطعم
حيث لا فرق بين نجاسة وأخرى . (٢)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالكتاب والسنة والمعقول .

* أولا من عموم الامر باجتنب النجاسة :

قوله تعالى : (وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ) (٣)

* وجه الدلالة :

ان الشارع أمر بتطهير الثياب من النجاسات كلها ، ولم يفرق بين نجاسة
ونجاسة . (٤)

* ثانيا من السنة :

أ - عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت : " أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بصبي - فبال على ثوبه ، فدعا بماء فأتبعه اياه " . (٥)

- (١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص ٨٥ - ٨٦ بتصرف .
- (٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٦٩ - ٧٠ ، حاشية الشيخ على العدوى ج ١ ص ٩٤
حاشية الدسوقي ج ١ ص ٥٨ ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص ٨٥ ، المجموع شرح
المهذب ج ٢ ص ٥٨٩ .
- (٣) سورة المدثر الآية / ٤
- (٤) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٦٩
- (٥) صحيح الامام البخارى ج ١ كتاب الوضوء باب بول الصبيان ص ٥٠

ب- عن أم كرز ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " بول الغلام ينضح ، وبول الجارية يغسل " . (١)
وغير ذلك مما ورد في السنة .

وجه الدلالة :

ان ما ورد في الحديثين السابقين ، وغيرهما مما ورد في السنة من النضح والمصب فان المراد به الغسل . (٢)
ولان النضح كثرة المصب ، ومنه الناضح للجمل الذي يستخرج به الماء . (٣)

-
- (١) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الطهارة وسننها ، باب ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم ، رقم ٥٢٧ ص ١٧٥ .
قال في مصباح الزجاجة : " هذا اسناد منقطع ، عمرو بن شعيب لم يسمع من أم كرز وله شاهد من حديث علي بن أبي طالب رواه ابو داود والترمذي ، قال وفي الباب عن أم قيس وعائشة وزينب وأبيابة بنت الحرث وأبي السمح ، وعبد الله بن عمرو وأبي ليلى وابن عباس ، قلت حديث أبي السمح رواه النسائي في الصغرى .
كتاب الطهارة باب بول الغلام ينضح ، وبول الجارية يغسل ج ١ ص ٧٦ - ٧٧ .
- (٢) ويوضحه ما جاء في قوله عليه الصلاة والسلام في المذى - توضأ وانضح فرجك - ولا يجزيه الا الغسل اتفاقا .
تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٦٩ - ٧٠ .
أما نهى الحديث هو عندما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المذى فقال " اذا وجد أحدكم ذلك فلينضح فرجه وليتوضأ وضوءه للصلاة " .
سنن أبي داود ج ١ كتاب الطهارة باب في المذى رقم ٢٠٧ ص ٥٣ - ٥٤ ، السنن الكبرى ج ١ كتاب الطهارة باب الوضوء من المذى ، والودى ص ١١٥ . وقال رواه مسلم في الصحيح عن أحمد بن عيسى وغيره .
- (٣) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ص ٦٩ - ٧٠ .

أما المراد بقوله ولم يغسله ، أى لم يغسله غسلا مبالغا فيه . (١)

ثالثا : من المعقول :

- أ - أنهم قاسوا بول الطفل سواء كان ذكرا أو أنثى على سائر النجاسات .
وما ورد في الحديث مؤؤل كما مر فيقدم القياس على النص (٢) ولأنه حكيم
يتعلق بالنجاسة ، فاستوى فيه الذكر والأنثى كسائر أحكامهما . (٣)
ب - قالوا : إن الغسل لا يكون إلا فيما تيقن نجاسته والنضح يكون طهارة ماشسك
فيه ، ومما يدل على ذلك حديث أنس المشهور حين وصف صلاة رسول الله
صلى الله عليه وسلم في بيته قال : " فقامت الى حصير لنا قد أسود من
طول ما لبث فتضحته بالماء " فيكون النضح في الثوب المشكوك فيه على ظاهر
مادل عليه حديث أنس . (٤)

* مناقشة الأدلة :

- نوقشت أدلة المذهب الأول القائلين بأن بول الطفل يغسل سواء كان ذكرا
أو أنثى طعاما الطعام أم لم يطعمانه بما يأتى :
أولا : نوقش ما استدلووا به من عموم الأمر باجتناب النجاسة ، فقليل لهم يؤخذ
بعموم النصوص إلا إذا ورد ما يخص هذا العموم ، وبناء العام على الخاص
واجب ، وقد وردت أدلة تخص هذا العموم ، فينبغى العمل بها . (٥)

(١) نيل الاوطار ج ١ ص ٥٨

(٢) نيل الاوطار ج ١ ص ٥٨

(٣) سبل السلام ج ١ ص ٣٨

(٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص ٨٥

(٥) نيل الاوطار ج ١ ص ٥٨

ثانيا : أما ما استدلووا به من السنة ، وما تأولوه حيث قالوا :

أ - المراد من النضح أو الصب ، فالمراد به الغسل .

ب - كما ان النضح هو كثرة الصب .

ج - أو أنه لم يغسله غسلا مبالغا .

أقول ، هذه تأويلات ليست في محلها ، لان هناك درجات للنضح وهو الرش على

حسب ما بينه بعض الفقهاء كالشافعية .

جاء في المجموع شرح المذهب يبين درجات النضح قال :

* الأولى : النضح المجرد .

* الثانية : النضح مع الغلبة والمكاثرة

* الثالثة : ان يضم الى ذلك السيلان " (١)

فأكثر ما رجح من النضح هو ما كان في الدرجة الثانية (٢) ، فلا يحتاج الى

عصر وغيره فكان كل ما تأولوه هو نفسه النضح .

٢ - ان ما ورد في الاحاديث فانه ذكر الغسل والنضح وكل منهما يغاير الآخر .

٣ - كما أن هذه التأويلات تخالف الظاهر ويبيده ما ورد في الاحاديث من التفرقة

(١) المجموع شرح المذهب ج ٢ ص ٥٨٩ بتمصرف .

(٢) المجموع شرح المذهب ج ٢ ص ١٨٩

قال في كشاف القناع عن متن الإقناع : في كيفية تطهير بول الغلام قال : يجزى

نضحه وهو غمره بالماء ، وإن لم ينفصل الماء عن المحل : ج ١ ص ١٨٩ .

وقال في سبل السلام : قال النووي في شرح مسلم : ان النضح هو أن الشيء الذي أصابه

البول يغمر ويكاثر بالماء مكاثرة لا يبلغ جريان الماء ، وتردده وتقاطره بخلاف

المكاثرة في غيره فإنه يشترط أن تكون بحيث يجري عليها بعض الماء ،

وينقاطره من المحل ، وإن لم يشترط عصره وهذا هو الصحيح المختار

ج ١ ص ٣٩ .

بين بول الغلام والبنت ، فإنهم لا يفرقون بينهما ، والسنة صرحت بالتفرقة والحاصل انه لم يعارض تلك الاحاديث شيء يوجب الاشتغال به . (١)

ثالثا : ان ما استدلوا به من القياس لا يقدم على ما ورد به النص ، وهي السنة المطهرة ، وإنما يلجأ إلى القياس في عدم ورود نص ، والقياس في مقابلة السنة مردود . (٢)

* المذهب الثاني :

ذهب الشافعية في الصحيح عندهم وهو المذهب ، والحنابلة والظاهرية وبعض المالكية ، إلى أن بول الطفل إذا كان ذكرا ، فإنه يطهر بالنضح مالم يطعم الطعام (٣) وبول البنت يغسل سواء طعمت الطعام أم لا ، إلا أنهم مع اتفاقهم على ذلك ، إلا أن الظاهرية لم يفرقوا بين الصبي الذي طعمه

(١) نيل الاوطار ج ١ ص ٥٨

(٢) تحفة المودود بأحكام المولود ص ١٢٩

(٣) المقصود بالصبي الذي طعم الطعام أي للتغذي ، قبل مضي الحولين ، أما بعدهما اذ اللبن حينئذ كالطعام .

مغنى المحتاج ج ١ ص ٨٤ - ٨٥ ، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ج ١ ص ٨٢ . وقال الحنابلة : ان المقصود بأن لا يشتهي الطعام وذلك بأن يأكله بشهوة واختيار واذا انتهى الصبي الطعام فان بوله يغسل ، كما انه ينضح بوله اذا طعم لأنسه قد يلحق الغسل ساعة يولد ، ويحنك بالتمر ، لالعدم أكله بالكلية ، لأنسه يسقى الادوية والسكر ، فان أكل بنفسه غسل بوله .

المغنى ج ٢ ص ٩٢ ، كشف القناع عن متن الإقناع ج ١ ص ١٨٩ .

الطعام أم لم يطعمه . (١)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالسنة والمعقول .

* أولا من السنة :

- أ - عن أم قيس بنت محم^(٢) ، أنها أتت بآبن لها صغير لم يأكل الطعام الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فبال على ثوبه ، فدعا بماء فنضحه ولم يغسله . (٣)
- ب - عن أم كرز أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " بول الغلام ينضح ، وبول الجارية يغسل " . (٤)

- (١) المجموع شرح المذهب ج ٢ ص ٥٨٩ ، فتح العزيز شرح الوجيز ، وهو الشرح الكبير للامام ابي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي مطبوع مع المجموع شرح المذهب دار الفكر ، ج ١ ص ٢٥٣ - ٢٥٤ ، الروض المربع شرح زاد المستقنع ، لمنصور شرف الدين الحجاوي ، دار الفكر ط السادسة ج ١ ص ٣٣ ، المغني ج ٢ ص ٩٠ - ٩١ المحلي ج ١ ص ١٠٠ - ١٠١ ، حاشية الشيخ على العدوي ج ١ ص ٩٤ .
- (٢) أم قيس بنت محم^(٢) الأسدي ، أخت عكاشة بن محم^(٢) ، كانت ممن أسلم قديما بمكة ، وبايعت وهاجرت ، ويقال : اسمها أمية ، روت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى عنها من الصحابة ، وابنه بن معبد ، وعبد الله بن معبد بن عبد الله ، وآخرين .
- الاصابة في تمييز الصحابة ج ٤ ص ٤٨٥ وما بعدها ، أسد الغابة في معرفة الصحابة ج ٥ ص ٦٠٩ .
- (٣) صحيح الامام البخاري ج ١ كتاب الوضوء باب بول المبيان ص ٥٠
- (٤) سبق تخريجه ص / ٥٨١

- ج- وعن أم الفضل لبابة بنت الحارث^(١) قالت : بال الحسن بن علي في حجر النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله ، أعطني ثوبك ، واللبس ثوباً غيره ، فقال : " إنما ينضح من بول الذكر ويغسل من بول الأنثى " .^(٢)
- د- عن أبي السمع^(٣) قال : كنت خادم النبي صلى الله عليه وسلم فجئى بالحسن والحسين فبالا على صدره ، فأراد أن يغسلوه ، فقال رشوه رشاً ، فانه يغسل بول الجارية ، ويرش بول الغلام .^(٤)
- هـ- وعن علي بن أبي طالب رضى الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " بول الغلام

(١) أم الفضل لبابة بنت الحارث بن حزن بن بجير بن الهزم الهلالية ، وهى زوجة العباس بن عبد المطلب ، وأم الفضل ومعبود وعبد الله وعبد الرحمن وغيرهم من بنى العباس ، وهى لبابة الكبرى أخت ميمونة رضى الله عنها زوج النبى صلى الله عليه وسلم ، وهى أخت أسماء وسلمى وسلامة بنت عميس الخثعميات لأمهـن ، قيل : هى أول من أسلمت بعد السيدة خديجة رضى الله عنها ، روت عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث ، روى عنها ابنها عبد الله وتمام ، وأنس ابن مالك وغيرهم .

اسد الغابة في معرفة الصحابة ج ٥ ص ٥٣٩ وما بعدها ، الاصابة في تمييز الصحابة ج ٤ ص ٤٨٣ وما بعدها .

(٢) سنن ابن ماجه كتاب الطهارة وسننها باب ماجاء في بول الصبي الذى لم يطعم ج ١ رقم ٥٢٢ ص ١٧٤ ، وجاء قريب منه في سنن ابى داود ج ١ كتاب الطهارة باب بول الصبي يصيب الثوب رقم ٣٧٥ ص ١٠٢ .

(٣) أبو السمع : مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخادمه يقال اسمه : ايناد ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى عنه محل بن خليفة ، يقال انه ضل ولا يدري أين مات رضى الله عنه ١٠ الاستيعاب في أسماء الاصحاب ج ٤ ص ٩٩ ، تهذيب التهذيب ج ١٢ ص ١٢٠

(٤) سبق تخريجه ص / ٥٧٩

الرضيع " ينضح بول الغلام ، ويغسل بول الجارية " . (١)

وجه الدلالة :

ان السنة المطهرة فرقت بين بول الذكر والأنثى في الحكم ، وذلك قبل أن يأكلا
الطعام ، كما قيده به الراوى .

ثانيا : من المعقول :

ان هناك فروقا بين بول الذكر والأنثى منها :

(١) كثرة حمل الرجال والنساء للصبي لتعلق القلوب به ، وهذا كما تدل عليه

المشاهدة فتعم البلوى ببوله ويشق غسله .

(٢) ان بول الغلام يتطاير وينتشر هنا وهناك ، فيشق غسله ، وبول الجارية

يقع في موضع واحد فلا يشق غسله .

(٣) ان بول الجارية أنثى من بول الغلام ، لأن حرارة الذكر أقوى ، وهى تؤثر

في انضاج البول وتخفيف رائحته . (٢)

مناقشة الادلة :

نوقشت أدلة أصحاب المذهب الثانى القائلين بنضح بول الغلام الذى لم يطعم

الطعام ، ويغسل بول الجارية سواء طعمت الطعام أم لم تطعمه ، وكذلك

-
- (١) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الطهارة وسننها ، باب ما جاء في بول الصبي الذى لم يطعم
رقم ٥٢٥ ص ١٧٤ - ١٧٥ ، سنن ابى داود كتاب الطهارة باب بول الصبي يصيب الثوب
رقم ٣٢٧ ص ١٠٣ ، وفيه وينضح من بول الغلام ما لم يطعم ، جامع الترمذى على تحفة
الاحوذى ج ١ باب ما جاء في نضح بول الغلام قبل ان يطعم ص ٢٣٥ وما بعدها من
الصفحات ، سنن الدار قطنى ج ١ كتاب الطهارة باب الحكم في بول الصبي والصبيبة ما لم
يأكلا الطعام ص ١٢٩ ، وقال : قتادة ، هذا ما لم يطعما فاذا اطعما غسلا جميعا .
- (٢) اعلام الموقعين عن رب العالمين لشمس الدين ابى عبد الله محمد بن أبى بكر المعروف ==

قول الظاهرية الذين لم يفرقوا بين الغلام الذي طعم الطعام أم لم يطعمه
فهما سواء في النضح بما يأتي :

* أولا : ان ما استدلووا به من السنة فيه المرفوع (١) ، والموقوف (٢)
فهى مضطربة فلا يستدل بها . (٣)

* ثانيا : ان ما استدل به الجمهور من المعقول حيث فرقوا بين بول الأنثى
والذكر .

(١) من قولهم أما الفرق بين الجارية والغلام ان الاعتناء بالصبي أكثر لانه يحملهم
الرجال والنساء ، فالبلوى به أكثر وأعم ، فهذا قول ضعيف ، لان مقتضاه
ان لا يجب غسل ثياب النساء من بول البنت لكون الابتلاء به أشد في حقهن
لاختصاصهن بحملها ومشاركة الرجال في حمل الصبي . (٤)

(٢) أما قولهم بأن بول البنت أشخ من بول الغلام فهو قول ضعيف ، إذ لا فرق بين
تخين النجاسة ورقيقها ، فى وجوب إزالتها بالغسل ، وهذا المدعى بنفسه تحكم
غير ظاهر فلا يعتمد . (٥)

-
- == بابن قيم الجوزية حققه محمد محيي الدين عبد الحميد ، توزيع دار الباز ج ٢ ص ٥٩ - ٦٠
تحفة المودود بأحكام المولود ص ١٢٩ - ١٣٠ .
- (١) المرفوع : هو ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً عنه ، وسواء كان
متصلاً أو منقطعاً . الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ٤٥
- (٢) الموقوف : ومطلقه يختص بالمحابة ، ولا يستعمل فيمن دونه الا مقيداً ، وقد يكون
اسناده متملاً وغير متمل . المرجع السابق .
- (٣) سبل السلام ج ١ ص ٢٨
- (٤) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٧٠
- (٥) المرجع السابق .

* الرد :

- (١) ما قيل من أن الأحاديث مرفوعة وموقوفة نقول نعم ، ولكن إذا ضم بعضها إلى بعض قويت . (١)
- (٢) أما اعتراضهم على ماورد من فروق بين بول الصبي والبنت فما هي إلا فسروق في المعنى ، وإذا لم تصح هذه الفروق ، والا فالمعول على تفريق السنة . (٢)
- أما ما قاله الظاهرية من أنه ينضح بول الصبي سواء طعم الطعام أم لم يطعمه أقول : فهو كلام غير قوى ، لأن ما ورد هو التفرقة بين الصبي الذي طعم الطعام والذي لم يطعمه ، لانهم جعلوا بول الكبير يساوى حكم بول الصغير في النضح .
- وقولهم ان الأحاديث ليس فيها تحديد ذلك بأكل الصبي الطعام من عدمه ، مسن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما التحديد جاء مدرجا من الراوى . (٣)
- أقول : على فرض أنه مدرج - يعنى من كلام الراوى - فانها كالتفسير من الراوى وهو أكثر قدرة على فهم المراد من غيره ، وقد جاء في حديث أبى السمع لفظ " الغلام " وفى حديث على بن أبى طالب جاء لفظ " الرضيع " ففي هذا دلالة على أن النضح يكون للصبي الذى لم يطعم الطعام ، وهو تقييد للفظ ، والغلام بكونه رضيعا . . .

(١) سبل السلام ج ١ ص ٣٨
(٢) تحفة المودود بأحكام المولود ص ١٣٠
(٣) حيث ان الذى ذكر ذلك هو قتادة رضى الله عنه .

فهذا يقوى ما ذكره الراوى ^(١) لأنه أعرف بما رواه من غيره .
 أما قولهم : أي الظاهرية أنه عام في كل ذكر فما هو إلا ترك للمقيّد
 الذى يجب حمل المطلق عليه . ^(٢)

* المذهب الثالث :

ذهب الشافعية في وجه ضعيف الى أن بول الطفل سواء كان ذكرا أو أنثى
 انه ينضح ، ولكن غسل بول الصبية كان أحب احتياطا ، وإن رش مالم تأكل
 الطعام أجزا .

فكانهم قاسوا بول الصبية على بول الغلام لمنع المشقة ، وكما يستوى بول
 الرجل والمرأة في الحكم . ^(٣)

* اعتراض :

- (١) ويعترض على استدلالهم هذا بأن السنة المطهرة فرقت بين البوليين فلا يجسوز
 التسوية بين ما صرحت السنة بالتفرقة بينهما .
- (٢) كما أن التفريق بين البوليين هو إجماع الصحابة . ^(٤)
- (٣) إن هذا القياس غلط لمخالفته النص فلا قياس مع وجود نص . ^(٥)

- (١) قتادة
- (٢) سبل السلام ج ١ ص ٥٧
- (٣) المجموع شرح المذهب ج ٢ ص ٥٨٩ - ٥٩٠ ، فتح العزيز شرح الوجيز ج ١ ص ٢٥٩ .
- (٤) تحفة المودود بأحكام المولود ص ١٢٩
- (٥) المجموع شرح المذهب ج ٢ ص ٥٩٠ ، حكم بول الغلام الذى لم يطعم الطعام اذا
 رضع من غير لبن أمه . صرح به الشافعية ، بأن الطفل لو رضع من لبن
 أمه فإن بوله ينضح بالماء ، وكذلك لو رضع من غير لبنها ، وكذلك لو اقتصر
 على اللبن ، بسائر أنواعه ، ومنه الجنب الخالي من الانفحة قالوا انه يغسل ==

* الترجيح :

مما سبق عرضه من أدلة كل مذهب ومناقشتها والرد على ما أمكن الرد عليه منها ، يترجح لدى - والله اعلم - ، مذهب اليه أصحاب المذهب الثاني القائلين بنضح بول الصبي الذي لم يطعم الطعام ، وغسل بول الجارية سواء طعمت الطعام أم لم تطعمه .

صحيح أن ما استدلووا به من المعقول قد لا يطرد ، ولكن طالما أن هنالك نصوصا معتبرة فرقت بين البولين ، فيمار إليها ولا عبرة بعد ذلك بالحكمة ظهرت أم لم تظهر .

== من النجس والمتنجس قياسا على لبن الانفحة - والقشطة والزبد سواء من لبن أمه أم من غيرها ، حتى ولو كان اللبن مغلظا فيشملة الحكم ، وكذلك لو كان اللبن من غير آدمية . الظاهر كحليب البقار وكالحليب الصناعي على ما هو جارٍ في عصرنا الحاضر .

وقالوا أي الشافعية - ويخرج منه السمن الناتج من ذلك .
حاشية الشرقاوى ج ١ ص ١٢٩ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٨٤ ، تقرير الشيخ عوض بكماله وغيره ج ١ ص ٨٢ .

حكم نضح بول الصبي الذي لم يطعم الطعام لو حفظ في شيء ما .
ذهب الشافعية الى أنه ، أي التنجيس لا يشترط فيه أن يكون في الحولين ، فلو بال الطفل في الحولين ، وجمع في زجاجة مثلا وأصاب شيئا بعدهما ، فإن النضح يكون فيه ، وبحسبان من تمام انفصاله فلا يحسب منهما زمن اجتنابه وإن طال وهما تقريبا فلا يضر زيادة نحو يومين وتماهما نزل منزلة أكل غير اللبن ، فلو شرب اللبن قبلهما ثم بال بعدهما قبل أن يأكل غير اللبن وجب الغسل لما ذكر . ، وأما لو أصابه بول صبي وشك هل هو قبل الحولين ، أو بعدهما وجب الغسل لأن النضح رخمة فلا يمار إليها الا بيقين .

حاشية الشرقاوى ج ١ ص ١٢٩ وعلى هذا يمكن أن نقول ان الواقيات التي توضع للأطفال لوقاية الملابس ونحوها من بول الطفل لها نفس الحكم، فلو لا مست شيئا ينضح ذلك ، وهذا بالنسبة للصبي الذي لم يطعم الطعام . والله اعلم .

== صلى الله عليه وسلم أنه كان يصفى الى الهرة حتى تشرب ثم يتوضأ بفضلها ، واحتمال ورودها على ماء كثير فوق القلتين في المدينة في غاية البعد ، حتى لو كانت بين مياه كثيرة لم يكن هذا الاحتمال مزيلا لما علم من نجاسة فمها لولا تطهير الريق له ، فالريق مطهر فم الهرة ، وفم الطفل للحاجة ، ولهو أولى بالتطهير من الحجر في محل الاستجمار ومن التراب لأسفل الخف والحذاء والرجل الحافية على أحد القولين في مذهب الامام مالك والامام احمد ، وأولى بالتطهير من الشمس والريح ٠٠٠٠ الخ ، كما كان الصحابة يمسحون سيوفهم ولا ينفسلونها بالماء ويصلون فيها ٠٠٠ والله اعلم ."

تحفة المودود بأحكام المولود ص ١٣٠ - ١٣١ بتصرف واختصار .

أما حديث أن سؤر الهرة ليس بنجس فنصه : " عن كبشة بنت كعب بن مالك - كانت تحت ابن أبي قتادة - أن أبا قتادة دخل فسكبت له وضوء فجاءت ، هرة فشربت منه ، فأصفي لها الإماء حتى شربت ، قالت كبشة : فرأيت أنظر اليه ، فقال : أتعجبين يا ابنة أخي ؟ فقلت نعم . فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " انها ليست بنجس ، انها من الطوافين عليكم والطوافات " .

سنن أبي داود ج ١ كتاب الطهارة باب سؤر الهرة رقم ٧٥ ص ١٩ - ٢٠ ، سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الطهارة وسننها باب الوضوء بسؤر الهرة والرخصة في ذلك رقم ٣٦٧ ص ١٣١ ، جامع الترمذي على تحفة الاحوذى ج ١ أبواب الطهارة باب ماجاء في سؤر الهرة ص ٣٠٧ وما بعدها ، وقال عنه حديث حسن صحيح . السنن الكبرى ج ١ كتاب الطهارة باب سؤر الهرة ص ٢٤٥ - ٢٤٦ وقد رواه بعدة روايات .

في جواز حمل الاطفال في الملاة وان لم يعلم حال ثيابهم :

يفهم من قول الحنفية الى جواز ذلك .

الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ١ ص ٣١٧ - ٣١٨ ، وهذا كما جاء في السنة ==

- == المطهرة عن أبي قتادة الانصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلّي وهو حامل أمامة بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورأى ، العاص بن ربيعة بن عبد شمس فاذا سجد وضعها ، واذا قام حملها .
- صحيح الامام البخاري ج ١ كتاب الصلاة أبواب سترة المصلي باب اذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة ص / ١٠٥
- وقد استنبط ابن القيم عدة فوائد من ذلك فقال :
- " هذا صريح انه كان في الفريضة ، وعلى هذا يجوز حمل الاطفال ذكورا كانوا أم اناثا في الفرض والنفل من باب أولى .
 - وفيه رد على أهل الوسواس .
 - وفيه أن العمل المتفرق في الصلاة لا يبطلها اذا كان للحاجة .
 - وفيه الرحمة بالاطفال الذين هم في أمس الحاجة لذلك .
 - وفيه تعليم التواضع ومكارم الاخلاق .
 - وفيه أن مس الصغيرة لا ينقض الوضوء . والله اعلم !
- تحفة المودود بأحكام المولود ص ١٣١ - ١٣٢ بتصريف .

* المبحث الثانى : في حكم صلاة الطفل :

* أولا: تعريف الصلاة :

* الصلاة لغة :

من صلى بالنار وصلبها صلى وجد حرها ، وبلى بها ومنه قوله تعالى :

(يَصْلَى النَّارَ الْكُبْرَى) (١) وقوله تعالى : (تَصْلَى نَاراً جَامِئَةً) (٢)

والمصلى بصيغة اسم المفعول موضع الصلاة ، أو الدعاء ، والصلاة أصلها فى

اللغة : الدعاء وشاهده قوله تعالى : (وَصَلِّ عَلَيْهِمْ) (٣) أى ادع لهم .

والصلاة هى العبادة المخصوصة ، وسميت هذه العبادة بالصلاة كتسمية الشيء

باسم بعض ما يتضمنه ، والصلاة من العبادات التى لم تنفك شريعة منها

وان اختلفت صورها بحسب كل شرع .

قال تعالى : (وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ، وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِمْ مَرْضِيًّا) (٤)

فاذا هي : التعظيم والعبادة لله ، الى غير ذلك من المعانى التى تندرج تحت

معنى الصلاة المشروعة . (٥)

(١) سورة الاعلى آية / ١٢

(٢) سورة الغاشية آية / ٤

(٣) سورة التوبة آية / ١٠٣

(٤) سورة مريم آية / ٥٥

(٥) الصحاح وتاج اللغة ج ١ باب الواو والباء فصل الصاد ص ٢٤٠٢ - ٢٤٠٣ - ٢٤٠٤ ، المصباح المنير ج ١ كتاب الصاد مادة صلى ص ٣٤٦ ، النهاية فى غريب الحديث والاثر ج ٣ احرف الصاد باب الصاد مع اللام ص ٥٠ ، معجم مفردات الفاظ القرآن كتاب الصاد مادة صلا ص ٢٩٣ .

* الصلاة شرعا :

عرف الفقهاء الصلاة بعدة تعريفات تكاد تكون كلها متقاربة ، وقد اختسرت تعريف الشافعية والحنابلة .
فالصلاة شرعا : أقوال وأفعال مفتوحة بالتكبير مختتمة بالتسليم بشرائط مخصوصة . (١)

ثانيا : الاصل في مشرعية الصلاة :

الصلاة ركن من أركان الإسلام ، وأكد فروضه بعد الشهادتين والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع .

* أولا : من الكتاب :

- قوله تعالى : (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا) . (٢)
- ان مطلق اسم الصلاة ينصرف الى الصلوات المعهودة التي تؤدى في كل يوم و ليلة (٣)

* ثانيا : من السنة :

- عن عبد الله بن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " ان

-
- (١) قوله بشرائط مخصوصة هذه الزيادة وردت في تعريف الشافعية للصلاة .
الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ج ١ ص ٩٧ ، تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب ج ١ ص ١٥٩ - ١٦٠ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٢٢١ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ١١٧
(٢) سورة النساء آية / ١٠٣
(٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ٨٩ .

الاسلام بني على خمس شهادة أن لا إله إلا الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء
الزكاة ، وصيام رمضان ، وحج البيت " . (١)

* ثالثا : الاجماع :

اجماع الامة قاطبة على فريضة الصلاة .

ثالثا : الحكمة من مشروعية الصلاة :

من احكمة مشروعية الصلاة ، أن في مشروعيتهما شكر لله سبحانه ، فإن الاعمال
والأقوال التي يقوم بها العبد فيها دليل على قدرته على إقامة مصالحه
فيستعمل تلك النعم في خدمة المنعم ، كما يستخدمها في ممالحه .
كما أن الصلاة فيها عمل لجميع الجوارح الباطنة من شغل القلب بالنية
واحضار الذهن والعقل ، بالتعظيم والتبجيل^(٢) من خشوع وخضوع ، وهما يؤثران
على النفس البشرية ، فهما وسيلة لتنمية ملكة حصر الذهن ، وهذه الملكة
لها أثرها الكبير في نجاح الانسان .

قال تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ) . (٣)

جاء في كتاب روح الصلاة في الاسلام قال : " ولكن قد يقول قائل ما تأثير
الخشوع على النفس الانسانية ؟ فنقول : ان الخشوع هو وسيلة لتنمية ملكة

(١) وفي رواية : عن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " بني

الاسلام على خمس ، شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا عبده ورسوله وإقام الصلاة ،
 وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان " .

صحيح الامام مسلم بشرح النووي ج ١ كتاب الايمان باب اركان الاسلام ودعائمه ص ١٧٧

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ٦٠

(٣) سورة المؤمنون آية ١ / ٢

حصر الذهن في الإنسان ، والتي يترتب عليها أكبر الأثر في نجاحه وفوزه في هذه الحياة ، وهي المراد بقوله تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ)^(١) ولتفسير وتوضيح ذلك ، لابد من معرفة صفة " ملكة حصر الذهن " فهي القدرة على تركيز الخواطر تجرى مجرى العبادة عند كل إنسان بارز في كل باب من أبواب الحياة ، ففي لحظة معينة يركز فيها الإنسان الفائق في أمر ما خواطره كلها في العمل المفرد الذي يكون عليه أن ينهض به وكثير من الناس تنقصه هذه القدرة على التركيز والعقل الإنساني يصبح أداة مدهشة الكفاءة إذا ركز تركيزاً قوياً جاداً ، كما أن الفرق بين العباقرة وغيرهم من الناس العاديين ليس مرجعه إلى صفة أو موهبة فطرية للعقل ، بل إلى الموضوعات والغايات التي يوجهون إليها همهم ، وإلى درجة التركيز التي يسعون أن يبلغوها ومما يزيـد في تأييد هذا المعنى أن خير ما يمسك الالتفات ويمنعه أن يتوزع ، هو أن يعمل العقل والجسم معاً بالاتحاد فيما بينهما ، والصلاة في الإسلام يعمل العقل فيها والجسم معاً ، فالمصلي يركع ويسجد وهو يقوم بعملية الصلاة^(٢) كما أن الصلاة تعطى للمملى الشعور بالخوف والرجاء فلاخوف مفرط يؤدي إلى القنوط من رحمة الله ولا الرجاء المفرط ، مما يؤدي بالإنسان إلى نسيان عقاب الله .

(١) سورة المؤمن آية / ١ - ٢

(٢) كتاب روح الصلاة في الإسلام تأليف عفيف عبد الفتاح طباره ، الطبعة السابعة ١٣٩٧هـ ١٩٧٧ م دار العلم للملايين بيروت لبنان ص ٣١ - ٣٢ بتصرف .

كما أن الصلاة تخفف عن الإنسان الشعور بعقدة الذنب لأنه يلجأ إلى الله خمس مرات ، كما أن هذه العقدة قد تنشأ في بواكير الطفولة ، من تربية خاطئة للطفل كالإسراف في لوم الطفل وتأنيبه ، وعقابه وأشعاره بالذنب من كل فعل أو تمعن في تهويل أخطائه وتهوين حسناته مما يؤدي إلى تضخيم في تكوين ضميره ، فإذا بهذا الضمير يحاسب الفرد على الهفوة والسهوة وعلى أبسط الأمور مع الإسراف في أمره ونهييه ، فإذا بالفرد قد أمسى شديد الحساب لنفسه ، شديد السخط لها في كل ما يفعله أو حتى ما يفكر فيه فيرى أهون أخطائه ذنباً لا تغتفر ، ويلوم نفسه على أمور لا يلومها عليها أحد الخ .

والمصاب بعقدة الذنب لا يستطيع أن يخفف مما يعانيه من شعور خفي فيورط نفسه في متاعب ومشاكل ومعبوبات مالية أو مهنية أو عائلية أو محيصة أو اجتماعية مما قد يؤدي به إلى ارتكاب جرائم في حق نفسه ، أو مما يحيطون به ليعاقب نفسه ، وذلك حين ينزل به عقاب ما ارتكبه من جرائم ، فكانت الصلاة لا قتلاع تلك العقدة لأنه يشعر في الصلاة أنها وسيلة إلى غفران الذنوب ومسح ما علق منها في ضميره ، قال تعالى : (وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرٌ لِلذَّاكِرِينَ) . (١)

كما أن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ، فالصلاة بما تحتويه من مراقبة الله وما تحتويه من أفعال وأقوال ، فهذه كلها تؤدي إلى الشعور بالقرب من الله سبحانه وتعالى ، ومن هذا القرب من الله يشعر المملى بخالقسه

وتعلو مكانته في نظر نفسه مما يؤدي الى استقذار ما يأتي به من ذنوب
كبيرة كانت أو صغيرة ، لان الله سبحانه وتعالى شرفه بالتقرب منه
بالملوات ، ومن كان قريبا من الله يستقيح ان يأتي بما يغضب الله .
يقول تعالى : (وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ
اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ) . (١)

* * *

(١) سورة العنكبوت آية / ٤٥

وانظر روح الدين الاسلامي تأليف عفيف الدين عبد الفتاح طيارة ، الطبعة الخامسة
عشرة ، الموزعون ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ص ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ .

* المطلب الاول : حكم صلاة الطفل :

لا خلاف بين عامة الفقهاء في أن الصلوات الخمس غير واجبة على الطفل سواء كان ذكرا أم أنثى لرفع القلم عنه ^(١) بمقتضى قوله صلى الله عليه وسلم : " رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يحتلم " الحديث ^(٢) كما أن الطفل اذا بلغ لم يؤمر بقضاء ما كان عليه زمن الطفولة، فلهذا ليست واجبة عليه ، واتفقوا على أن الطفل يؤمر بالصلاة اذا بلغ سبع سنين ويؤدب عليها اذا بلغ عشرة ، وهذا لقوله صلى الله عليه وسلم : "أمـروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين ، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر ، وفرقوا بينهم في المضاجع" . ^(٣)

* وجه الدلالة :

ان الحديث الشريف يدل بمنطوقه على وجوب أمر الطفل بالصلاة وضربه عليها وليس هذا أمر منه صلى الله عليه وسلم للطفل ، وانما هو أمر للولي . ^(٤)

(١) قال بعض الحنابلة : تجب الصلوات الخمس على الطفل المميز للحديث " مروا أولادكم " الحديث لأن العقوبة لا تشرع الا لترك واجب ، ولأن الامام احمد قد نقل عنه في ابن أربع عشرة اذا ترك الصلاة يعيد ، وقد علل ذلك بعض فقهاء الحنابلة بأن الامام أحمد قال بذلك على طريق الاحتياط ، والا فالحديث قد قمد به التمرين ، ولانه صبي فلم تجب عليه الصلاة ، وانما جعل التأديب لتركها وهو ابن عشر للتمرين كضربه على تعلم القرآن ومعرفة الصنائع وخلافه ، وعلى هذا لا تجب الصلاة على الطفل . المغني ج ١ ص ٦١٦

(٢) سبق تخريجه ص / ٥٦٣

(٣) سبق تخريجه ص / ٢٤٧

(٤) قال بعض المالكية : يعني ان الصبي ذكر كان أو أنثى يؤمر ندبا كالولي بالصلاة .

ولهذا على الولي أن يأمر الطفل بها ، فهذا ما ينبغي عمله . (١)

*** حكم أمر الولي الطفل بالصلاة وتأديبه عليها :**

ذهب الفقهاء في حكم أمر ولي الطفل بالصلاة لسبع ، وتأديبه عليها لعشر إلى مذهبين ، فذهب جماعة إلى وجوب ذلك ، وذهب أخرى إلى أن ذلك من باب المنسوب .

*** المذهب الأول :**

ذهب الحنفية والشافعية ، وفي القول الصحيح عند الحنابلة ، ومقابل المشهور عند المالكية إلى وجوب أمر الطفل بالصلاة إذا بلغ سبعا ، وإلى وجوب تأديبه عليها إذا بلغ عشر وان وليه يأثم بتركه ذلك . (٢)

واستدلوا على ما ذهبوا إليه بالكتاب والسنة .

*** أولا: من الكتاب :**

أ - قوله تعالى : (وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ) . (٣)

(١) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ١٤٤ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ١ ص ٢٥٢ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ١ ص ٤١٢ ، الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٦ - ٣٧ ، المجموع شرح المذهب ج ٣ ص ٥١١ ، الاقناع في حل الفاظ أبي شجاع ج ١ ص ١٠٤ ، كشاف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٢٢٥ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ١١٩ - ١٢٠ .

(٢) الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ١ ص ٢٥٢ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ١ ص ٤١٤ ، الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٦ - ٣٧ ، المجموع شرح المذهب ج ٣ ص ١١ ، كشاف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٢٢٥ ، المغني ج ١ ص ٦١٦ .

قال الحنفية : ان المقصود بالواجب هو ما يقابل الفرض ، فالفرض عندهم ما يثبت بدليل قطعي ، والواجب ما يثبت بدليل ظني .

قال الشافعية : ان ذلك واجب على الولي سواء كان أباً أو جداً أو وصياً ، أو قيماً من جهة القاضي . المجموع شرح المذهب : ج ٣ ص ١١ .

(٣) سورة طه آية / ١٣٢

ب - وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا) . (١)

✳ وجه الدلالة :

ان الآيتين الكريمتين تضمنتا أمر الأهل بالصلاة ، والولد من الأهل ، وكذلك وقايتهم من النار ، وأمر الطفل بالصلاة هو لتعويدة على اجتناب ما يسبب دخول النار ، وما دام الامر كذلك فأمره بالصلاة وتأديبه عليها يكون واجبا .

✳ ثانيا : من السنة :

أ - قوله صلى الله عليه وسلم : " وان لولدك عليك حقا " . (٢)

ان من الحقوق الواجبة على الآباء للابناء هي أمرهم بالصلاة وتأديبهم عليها .

ب - قوله صلى الله عليه وسلم : " كلكم راع وكلكم مسئول فالامام راع وهو مسئول

والرجل راع على أهله ، وهو مسئول " الحديث . (٣)

✳ وجه الدلالة :

ان الرسول صلى الله عليه وسلم جعل المسلم مسئولا عما استرعاه الله — أمورهم ، ومن ضمن ذلك الرجل فهو مسئول عن أبنائه ، فما دامت هذه مسئولية فيجب عليه أن يأمر ابنه بالصلاة وأن يؤدبه عليها .

(١) سورة التحريم آية / ٦

(٢) صحيح الامام مسلم بشرح النووي ج ٨ كتاب الصيام ، باب النهى عن صوم الدهر ، وتفضيل

صوم يوم وافطار يوم ، روى من حديث مطول عن عبد الله بن عمرو بن العاص ص ٤٢-٤٣ .

(٣) صحيح الامام البخارى ج ٧ كتاب النكاح باب قوا أنفسكم وأهليكم نارا ص ٢٦ - ٢٧ .

جـ - لقوله صلى الله عليه وسلم : " مروا أولادكم " الحديث .

* وجه الدلالة:

ان الامر ليس موجه للطفل ، وإنما موجه للمكلفين وهم الآباء ، ومن يقوم مقامهم وعلى هذا يكون الحكم واجبا ، لأن الأمر للوجوب ، ولم يصرفه عنه صارف إلى غيره .

* المنهـب الثاني :

ذهب الظاهرية وفي المشهور عند المالكية ، وفي قول آخر للحنابلة إلى استحباب أمر الطفل بالصلاة لسبع ، وإلى ندب ضربه عليها لعشر . (١)

* الترجيـح :

مما سبق يترجح لدى - والله اعلم - ماذهب إليه أصحاب المذهب الاول ، القائلين بوجوب أمر الطفل بالصلاة لسبع وتأديبه عليها لعشر ، وأنه أمر واجب على ولي الأمر ، وليس مستحبا لما استدلوا به من أدلة ، ولأن في وجوبه مصلحة للطفل ليتعود على أداء الصلاة ، حيث إن من أسباب تهـاون بعض أبناء المسلمين عن أدائها حتى بلغوا سن الرشد وجاوزوه هو تهـاون بعض الأولياء في ذلك الواجب .

(١) المحلى ج ٢ ص ٢٣٢ ، الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٦ ، كشاف القناع عن متن

الاقناع ج ١ ص ٢٢٥ .

* متى يؤمر الطفل بالصلاة ومتى يضرب على تركها ؟ :

لا خلاف بين الفقهاء في أن الأمر بالصلاة للطفل لسبع والضرب على تركها لعشر ، ولكن هل يكون ذلك لتمام السن ، أم لمجرد الدخول فيه . ذهبوا في ذلك الى مذهبين :

* المذهب الاول :

ذهب الحنفية ، وفى وجه للشافعية والحنابلة ، الى أن الطفل يؤمر بالصلاة لتمام سبع سنين ، أى بعد استكمالها ، ويضرب على تركها بعد استكمال عشر سنين ، كأن يكون في أول الثامنة وأول الحادية عشر . (١)

* المذهب الثانى :

ذهب المالكية ، وفى قول للشافعية ، ومفهوم قول الظاهرية الى أن الطفل يؤمر بالصلاة في دخوله ، أى في أول السبع ، ويضرب لتركها ببلوغه أى بدخوله في العشر ، لا بعد كمالها فلا يكون في آخرها ولا وسطها . وقال الشافعية: يضرب في أثناء العشر لانه مظنة البلوغ . (٢)

(١) الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ١ ص ٣٥٢ ، الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ج ١ ص ١٠٤ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٢٢٥ ، شرح منتهى الارادات ، ج ١ ص ١١٩ .

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ١ ص ٤١٣ ، الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٦ - ٣٧ حاشية الشيخ على العدوى ج ١ ص ٢٢١ ، الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ج ١ ص ١٠٤ المحلى ج ٢ ص ٢٢٢ .
كما ان الفقهاء بينوا علامات تمييز الطفل ، أى متى يكون مميزا ، وبناء على ==

== ذلك متى يؤمر بالصلاة •

جاء في مواهب الجليل لشرح مختصر خليل قال : " قال مالك يؤمر الاطفال بالصلاة إذا اثنوا وهو حين تنزع أسنانهم •

وقيل عن بعض المالكية ، إذا أثنى الصبي أمر بالصلاة وأدب عليه ولا يضرب بعض الضرب ، وقيل عنهم : يؤمر فيه بالصلاة إذا عرف يمينه من شماله ، فقليل بظاهره ، وقيل إذا ميز الحسنات من السيئات ، لأن كاتب الحسنات عن يمينه ، وكاتب السيئات عن شماله •

وسبب الاختلاف :

اختلاف الأحاديث ، فقد روى أبو داود ٠٠٠ عن هشام بن سعد قال حدثني معاذ بن عبد الله بن خبيب الجهني قال : دخلنا عليه فقال لا مرأته : متى يصلي الصبي ؟ فقالت : كان رجل منا يذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن ذلك فقال : " إذا عرف يمينه من شماله فمروه بالصلاة " •

سنن أبي داود ج ١ كتاب الصلاة باب متى يؤمر الغلام بالصلاة رقم ٤٩٧ ص ١٣٤ • وقيل عنهم : يؤدب بغير ضرب قبل العشرة ، وعند العشرة يؤدب به • قال مالك : يؤمر الصبي بالصلاة إذا أثنى واختلف في الوقت الذي يؤدب فيه على تركها ومتى •

مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ١ ص ٤١٢ بتصرف • وقال الشافعية : إن التمييز لا يكفي للأمر بالصلاة ، بل لابد معه من السبع وقيل عن هذا القول هو المشهور •

وقيل عنهم أن حد التمييز أن يصير الطفل بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده الخ

وكذلك بالنسبة للحنابلة أنه يؤمر إذا صار مميزا •

الاقناع في حل الفاظ أبي شجاع ج ١ ص ١٠٤ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٢٢٥ شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١١٩ •

*** كيفية ضرب الطفل لأجل تركه للملاة :**

يضرب الطفل لأجل تركه للملاة وهو ابن عشر ، أما كيفية الضرب فقد بينها الفقهاء كما يلي :

*** أولا الحنفية :**

ان الطفل إذا امتنع عن أداء الملاة وهو ابن عشر بعد أن يأمره بها الولي يضربه بيده ، ولا يضربه بخشبة كعصا ، ومن باب أولى أن لا يكون بسوط ونحوه .

وأن لا يجاوز فوق الثلاث ، وكذلك بالنسبة لمعلم الطفل ليس له أن يجاوز الثلاث . (١)

*** ثانيا : المالكية :**

ذهب المالكية الى أن الطفل إذا امتنع عن الملاة وهو ابن عشر أدب بالوعيد والتقريع لا بالشم فان لم يفد القول ضرب ضربا غير مبرح كأن يكسر له عظما أو يسبب جارحة ، بشرط أن يكون لذلك الضرب فائدة ، لأنه لا يشرع لعدم افادته وإذا علم أن الضرب لا يفيد لا يفعله الولي ، إذ الوسيلة إذا لم يترتب عليها مقمدها لا تشرع .

وقيل ان المصواب اعتبار الضرب بحال الأطفال .

أما الأماكن التي يضرب عليها فعلى الظهر من فوق الملابس ، أو باطن القدم مجردين من واحد الى ثلاثة أسواط ولا يزيد ، ضرب إيلام فقط دون تأثير في العضو .

(١) حاشية رد المحتار ج ١ ص ٣٥٢ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ١ ص ٣٥٢ .

وأن يكون السوط لنا عريض الظهر ، وما زاد عن الثلاث فيه القصاص ،
وان نشأ عن ذلك شين بوجه جائز فلا شيء عليه وإلا لزمه . (١)

* ثالثاً : الشاقعية والحنابلة :

ان الولي لا يقتصر بالنسبة للتأديب على مجرد صيغته بل لابد معه التهديد
والتعنيف والضرب . (٢)

(١) الخرشى على مختصر سيدى خليل ج ١ ص ٢٢١ ، حاشية الشيخ على العدوى ج ١ ص /
٢٢١ - ٢٢٢ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ١ ص ٤١٢ ، الفواكه الدوانى
ج ١ ص ٣٧ - ٣٨ .

(٢) الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ج ١ ص ١٠٤ ، المغنى ج ١ ص ٦١٥ - ٦١٦ فكأنهم
بذلك أرادوا ان يبدأ مع الطفل بالتدريج في التأديب من التعنيف والتهديد
والا فالضرب . والله اعلم .

وعلى هذا نرى مدى الرحمة بالطفل في أمره بالصلاة ، وان كانت في حقه نفلاً ، وليست
واجباً ، حتى يتعود عليها ويألف أداء الصلاة ، وحتى يشعر بأهميتها ، ولا بد
من ملاحظة أن الشارع الحكيم بدأ مع الانسان لكي يقيم الأحكام بالتدريج فيراعى
أحواله في كل مراحل العمر ، ولا بد من هذا التدريج ، لأن الإنسان إذا لم يتعود إقامة
الصلاة ، خاصة انها تتكرر في اليوم ، قد يتشاقل ويتقاعس عن أدائها ، ولكن إذا عود
منذ طفولته عليها فلا يشعر بالكسل أثناء أدائها .

كما ان الشارع بدأ مع الانسان بالتدرج في التشريع له ، فاذا به يؤمر بها مسنن
من السابعة ، ونلاحظ أن هذا الامر ليس فيه صعوبة على الوالدين أو من يقوم
بتربية الطفل ، لأن الطفل ألف جو العبادة من قبل والديه ، ألف الصلاة حتى
اننا نرى الاطفال الذين نشأوا في البيت المسلم يحاولون تقليد آبائهم في أداء ،
الصلاة ، وعلى هذا فلا يحتاج الولي الى بذل جهد في أمر ولده في أداء الصلاة ==

== ولذلك نجد بعض الفقهاء كالحنفية منعوا ضرب الطفل بالعصا ، وإنما باليسد لان من نشأ على هذا لا يحتاج الى كبير عناء لتقويمه ، خاصة لو بين له فى السابعة إلى العاشرة أهمية الصلاة وبعض حكمها بأسلوب ميسر ، وما إلى ذلك من ترغيبه فيها خاصة أنه يفهم الخطاب ، وأما الذين قالوا : بضربه بسوط مثلاً ، جعلوا شروطاً لذلك السوط كأن يكون ليناً عريضاً ، كما أنهم بينوا كيفية الضرب وعدده ، وكل هذا حتى لا يشعر الطفل برهبة ، وحتى يحب العبادة .

كما ان بعضهم أمر بالتدريج في انزال العقوبة به إذا ترك الصلاة وهو ابن عشر كالتعنيف والتهديد ، فنقول : ان الضرب هو آخر مراحل أمر الطفل بالصلاة أما التسرع في ضربه ، كما يفعل بعض الأولياء ، فهذا مما يجافى روح التشريع وقد يقول قائل : ان الاطفال لا يمكن ان يملح حالهم إلا بالضرب وان الشارع أمر بالترغيب والترهيب ، وأنه جعل عقوبات بدنية .

نقول ان هذا القول صحيح ولا غبار عليه ، ولكن لا يكون ذلك بالبداية بالضرب ولكن هناك ترغيب في فعل الصلاة ، قبل ذلك وبعد ذلك ، اذا لم يمكن نلجأ الى التعنيف والتهديد والوعيد ولا يصار الى الضرب إلا فى آخر المراحل ، ولكن ليس بضرب مبرح لما يتركه ذلك من آثار نفسية سيئة ، وفى آخر الامر يتعود الطفل على اصعب العقوبات ، وهى الضرب ، فلا يجدى معه شيء ، فلنراعى الله في أطفالنا وان نتفهم نفسياتهم حتى يشبوا كما ينبغي ، وكما أراد الله للمسلم قوى الشخصية معتزاً بربه ودينه .

والله تعالى اعلم .

* لمن يكون ثواب صلاة الطفل ؟ :

لا خلاف بين الفقهاء في أن صلاة الطفل ليست فرضاً ، وإنما هي نافلة ، كما أن التمييز شرط في جميع الأحكام ، ولكن لو صلى الطفل لمن يكون ثواب صلاته؟ ذهب الفقهاء في ذلك إلى ثلاثة مذاهب ، منهم من رأى أن الثواب للطفل ووالديه ، ولهما ثواب التعليم وهم الحنفية . ومنهم من رأى أن الثواب للطفل وهم المالكية في الصحيح عنهم والحنابلة . ومنهم من رأى أن الثواب لوالديه بالمناصفة أو للوالد الثلث وللأم الثلثان وهم المالكية في القول الآخر عنهم .

* سبب اختلافهم في ذلك :

أن من قال أن الحسنات له ولوالديه ولهما ثواب تعليمه فهذا لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : رفعت امرأة صبياً لها فقالت يا رسول الله : ألهذا حج؟ قال : " نعم ولك أجر " . (١)

وأما من قال أن الطفل يثاب على ما فعله وأن أجر ثوابه له . لحديث
" رفع القلم الحديث ففهموا منه أن القلم مرفوع عن الطفل في كتابة السيئات دون الحسنات فإنها تسجل له .

وأما من قال : أنه ليس له أجر على ما فعله لأن الطفل ليس مخاطباً

(١) صحيح الإمام مسلم بشرح النووي ج ٩ كتاب الحج باب صفة حج الصبي وأجر من حج

بالمندوبيات ، ، أو بغيرها ، بل المخاطب الولي ، وعليه أن يأمر الطفل —
بذلك على سبيل الإصلاح وهذا كترويض الدابة .
وأيا لحديث " رفع القلم عن ثلاث " ومنهم الطفل ففهم من —
أن القلم مرفوع في كتابة السيئات عنه ولا تكتب له حسنات فالحسنات ، إما
أن تكون لوالديه بالمناصفة ، أو الثلث والثلثان أو للوالد فقط .

* المذهب الاول :

ذهب الحنفية الى أن أجر صلاة الطفل له ولوالديه ولهما ثواب تعليمه . (١)

* المذهب الثاني :

ذهب المالكية في الصحيح من مذهبهم والحنابلة الى أن ثواب الصلاة التي
يؤديها الطفل المميز له لا لغيره . (٢)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالكتاب والسنة .

* أولا : من الكتاب :

- أ - قوله تعالى : (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ) . (٣)
- ب - قوله تعالى : (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) . (٤)
- ج - قوله تعالى : (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) (٥)

(١) حاشية رد المحتار ج ٢ ص ٢١٥ .
(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ١ ص ٤١٣ ، الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٧ ، شرح
منتهى الارادات ج ١ ص ١١٩ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٢٢٥
(٣) سورة فصلت آية / ٤٦
(٤) سورة الانعام آية / ١٦٠
(٥) سورة النجم آية / ٣٩

✱ وجه الدلالة :

ان الآيات الكريمات فيها دليل على أن الانسان ليس له إلاكسبه سواء كان خيراً أو شراً ، وبما أن الطفل ليس من أهل التكليف ، فإن ما فعله فيـــه ثواب ، فيكون له دون السيئات لأنه ليس من أهل التكليف .

✱ ثانيا : من السنة :

- أ - قوله صلى الله عليه وسلم : " رفع القلم " الحديث .
ب - لحديث " ألهذا حج ؟ قال " نعم ولك أجر . " (١)

✱ وجه الدلالة :

ان الحسنات تكتب للطفل دون السيئات لرفع القلم عنه ، بدليل أنه جعل للطفل حج اذا فعله الولي للطفل .

✱ المذهب الثالث :

ذهب المالكية في القول الآخر عنهم إلى أن ثواب الطفل في الصلاة لوالديه ويكون بالمناصفة ، وقيل الثلث للاب والثلثان للام . (٢)
وقد ضعف أكثر المالكية ذلك ، وقالوا : يرد هذا الكتاب والسنة . (٣)
أي بما استدلوا به من الكتاب والسنة في القول الصحيح عنهم ، وعلى هذا يمكن القول أن الراجح أن الطفل له ثواب صلاته وأن والديه لهما ثواب تعليمه . والله اعلم .

(١) سبق تخريجه ص / ٦١٠

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ١ ص ٤١٤

(٣) المرجع السابق .

✱ المطلب الثاني : حكم امامة الطفل في الصلاة :

الصلاة إما أن تكون فرضاً أو نفلاً ، فلو كان الطفل غير مميز ، فلا امامة له
كما انه لا صلاة له ، أما لو كان مميزاً فان الصلاة لا تخلو من أن تكون فرضاً
أو نفلاً ، وفي ذلك تفصيل نبينه فيما يلي :

✱ أولاً : لو كانت الصلاة فرضاً :

لا خلاف بين الفقهاء في أنه يجوز أن يؤم الطفل أمثاله من الاطفال في الفرض
أما لو كانت إمامته للبالغين فقد ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين •
مذهب قال : بأنه ليس له ان يؤم البالغين في صلاة الفرض •
والمذهب الثاني قال : له ان يؤم البالغين في صلاة الفرض •

✱ سبب اختلاف الفقهاء :

أما سبب اختلاف الفقهاء في ذلك كما جاء في بداية المجتهد ونهاية المقتصد
قال : " وسبب الخلاف في ذلك هل يؤم أحد في صلاة غير واجبة عليه من
وجبت عليه ؟ وذلك لاختلاف نية الامام والمأموم " . (٢)

(١) هل يشترط لاداء الصلاة بالنسبة للطفل ما يشترط للبالغين :
لاخلاف بين جمهور الفقهاء في أنه يشترط لصلاة الطفل من طهارة وغيره مما
يشترط لصلاة البالغين •
الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ١ ص ٣٥٢ ، الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٧ ، المجموع
شرح المذهب ج ٣ ص ١١ ، كشاف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٢٢٥ ، وهذا عندما نص
الفقهاء أنه على الولي أن يعلم ولده الصلاة وما يشترط من طهارة واستقبال قبله
ونحوه •

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص ١٤٤ - ١٤٥ •

✱ المذهب الاول :

ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة والظاهرية الى أنه ليس للطفل المميز

ان يؤم البالغين في الصلاة المكتوبة . (١)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالسنة والمعقول .

✱ أولا : من السنة :

عن مالك بن الحويرث (٢) قال : قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم ونحسب

شعبة ، فلبثنا عنده نحوا من عشرين ليلة ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم

(١) شرح فتح القدير ج ١ ص ٣٥٧ ، شرح العناية على الهداية ج ١ ص ٣٥٧ ، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ، ج ١ ص ١٤٠ ، بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ١ ص : ١٤٣ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٩٩ ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص ١٤٤ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٤٧٩ - ٤٨٠ ، المغنى ج ٢ ص ٢٢٨ المحلى ج ٤ ص ٢١٧ - ٢١٨ .

(٢) مالك بن الحويرث بن أشيم الليثي ، اختلف في نسبه الى ليث ، فقيل ، شباب مالك ابن الحويرث بن حسيب بن عوف بن جندع ، وقيل مالك بن الحويرث بن أشيم بن زباله بن حسيب ، ولم يختلف في انه من بني ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة يكنى أبا سليمان بن سعد بن ليث ، ويقال : فيه مالك بن الحارث بن حويرث وهو من أهل البصرة ، قدم الى النبي صلى الله عليه وسلم مع شعبة ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعنه أبو قلابسة الجرهمي ، وأبو عطية مولى بن عقيل وغيرهما . مات بها بالبصرة سنة أربع وسبعين ، رضى الله عنه .

أسد الغابة في معرفة الصحابة ج ٤ ص ٢٧٧ ، الامابة في تمييز الصحابة ج ٣ ص ٣٤٢ ، وما بعدها ، تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ١٣ وما بعدها .

رحيما ، فقال : لو رجعتم الى بلادكم فعلمتوهم ، مروهم فليصلوا صلاة كذا
في حين كذا ، وصلاة كذا في حين كذا ، واذا حضرت الصلاة ، فليؤذن لكم
أحدكم وليؤمكم أكبركم . (١)

ب- عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

" ليؤذن لكم خياركم وليؤمكم قراؤكم " . (٢)

ج- لحديث رفع القلم عن

* وجه الدلالة من الحديثين :

ان الحديث الاول فيه أمر للمؤذن بالآذان ، والامام مأمور بالامامة بنص هذا
الخبر ، والطفل غير مأمور ولا مكلف لرفع القلم عنه ، فاذا كان كذلك ، فليس
هو المأمور بالآذان ولا بالإمامة ، واذا كان كذلك فلا يجزىء أن يؤم البالغين
في الفرض . (٣)

* ثانيا : من المعقول :

ان الامامة حال كمال ، والصبي ليس من أهل الكمال ، فلا يؤم البالغين .

(١) صحيح الامام البخارى ج ١ باب مواقيت الصلاة وفضلها ، باب في اذا استووا في القراءة
فليؤمهم أكبرهم ص ١٣٤ .

(٢) سنن أبى داود ج ١ كتاب الصلاة باب من أحق بالامامة رقم ٥٩٠ ص ١٦١ ، سنن
ابن ماجه ج ١ كتاب الآذان ، باب فضل الآذان وثواب المؤذنين رقم ٧٢٦ ص ٢٤٠ .
قال في نصب الراية قال : وذكر الدار قطنى أن الحسين بن عيسى تفرد به هذا
الحديث عن الحكم بن أبان ، وحسين بن عيسى منكر الحديث ، قاله ابوحاتم
ج ١ كتاب الصلاة ص ٢٧٩ .

(٣) المحلى ج ٤ ص ٢١٨ .

ولانه نقص يمنع التكليف وصحة الاقرار ، والامام ضامن ، والصبي ليس من أهل الضمان ، كما أن الصبي لا يؤمن منه الإخلال بشرط من شروط الصلاة ، أو القراءة حال الاسرار . (١)

لان صلاة الصبي نفل ، فلا يجوز اقتداء المفترض وهو البالغ بمتنفل وهو الصبي (٢)

* المذهب الثاني :

ذهب الشافعية الى أنه للصبي أن يؤم البالغين في الصلاة المكتوبة ، وقالوا كل من صحت صلاته صحت إمامته ، كما انه كل من جازت إمامته في النفس جازت في الفرض . (٣)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه من السنة والمعقول .

* أولا : من السنة :

عن عمرو بن سلمة الجرمي (٤) قال : كان يمر علينا الركبان فنتعلم منهم القرآن ،

- (١) المغنى ج ٢ ص ٢٢٨ ، المبدع في شرح المقنع لابي اسحاق برهان الدين بن مفلح الحنبلي ، المكتب الاسلامي ج ٢ ص ٧٣ ، كشاف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٤٨٠
 - (٢) شرح فتح القدير ج ١ ص ٣٥٧
 - (٣) المجموع شرح المذهب ج ٤ ص ٢٤٨ ، ٢٥٤ .
 - (٤) عمرو بن سلمة الجرمي : قيل ابن سلمة بن نفيع ، وقيل سلمة بن قيس ، وقيل سلمة بن لاي بن قدامة الجرمي أبو بريد ، وقيل أبو يزيد البصري ، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان يوم قومه ، وهو صغير على عهده عليه السلام ، لانه كان أكثرهم حفظا للقرآن .
- اختلف هل كان له صحبة ، أم لا ، وقيل له صحبة ، لأنه كان من جملة الوفد الذي وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا من قوله : " كنت في الوفد الذين وفدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم " وهذا تصريح بوفادته .
- أسد الغابة في معرفة الصحابة ج ٤ ص ١١٠ ، تهذيب التهذيب ج ٨ ص ٤٢ ومما بعدها .

فأتى أبى النبی صلی الله علیه وسلم فقال : " لیؤمکم أكثرکم قرآنا ، فجسء
أبى فقال : ان رسول الله صلی الله علیه وسلم قال : لیؤمکم أكثرکم قرآنا
فنظروا ، فکنت أكثرهم قرآنا فکنت أؤمهم وأنا ابن ثمان سنین .
وفي رواية قال : فکنت أؤمهم وعلي بردة صغيرة صفراء ، فکنت اذا سجدت
تکشف عني ، فقالت امرأة من النساء ، واروا عنا عورة قارئکم ، فاشتروا
لي قميصا عمانيا ، فما فرحت بشيء بعد الاسلام فرحى به ، فکنت
أؤمهم وأنا ابن سبع أو ثمان سنین .

وفي رواية : وأنا ابن سبع سنین أو ست سنین الى غير ذلك من الروایات (١)

* وجه الدلالة :

في الحديث الشريف بیان أنه يجوز امامة الصبی للبالغین اذا كان قارئاً لكتاب
الله . (٢)

(١) سنن النسائي ج ٢ كتاب الامامة باب امامة الغلام قبل ان يحتلم ص ٨٠ - ٨١ ،

سنن ابی داود ج ١ كتاب الصلاة باب من أحق بالامامة رقم ٥٨٥ ورقم ٥٨٦ ، ورقم
٥٨٧ ص ١٥٩ - ١٦٠ ، السنن الكبرى ج ٣ كتاب الصلاة باب امامة الصبی الذي لم
يبلغ ، وقال رواه البخاری في الصحيح عن سليمان بن حرب ص ٩١ .

(٢) كما ان هناك مناقشة لادلة أصحاب هذا المذهب ورد على ذلك ، ولكن الراجح
ماذهب اليه اصحاب المذهب الاول وهو أنه لا يؤم الطفل المميز البالغين
في صلاة الفرض لما استدلوا به .

* ثانيا : حكم امامة المصبي لو كانت الصلاة نفلا : (١)

ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :
المذهب الأول: ذهب الشافعية وبعض الحنفية ، ورواية عن الإمام مالك رحمه الله ، وفي رواية

للحنابلة الى أن للطفل المميز أن يؤم البالغين في صلاة النفل . (٢)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالسنة والمعقول .

* أولا : من السنة :

حديث عمرو بن سلمه السابق .

* ثانيا : من المعقول :

ان الطفل متنفل فيؤم المتنفلين ، ولأن النافلة يدخلها التخفيف ، ولذلك تنعقد الجماعة به فيها إذا كان مأموما . (٣)

(١) التنفل : النفل والنافلة عطية التطوع أي الزيادة على الواجب ، ومنه نافلة الصلاة والتنفل التطوع ، قال تعالى : (وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ) سورة الاسراء آية / ٢٩ .

المصباح المنير ج ٢ كتاب النون مادة نفل : ص ٦١٩ ، معجم مفردات الفاظ القرآن باب النون مادة نفل ص ٥٢٤ .

(٢) المجموع شرح المذهب ، ج ٤ ص ٢٤٩ ، شرح فتح القدير ج ١ ص ٣٥٧ ، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ١٤٠ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٩٩ بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص ١٤٤ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٤٨٠ ، المغنى ج ٢ ص ٢٢٩ .

(٣) المغنى ج ٢ ص ٢٢٩ الى غير ذلك مما استدله أصحاب المذهب الاول من المعقول .
انظر تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ١٤٠ .

== جواز امامة المرأة للرجال ، واختلفوا في إمامتها النساء ، فأجاز ذلك الشافعي ومنع ذلك مالك ، وانما اتفق الجمهور على منعها أن تؤم الرجال ، لانه لو كان جائزا لنقل ذلك عن المصدر الاول ، ولأنه أيضا لما كانت سنتهن في الصلاة التأخير عن الرجال علم انه لا يجوز لهن التقدم عليهم ولذلك أجاز بعضهم إمامتها النساء إذا كن متساويات في المرتبة في الصلاة مع انه أيضا نقل ذلك عن بعض المصدر الاول ، ومن أجاز إمامتها فإنما ذهب الى ما رواه أبو داود من حديث أم ورقة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يزورها في بيتها ، وجعل لها مؤذنا يؤذن لها ، وأمرها أن تؤم أهل دارها .

بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص ١٤٥ - ١٤٦ بتصرف .
أقول ولعل هذا الحكم كما يشمل المرأة يشمل الصبية . والله اعلم .
أما حديث أم ورقة جاء في سنن أبي داود ج ١ كتاب الصلاة باب اقامة النساء وقد رواه بعده روايات منها هذه رقم ٥٩٢ ص ١٦١ - ١٦٢ ، سنن الدارقطني ج ١ كتاب الصلاة ، باب في ذكر الجماعة وأهلها ، وصفة الامام ص ٢٧٩ .
قال في التعليق المننى على الدارقطني عن هذا الحديث : فيه الوليد بن جميع ، قال المنذرى : فيه مقال ، وقد أخرج له الامام مسلم ، وقال ابن القطان : كتابة الوليد بن جميع وعبد الرحمن بن خالد لا يعرف حالهما ، وقال ذكرهما ابن حبان في الثقات كذا قاله الزيلعي " .
ج ١ ص ٢٧٩ - ٢٨٠ بتصرف .

* المطلب الثالث : حكم آذان الطفل :

لاخلاف بين الفقهاء في أن الطفل لو كان غير مميز فلا يجزىء آذانه لانفسه

ليس من أهل العبادات .

وأما لو كان مميزا فقد ذهبوا في صحة آذانه الى مذهبين :

مذهب قال بصحته ، ومذهب قال انه لا يصح .

وأما من قال بصحته فمنهم من قال يصح مطلقا ، ومنهم من جوزه مع الكراهة

ومنهم من جوزه بشروط . واليك بيان ذلك :

* المذهب الاول :

* أولا : ذهب الشافعية ، وفي قول للمالكية ، وفي رواية للحنابلة الى صحة

آذان الطفل المميز . (١)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالمعقول .

أ - ان الطفل المميز من أهل العبادات فكما تصح صلاته يصح آذانه . (٢)

(١) المجموع شرح المذهب ج ٣ ص ١٠٠ ، حاشية الشرقاوى ج ١ ص ٢٢٩ ، مواهب

الجليل لشرح مختصر خليل ج ١ ص ٤٣٥ ، الخرشي على مختصر سيدي خليل ج ١ ص

٢٣١ ، حاشية الشيخ على العدوى ج ١ ص ٢٣١ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص

٢٤٥ .

وقال المالكية : يصح مطلقا سواء وجد غيره أم لا ، وسواء كان مع نساء أو في موضع

لا يوجد غيره ، وسواء كان ضابطا أو أذن بالتبعية أي كان تبعا لبالغ أم لا ، وقالوا

ولعل الصحة لكونه وان لم يكن ضابطا وافق ما في نفس الأمر .

حاشية الشيخ على العدوى ج ١ ص ٢٣١ .

(٢) المذهب ج ١ ص ٦٤ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٢٤٥ .

ب - ان الطفل المميز يقبل خبره فيما طريقه المشاهدة ، وهذا كما لو دل ضريرا على المحراب فيجوز فيما احتفت به قرينة كإذن في دخول دار أو إيصال هدية . (١)

* ثانيا : ذهب الحنفية وبعض الشافعية إلى أن آذان الطفل المميز جائز مع الكراهة . (٢)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالمعقول .

قال الحنفية : ان قول الطفل غير مقبول في الامور الدينية في الأصح ، ومقتضاه أنه لا يحصل بآذانه الإعلام ، ولان الناس لا يعتدون بآذانه . (٣)

* ثالثا : ذهب بعض المالكية وبعض الحنابلة إلى صحة آذان الصبي ، ولكن بشروط قال بعض المالكية : إن كان مع نساء وفي موضع لا يوجد غيره فيه يصح آذانه . وقال بعضهم : يصح آذانه ان كان ضابطا ، وأذن بالتبعية ، أي أذن تبعا لبالغ أو تابعا لميقاتي ، فإن آذانه يصح . (٤)

وأما بعض الحنابلة شرطوا لصحة آذان الطفل إذا كان سنة مؤكدة في مثل

(١) حاشية الشرقاوى ج ١ ص ٢٢٩ ، المجموع شرح المذهب ، ج ١ ص ٢٤٥ .

(٢) حاشية رد المحتار ج ١ ص ٣١١ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ١ ص ٣٩١ ، ٣٩٢ المجموع شرح المذهب ج ٣ ص ١٠٠ .

قال الحنفية : ان المقصود بالكراهة هنا الكراهة التنزيهية لا التحريمية ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ١ ص ٣٩١ .

وقال بعض الشافعية : ان آذانه يصح ويكره سواء كان مراهقا أو دونه ، أي يكره أن يرتب لآذان . المجموع شرح المذهب ج ١ ص ١٠٠ .

(٣) الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ١ ص ٣٩٢ ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ١٥٠ .

(٤) الخرشى على مختصر سيدي خليل ج ١ ص ٢٢١ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ١ ص ٤٣٥ ،

حاشية الشيخ على العدوى ج ١ ص ٢٢١ ، كما ان للمالكية تفريعات في شروط صحة آذان الطفل لم اذكرها منعا للتطويل .

المساجد التي في مصر ، وقيل ان الصحيح في ذلك الجواز . (١)

* المنهـب الثاني :

ذهب الظاهرية ، وفي قول للمالكية ، ووجه للشافعية وبعض الحنابلة

الى أنه لا يصح آذان الصبي مطلقا . (٢)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالسنة والمعقول .

* أولا : من السنة :

أ - قوله صلى الله عليه وسلم : " ليؤذن لكم خياركم " . (٣)

ب - عن مالك بن الحويرث : " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " اذا حضرت

الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم " . (٤)

* وجه الدلالة :

ان المؤذن مأمور بالآذان بنص هذا الخبر ، والصبي لا يتوجه اليه هذا الأمر ، لأنه

ليس من أهل التكليف : " رفع القلم " .

فصح أن الطفل غير مأمور ولا مكلف ، وعلى هذا فلا يجزئ الآذان الا من مكلف . (٥)

(١) كشف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٢٣٦

(٢) المحلى ج ٣ ص ١٤١ ، ج ٤ ص ٢١٧ ، الخرشي على مختصر سيدي خليل ج ١ ص ٢٣١ ،

مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ١ ص ٤٣٥ ، المجموع شرح المذهب ج ٣ ص ١٠٠ ،

كشف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٢٣٦ ، المغنى ج ١ ص ٤١٣ .

قال الظاهرية : انه لو أذن البالغ وأذن بعده الطفل لم يمنع وهو ان كان تطوعا منه فهو

من أحدهم المأمورين بإقامة الآذان وإقامة الإقامة لمن معه ، فهو في ذلك كله

مؤدي فرض ، واذا تأدى الفرض فالآذان فعل خير لا يمنع الصبيان منه ، لأن ذكر الله

تعالى وتطوع وبر . . المحلى ج ٣ ص ١٤١ .

(٣) سبق تخريجه ص / ٦١٥

(٤) سبق تخريجه ص / ٦١٤ - ٦١٥

(٥) المحلى ج ٤ ص ٢١٨

* ثانيا : من المعقول :

ان الآذان مشروع للإعلام ولا يحصل الاعلام بقول الطفل ، لأنه ممن لا يقبل خبره ولا روايته . (١)

(١) المغنى ج ١ ص ٤١٣ : حكم آذان الصبية :

أما حكم آذان الصبية فلعله يأتي تبعا لحكم آذان المرأة عموما ، ولهذا نذكر حكم آذان المرأة ، أما رأى الفقهاء في آذان المرأة ، فلا خلاف بين الفقهاء في انه ليس للمرأة آذان ولا إقامة إلا أنهم مع اتفاقهم في ذلك فإن الروايات اختلفت في كل مذهب في حكم ما لو أذنت المرأة ، وسوف أذكر رواية واحدة في كل مذهب وذلك منعا للتطويل .

أولا : ذهب الحنفية الى أنه يكره آذان المرأة باتفاق الروايات لأنها في الآذان ترفع صوتها ، وفي رفع صوتها ارتكاب معصية ، وإن خفضته فقد تركت سنة الجهر ، كما ان المؤذن يشهر نفسه بالصعود الى أعلى المواضع ، ويرفع صوته بالآذان ، والمرأة ممنوعة من ذلك ، وذلك لخوف الفتنة ، ولكن لو أذنت للقوم أجزأهم حتى لا يعاد لحصول المقصود ، وهو الإعلام ، وقد روى أن السيدة عائشة صلت بجماعة النساء بدون آذان ولا إقامة .

المبسوط ج ١ ص ١٣٣ ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ١٥٠ .

ثانيا : ذهب المالكية الى انه مكروه وقيل حرام ، وقيل تمتنع ، الى غير ذلك من الأقوال ، وذلك لان صوت المرأة عورة .

مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ١ ص ٤٣٥ .

ثالثا : ذهب الشافعية الى أنه لا يصح آذان المرأة للرجال ، وهذا هو المذهب ويستحب لهن الإقامة إذا كن في جماعة النساء دون الآذان ، وهذا هو المشهور المنصوص في الجديد والقديم . المجموع شرح المذهب ج ٣ ص ١٠٠ .

رابعا : ذهب الحنابلة الى أنه لا يعتد بآذان المرأة فان فعلت في جماعة النساء فلا بأس . أما الإقامة فهي على روايتين . المغنى ج ١ ص ٤٢٢ .

خامسا : ذهب الظاهرية إلى أنه لا آذان للمرأة . المحلى ج ٣ ص ١٤٠ - ١٤١ .

المطلب الرابع : حكم انعقاد الجماعة بالطفل :

مما لا شك فيه أن صلاة الجماعة^(١) تفضل عن صلاة الفرد ، كما أن أقل الجماعة اثنان ، ولكن هل تنعقد الجماعة بالطفل ؟ بمعنى هل يصح أن يكون الطفل المميز مأموماً لبالغ ويعتد به في اكمال الصف ؟ .
ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :

فمن قائل ان الجماعة تنعقد بالطفل سواء كانت الصلاة فرضاً أم نفلاً ، ومن قائل ان الجماعة تنعقد بالطفل في النفل دون الفرض ، ولعل سبب خلافهم هــو :
هل يجوز اقتداء متنفل بمفترض أو العكس .
أو أنه رأى ان ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم حين صلى بـابن عباس رضي الله عنه انها كانت صلاة نفسل .^(٢)

(١) حكم الجماعة :

اختلف الفقهاء في حكم صلاة الجماعة ، فمنهم من قال : ان حكم صلاة الجماعة بالنسبة للرجال انها سنة مؤكدة ، والبعض قال انها واجبة ، والبعض قال : انها فرض عين ، ومن قائل انها فرض كفاية ، ومن قائل انها فرض في الجملة ، سنة في كل مسجد مستحبة للرجل في خاصة نفسه ، ولكل منهم أدلته ، وقد نوقشت تلك الأدلة ، ولا داعي لذكر أدلة كل مذهب ومناقشتها منعا للتطويل .

تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ١٣٢ - ١٣٣ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٨١ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٨١ - ٨٢ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٢٢٩ - ٢٣٠ ، المغنى ج ١ ص ١٧٦ - ١٧٧ ، المحلى ج ٣ ص ١٨٨

(٢) ورد الحديث في صحيح الامام البخارى ، ج ١ كتاب الصلاة ، باب اذا لم ينو الامام أن يؤم ص ١٣٧ .

✱ المذهب الاول :

ذهب جمهور الفقهاء من حنفية ، ومالكية^(١) ، وشافعية ، وفي رواية للحنابلة الى أن صلا الجماعة تنعقد بالطفل سواء كانت الصلة فرضا أم نفلا .
إلا أن المالكية قالوا : لو أم البالغ الطفل يندب له أن يعيد تلك الصلة في جماعة .^(٢)

واستدل الجمهور على ما ذهبوا اليه بالسنة والمعقول .

✱ أولا : من السنة :

أ - عن أنس رضي الله عنه قال : صلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيت أم سليم فقامت ويقيم خلفه ، وأم سليم خلفنا .^(٣)

✱ وجه الدلالة :

في الحديث الشريف دليل على أنه يعتد بوقوف المنبر ، وبأنه يسد الجناح وهذا هو الظاهر من لفظ اليتيم ، إذا لا يتم بعد الاحتلام .^(٤)

(١) جاء في نيل الأوطار ، قال : ذهب أبو حنيفة وأصحابه الى أن الجماعة لا تنعقد بالطفل ، وقال أيضا : ذهب مالك وأبو حنيفة رحمهما الله في رواية عنهما إلى صحة انعقاد الجماعة بالطفل .

نيل الاوطار ج ٣ ص ١٧٤ .

(٢) حاشية رد المحتار ج ١ ص ٥٥٣ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ١ ص ٥٥٣ ، ٥٥٤ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ١٥٦ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص : ٨٣ ، ٨٥ الشرح الكبير ج ١ ص ٣٢٠ ، المجموع شرح المذهب ج ٤ ص ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ ، المغنى ج ٢ ص ١٧٨ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٤٥٤ .

(٣) صحيح الامام البخاري ج ١ كتاب الصلوة باب صلا النساء خلف الرجال ص ١٦٩

(٤) سبل السلام ج ٢ ص ٣١

ب - عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : " بت عند خالتي ميمونة ، فقام النبي صلى الله عليه وسلم يملئ من الليل ، فقامت أملي معه ، فقامت عن يساره ، فأخذ برأسي وأقامني عن يمينه " . (١)

✱ وجه الدلالة :

في الحديث الشريف دلالة على صحة انعقاد الجماعة باثنين أحدهما طفل .

✱ ثانيا من المعقول :

ان ثواب الجماعة يحصل باقتداء المتنفل بالمفترض ، لأن الصبي متنفل . (٢)

✱ المذهب الثاني :

ذهب الحنابلة في رواية ، الى أن الجماعة لا تنعقد بالطفل في الفرض ، وإنما تنعقد لو كانت الصلاة نفلا . (٣)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه من المعقول .

قالوا : ان الطفل لا تنعقد به الجماعة في الفرض ، لانه لا يصح ان يكون إماماً لنقص حاله ، فأشبهه من لا تصح ملاته . (٤)

(١) صحيح الامام البخاري ج ١ كتاب الصلاة باب اذا لم ينو الامام ان يؤم . . . الخ ص ١٣٧

(٢) الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ١ ص ٥٥٣ ، المغني ج ٢ ص ١٧٨ .

(٣) المغني ج ٢ ص ١٧٨ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٤٥٤

(٤) المغني ج ٢ ص ١٧٨ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٤٥٤

* المطلب الخامس : حكم لباس الطفل :

* أولا : حكم ستر العورة :

لما كان ستر العورة شرطا من شروط الصلاة ، ولحاجة الطفل الى الرعاية والعناية لابد من بيان حدود عورة الطفل لمن يتولاه بالعناية ، ولهذا كان لابد من ذكر حكم لباس الطفل وحدود عورته .
لا خلاف بين الفقهاء في وجوب ستر العورة^(١) ، ولو في خلوة الانسان ، وهذا كما جاء في الحديث الشريف .

(١) العورة لغة : هي السوءة ، وقيل عورة لقبحها ، ولقبح النظر إليها ، وكل شيء يستره الانسان أنفة وحياء فهو عورة .

المصباح المنير ج ٢ كتاب العين مادة عورة ص ٤٣٧ ، مختار الصحاح باب العين مادة عور ص ٤٦١ .

تعريف العورة شرعا : عرفها الشافعية بأنها القدر الذي يجب ستره ، وهو يختلف بالذكورة والانوثة ، والرق والحرية . تقرير الشيخ عوض بكماله ج ١ ص ١١٢ .
أما حكم ستر العورة في الصلاة فممن قائل : انها شرط للحنفية والشافعية والحنابلة ، ومن قائل ان ستر العورة المنغلظة من واجبات الصلاة وشرط فيها ، مع العلم والقدرة كالمالكية .

ومن قائل انها فرض واجب كالظاهرة والحنفية والشافعية وهناك تعدد في الروايات في بعض المذاهب عن حكم ستر العورة في الصلاة .

الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ١ ص ٤٠٤ ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٩٥ ، الفواكه الدواني ج ١ ص ١٥٠ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ١ ص ٤٩٧ ، المجموع شرح المذهب ج ٣ ص ١٦٧ ، المغني ج ١ ص ٥٧٧ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٢٦٣ - ٢٦٤ ، المحلى ج ٣ ص ٢٠٩ .

عن بهز بن حكيم^(١) عن أبيه عن جده قال : قلت يا رسول الله ، عوراتنا ما نأتي منها ، وما نذر ؟ قال : " احفظ عورتك إلا من زوجتك ، أو ما ملكــــــــــــــــت يمينك " ، قال : قلت : يا رسول الله : فإذا كان القوم بعضهم في بعضــــــــــــــــ قال : " ان استطعت ان لا يرىنها أحد فلا يرينها ، " قال : قلت : يا رسول الله : فإذا كان أحدها خاليا ؟ قال : الله أحق أن يستحيا منه " .^(٢)

* حد عورة الطفل :

الطفل اما أن يكون غير مميز ، واما ان يكون مميزا ، وبناء على ذلك فإنــــــــــــــــه يختلف حد العورة تبعا للتمييز وعدمه واليك بيان ذلك :

(١) بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة ابو عبد الملك القشيري ، اختلف في توثيقه ، قال المديني عنه : انه ثقة ، وقال ابو زرعة صالح ، ولكنه ليس بالمشهور ، وقال ابو حاتم : هو شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال ايضا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أحب الى ، وقال النسائي : ثقة ، وقال الحاكم كان من الثقات ممن يجمع حديثه ، وإنما سقط من الصحيح روايته عن أبيه عن جده لأنها شاذة ، ولا متابِع له عليها ، وقال أبو داود : هو عندى حجة . وعند الشافعى - رحمه الله - ليس بحجة ، وأما أحمد و اسحاق - رحمهما الله - يحتجان به وغير ذلك .
تهذيب التهذيب ج ١ ص ٤٩٨ وما بعدها .

(٢) سنن ابي داود ج ٤ كتاب الحمام باب ما جاء في التعرى رقم ٤٠١٧ ص ٤٠ - ٤١ ، السنن الكبرى ج ٢ كتاب الصلاة باب وجوب ستر العورة للصلاة وغيرها ، ص ٢٢٥ ، وقال الامام البيهقي : وأشار البخارى الى هذا الحديث في الترجمة .

أولا : حد عورة الطفل غير المميز :

لا خلاف بين الفقهاء أن الطفل الصغير جدا - غير المميز - لا عورة له ، ولكن مع اتفاقهم في ذلك إلا أنهم اختلفوا في آخر سن له يكون لا عورة له ، ونجمل بيان ذلك على النحو التالي :

أ - مذهب الحنفية :

قيل عنهم ، أن الصبي والمصيبة إذا كانا صغيرين جدا ، لا عورة لهما ، مادام لم يشتهيا ، وعلى هذا يغسلهما الرجال والنساء لو ماتا ، والا فعورتها قبل ودبر ، ثم تغلظ إلى عشر سنين ، وقيل إلى أربع سنين .
وقيل قبل أن يتكلم الطفل ، وهذا كله في الصبي والمصيبة . (١)

ب - مذهب المالكية :

وزهد المالكية إلى أن الصبي لو بلغ ست ، أو سبع سنين أنه لا عورة له ، وعلى هذا يجوز للنساء الأجانب تغسيله في حال موته .
وقيل ابن ثمان ، وقيل ابن تسع ، وحتى ولو كان يوجد رجل يغسله ، ولا تكلف الغاسلة بستر عورته لأنه يجوز نظره في بدنه .

(١) الهداية شرح بداية المبتدى ج ٢ ص ١١٢ ، ٢٥٨ ، نتائج الأفكار ج ١٠ ص ٢٦ ، حاشية المحقق سعد الله بن عيسى المفتي الشهير بسعدى جلبى وبسعدى افندى ، مع شرح فتح القدير ج ١٠ ص ٢٦ ، حاشية رد المحتار ج ١ ص ٤٠٧ - ٤٠٨ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ١ ص ٤٠٧ - ٤٠٨ ، بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ٣٠٦

وحاصل ذلك ان ابن سبيح أو ثمان تنظر المرأة الى عورته ، والمناhez للحلم لا تنظر له ولا تغسله ، والمجاوز للثمان ودون المناhez تنظر لعورته ولا تغسله ، وقالوا : ان ذلك يصدق با بن عشر أو اثنى عشر ، لانه غير مناhez ، وجـواز النظر لا ينافى حرمة التغسيل ، لأنّ التغسيل فيه جس فهو أخص من النظر .
وأما المصيبة : فإنها لو كانت رضية فإنه يجوز للرجال نظرها وتغسيلها وكذلك ممن قاربها (١) وقيل عنهم لا يغسلها الرجل .

أما من بلغت حد الشهوة كبنت ست أو سبع لا يغسلها الرجال لحرمة نظرهم .
أما المصيبة ان كانت ممن لم تبلغ ان تشتبهى كبنت أربع أو خمس فهناك أقوال في المذهب :

- (١) قيل يحرم على الرجال تغسيلها وهو قول الأكثر .
- (٢) وقيل يجـوز . (٢)

ج - مذهب الشافعية :

ذهبوا الى أن الصبي والمصيبة اذا لم يبلغا حدا يشتهيان فيه ، فللنساء والرجال النظر لهما ، لانهما لاعورة لهما ، وعلى هذا يجوز للرجال والنساء تغسيلهما كما أن غير المميز يجوز النظر له . (٣)

-
- (١) أى قاربها بزيادة شهر ، وقيل سنتين وثمانية أشهر ، كما انهم قالوا : ان كانت تشتبهى كبنت ست لا يغسلها الرجل ، ولا ينظر عورتها .
أما بنت ثلاث وأربع لا يجوز تغسيله ، وان جاز له النظر لعورتها .
بلغه السالك لأقرب المسالك ج ١ ص ٢٠٠ - ٢٠١ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٠٠ - ٢٠١ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ٤٢٠ .
 - (٢) الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٥٠ - ٣٥١ ، رسالة ابي محمد القيروانى على الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٥٠ - ٣٥١ ، موهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٢٣٤ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٢٣٤ .
 - (٣) المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ١٤٩ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ١٨٥

د - مذهب الحنابلة :

ذهبوا الى التفرقة بين المصبي والمصيبة .

* أولا : بالنسبة للمصبي :

قالوا ان المصبي الصغير جدا الى سبع سنين لا عورة له ، لان حكم الطفولة منجر عليه الى التمييز ، وللنساء غسل الطفل دون سبع ، لانه لم يؤمر بالملأة .

* ثانيا : بالنسبة للمصيبة :

فقد جاء في رواية أنه ليس للرجل غسل ابنة سبع سنين فأكثر وان كان محرما لها كأبيها وأخيها ، كما انه يحرم النظر الى عورتها المغلظة حيث أشبهت البالغة .

وفي رواية أخرى أن الامام احمد - رحمه الله - كره غسل الرجل للمصيبة ، ولم يبين السن في ذلك ، ولعل ذلك في الصغيرة جدا ، وقيل عنهم أن الصحيح ما عليه السلف من أن الرجل لا يغسل الجارية ، لان عورة المصيبة أفحش من عورة المصبي ، وسبب جواز غسل النساء المصبي لان العادة معانة المرأة للغلام الصغير ، ومباشرة عورته في حال تربيته ، ولم تجر العادة بمباشرة الرجل عورة الجارية في الحياة ، فكذلك حالة الموت . (١)

* ثانيا : حد عورة الطفل المميز :

أ - الحنفية :

بعد أن حددوا سن الطفل الذي لا عورة له ، قالوا : ان بعد هذا السن تغلظ عورته

(١) المثنى ج ٢ ص ٥٢٦ - ٥٢٧ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٩٠ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ١٤٢ .

ما غلظ من الكبيرة وهما القبل وما حوله ، والدبر وما حوله من الأيتيين
وهذا مادام لم يشتهى ، ثم بعد ذلك كبالغ ، أى بعد العشرة ، وقال بعضهم
كان ينبغي اعتبار السبع لأمرهما بالصلاة إذا بلغا هذا السن أي المصبي
والمصيبة . (١)

ب - المالكية :

بعد أن حدد المالكية السن التي يجوز فيها نظر عورة الطفل ، قالوا بعد ذلك :
إن له حكم الرجل ، ولها حكم المرأة ، أي المصبي والمصيبة .
وقالوا : إن المصبي من حين يؤمر بالصلاة ، فعورته فيهما هما : السوأتان
والعانة ، والإيتيين ، وهو نفس ما يجب ستره في الرجل ، فإن صلى المصبي كاشفا
من ذلك أعاد بوقت الأولى .
وقيل يندب للمصبي إعادة الصلاة إذا صلى بغير ما يندب للكبير ستره كستر الفخذ
وقيل لا يندب .

(١) حاشية رد المحتار ج ١ ص ٤٠٧ - ٤٠٨ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ١ ص :

٤٠٨ ، ج ٦ ص ٣٦٤ - ٣٦٥ .

كما أن الحنفية اختلفوا في تقدير حد الشهوة بالنسبة للمصيبة ، فقليل سبع ، وقيل
تسع ، وقيل عدم اعتباره بالسن ، بل المعتبر فيه بأن تكون المصيبة عيلة : أي ضخمة
تملح للجتماع .

الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ١ ص ٤٠٨ .

* وأما بالنسبة للصبي :

فان التي تؤمر بالصلاة عورتها ما بين السرة والركبة في الصلاة ، ولكن يندب لها ستر ما وجب على الحرة الكبيرة ستره ، وهو جميع البدن كستر رأسها وعنقها ومدرها وأكتافها وظهريها وبطنها وساقها ، وظهور قدميها ماعدا الوجه والكفين ، وان لم تستر بالستر الواجب على الحرة الكبيرة المندوب للمغيرة فان كانت غير مراهقة كبنت ثمان ، فلا إعادة عليها إن صلت مكشوفة الرأس أو بادية الصدر ، وان كانت مراهقة أعادت والأمر بالندب هنا متعلق بالولي . (١)

جـ - الشافعية :

أولا بالنسبة للصبي فيه وجوه لهم اذكر منها :

* **الوجه الاول :** ان عورته ما بين السرة والركبة ، وليست السرة والركبة مــــن العورة .

* **الوجه الثاني :** ان السرة والركبة من العورة .

* **الوجه الثالث :** ان السرة عورة دون الركبة . (٢)

(١) بلغة السالك لا قرب المسالك ج ١ ص ١٠٥ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ٢١٦

(٢) المجموع شرح المذهب ج ٣ ص ١٦٨ .

قال الشافعية هذا في الصبي قد يكون مرادهم الصبي المميز لأنهم قالوا : انه يجوز ان تغسل النساء الصبي الذي لم يشتهى ، كما ان هناك أقوالا عندهم في تحديد عورة الصبي المميز وتظهر فائدة هذه الاقوال اذا أحرم الولي عنه فيجب الستر في الطواف . وعلى هذا يمكن مراجعة مغنى المحتاج ج ١ ص ١٨٥ ، حاشية الشرقاوى ج ١ ص ١٧٤ .

* أما بالنسبة للصبيبة :

إذا كانت الصبيبة المميزة لا تقبل صلاتها إلا بخمار ، لأن التقيد بالحائض فى حديث عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : " لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار " . (١) خرج على الغالب ، وهو ان التى دون البلوغ لا تملئ ، والا فلا يقبل صلاة الصبيبة المميزة إلا بخمار ، لأنها قد تبلغ سن المحيض ، ولا تبلغ البلوغ الشرعى . (٢)

د - الحنابلة :

ذهبوا الى أن عورة الصبي ابن عشر ما بين السرة والركبة ، وكذلك بالنسبة للصبيبة المميزة ، اذا تم لها سبع سنوات ، ولكن يستحب استئثارها كحرة كبيرة احتياطاً ، وهذا فى الصلاة ، وعلى هذا فالسرة والركبتين ليسوا من العورة . (٣)

(١) سنن أبى داود ج ١ كتاب الصلاة باب المرأة تملئ بغير خمار رقم ٦٤١ ص ١٧٣ ، وجاء بلفظ قريب منه عن الحسن ، السنن الكبرى ج ٢ كتاب الصلاة باب ما تملئ فيه المرأة من الثياب ص ٢٢٣ ، ورواه الترمذى عن عائشة رضى الله عنها ج ٢ باب ما جاء لا تقبل صلاة الحائض الا بخمار رقم ٣٧٥ ص ٣٧٧ - ٣٧٨ . وقال عنه حديث حسن ، والعمل عليه عند أهل العلم . سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الطهارة وسننها باب اذا حاضت الجارية لم تمل الا بخمار رقم ٦٥٥ ص ٢١٤ - ٢١٥ .

وقال فى الارواء : صحيح على شرط الامام مسلم ج ١ ص ٢١٤ - ٢١٥ .

(٢) المجموع شرح المذهب ج ٣ ص ١٦٦

(٣) كشاف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٢٦٥ - ٢٦٦ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ١٤١

واستدلوا على ما ذهبوا اليه من السنة .

أ - عن علي رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تكشف فخذك ولا تنظر الى فخذ حي ولا ميت " . (١)

ب - عن أبي أيوب ، قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " ما فـوق الركبتين من العورة ، وما أسفل من السرة من العورة " . (٢)

ج - وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما بين السرة والركبة عورة " . (٣)

د - عن عائشة رضي الله عنها ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار " . (٤)

وقالوا : عورة ذكر ابن سبع الى عشر سنين ، الفرجان لقصوره عن ابن عشر لانه لا يمكن بلوغه . (٥)

وبعد عرض آراء الفقهاء في حد عورة الطفل أيا كان عمره ، فلا بد من ملاحظة ما لهذا الحكم من أهمية ، فينبغي لولي أمر الطفل ، أن لا يتهاون في هذا الامر فلا بد من أن يعود الطفل على ستر عورته ، مهما كانت سواء كانت مغلظة أو ؛ مخففة ، ونحن في وقتنا الحاضر كم سمعنا عن أمراض خلقية منتشرة وما نجم

-
- (١) سنن أبي داود ج ٤ كتاب الحمام باب النهي عن التعري رقم ٤٠١٥ ص ٤٠ . وقال فيه نكارة . ورواه ابن ماجه بلفظ لا تبرز بدل لا تكشف ج ١ كتاب الجنائز باب ما جاء في غسل ميت رقم ١٤٦٠ ص ٤٦٩ ، السنن الكبرى ج ٢ كتاب الصلاة باب عورة الرجل ص ٢٢٨ .
 - (٢) سنن الدار قطنى ج ١ كتاب الصلاة باب الامر بتعليم الصلوات والضرب عليها وحـد العورة التى يجب سترها ص ٢٣١ .
 - (٣) من حديث مطول ورد في المرجع السابق ص ٢٣٠ - ٢٣١ .
 - (٤) سبق تخريجه ص / ٦٣٥
 - (٥) شرح منتهى الارادات ج ١ ص ١٤٢

عنها من أمراض بدنية فتاكة ، وان كان أكثر انتشارها في بلاد غير إسلامية بسبب عدم معرفة حرمان العورات ، وما دام علاج الأمر في أيدينا ، بل الوقاية منه ، وهي اتباع شرع الله ، وعدم التهاون في أمر العورة ، بل الانتساع في ذلك حتى ولو كان ذلك صادرا من طفل ، وكما ان الشارع الحكيم لم يقتصر اهتمامه على ستر عورة الطفل ، بل عمل على الحيلولة بينهم وبين ما يؤدى الى الانحراف ، فأمر الأولياء بعدم تمكين الطفل من النظر الى عورات الكبار فشرع الاستئذان والتفريق بين الاطفال في المضاجع إذا بلغوا عشر سنين .

* ثانيا : حكم اللباس المصبى الذهب والحريير :

لاخلاف بين الفقهاء في عدم جواز لبس الرجل الذهب والحريير ، وجـواز لبسه للنساء .

عن علي بن أبي طالب قال : أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم حريرا بشماله وذهبا بيمينه ، ثم رفع بهما يديه فقال : " ان هذين حرام على ذكور امتي حل لائاتهم " . (١)

اما حكم اللباس المصبى الذهب والحريير فقد ذهب الفقهاء في ذلك الى ثلاثة مذاهب :

(١) سنن ابن ماجه ج ٣ كتاب اللباس باب لبس الحريير والذهب للنساء رقم ٣٥٩٥ ص : ١١٨٩ ، ورواه الترمذى بلفظ قريب منه عن أبي موسى الاشعري ج ٥ أبواب اللباس باب ماجاء في الحريير والذهب للرجال رقم ١٧٧٤ ص ٢٨٣ ، وقال هذا حديث حسن صحيح .

وقال : في الباب عن عمر وعلي وعقبة بن عامر وأم هاني وأنس وحذيفة ، وعبد الله ابن عمر وعمران بن حصين وعبد الله بن الزبير وجابر وأبي ریحانة والبراء ص ٢٨٤

مذهب قال انه لا يجوز لولي الصبي الباسة الذهب والحرير
ومذهب قال بالكراهة .

ومذهب قال بجواز الباس الولي الصبي الذهب والحرير ولهم تفصيلات في ذلك
كتحديده الى السابعة الخ .

سبب الاختلاف :

لعل سبب اختلاف الفقهاء في الحكم أن من قال بالحرمة ، قال بها :
لحديث تحريم الذهب والحرير على ذكور الامة ، فجعل الصبيان من ضمنهم
وان كانوا صغارا ، لأن اللفظ يشملهم ، ولم يأت ما يفرق بينهم وبين المكلفين
البالغين ، كما انهم قاسوا ذلك على أنه لا يجوز للولي تمكين الصبي من فعل
المحرمات ، لأن الإثم يلحق الولي ، ولا يلحق الصبي .
وأما من قال : بالكراهة كالمالكية قال : ذلك ايضا لنفس الحديث ، إلا انه
لم يصرح بأن الحرمة تشمل الصبيان ، قال : بالكراهة على سبيل الاحتياط .
وأما من قال بالجواز مطلقا نظرا الى ان الحديث تضمن حكما تكليفيا والصبي ليس
من أهل التكليف ، فالتحريم خاص بالكبار ولا يشمل الأطفال .
كما ان من حدد جواز لبسه الذهب والحرير بالسابعة ، قال ذلك لأنه وقت
أمر الطفل بالصلاة . والله اعلم

✳ واليك بيان المذهب :

✳ المذهب الاول :

ذهب الحنفية ، وفي الصحيح عند الحنابلة ، وفي قول عند المالكية ، وفي وجهه عند الشافعية ، الى أنه لا يجوز لولي الصبي إلباسه الذهب والحريز ، كما ان الإثم يكون على من ألبسه ، لأن الولي مأمور بحفظ الصبي . (١)
واستدلوا على ماذهبوا اليه بالسنة والاثار والمعقول .

✳ أولا : من السنة : بالحديث السابق ذكره . (٢)

✳ وجه الدلالة :

ان الحديث جعل هذا النهي للذكور دون الاناث ، فيدخل الصبي في الحكم لأنه لم تكن هناك تفرقة في الحكم بين المغار والكبار ، إلا أن اللابس لو كان صغيرا فالإثم على من ألبسه لا عليه لانه ليس من أهل التحريم لرفع القلم عنه .

✳ ثانيا : من الاثر :

قول جابر : " كنا ننزعه عن الغلمان ، ونتركه على الجوارى " . (٣)

(١) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ٥ ص ١٢٠ - ١٣١ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٦ ص ٣٦٢ - ٣٦٣ ، نتائج الافكار في كشف الرموز والاسرار ج ١٠ ص ٢١ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٢٨٢ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ١٥١ ، المغننى ج ١ ص ٥٩١ - ٥٩٢ ، مواهب الجليل شرح مختصر خليل ج ١ ص ٥٠٦ ، المجموع ، شرح المذهب ج ٤ ص ٤٣٥ - ٤٣٦ ، ج ٥ ص ٩ ، ج ٦ ص ٤٤ .

(٢) انظر ص / ٦٣٧

(٣) سنن ابي داود كتاب اللباس باب في الحريز للنساء ، رقم ٤٠٥٩ ص ٥٠ .

* ثالثا : من المعقول :

ان تحريم الذهب والحريير على الصبيان يتعلق بتمكينهم من المحرمات، وهذا كتمكينهم من شرب الخمر ، فان ما حرم لبسه وشربه حرم إلباسه وشربه وإذا حصل هذا فإن الإثم يعود على من ألبسه ، أو سقاه ، لا على الصبي ، لأنه ليس أهلا للتحريم ، فكما يمنع من شرب الخمر يمنعه من لبس المحرم . (١)

* المذهب الثاني :

ذهب المالكية الى كراهية إلباس الولي الصبي الذهب والحريير . (٢)

* المذهب الثالث :

ذهب الشافعية في وجهه والحنابلة في وجهه عنهم إلى جواز إلباس الولي الصبي الذهب والحريير . (٣)

إلا أنهم مع اتفاقهم في ذلك ، إلا ان للشافعية تفصيلات في كيفية الجواز .

(١) بدائع المنائيم في ترتيب الشرائع ج ٥ ص ١٣١ ، حاشية رد المحتار ج ٦ ص ٣٦٣ ،

المجموع شرح المذهب ج ٤ ص ٤٣٦ ، كشف القناع عن متن الإقناع ج ١ ص ٢٨٢ ،
المغنى ج ١ ص ٥٩٢ .

(٢) تقارير العلامة المحقق سيد الشيخ محمد عlish على الشرح الكبير للدردير مع
حاشية الدسوقي ، دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ج ١ ص ٦٢ ،
بلغت السالك لأقرب المسالك ج ١ ص ٢٤ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ١
ص ٥٠٥ - ٥٠٦ .

(٣) المجموع شرح المذهب ج ٤ ص ٤٣٦ ، ج ٥ ص ٩ ، ج ٦ ص ٤٤ ، الإقناع في حل الفاظ
أبي شجاع ج ١ ص ١٨٤ ، المغنى ج ١ ص ٥٩٢ .

* أولا: اتفاق الشافعي رضي الله عنه ، والأصحاب على استحباب إلباس الصبيان

المميزين الذهب والحريير عند إحضارهم لصلاة العيد .

* ثانيا: أما إذا كان غير يوم العيد ، فذهبوا من ناحية جواز إلباسهم الذهب والحريير

إلى ما يأتي :

أ - أضح الوجوه عندهم في الجملة جوازه مطلقا ، حتى يبلغ الصبي ، فعند

بلوغه يحرم ذلك ، لأنه في حال صغره ليس مكلفا ، ولا هو في معنى الرجل

وهذا بخلاف إشرابه الخمر .

ب - جواز إلباس الصبي الذهب والحريير قبل سبعة سنين ، ومنعه بعدها ، وقيل

لوضبط بسن التمييز لكان حسنا ، لكن الشرع اعتبر السبع في الأمر بالصلاة . (١)

* الترجيح :

مما سبق عرضه من مذاهب وأدلة ، فإن الراجح هو ما ذهب إليه أصحاب المذهب

الأول القائلين بعدم جواز إلباس الصبي الذهب والحريير ، لأن الحديث الذي

نهى عن ذلك يشملهم ، وعلى أوليائهم التنفيذ .

كما أن عدم إلباسه ذلك فيه تنشئة للطفل على الشهامة والرجولة ، وابعاده عن

كل ما يتصف به النساء وتعويده على العادات السليمة البعيدة عن الميوعة

وقد بين في زاد المعاد في هدى خير العباد أثر الحريير على لابسها قال :

" ومنهم من قال : حرم لما يورثه للبدن لملاسته من الأنوثية والتخنث

(١) المجموع شرح المذهب ج ٤ ص ٤٣٦ ، ج ٥ ص ٩ ، ج ٦ ص ٤٤ ، الإقناع فـ

حل ألفاظ أبي شجاع ج ١ ص ١٨٤ .

وهو ضد الشهامة والرجولية ، فإن لبسه يكسب القلب صفة من صفات الإناث ، ولهذا لا تكاد تجد من يلبسه في الأكثر إلا وعلى شمائله من التخنث والتأنث والرخاوة ، مالا يخفى حتى لو كان من اشهم الناس وأكثرهم فحولية ورجولية ، فلا بد أن ينقصه لبس الحرير منها ، وإن لم يذهبها ، ومن غلظت طباعه وكثف عن فهم هذا فليسلم للشارع الحكيم ، ولهذا كان أصح القولين انه : يحرم على الولي أن يلبسه الصبي لما ينشأ عليه من صفات دنيئة ولأن بعض الأحاديث صرح بتحريمها على ذكور الأمة ، وهو يشمل الصغير والكبير . والله اعلم . (١)

(١) زاد المعاد في هدى خير العباد ج ٣ ص ٨٩ بتصرف يسير ، كما اننا نشاهد في عصرنا الحاضر من لم يدين بدين الاسلام من يلبس الذهب والحرير وكيف ان صفات الميوعة غالبية فيهم ، حتى ان بعض الشباب الذين يدينون بالاسلام تبعوهم في هذا الطريق ، ونراه قد بعد عن صفات الرجولة ، وقد بين القرآن الكريم ان هذه التنشئة لا تناسب الرجال ، وانما هي من خماص النساء ، كما قال تعالى : (أَوْ مَنْ يَنْشَأُ فِي الْحُلِيِّ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ) سورة الزخرف الآية ١٨ ، فلا بد من منع الطفل من ذلك من صغره حتى لا تقع في مثل ما وقع فيه البعض .

حكم لباس الصبي الفضة : أما حكم تحلية الصبي بالفضة ، فقد ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :

المذهب الاول : ذهب الحنابلة وفي وجه للشافعية الى أنه يحرم للولي تحلية الطفل بالفضة . كشف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٢٨٢ ، المجموع شرح ==

المذهب ج ٦ ص ٤٤

- المذهب الثاني :

ذهب المالكية في المعتمد عنهم ، وفي وجه للشافعية ، إلى جواز لباس الصبي
الفضة .

حاشية الدسوقي ج ١ ص ٦٢ ، بلغة السالك لأقرب المسالك ج ١ ص ٢٤. المجموع شرح المذهب
ج ١ ص ٤٤ لأن الشافعية قالوا في حكم الفضة ثلاث أوجه كما هو في حكم
الذهب والحرير ، أي ان التفصيلات التي ذكرت في الذهب من ناحية الجواز هي
نفس التفصيلات التي في الفضة كما ذكرنا سابقا .

كما انه يجوز للطفل لبس الفضة هو نفس المقدار الذي حدد لبسه للرجل ، ولم
اذكر ذلك منعا للتطويل .

وأرى انه يحرم لباس الصبي ما يحرم لبسه على الرجل من ثياب النساء ، وهذا
ما ذهب اليه الحنابلة .

كشاف القناع هـ متن الاقناع ج ١ ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

ولما في ذلك من الحكم الكثيرة والله اعلم .

* المطلب السادس : أحكام الموت الخاصة بالطفل :

من عناية الإسلام بالإنسان ، أنه اهتم به بعد مماته ، كما اهتم به قبل ان يجيئ الى الوجود ، وبعد ان يأتي الى الدنيا جنينا ، ثم طفلا ، السبي آخر أطوار حياته ، فكذلك الحال اذا خرج منها ، فجعل جق تنسيه وتكفينه والصلاة عليه ، ودفنه ، وكل ذلك إكراما له ، وليس هذا قاصرا على الانسان الكبير ، بل يشمل ذلك الطفل ، وكذلك الجنين ، إذا كان سقطا على ما سيأتي بيانه ، ولهذا كانت هناك أحكام خاصة بالطفل في حال موته وان كان في موت الولد صدع في الفؤاد ، ولذلك جعل عظم الأجر فيه ، اذا صبر والداه على ذلك .

عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما من الناس من مسلم يتوفى له ثلاث لم يبلغوا الحنث إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم " . (١)

إلى غير ذلك من الأحاديث التي تبين عظم أجر الصابر المحتسب ، وعلى هذا سوف أبين بعض أحكام الموت الخاصة بالطفل .

* حكم غسل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه :

لإخلاف بين الفقهاء ، أن غسل الميت وتكفينه وحمله والصلاة عليه ودفنه

(١) صحيح الامام البخاري ج ٢ كتاب الجنائز باب فضل من مات له ولد فاحتسب

من فروض الكفاية ، اذا قام به بعض المسلمين سقط عن الباقي . (١)
وهذا كما ينطبق على الكبير ، وهو في حقه اذا مات كذلك بالنسبة للطفل .

* أولاً: حكم تغسيل الطفل :

حكم تغسيل الطفل كحكم الكبير ، ولكن هل يجوز ان يغسله النساء اذا كان صبياً ؟ ، وهل يجوز ان يغسل الرجال المتوفاة اذا كانت صبية ؟ (٢)

* ثانياً : حكم الكفن :

أ - في مال من يكون كفن الطفل ؟

ذهب جمهور الفقهاء من حنفية وشافعية وحنابلة ، الى أن المسلم لو مات فكفنه وتجهيزه يكون في ماله ، إن كان له مال ، فإن لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته ، وإلا ففي بيت مال المسلمين ، وإلى هذا ذهب المالكية وقالوا : وإذا لم يكن فعلى المسلمين من عالم حاله . (٣)

(١) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٢٣٨ - ٢٣٩ ، الشرح الصغير ج ١ ص ١٩٣ ، روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٢ ص ٩٨ ، كشاف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٨٥ ، المحلى ج ٥ ص ١٢١

(٢) سبق بحث الموضوع في حكم ستر عورة الطفل راجع ص / ٦٢٩ وما بعدها من الصفحات . قال الحنفية : ان الصبي اذا كان لا يعقل الصلاة لا يوضأ عند غسله ، لان حاله الموت معتبرة بحالة الحياة ، وفي حالة الحياة لا يعتبر وضوء من لا يعقل فكذا . بعد الموت . بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ٣٠٢

وقيل عن بعضهم : أنه يوضأ ، لان هذا الوضوء سنة الغسل المفروض ، لا تعلق بكون الميت يصلى أو لا ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ ص ١٩٥ - ١٩٦ .

(٣) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٢٣٨ ، الخرشى على مختصر سيدى خليل ==

ب - مايجزىء في كفن الطفل :

ذهب الحنفية والحنابلة إلى أن الصبي يجزىء في كفنه ثوب واحد .
ألا أن الحنابلة قالوا : يباح أن يكفن صبي في ثلاثة مائمه يرثه غير مكلف من
صغير أو مجنون أو سفيه . فان ورثه واحد من هؤلاء ، فلا تجوز الزيادة .
أما بالنسبة للمبينة ، فذهب الحنفية إلى أنه يجزئها ثوبان .
وأما الحنابلة فقالوا : ان تكفين المبينة إلى بلوغ في قميص ولفافتين ، لعدم
حاجتها إلى خمار في حياتها .
وروى عن الإمام أحمد - رحمه الله - قال : ان المبينة إذا كانت بنت تسع
يصنع بها ما يصنع بالمرأة ، وهذا لحديث عائشة رضي الله عنها ، أن النبي
صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بنت ست سنين وبنى بها وهي بنت تسع
سنين . (١)

وروى عنها أنها قالت : " اذا بلغت الجارية تسعا فهي امرأة " . (٢)

== ج ٢ ص ١٢٠ - ١٢١ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٣٣٨ ، كشف القناع عن متن الاقناع
ج ٢ ص ١٠٢ - ١٠٤ .

(١) صحيح الامام البخارى ج ٧ كتاب النكاح باب تزويج الامام ابنته ص ١٧

(٢) سبق تخريجه ص / ٥٥٦

تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٢٣١ ، كشف القناع عن متن الاقناع
ج ٢ ص ١٠٥ - ١٠٦ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٣٣٦ ، المغنى ج ٢ ص ٤٧١ .
وذهب المالكية الى انه يجوز التخفيف في اكفان الاطفال ، وقيل عن بعضهم : أنه
يكفى ان يلف الصبي والمبينة في ثوبين وقيل عن بعضهم : هذا لمن راقى ، ولكن
الخرقة تكفيه . مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٢٢٤ .

وذهب الشافعية الى أن الطفل سواء كان ذكرا أم أنثى ان كفنه ككفن البالغ
والبالغة ، وهذا من ناحية العدد ، أى بثلاثة لافي جنس ما يكفن فيه . (١)

* حكم الصلاة عليه :

لا خلاف بين جمهور الفقهاء ، من حنفية ومالكية وشافعية وحنابلة أن عدد
التكبيرات على الميت أربع تكبيرات وإن كانوا اختلفوا في حكم قراءة الفاتحة
بعد التكبيرة الأولى ، إلا أنهم اتفقوا على أنه يدعى بدعاء خاص للطفل الميت .

* قال الحنفية :

انه لا يستغفر للطفل ، بل يدعو بمثل ما يدعو للبالغين ، فيدعو للطفل ، ويقول
" اللهم احمله فرطاً (٢) ، واجعله ، ذكراً (٣) ، وشافعاً مشفعاً . (٤)
وقالوا : ان عدم الاستغفار له ، لان الطفل لا ذنب له . (٥)
وقال المالكية :

ان هذا الدعاء يقال في كل تكبيرة في الصلاة على الطفل ، حتى الرابعة " اللهم
انه عبدك ، وابن عبدك ، وابن أمتك ، أنت خلقتة ورزقته ، وأنت أمته ، وأنت
تحيينه ، اللهم فاجعله لوالديه سلفاً ، وذخراً ، وفرطاً ، وأجراً ، وثقل
به موازينهم ، وأعظم به أجورهم ، ولا تحرمنا وإياهم أجره ، ولا تفتننا

-
- (١) مغنى المحتاج ج ١ ص ٣٥٩ ، المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٢٥٦
(٢) قال الحنفية : معناه أى سابقاً الى الحوض ليهيئ الماء ، وهو دعاء له ايضاً بتقديمه في
الخير لاسيما وقد قالوا : حسنات الطفل له لا لابويه ، بل لهما ثواب التعليم .
(٣) أى ذخيرة . وهو ما يخبأ لوقت الحاجة اليه .
(٤) مقبول الشفاعة . حاشية رد المحتار ج ٢ ص ٢١٥ ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق
ج ١ ص ٢٤١ ، شرح فتح القدير ج ٢ ص ١٢٥ .
(٥) شرح العناية على الهداية ج ٢ ص ١٢٥ ، قال في الدر المختار شرح تنوير الابصار ==

واياهم بعده ، اللهم الحقه بصالح سلف المؤمنين ، في كفالة ابراهيم
وأبدله دارا خيرا من داره ، وأهلا خيرا من أهله ، وعافه من فتنة القبر
ومن عذاب جهنم .

وكما قيل ان الدعاء السابق يقال : بعد التكبيرة الرابعة ، قيل عنهم : انه
يقال بعد الرابعة ، بدلا عنه هذا الدعاء : " اللهم اغفر لأسلافنا وافرطانا
ولمن سبقنا بالإيمان ، اللهم من أحبيته منا ، فأحبه على الإيمان ، ومن
توفيته منا ، فتوفه على الإسلام ، واغفر للمسلمين والمسلمات ، المؤمنين
والمؤمنات ، الأحياء منهم والأموات ، ثم يسلم " . (١)

* وقال الشافعية :

يقول : بعد التكبيرة الثالثة الدعاء الذي يقال : للأموات البالغين ، يضاف
إليه هذا الدعاء في الصلاة على الطفل الميت فيقول : " اللهم اجعله فرطا
لابويه ، وسلفا وذخرا ، وعظة واعتبارا ، وشفيعا ، وثقل به موازينهما
وأفرغ الصبر على قلوبهما ، ويؤنث فيما لو كان الميت انثى ، وسواء فيهما
قالوا : مات في حياة أبويه ، أم لا ، لأنه لو كانا ميتين فانه يأتي بما يقتضيه
الحال . (٢)

== قال : جاء عن بعض الحنفية بقول : " اللهم اجعله لوالديه فرطا وسلفا ، وذخرا
وعظة واعتبارا وشفيعا ، وأجرا ، وثقل به موازينهما ، وأفرغ الصبر على
قلوبهما ، ولا تفتنهما بعده ، واغفر لنا وله " . الدر المختار شرح تنوير
الابصار ج ٢ ص ٢١٥ .

(١) الشرح الصغير ج ١ ص ٣٤٩ - ٣٥٠ ، بلغة السالك لأقرب المسالك ج ١ ص ٣٤٩ - ٣٥٠

(٢) مغنى المحتاج ج ١ ص ٣٤٣ ، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ج ١ ص ١٩٠

✱ وأما الحنابلة :

قالوا : يجعل بعد التكبيرة الثالثة : أن يدعو له ، كما يدعو للكبير ،
الا أنه يجعل مكان الاستغفار فيقول : " فتوفه على الإيمان ، اللهم اجعله
ذخرا لوالديه ، وفرطا ، وأجرا وشفيعا مجابا ، اللهم ثقل به
موازينهما واعظم به أجورهما ، والحقه بمالح سلف المؤمنين ، واجعله
في كفالة إبراهيم ، وقه برحمتك عذاب الجحيم " .

ويؤنث الضمير في الصلاة ، على أنثى ، وقد يزداد : " اللهم اغفر لأسلافنا
وأفراطنا ، ومن سبقنا بالإيمان ، ونحو ذلك ، وبأى شيء أجزأ " . (١)

✱ ✱ ✱

(١) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ١١٤ - ١١٥ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٣٣٩

٣٤٠ ، المغنى ج ٢ ص ٤٨٩ .

* المطلب السابع : حكم السقط :

والمقصود بذلك ، إذا سقط الولد من بطن أمه ، هل يغسل ويكفن ، ويصلى عليه ويدفن كما هو الحال في الطفل ؟
ولبيان هذا الحكم فإن للسقط أحوال :

* أولا : إذا استهل السقط :

لا خلاف بين جمهور الفقهاء في أن السقط لو استهل ، فإن حكمه كحكم الطفل العادي ، يغسل ويصلى عليه ، ويكفن ويدفن . (١)
لحديث جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : " الطفل لا يصلى عليه ولا يرث ، ولا يورث حتى يستهل " . (٢)

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٢٤٣ ، بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ٣٠٢ ، رسالة أبي محمد القيرواني ج ١ ص ٣٥٠ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٠٣ ، روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٢ ص ١١٧ ، المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٢٥٥ ، المغنى ج ٢ ص ٢٥٣ .

قال المالكية : يكره غسل من لم يستهل .
الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٥٠ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٠٣ .
الأن الظاهرية قالوا : بالصلاة عليه استهل أو لم يستهل ، لأن الصلاة نفل خير لسم يأت عنه نهى ، كما أنه لا معنى لاستهلاله لأنه لم يوجبه نص ولا إجماع .
المحلى ج ٥ ص ١٥٨ ، ١٦٠ .

(٢) جامع الترمذى على تحفة الاحوذى ج ٤ أبواب الجنائز ، باب ما جاء في ترك الصلاة على الطفل حتى يستهل رقم ١٠٣٧ ص ١٢٠ ، وقال هذا حديث اضطرب الناس فيه ==

* ثانيا :الحكم فيما اذا لم يستهل السقط :

هناك تفصيلات للفقهاء من ناحية هل يغسل أم لا ، أو يكفن ، أو يملأ عليه^(١)

* أولا الحنفية :

أ - اتفقت الروايات عن الحنفية على أن السقط اذا لم يستهل لا يملأ عليه ، وإنما الخلاف في الغسل . (٢)

ب - ذهب أبو حنيفة ومحمد - رحمهما الله - الى أن السقط إذا لم يستهل لا يغسل ولا يسمى ولا يرث . (٣)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالسنة والمعقول .

* أولا : من السنة :

بحديث جابر رضي الله عنه السابق ذكره : "الطفل لا يملأ عليه " الحديث

== فرواه بعضهم عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعا وروى عنه موقوفسا ، وكأن هذا أصبح من الحديث المرفوع ، وقد ذهب بعض أهل العلم الى هذا ، وقالوا ، لا يملأ على الطفل حتى يستهل .
المرجع السابق : ص ١٢٠ - ١٢١ .

وجاء قريب منه عن جابر رضي الله عنه في سنن ابن ماجة ج ١ كتاب الجنائز باب ماجاء في الصلاة على الطفل رقم ١٥٠٨ ص ٤٨٣ .

(١) لقد جاءت روايات في ذلك لبعض المذاهب وحاولت الجمع بين الروايات بقدر الامكان ، وان كان هناك أقوال كثيرة في بعض المذاهب كمذهب الشافعية .

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ٣٠٢ .

(٣) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٢٤٣ ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ٣٠٢

❖ ثانيا : من المعقول :

ان وجوب الغسل بالشرع ، وانه ورد باسم الميت ، ومطلق اسم الميت في العرف لا يقع على من ولد ميتا ، ولهذا لا يصلى عليه . (١)

ج- وعن أبى يوسف قال : في السقط الذى لم يستهل يغسل ، ويسمى ، ولا يصلى عليه لان المولود ميتا ، نفس مؤمنة فيغسل وان كان لا يصلى عليه كالبغاة وقطاع الطريق . (٢)

د- وقيل : ان السقط إذا لم يستهل أُدرج في خرقه كرامة لبنى آدم ، ولم يصلى عليه ، ويغسل في غير الظاهر من الزواية ، لانه نفس من وجه وهو المختار . (٣)
هـ- ان السقط الذى استبان بعض خلقه غسل وأدرج في خرقه ودفن ولا يصلى عليه وقيل هو المختار . (٤)

و- وعن محمد ان السقط الذى استبان خلقه يغسل ، ويكفن ، ويحنط ولا يصلى عليه . (٥)

❖ ثانيا : المالكية :

ذهب المالكية الى أن السقط الذى لم يستهل يكره الصلاة عليه ، وانما يغسل دمه ندبا ، ويكون غسل الدم عنه ، لا كغسل الميت ، ويلف بخرق مائة ،

(١) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ٣٠٢

(٢) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٢٤٣ ، بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ٣٠٢ .

(٣) شرح فتح القدير ج ٢ ص ١٣٠ - ١٣١

(٤) حاشية رد المحتار ج ٢ ص ٢٢٨

(٥) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ٣٠٢

ويؤارى وجوبا ، كما انه لا يسأل ولا يشفع مالم تنفخ فيه الروح ، كما انه
يكره تحنيطه وتسميته^(١) ، وكذلك يكره دفنه في الدور .^(٢)

✱ ثالثا : الشافعية :

ذهب الشافعية الى أن السقط الذي تيقنت حالته باستهلال ، فالحكم كما سبق
- أي كحكم المستهل -

وأما ان دل على حياته بأماراة كاختلاج ، أو لم يكن ، يكون الحكم فيه كما يأتي :

(١) ان لم يقترن ذلك باختلاج :

أ - ان لم يبلغ حدا ينفخ فيه الروح ، وهو أربعة أشهر فصاعدا ، أي لم يظهر خلقه
لم يصل عليه قطعا لعدم الإمارة ، ولا يغسل على المذهب ، بل يسن ستره
بخرقاة ودفنه ، وقيل في غسله قولان :

(١) الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٥٠ ، الشرح المنير ج ١ ص ٢٠٣ ، بلغة السالك لأقرب
المسالك ج ١ ص ٢٠٣ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٢٠٨ ، مواهب
الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٢٥٠ .

(٢) قالوا : ان سبب الكراهة في دفنه في الدور ، وذلك خوف امتنانه عند سقوط الحائط
وان دفن فيها ، ليس دفنه عيبا ترد به إذا بيعت ، بخلاف دفن الكبير فيها ، فانه
عيب ترد به لان قبر السقط ليس حيسا ، بخلاف قبر المستهل ، وهو المراد ،
بالكبير .

الشرح المنير ج ١ ص ٢٠٣ ، الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٥٠ .

ب- إن بلغ أربعة أشهر صلى عليه في القديم من المذهب ، لانه نفخ فيه الروح كالمستهل ، ولم يصل وجوبا ، ولا جوازا في الاظهر في الجديد — المذهب لعدم ظهور حياته ، ولانه لم يثبت له حكم الدنيا في الإرث وغيره ، فلم يصل عليه ، ويغسل ، أى يجب غسله ، وتكفينه ، ودفنه على المذهب .
وقيل : قولان : والفرق ان الغسل أوسع ، فإن الذمى يغسل بلا صلاة ، فالعبرة فيما ذكر بظهور خلق الآدمى ، وعدم ظهوره كما تقرر . (١)

(٢) ان اقترن ذلك باختلاج وحركة :

ذهبوا الى أنه صلى عليه ، على الاظهر لاحتمال الحياة بهذه القرينة — الدالة عليها وللاحتياط .
وقيل : لا لعدم تيقنها ، ويجب دفنه .
وقيل : قطعا ، ويغسل على المذهب ، وقيل فيه القولان .
وأما السقط الذى لم يظهر فيه خلقة آدم يكفى فيه المواراة كيف كانت ، وبعد ظهورها حكم التكفين حكم الغسل . (٢)

(١) قال في معنى المحتاج : " فالتعبير ببلوغ أربعة أشهر ، وعدم بلوغها جرى على الغالب من ظهور خلق الآدمى عندها ، وعبر عنه بعضهم بزمان امكان نفخ الروح وعدمه ، وبعضهم بالتخطيط وعدمه ، وكلها وان تقاربت فالعبرة بما ذكر " .
ج ١ ص ٣٤٩ .

(٢) روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٢ ص ١١٢ ، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ج ١ ص ١١٨ ، معنى المحتاج ج ١ ص ٣٤٩ ، المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .

* رابعاً : الحنابلة :

أ - ذهب الحنابلة الى أن السقط يغسل ، ويملى عليه ، اذا بلغ أربعة أشهر كالمستهل . (١)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالسنة والمعقول .

* أولاً : من السنة :

- أ - الحديث : " وا لسقط يملى عليه ويدعى لوالديه بالمغفرة والرحمة" (٢)
- ب - عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " الطفل يملى عليه " . (٣)

(١) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ١٠١ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٣٣١ - ٣٣٢
المغنى ج ٢ ص ٥٢٢ - ٥٢٣ .

(٢) سنن ابي داود ج ٣ كتاب الجنائز باب المشي امام الجنازة رقم ٣١٨٠ ص ٢٠٥
قال عنه في ارواء الغليل : حديث صحيح ج ٣ ص ١٦٩

(٣) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الجنائز باب ما جاء في الصلاة على الطفل رقم ١٥٠٧ ص ٤٨٣
سنن النسائي ج ٤ كتاب الجنائز باب الصلاة على الاطفال ص ٥٨ ، جامع الترمذي
على تحفة الاحوذى ج ٤ أبواب الجنائز ، باب في الصلاة على الاطفال رقم ١٠٣٦ ، ص
١١٨ ، وقال عنه هذا حديث حسن صحيح .

* ثانيا : من المعقول :

أ - ان السقطنسمة نفخ فيها الروح ، فيملى عليه كالمستهل ، وان الصلاة من شرطها ان تصادف من كانت فيه حياة ، وقد علم ذلك بما ذكرنا من الحديث ولأن الصلاة عليه دعاء له ، ولوالديه ، بخير ، فلا يحتاج فيها إلى الاحتياط واليقين لوجود الحياة بخلاف الميراث . (١)

ب - وذهبوا - أي الحنابلة - إلى أن السقط اذا لم يأت عليه أربعة أشهر ، فإنه لا يغسل ولا يملى عليه ، بل يلف في خرقة ، ويدفن ، لأنه قبل الأربعة أشهر لا يكون نسمة ، فلا يملى عليه كالجمادات والدم .

ج - واذا لم يتبين السقط هل هو ذكر أو أنثى سمى اسما يصلح للذكر والانثى كطلحة ، وهبة الله ، ونحوه ، فيسمى ليذبح يوم القيامة باسمه . (٢)

* خامسا : الظاهرية :

ذهب الظاهرية إلى أنه يستحب الصلاة على المولود يولد حيا ، ثم يموت استهل ، أو لم يستهل وان هذا ليس من باب الفرض ، وكان استحباب

(١) كشف القناع عن متن الاقناع ، ج ٢ ص ١٠١ ، المغنى ج ٢ ص : ٥٢٢ -

٥٢٣ .

(٢) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ١٠١ - ١٠٢ ، شرح منتهى الارادات : ج ١

ص ٣٣٢ ، المغنى ج ٢ ص ٥٢٣ .

الصلاة عليه لانها فعل خير لم يأت عنه نهى . (١)

(١) المحلى ج ٥ ص ١٥٨

حكم العلقه والمضغة التي تلقيها المرأة .

ذهب الشافعية الى انه لو ألقى المرأة علقه أو مضغة فلا غسل ولا تكفين ولا صلاة ولا يجب الدفن ، ولكن يستحب المواراة ، وهذا كما يوارى دم الرجل إذا افتصد ، أو احتجم ، هذا اذا لم يظهر فيه خلقة الآدمى .

روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٢ ص ١١٧ ، المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٢٥٧ ،
أما اذا ظهر خلقة الآدمى فذهب الرافعى الى انه حكم التكفين تابعا لحكم الغسل ، وقيل
هذا هو الأنسب .

وذهب الإمام الغزالى - رحمه الله - إلى أن حكم التكفين تابعا لحكم الصلاة ، إلى غير

ذلك من التفريعات التي ذهب اليها المذهب الشافعى .

المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٢٥٧ .

* المطلب الثامن : حكم الجنين الذي في بطن أمه لو ماتت:

لو ماتت المرأة الحامل بجنين هل يترك في بطن أمه ، أم يشق بطنها لخراجها ؟
اتفق عامة الفقهاء في الجملة ان المرأة الحامل لو ماتت بجنين في بطنها ، وكانت
ترجى حياته فانه يشق بطنها لخراجها ، حفاظا على حياته ، وصونا لـه
من الهلاك بدون موجب أو سبب ، الا أنهم مع هذا الاتفاق ذكروا بعض القيود
والتفاصيل . (١)

* * *

(١) حاشية رد المحتار ج ١ ص ٢٣٨ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ ص ٢٣٨ ،
التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٤٥٤ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ٤٢٩ ، -
المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٣٠١ - ٣٠٢ ، المبدع في شرح المقنع ج ٢ ص ٢٧٩
٢٨٠ ، المحلى ج ٥ ص ١٦٦ .

لن اذكر التفاصيل والقيود منعاً للتطويل ، وان كان معرفة حياة الجنين بعسـد
موت أمه بواسطة العلم الحديث بما يسره من علم وأجهزة فلا يعتمد على
شق بطن المرأة الا بعد معرفة حياته بواسطة الوسائل الحديثة .

والله اعلم

* المطلب التاسع : حكم غسل الطفل الميت :

لا خلاف بين عامة الفقهاء^(١) أنه يصح غسل الطفل للميت البالغ . (٢)

(١) هذا مفهوم قول الشافعية .

(٢) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ٣٠٥ - ٣٠٦ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار

ج ٢ ص ٢٠٨ ، بلغة السالك لأقرب المسالك ج ١ ص ١٩٣ ، مغنى المحتاج ج ١ ص :

٣٣٢ روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٤ ص ٩٩ ، كشاف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ،

ص ٨٨ .

قال الحنفية : وصورة ذلك كأن مات رجل مع نساء ولا يوجد رجل يغسله أو ماتت امرأة مع رجال ، ولا توجد امرأة تغسلها ، فإن كان معهم صبية أو معهن صبي لم يبلغا حد الشهوة وأطافوا الغسل علما ويخليان بينهما حتى يغسلا الميت أو الميتة ، لان حكم العورة غير ثابت في حقهما ، وكذلك بالنسبة للتكفين .

بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ٣٠٥ - ٣٠٦ .

قال المالكية : انه يجوز غسل الطفل للميت البالغ لاقرار البالغين له ، وهذا بمنزلة

فعلهم . بلغة السالك لأقرب المسالك ج ١ ص ١٩٣ .

كما انهم قالوا : ان هذا العمل لا يفتقر إلى نية ، وهذا كغسل الاناء من ولوغ الكلب والنضج بخلاف ما يفعله الإنسان في نفسه كغسل يديه في الوضوء فيحتاج إلى نية .

الخرشي على مختصر سيدى خليل ج ٢ ص ١١٤ ، الشرح الكبير ج ١ ص ٤٠٩

أما مفهوم قول الشافعية : في جواز تغسيل الطفل للميت البالغ ، انه في الوجه الصحيح عنهم انه لا يشترط النية في غسل الميت ، وعلى هذا يجوز تغسيل الطفل للميت البالغ .

روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٢ ص ٩٩ .

وقال الحنابلة : ان غسل الميت يصح من طفل مميز ، وذلك لصحة غسله وصحة طهارته فصح ان يظهر غيره كالكبير ، ولكن الأفضل أن يختار ثقة عارف بأحكام الغسل احتياطاً له .

المغنى ج ٢ ص ٢٥٧ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٣٢٥ .

* المطلب العاشر : حكم صلاة الطفل على الميت :

ذهب الفقهاء في جواز صلاة الطفل على الميت الى مذهبين :

* المذهب الاول :

ذهب بعض الحنفية ، وفي مفهوم قول المالكية ، وفي وجه للشافعية وفي رواية للحنابلة ، الى أنه لا تجوز صلاة الطفل على الميت . (١)

(١) الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ ص ٢٠٨ ، بلغة السالك لا قرب المسالك ج ١ ص ١٩٣ ، المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٢١٣ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ١١٧ شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٣٣٧ .

قال الحنفية : انه لو أم طفل في صلاة الجنابة ، ينبغي ان لا يجوز ، وقالوا : هو الظاهر ، لأنها من فروض الكفاية ، والطفل ليس من أهل اداء الفرض ، وحاصل ذلك ان الصلاة لا تسقط عن البالغين بفعل الطفل ، لأن صلاتهم لم تصح لفقد شرط الاقتداء ، وهو بلوغ الإمام ، وإن صحت صلاته فهي لنفسه ، فلا تقع فرضاً لأنه ليس من أهله ، وعلى هذا لو صلى وحده لا يسقط الفرض عنهم بفعله .

الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ ص ٢٠٨ وأما في مفهوم قول المالكية : أنهم قالوا لو غسل الميت صبى كفى وإن لم يتوجه الخطاب للطفل ، لأن إقرار البالغين له بمنزلة فعلهم وهذا بخلاف الصلاة بلغة السالك لا قرب المسالك ج ١ ص ١٩٣ .

أما ما جاء في وجه عن الشافعية : أنه لا يسقط الفرض بصلاة الطفل ، وذلك لعدم توجه الفرض اليه ولأن في ذلك استهانة بالميت .

المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٢١٣ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٣٤٥ . وقيل عن هذا الوجه هو الاصح . مغنى المحتاج ج ١ ص ٣٤٥ . وأما في الرواية التى عند الحنابلة : فانهم قالوا : يشترط لصلاة الجنابة ما يشترط للصلاة المكتوبة ، ومن ضمن الشروط التمييز ولأن الطفل ليس من أهل الوجوب وعلى ===

المذهب الثاني :

ذهب الشافعية في الوجه الصحيح عنهم^(١) ، وبعض الحنفية ، وفي رواية عن الحنابلة الى ان صلاة الطفل على الميت تجوز ، وأن الفرض يسقط عن البالغين بصلاة الطفل .^(٢)

وقال الشافعية : أنه كما تمح امامة الطفل فتصح صلاته على الميت فأشبهه البالغ .^(٣)

وقال الحنابلة : ان صلاة الطفل على الميت يسقط الفرض عن البالغين ، وهذا كما لو غسله .^(٤)

* * *

== هذا لا يسقط الفرض به .

كشاف القناع عن متن الإقناع ج ٢ ص ١١٧ ، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣٣٧ ، وقالوا أيضا : ان الفرض يسقط برجل أو امرأة كغسل الميت ، ولم يذكروا الطفل . المبدع في شرح المقنع ج ٢ ص ٢٤٩ .

(١) قيل عن الوجه السابق وهو عدم جواز صلاة الطفل على الميت وعدم سقوط الفرض عن البالغين بصلاته انه هو الوجه الصحيح . مغنى المحتاج ج ١ ص ٣٤٥

(٢) المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٢١٣ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٢ ص ٢٠٨

(٣) المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٢١٣

(٤) شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣٣٧

المبحث الثالث : في وجوب الزكاة في ماله :

* تعريف الزكاة لغة :

الزكاة الطهارة والنماء والبركة والمدح ، يقال : زكى ماله تزكية أى أدى عنه زكاته ، وتزكى أى تصدق ، وزكى نفسه أيضا مدحها .
وقوله (وتزكّهم بها^(١)) أى تطهرهم بها ، يقال : زكا الزرع أى نما
وزكاة المال معروفة وسمى القدر المخرج من المال زكاة لانه سبب يرجى به
الزكاء ، وقد استعملت الزكاة في القرآن والحديث ووزنها فعله كالصدق
فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها انقلبت ألفا ، وهى من الاسماء المشتركة
بين المخرج والفعل فتطلق على العين وهى الطائفة من المال المزكى بها ، وعلى
هذا المعنى وهو التزكية ، فالزكاة طهرة للا موال ، ورجاء البركة ، أو لتزكية
النفس ، أى تنميتها بالخير والبركات ، ولها جميعا ، فالخيران موجودان^(٢) منها .

* تعريف الزكاة شرعا :

هى حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص . (٣)

* حكم الزكاة :

الزكاة ركن من اركان الاسلام ، وفرض من فروضه . (٤)

(١) سورة التوبة آية / ١٠٣

(٢) المحاح تاج اللغة ج ٦ باب الواو والياء فصل الزاى ص ٢٣٦٨ ، المصباح المنير ج ١
كتاب الزاى ص ٢٥٤ ، معجم مفردات الفاظ القرآن ، باب الزاى ص ٢١٨ .

(٣) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ١٦٦

هذا تعريف الحنابلة ولن اذكر تعريفات الفقهاء للاختصار .

(٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٢ ، المبسوط ج ٢ ص ١٤٩ ، بداية المجتهد ==

والامل في وجوبها : الكتاب والسنة والاجماع .

* أولا : من الكتاب :

قوله تعالى : (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزُّكَاةَ) . (١)

* ثانيا : من السنة :

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لمعاذ بن جبل حين بعثه الى اليمن ، انك ستأتى قوما أهل الكتاب ، فاذا
جئتهم ، فادعهم الى أن يشهدوا ان لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله
فان هم أطاعوا لك بذلك ، فأخبرهم ان الله قد فرض عليهم خمس صلوات
في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوك بذلك ، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم
صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ، فإن هم أطاعوا لك بذلك ،
فإياك وكرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم فانه ليس بينها وبين الله
حجاب " . (٢)

== ونهاية المقتصد ج ١ ص ٢٤٤ ، المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٣٢٥ ، مغنى
المحتاج ج ١ ص ٣٦٨ ، المبدع في شرح المقنع ج ٢ ص ٢٩٠ ، المغنى ج ٢ ص ٥٧٢
المحلى ج ٥ ص ٢٠١ .
(١) سورة البقرة آية / ١١٠

(٢) صحيح الامام البخارى باب وجوب الزكاة باب في أخذ الصدقة من الاغنياء ، وترد
في الفقراء حيث كانوا ص ١٢٨ - ١٢٩ .

ثالثا : الاجماع :

اجماع جميع المسلمين في جميع الازمان على وجوبها . (١)

حكمة مشروعية الزكاة :

ان في مشروعية الزكاة ، ما هو الارحمة للعباد ، فان تشريع هذا الركن مسن
اركان الاسلام ، وان أخذناه بمجرد التسليم ، لظهرت حكم تشريعية ظهورا جليا
فكم عاب أعداء الاسلام على المسلمين تشريع الزكاة ، ولكن لو طبق هذا الركن
حق التطبيق لظهر بوضوح معنى التكافل الاجتماعي بكل ما تحمله هذه الكلمة
من معنى ، ولهذا كانت الزكاة شقيقة الصلاة ، وتابعة لها في ترتيب أركان
الاسلام ، ولهذا نجدها كثيرا ما تقترن بالصلاة .

هفي الزكاة تظهر لنا مقاصد الشريعة في جلب المصالح للناس ودرء المفاسد
عنهم ، وهذا كما هو شأنها في جميع الأحكام ، ولهذا نجد أن قوانين
الاقتصاد المنتمية الى غير الاسلام ، أخفقت في ايجاد التكافل الاجتماعي ، هذا
لو نظرنا إلى فوائده الزكاة المالية ، وأهم ما في ذلك محاربة الفقر الذي أصبح
شبحا يهدد العالم .

كما ان فيها تنمية للموارد والمال لان المال لو ترك من غير تنمية نقد ، وقد
تأكله الزكاة ولاجل ذلك ينمى ، فاذا زكى منه لا تؤثر فيه الزكاة ، لان الزكاة
تعتبر جزأ يسيرا من المال واذا نمت المال أعطى فرما للعمل لكثير من الناس

(١) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٣ ، المغنى ج ٢ ص ٥٧٢ ، بداية المجتهد ،

وبذلك يقضى على البطالة ، وعلى الفقر ، وأدى الى ازدهار الحياة .
وأما ما يعود على المسلم من منافع معنوية ، فهو ترويض النفس على البذل والعطاء ، لان النفس أساسا جبلت على الشح والبخل ، فهي تعودهم على الاحساس بالآخرين ، وحب الخير لهم ، وعلى اغاشة المحتاج ، فيكون لدى المزمكى قوة الإرادة ، وكبح جماح النفس المحبة الشغوفة ، بحب المال ، مع ما فيها من المواساة والرحمة والشفقة ، ويتوج كل هذا التطلع الى رضا الله سبحانه وتعالى فتسمو نفس المسلم ، وتتعلق بخالقها محبة للعطاء ، لشراء شيء ثمين ألا وهو رضوان الله سبحانه وتعالى ، الى غير ذلك من الحكم المادية والمعنوية . والله تعالى اعلم .

* حكم الزكاة في مال الطفل :

بالنسبة لحكم الزكاة في مال الطفل فقد ذهب جمهور الفقهاء الى وجوب الزكاة في ماله إلا ان الحنفية فرقوا في المال الذي تجب فيه الزكاة ، فقالوا تجب الزكاة في الخارج من الأرض من الزرع والشمار ولا تجب في سائر مال الطفل .

* وسبب اختلافهم :

هو كما جاء في بداية المجتهد ونهاية المقتصد^١ : " وسبب اختلافهم في إيجاب الزكاة على الطفل ، وفي عدم إيجابها هو اختلافهم في مفهوم الزكاة الشرعية ، هل هي عبادة محضة كالصلاة والصيام ؟ أم هي حق واجب للفقراء والمساكين في أموال الأغنياء لم يعتبر في ذلك بلوغا من غيره .
وأما من فرق بين ما تخرجه الأرض أو لا تخرجه ، وبين الخفي والظاهر ، فلم

أعلم مستندا في هذا الوقت " . (١)

واليك بيان المذاهب في ذلك :

* المذهب الاول :

ذهب جمهور الفقهاء من مالكية وشافعية وحنابلة وظاهرية الى وجوب الزكاة

في مال الطفل ، وأنه لا فرق بين مال ومال في وجوب الزكاة فيه . (٢)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالكتاب والسنة والاجماع والاثار والمعقول .

* أولا : استدلوا بعموم النصوص الموجبة للزكاة من الكتاب والسنة الصحيحة وذلك

مثل قوله تعالى : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ مَلَائِكَةَ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) (٣)

وحديث معاذ : حينما بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن . (٤)

ان الآية الكريمة والحديث الشريف وغيرهما من النصوص عام لكل صغير وكبير

وعاقل ومجنون ، كان غنيا ، لانهم كلهم محتاجون الى طهارة الله تعالى

لهم ، وتزكيتهم اياهم ، وكلهم من الذين آمنوا (٥) ، فكما شملهم لفظ الفقراء

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص ٢٤٥ بتصرف .

(٢) بلغة السالك لا قرب المسالك ج ١ ص ٢٠٦ ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص

٢٤٥ ، المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٣٢٩ - ٣٠٠ روضة الطالبين وعمدة المفتين

ج ٢ ص ١٤٩ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ١٦٩ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص

٣٦٤ ، المغنى ج ٢ ص ٦٢٢ ، المحلى ج ٥ ص ٢٠٥

(٣) سورة التوبة آية / ١٠٣

(٤) سبق تخريجه ص / ٦٦٣

(٥) هذا قول ابن حزم . المحلى ج ٥ ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

يشملهم لفظ الاغنياء . (١)

فقلوله تعالى : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً) أمر منه سبحانه وتعالى
بالأخذ من الأموال ، وما يملكه الطفل مال ، فيجب الأخذ منه ، والذي يقوم
بذلك الولي كما ينوي عنه اخراجه والحج عنه .

* ثانياً : استدلووا من السنة على وجوب الزكاة من مال الطفل .

أ - عن يوسف بن ماهك ^(٢) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ابتغوا
في مال اليتيم ، أو في أموال اليتامى ، لا تذهبها ، أو لا تستأصلها المدقة ^(٣) .

(١) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ١٦٩

(٢) يوسف بن ماهك بن مهران الفارسي المكي مولي قريش ، والصحيح انه غير يوسف
بن مهران ، روى عن ابيه وأبي هريرة ، وعائشة وغيرهم ، وأرسل عن أبي بن كعب
وعنه عطاء بن رباح ، وهو من أقرانه ، وأبو بسر ، وأيوب وآخرون ، قال ابن
معين والنسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وهو قليل الحديث ، واختلف
في سنة وفاته ، قيل سنة ثلاث ومائة . رحمه الله .

تهذيب التهذيب ج ١١ ص ٤٢١ وما بعدها .

(٣) كتاب المسند للإمام محمد بن ادريس الشافعي ، دار المعرفة للطباعة والنشر
بيروت ، لبنان ، كتاب الزكاة ٥٠٠٠ ص ٥٣٦٨ السنن الكبرى ج ٤ كتاب الزكاة
باب من تجب عليه المدقة ص ١٠٧ ، بلفظ ، أولاً تستهلكها المدقة بدلا من
تستأصلها ، وقال عنه الامام البيهقي وقد أكدته ايضا بما روى عن الصحابة
رضوان الله عنهم .

قال في تلخيص الحبير مرسل : ولكن أكدته الشافعي بعموم الاحاديث الصحيحة في
ايجاب الزكاة مطلقا ، ج ٢ كتاب الزكاة بحث في الزكاة في أموال الايتام

ب - عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فخطب فقال : " من ولي يتيما ، له مال ، فليتجر له ، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة " . (١)

ان في الحديثين الشريفين دليلا على وجوب الزكاة في مال الطفل لحد الشارع على تنمية ماله حتى لا تأكله الزكاة مع تكرارها ، وان كان في الحديثين مقال ، لكنهما صالحان للاحتجاج بهما لأنهما يعضد بعضهما بعضا ، ويؤكد هذا عموم الأحاديث الصحيحة التي توجب الزكاة ، فلم تفرق بين صغير وكبير في وجوبها .

ومما يؤيد هذا انه قول جماعة من الصحابة منهم علي وعمر وابن عمر وجابر ابن عبد الله وعائشة رضوان الله عنهم ، وهم الذين عاصروا التشريع فقولهم حجة ، اذ أن مثل هذا مما لا مجال للرأي فيه .

(١) سنن الدار فطنى ج ٢ كتاب الزكاة باب وجوب الزكاة في مال الصبي واليتيم ص ١١٠ جامع الترمذى على تحفة الاحوذى ج ٣ أبواب الزكاة باب ما جاء في زكاة مال اليتيم رقم ٦٣٦ ص ٢٩٦ ، وقال عنه : انما روى هذا الحديث من هذا الوجه ، وفى اسناده مقال ، لان المثني بن الصباح يضعف الحديث ، وروى بعضهم هذا الحديث عن عمرو بن شعيب ، ان عمر بن الخطاب ، فذكر هذا الحديث ص ٢٩٧ . والمقصود بقوله : " ابتغوا في أموال اليتامى " أى اطلبوا فيها الربح بالتصرف فيها بالتجارة ، ومنه قوله تعالى : (يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ) سورة المزل آية / ٢٠ . أي يتجرون .

النظم المستندب في شرح غريب المذهب لمحمد بن احمد بن بطلال البركسى دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت لبنان الطبعة الثانية ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م ج ١ ص ١٤٧ .

* ثالثا : الاجماع :

ان الصحابة قالوا بوجوب الزكاة في مال الطفل كعمر وعلي وغيرهم في أوقات مختلفة واشتهر ، فلم ينكر فمار كالاجماع . (١)

* ثالثا : من الآثار :

أ - عن محمد بن أبي بكر الصديق (٢) قال : كانت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تليني أنا وأخوين لي يتيمين في حجرها ، فكانت تخرج من أموالنا الزكاة . (٣)

- (١) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ١٦٩
- قال في المحلي : وما نعلم لمن ذكرنا مخالفا من الصحابة الا رواية ضعيفة عن ابن عباس فيها ابن لهيعة .
- المحلى ج ٥ ص ٢٠٨ .
- انظر جامع الترمذي ج ٣ ابواب الزكاة باب ما جاء في زكاة مال اليتيم ص ٢٩٧ ، وانظر السنن الكبرى ج ٤ كتاب الزكاة باب من تجب عليه الصدقة ص ١٠٨
- (٢) محمد بن أبي بكر الصديق القرشي التيمي ابو القاسم المدني ، ولد عام حجة الوداع ، روى عن أبيه مرسل ، وعن أمه أسماء بنت عميس ، روى عنه ابنه القاسم ، قدم مصر أميرا عليها من قبل علي بن أبي طالب وجمع له صلاتها وخراجها ، فدخل في رمضان سنة ٢٧ ، وقيل صفر سنة ٣٨ ، قتل يوم المسناة لما انهزم المصريون .
- تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٨٠ وما بعدها .
- (٣) مسند الامام الشافعي كتاب الزكاة ٠٠٠ ص ٣٦٨ ، وجاء قريب منه في السنن الكبرى ج ٤ كتاب الزكاة باب من تجب عليه الصدقة ص ١٠٨ .

ب- ان عليا رضي الله عنه زكى أموال بني رافع ، فلما دفعها اليهم ، وجدوها بنقص ، فقالوا : انا وجدناها بنقص ، فقال رضي الله عنه : أترون انه يكون عندي مال لا أزيه . (١)

الى غير ذلك من الآثار .

* رابعا من المعقول :

أ- ان كل من وجب عليه العشر في زرعه ، وجبت الزكاة في سائر أمواله كالبالغ (٢)
ب- ان الزكاة مواساة وسد خلة الفقير من مال الغنى ، وهذا شكرا لله تعالى وأيضاً تطهيراً للمال ، ثم ان مال الطفل قابل لاداء النفقات والغرامات ، وضمن المتلفات ، وإذا ثبت ذلك ، فلا يضيق ماله بالزكاة ، فتكون الزكاة واجبة في جميع ماله . (٣)

ج- ان الطفل من أهل الثواب ، ومن أهل المواساة ، ولهذا تجب عليه نفقة الاقارب ويعتق عليه الأب اذا ملكه فوجب الزكاة في ماله . (٤)

* مناقشة الادلة :

نوقشت أدلة الجمهور القائلين بوجوب الزكاة في مال الطفل بما يأتي :

أ- ان العمومات التي استدل بها الجمهور لا تتناول الاطفال لأنهم ليسوا أهلاً

(١) السنن الكبرى ج ٤ كتاب الزكاة باب من تجب عليه المدقة ص ١٠٨ ، سنن الدار قطنى

ج ٢ كتاب الزكاة باب استقراض الوصى من مال اليتيم ص ١١١ - ١١٢ .

(٢) المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٣٢٩ ، المغنى ج ٢ ص ٦٢٢

(٣) المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٣٣٠

(٤) المذهب ج ١ ص ١٤٧

للخطاب من الشارع لعدم التكليف .

ب- أما لو سلمنا أنها تتناولهم ، فإنها مخصصة بغيرهم ، بالدلة التي ذكرها

المخالف ، أي تخص المتنازع فيه بما ذكرنا .

ج- ولو سلمنا ان الحديثين يصلحان للاستدلال بهما ، فإن اسم الصدقة المذكور

مراد به النفقة ، لأن نفقة الرجل على نفسه وعلى عياله صدقة ، فالنفقة

هي التي تأكل المال ، أو تحمل الصدقة والزكاة على صدقة الفطر ، لأنها تسمى

زكاة . (١)

* الرد :

* أولا : ان قولكم : ان عموم الزكاة لا تتناول الأطفال ، وهي مخصصة ، فتخص

المتنازع فيه بما ذكرنا .

أ- نقول : ان عموم الزكاة تتناول الاطفال فهل قصرت تلك النصوص الزكاة على

البالغين دون الاطفال ؟ ، فكل النصوص تؤخذ على عمومها ، الا اذا جاء

مخصص .

ب- كما ان تلك العمومات جاءت بها السنة ، وأكدتها وجعلت الاطفال من ضمن

الذين تجب الزكاة في أموالهم .

* ثانيا :

أ- أما قولكم فيما استدللنا به من السنة بأنها حديثان غريبان ، فهو لا يضر

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٥

كونه مرسلًا ،^(١) لانه حجة عندنا ، ولانه قول جماعة من الصحابة .^(٢)

ب- كما ان الحنفية يقولون المرسل كالمسند^(٣) وقد خالفوا ههنا المرسل ،
وجمهور الصحابة رضى الله عنهم .^(٤)

* ثالثا : أما قولكم ان اسم الصدقة يطلق على الزكاة الواجبة .

أ- نقول : ان لفظ الصدقة يطلق على الزكاة الواجبة ، وعلى صدقة التطوع ، صحيح
أن نفقة الرجل على نفسه ، وعلى عياله صدقة ، ولكنها ليست بزكاة بدليل
انه لا يعطى زكاته لمن تلزمه نفقته ، فالمقصود هنا هي صدقة التطوع .

ب- اما ارادة صدقة التطوع ، فهذا ممنوع ايضا ، لاننا لو أردنا بها صدقة التطوع
فتكون النفقة تبرعا ، وعلى هذا لا يجوز لولى الطفل ان يتبرع بماله ، وانما
المراد بذلك الزكاة ، فهذا دليل قوى على وجوب الزكاة في مال الطفل .

* المذهب الثانى :

ذهب الحنفية الى عدم وجوب الزكاة في مال الطفل ، وانما تجب الزكاة فى
زرعه وثمره .^(٥)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالكتاب والسنة والمعقول .

(١) المرسل : هو حديث التابعى الكبير كسعيد بن المسيب وأمثاله اذا قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث ص ٤٧

(٢) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ١٦٩ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٣٦٤

(٣) المسند : هو ما اتصل اسناده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث ص ٤٤

(٤) المحلى ج ٥ ص ٢٠٨

(٥) المبسوط ج ٢ ص ١٦٢ - ١٦٣ ، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٢٥٢ ، بدائع
المنايع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٤٠٤

* أولا : من الكتاب :

أ - قوله تعالى : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا) (١)

* وجه الدلالة :

ان الزكاة فيها تطهير من الذنوب ، والطفل لا ذنب له ، فليس من أهل

التطهير وعلى هذا لا تجب عليه الزكاة .

ب - قوله تعالى : (وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) . (٢)

* وجه الدلالة :

ان الآية الكريمة تنهى عن قربان مال اليتيم إلا على وجه الاحسن ، وأخذ جزء

من ماله ، قربان لهذا المال على الوجه غير الاحسن . (٣)

* ثانيا : من السنة :

أ - قوله عليه السلام : " رفع القلم عن ثلاثة " الحديث .

* وجه الدلالة :

أ - انه لاسبيل إلى ايجاب الزكاة في مال الطفل لأن القلم مرفوع عنه ، حيث ان ايجاب

الزكاة ، ايجاب الفعل ، وايجاب الفعل على العاجز عن الفعل تكليف مالميس فى

(١) سورة التوبة آية / ١٠٣

(٢) سورة الانعام آية / ١٥٢

(٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٥

الوسع . (١)

ب - كما انه لا سبيل الى الايجاب على ولي الطفل ليؤدى من مال الطفل ، لأن الولي
مأمور بقربان مال الطفل على الوجه الأحسن . (٢)

٢ - حديث : " ان الاسلام بنى على خمس واقام الصلاة ، وايتاء الزكاة " (٣)

* وجه الدلالة:

ان ما بنى عليه الاسلام عبادات ، والعبادات تحتل السقوط ، والسقوط فرع
الايجاب ، والزكاة لم تجب على الطفل حتى يقال بسقوطها كالصوم والصلاة ،
ولهذا قال ابو بكر الصديق رضى الله عنه : " والله لا قاتلن من فرق بين الصلاة
والزكاة " . (٤)

* ثالثا : من المعقول :

أ - ان الزكاة عبادة ، والعبادة ما يأتى به المرء على خلاف هوى نفسه ، وذلك تعظيما
لامر الله ، والزكاة كذلك لما فيها من مخالفة هوى النفس بالشح بالمال ،
فلا يتأدى الا بالاختيار تحقيقا للابتلاء ، ولا اختيار للطفل ، أى ليس له اختيار

(١) المرجع السابق

(٢) المرجع السابق

(٣) سبق ذكره وتخريجه ص / ٥٩٦ ، ٥٩٧

(٤) ونص الحديث هو عن ابي هريرة رضى الله عنه قال : توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ابو بكر رضى الله عنه ، وكفر من كفر من العرب ، فقال عمر رضى الله عنه : كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أممرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ، فمن قالها فقد عصم منى ماله ونفسه ===

- كامل ، الذي هو مدار التكليف فلهذا لا تجب الزكاة عليه . (١)
- ب- ان من شروط الزكاة النية ، وهي غير متحققة من الطفل ، كما انه لا تعتبر نية الولي ، فيما ان الزكاة عبادة ، ومن شرطها النية فلا تتأدى بنية الغير كولي الطفل ، ولهذا لا تجب الزكاة في ماله . (٢)
- ج- ان الطفل عاجز لا يستطيع تنمية ماله ، ولهذا تسقط عنه الزكاة ، لأن الزكاة تجب في المال النامي دون غيره . (٣)
- فاذا أوجبنا الزكاة في ماله لذهبت به الزكاة مع تكرارها كل عام ، فيخشى على الطفل من الفقر ، أما وجوب الزكاة في زرع وثمر الطفل ، فذلك لما يلي:
- أ- انه حق مالي ، فيخاطب الولي بدفعه . (٤)

== لا يحقه وحسابه على الله ، فقال : والله لا قاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فان الزكاة حق المال ، والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها ، قال عمر رضي الله عنه : فوالله ما هو الا أن قد شرح الله صدر أبي بكر رضي الله عنه فعرفت انه الحق .

صحيح الامام البخاري باب وجوب الزكاة ص ١٠٥ - ١٠٦ .

انظر بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٥ ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٢٥٢ .

(١) شرح العناية على الهداية ج ٢ ص ١٥٧ ، حاشية المحقق سعدى أفندي مع شرح فتح القدير ج ٢ ص ١٥٧ .

(٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٢٥٢

(٣) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٢٥٢

(٤) الهداية شرح بداية المبتدى ج ٢ ص ٥٦

ب- لان فيه معنى المؤنة ، أى ان سببها الارض النامية ، فباعتبار
الارض ، وهى الاصل كانت المؤنة أصلا ، وباعتبار الخارج وهو وصف الارض ،
كان شبهها بالزكاة ، والوصف تابع للموصوف ، فكان معنى العبادة تابعا . (١)
أو نقول : ان العشر ليس بعبادة ، بل هو مؤنة الارض ، فتجب بوصف المؤنة
لا بوصف العبادة . (٢)

* مناقشة الادلة :

نوقشت أدلة الحنفية من قبل الجمهور بما يأتى :

* أولا : ١ ان استدلالهم بقوله تعالى : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً) الآية
والطفل ليس من أهل التطهير ، إذ لا ذنب له ، فالجواب ان الغالب أنها
تطهير ، لاننا أوجبنا زكاة الفطر عليه ، لانها طهرة للمائم ، والطفل
ليس من أهل الميام ، وخاصة أنهم متفقون مع الجمهور في وجوب زكاة
الخارج من الارض ، فلو اسقطت عن سائر الاموال فينبغى ان تسقط عن الخارج
من الارض . (٣)

٢- وأما استدلالهم بقوله تعالى : (وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) . (٤)
فنقول صحيح ان الآية الكريمة تنهى عن قربان مال اليتيم إلا على الوجه
الأحسن ، وأداء الزكاة من ماله يعتبر من الوجه الأحسن ، لأن الوجه غير الأحسن

(١) شرح العناية على الهداية ج ٢ ص ١٥٨

(٢) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ٥ ص ٥

(٣) المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٣٣٠ ، المحلى ج ٥ ص ٢٠٦

(٤) سورة الانعام آية / ١٥٢

هو اخضاعته ، أو أكله بالباطل ، وانما الزكاة أداء حق من حقوق الله ، وحقوق العباد ، وهذا مما يؤدي الى تنمية مال الطفل ، اذ رأى الولي أن الزكاة تنقصه ، فيسعى الى قربانه بالوجه الأحسن بالاتجار وتنميته .

* ثانيا : ما استدلوأ به من السنة : حديث : " رفع القلم " .

أ - ان المراد برفع القلم هو رفع الائم ، وكذلك رفع الوجوب ، والطفل لا اثم عليه وكذلك لا تجب الزكاة عليه ، بل تجب في ماله ، ويطالب وليه باخراجها من مال الطفل ، كما يجب في ماله قيمة ما يتلفه من الاموال ، وأيضا فيخرجها الولي من ماله . (١)

ب - اذا اسقطتم الزكاة في مال الطفل بهذا الحديث ، فلماذا لم تسقطوا زكاة الزرع والثمار ؟ وكذلك أروش الجنائيات التي هي ساقطة بها بلا شك ؟ . اذا فليس في سقوط القلم ، سقوط حقوق الأموال ، وانما فيه سقوط الملازمة وسقوط فرائض الأبدان فقط . (٢)

فمن أوجب الزكاة في زرع الطفل وثمره ، لابد أن يوجبها في ماله كالبالغ العاقل وتخالف الزكاة الصلاة والصوم ، فانها مختصة بالبدن ، وبنية الطفل ضعيفة عنها ، بينما الزكاة حق المال . (٣)

ثالثا : أما ما استدلوأ به من المعقول فيرد عليه فنقول :

(١) ان قولكم ان العبادة لا تتأدى الا بالاختيار تحقيقا للابتلاء ، والطفل ليس له اختيار كامل الذي هو مدار التكليف ، فلماذا لا تجب الزكاة .

(١) المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٣٣٠ ، المحلى ج ٥ ص ٢٠٧

(٢) المحلى ج ٥ ص ٢٠٧

(٣) المغنى ج ٢ ص ٦٢٢

* نقول :

أ - ان الصلاة والصوم ، والايمان على اصلكم يصح من الطفل ، فاما ان يكون باختيار واما يكون بغير اختيار ، فان كان الاول فلتصح الزكاة بمثله من الاختيار ، وان كان الثاني انتقض قولكم ، وكل ما هو عبادة لا يتأدى الا باختيار .

ب - كما ان الزكاة ليست كالصلاة والصوم ، لانها عبادة بدنية ، والزكاة عبادة مالية ، والمال ركن فيها .

كما انه لا يمكن ان تكون عبادة مثل عبادة ثابتة من كل وجه ، فان لكل عبادة نمطا مستقلا بها حيث ان كل عبادة تبين بعض حكم الشرع .

(٢) أما قولكم ان من شروط الزكاة النية ، والنية غير متحققة في الطفل .

فنقول : ان قولكم صحيح ، ولكن الذي أمر بأخذها الإمام والمسلمون لقول الله تعالى : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً)^(١) ولذلك فاذا أخذها من أمر بأخذها بنية انها زكاة فتجزئ عن الغائب ، والمغنى عليه والمجنون ، ومن لانية له فتعتبر نية الولي في الاخراج كما تعتبر النية من رب المال .^(٢)

(٣) أما قولكم : ان الطفل عاجز لا يستطيع تنمية ماله ، والزكاة إنما تجب فسي المال النامي دون غيره .

* نقول :

أ - ان مقصود الزكاة سد خلة الفقراء من مال الأغنياء شكرا لله تعالى ، وكذلك تطهير المال ، وتزكية له ، فمادام مال الطفل قابلا لاداء النفقات والغرامات

(١) سورة التوبة آية / ١٠٣

(٢) المحلى ج ٥ ص ٢٠٧ ، المغنى ج ٢ ص ٢٦٣

فلا يضيق ماله بأداء الزكاة منه . (١)

- ب- كما ان السنة جاءت آ مرة ولي الطفل بأن ينمي ماله حتى لا تأكله الصدقة وهذا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من ولي يتيما ، لسه مال ، فليتجر له ، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة " . (٢)
- ج- كما ان الطفل لو كان فقيرا ، فانه يعطى من الصدقة ، وتدفع لوليه ، أو من يعنى بأمره ، فاذا اعطى من الصدقة فانه يعطى إذا كان غنيا . (٣)
- د- أما ايجابكم الزكاة في زرع وثمر الطفل وعدم ايجابكم الزكاة في ماله ، فلو كانت الزكاة على الارض ، لا على صاحب الارض ، لوجب أخذها من الكافر من زرعه وثماره ، فلا يمكن التفرقة بين مال ومال (٤) فكما يخاطب الولي في زكاة زرعه وثماره ، يخاطب بزكاة ماله عامة .
- هـ- كما ان ذلك قول الصحابة رضي الله عنهم ، منهم عمر وعلى ، وابن عمر وعائشة وجابر ، وغيرهم ، وهم أقرب الناس في عهد التشريع ، وأكثر فهما له من غيرهم ، كما انه وردت آثار تدل على ذلك . والله اعلم .

* الترجيح :

مما سبق عرضه من أدلة الجمهور ، وأدلة الحنفية ومناقشتها يكون الراجح ماذهب اليه جمهور الفقهاء ، وهو وجوب الزكاة في مال الطفل عامة ، ولا فرق

(١) المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٣٣٠

(٢) سبق ذكره وتخريجه ص / ٦٦٨

(٣) المغنى ج ٢ ص ٦٤٦

(٤) المحلى ج ٥ ص ٢٠٧

في وجوب الزكاة في مال دون مال ، وذلك لقوة أدلة الجمهور، كما انه لسو
عطلنا الزكاة في مال الطفل لما كان هناك تكافل وهو معنى من المعانى
التي فرضت الزكاة من أجله ، ولم يوجد مخصص يخصص وجوب الزكاة فى
أموال البالغين فيبقى الأمر على عمومته للأطفال وللبالغين .
وعلى هذا يلزم ولي الطفل ، وذلك من باب تحمل الأمانة ، والقيام بهـ
خير قيام ، محاولة تنمية مال الطفل ، لما يترتب على هذه التنمية من آثار
حسنة على مال الطفل وعلى المجتمع كما بينا فى حكمة مشروعية الزكاة . (١)
وهذا مقصد من مقاصد التشريع الاسلامى . والله اعلم .

* كيفية أداء الزكاة من مال الطفل :

وحيث قلنا بوجوب زكاة الطفل فتعتبر نية الولي في اخراج الزكاة كما تعتبر
النية من صاحب المال . (٢)

فيخرجها وليه لانها زكاة واجبة ، فوجب اخراجها كزكاة البالغ ، ولانـ
حق واجب على الطفل ، فكان على الولي أدائه عنه كما يخرج من ماله غرامة
المتلفات ونفقة الاقارب ، وغير ذلك من الحقوق المتوجهة على الطفل . (٣)
كما انه يمكن لولي الطفل ان يدفع للحاكم لى يحكم له بلزوم الزكاة عنـ
مال الطفل ، حتى لا يكون ذلك من أسباب تغريم الولي حين يبلغ الطفل بما دفع
من ماله من زكاة ، لضمان الحقوق وبعدا عن التنازع وهذا كما قاله المالكية (٤)

(١) انظر ص / ٦٦٤ - ٦٦٥

(٢) المغنى ج ٢ ص ٢٢٣

(٣) بلغة السالك لا قرب المسالك ج ١ ص ٢٠٦ ، المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٣٣٠ ، المغنى
ج ٢ ص ٢٢٣ .

(٤) بلغة السالك لا قرب المسالك ج ١ ص ٢٠٦

✳ حكم الزكاة في مال الجنين :

ذهب الفقهاء في حكم وجوب الزكاة في مال الجنين الى مذهبين :
فذهب جماعة بوجوب الزكاة عليه ، وذهب أخرى بعدم وجوبها .

✳ المذهب الاول :

ذهب الشافعية كما هو المذهب ، وفي الرواية اراجعة عند الحنابلة السي
أنه لا تجب الزكاة في مال الجنين .
وعلموا لما ذهبوا اليه بما يأتي :
بأن الجنين لا تتيقن حياته ، ولا يوثق بها ، فلا يحمل له تمام الملك واستقراره ،
لأنه لا مال له ، مادام حملا ، وعلى هذا يبتدى ، حولا من حين انفصل . (١)
وكذلك لا تجب في ماله ان انفصل ميتا ، وكذلك لا تجب على الورثة ، لاحتمال
موته بعد زمن الوجوب وهو حولان الحول مثلا . (٢)

✳ المذهب الثاني :

ذهب الشافعية في قول ، والحنابلة في رواية ومفهوم قول الظاهرية الى وجوب
الزكاة في مال الجنين .

(١) المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٣٣٠ ، روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٢ ص ١٤٩ ،

تقرير الشيخ عوض بكماله ج ١ ص ١٩٦ ، حاشية الشرقاوى ج ١ ص ٣٤٨ ، شرح منتهى
الارادات ج ١ ص ١٦٤ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ١٦٩ ، المبدع في شرح ،
المقنع ج ٢ ص ٢٩٢ .

(٢) حاشية الشرقاوى ج ١ ص ٣٤٨ .

وعللوا لما ذهبوا اليه بما يأتي :

- أ - انه كالطفل ، فتجب الزكاة في ماله ، كما وجبت على الطفل .
ب - كما اننا حكمنا له بالملك ظاهرا حتى منعنا باقى الورثة من التصرف فمضى المال . (١)

أما مفهوم قول الظاهرية بوجوب الزكاة في مال الجنين ، فهذا عندما أوجبوا زكاة الفطر عنه عندما حددوا وقت وجوبها عليه بحديث : " ان خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوما " الحديث . (٢)
ثم قالوا : هو قبل ذلك ما ذكرنا موات ، فلاحكم على ميت ، فأما اذا كان حيا كما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكل حكم وجب على المغيّر فهو واجب عليه . (٣)

وعلى هذا يفهم من قولهم وجوب الزكاة في مال الجنين .
وأما الراجح هو : ما ذهب اليه أصحاب المذهب الاول ، وهو عدم وجوب الزكاة في مال الجنين لما استدلوا به . والله اعلم .

-
- (١) المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٣٣٠ ، روضه الطالبين ، وعمدة المفتين ج ٢ ص ١٤٩ ،
كشاف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ١٦٩ ، المبدع في شرح المقنع ج ٢ ص ٢٩٣ ،
المحلى ج ٦ ص ١٣٢ .
(٢) سبق بيان ذلك وذكر الحديث بتمامه راجع ص / ٥٠٩ وما بعدها .
(٣) المحلى ج ٦ ص ١٣٢

* المبحث الرابع : حكم صومه :

* أولا : تعريف الصوم :

* الصوم لغة :

الصوم في الاصل هو مطلق الامساك عن الفعل ، مطعما كان أو كلاما أو مشيئا^(١) ،
ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم : (إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أَكُلُّ مِمَّا
السَّوْمِ إِنْسِيًّا) . (٢)

* تعريف الصوم شرعا :

عرف الفقهاء الصوم بتعريفات تكاد تكون متقاربة ، وقد اختلفت تعريف الحنابلة
للصوم وهو :

"إمساك عن أشياء مخصصة في زمن معين من شخص مخصوص" . (٣)

والصوم ركن من أركان الاسلام ، والاصل في مشروعيته الكتاب والسنة والاجماع .

(١) معجم مفردات ألفاظ القرآن ، باب العبادة مادة صوم ص ٢٩٨ ، المصباح المنير

ج ١ كتاب الصاد مادة صام ص ٣٥٢ .

(٢) سورة مريم الآية / ٢٦

(٣) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٢٩٩

وقد عرفه الحنفية بتعريفات متقاربة منها : هو امساك مخصوص من شخص مخصوص

في وقت مخصوص بصفة مخصوصة .

المبسوط ج ٣ ص ٥٤

وعرفه المالكية بأنه : الامساك عن شهوتي الفم والفرج ، أو ما يقوم مقامهما

مخالفة للهوى في طاعة المولى في جميع اجزاء النهار بنية قبل الفجر أو معه ان لم

أمكن فيما عدا زمن الحيض والنفاس . الخرشي على مختصر سيدي خليل ج ٢ ص ٢٣٣-٢٣٤ ==

✱ أولا : من الكتاب :

قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ...) الآية (١)

✱ ثانيا : من السنة :

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم يقول : " ان الاسلام بنى على خمس ، شهادة ان لا اله الا الله ، واقام الصلاة ، وايتاء الزكاة ، وصيام رمضان ، وحج البيت " . (٢)

✱ ثالثا : الاجماع :

اجماع المسلمون على وجوب صيام شهر رمضان ، ولا يجحد ذلك الا كافر . (٣)

✱ حكم صوم الطفل :

لا خلاف بين الفقهاء ، في أن الصوم لا يجب على الطفل ، سواء كان مميزا أم غير مميز ، لضعف بنيته ، وقصور عقله ، واشتغاله باللغو واللعب ، يشق عليه تفهم الخطاب ، فأسقط عنه الشرع العبادات ، نظرا لذلك . وعلى هذا فلا يقضى العبادات التي فاتته في زمن الصبا ، وكذلك اتفقوا على أنه لا يمح صوم الطفل غير المميز ، ثم اختلفوا في صحة صوم الطفل المميز وكان خلافهم على ثلاثة مذاهب :

- == وعرفه الشافعية : بأنه امساك مخصوص عن شيء مخصوص في زمن مخصوص من شخص مخصوص . المجموع شرح المذهب ج ٦ ص ٢٤٧ .
- (١) سورة البقرة آية / ١٨٣
- (٢) سبق تخريجه ص / ٥٩٦ - ٥٩٧
- (٣) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٧٥ ، الاقناع في حل الفاظ ابي شجاع ج ١ ص ٢١٥ المغنى ج ٣ ص ٨٥

الطفل ، أن يأمره به لسبع ، ويضربه على تركه لعشر ، قياسا على الصلاة فان قيل لا يصح الحاق الامر بالضرب على الصوم كالصلاة للمشقة ، قلنا : هذا لان في العقوبة مصلحة اعتياده عليه .

جـ - عن الربيع بنت معوذ^(١) قالت : " أرسل النبي صلى الله عليه وسلم ، غداة عاشوراء الى قرى الانصار ، من أصبح مفطرا فليتم صائما بقية يومه ، ومن أصبح صائما فليصم . قالت : فكنا نصومه بعد ، ونصوم صبياننا ، ونجعل لهم اللعبة من العهن .^(٢)

ثانيا : من الآثار :

قال عمر : لنشوان^(٣) في رمضان ، ويلك وصبياننا . صيام وضربه^(٤) يدل الحديث والأثر على أنهم كانوا يأمرون الاطفال بالصوم ويعودونهم عليه مع أنه كان غير واجب في حقهم .

(١) الربيع بنت معوذ بن عقبة بن حرام بن جندب الانصارية ، كانت من المبايعات بيعة الشجرة وكانت ربما غزت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتداوى الجرحى وترد القتلى الى المدينة ، روت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وروت عنها ابنتها عائشة بنت أنس بن مالك ، وسليمان بن يسار ، ونافع مولى ابن عمر وغيرهم ، والربيع بضم الراء وفتح الباء وتشديد الياء .
الاصابة في تمييز الصحابة ج ٤ ص ٣٠٠ وما بعدها ، أسد الغابة في معرفة الصحابة ج ٥ ص ٤٥١ وما بعدها .

(٢) العهن - الصوف . صحيح الامام البخارى ج ٣ كتاب الصوم باب صوم الصبيان ٠٠٠ ص ٣٧

(٣) نشوان : سكران .

(٤) صحيح الامام البخارى ج ٣ كتاب الصوم باب صوم الصبيان ٠٠٠ ص ٣٧

* رابعاً : من المعقول :

ان الصوم والملاحة عبادتان بدنيتان ، فكما أمر الطفل بالصلاة لسبع ويضرب على تركها لعشر فكذلك الصوم الا أن الصوم أشق فلذلك اعتبرت له الطاقة ، لان الطفل قد يطيق الملاحة ولا يطيق الصوم ، ولانه عبادة بدنية فلم تجب عليه كالحج . (١)

* المذهب الثاني :

ذهب المالكية ، وبعض الشافعية ، الى ان الطفل لا يؤمر بالصوم ، ولا يضرب على تركه .

وقال المالكية : ان ذلك لا يجب على الولي ، بل يكره له ، وأنه لا صيام على الاطفال ، لانديا ولا جوباً ، لانه لا ثواب لصيام الاطفال . بل ذهبوا الى أكثر من ذلك ، قالوا : لا يجوز للولي ان يأمر الطفل به ، أو ان يضربه عليه . (٢)

وقال الشافعية : بأن في قياسه على الصلاة نظر لان ضربه عقوبة فيقتصر فيها على محل ورودها وهو الصلاة فلا يضرب على ترك الصيام . (٣)

(١) المغني ج ٣ ص ١٥٣ - ١٥٤

(٢) بلغة السالك لأقرب المسالك ج ١ ص ٢٣٩ ، الفواكه الدواني ج ١ ص ٢٧ ، ٣٦١ ، رساله ابي محمد القيرواني ج ١ ص ٣٦١ ، مغني المحتاج ج ١ ص ٤٣٧ منهاج الطالبين على حاشيتي قليوبي وعميره ج ٢ ص ٦٤

(٣) منهاج الطالبين على حاشيتي قليوبي وعميره ج ٢ ص ٦٤

واستدل اصحاب هذا المذهب على ما ذهبوا اليه بالمعقول .
قالوا : ان عدم أمر الطفل بالصوم وهو ابن سبع ، وعدم ضربه على تركه ،
وهو ابن عشر للفرق بين الصوم والصلاة ، فالصوم فيه مشقة ، وأيضا لتكرار الصلاة
فأمر بها الطفل ليتمرن عليها ، وان كان يندب حج الطفل ، إلا أنه يوجد فرق
بين الحج والصوم ، وذلك لمشقة الصيام دون الحج ، وان عظمت مشقة الحج ،
وانما المشقة على الولي ، فليس معنى ذلك ندب إجهاج الطفل ، وانما اتفق
على ان الولي لو أخذ الطفل معه الى الحج يأمره بالاحرام ، ان كان مميزا ، أو
ينوى دخاله في حرمت الحج ان كان لا يميز له ، وذلك لحرمة الحرم
ولعدم جواز دخول مكة بلا احرام لغير النبي صلى الله عليه وسلم ، ولغير المتردد
عليها . (١)

كما انه لا ثواب لصوم الطفل ، لان الثواب في فعل المطلوب ، لا في فعل المباح
ولا المنهى عنه ، وان كان أمر بالصلاة لكون الصلاة اعظم اركان الاسلام بعد
الشهادتين ، ولا مشقة عليه في فعلها ، فأمر بها ليعتادها ، لانه لو لم يألفها
الطفل قبل بلوغه لربما كرهتها نفسه . (٢)

المذهب الثالث :

ذهب بعض الحنابلة الى ايجاب الصوم على الطفل المتيقن له ، اذا بلغ عشرة . (٣)

(١) الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٦١

(٢) الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٧

(٣) المغنى ج ٣ ص ١٥٤

وعملوا لما ذهبوا اليه الى أن الصوم عبادة بدنية أشبهت الصلاة ، وقد أمر
النبي صلى الله عليه وسلم أن يضرب الطفل على الملة اذا بلغ عشرة .

الترجيح :

مما سبق عرضه من أدلة أصحاب المذاهب السابقة ، فإن الرأى هو ماذهب
اليه أصحاب المذهب الاول القائلين : بأنه ينبغى لولي الطفل ان يأمره
بالصوم لسبع ، وأن يضرب على تركه لعشر ، وليس هذا الامر على اطلاقه ، بل
لابد من النظر الى طاقة الطفل والى الزمن الذى يكون فيه الصوم ، لان ما قاله
أصحاب المذهب الاول بنوه على طاقة الطفل ، أما عدم أمره بذلك كما قال أصحاب
المذهب الثانى ، وأنه يوجد فرق بين الحج والصوم ، وبين الصلاة والصوم ، فإن هذا
بعيد كل البعد عن الحقيقة طالما ان للطفل طاقة على الصيام ، فلماذا لا يؤمر؟
وصيام الطفل مجرب ، وقد جاء ذلك عن السلف الصالح كما سبق فيما استدلل به
أصحاب المذهب الاول ، فاذا لم يعود الطفل على الصوم منذ صغره ، ربما شق عليه
فيما بعد ، كما اننا نعلم ان هناك حكما كثيرة من الصوم ^(١) ، والطفل في حاجة
لذلك .

(١) قال ابن القيم في كتابه زاد المعاد في هدى خير العباد : مبينا بعض حكم الصوم
قال : " لما كان المقصود من الميام حبس النفس عن الشهوات ، وفطامها عن
المألوفات ، وتعديل قوتها الشهوانية لتستعد لطلب ما فيه غاية سعادتها
ونعيمها ، وقبول ما تزكو به ، مما فيه حياته الأبدية ، وبكسر الجوع والظمأ
من حياتها وسورتها ، ويذكرها بحال الأكباد الجائعة من المساكين ، وتضييق
مجارى الشيطان في العبد ، أو بتضييق مجارى الطعام والشراب ، وتحبس قوى ==

== الأعضاء عن استرسالها لتحكم الطبيعة فيما يصدحها في معاشها ومعادها.....

فالمصوم يحفظ على القلب والجوارح صحتها ، ويعيد اليها ما استلبته منها
أبدى الشهوات ، فهو من أكبر العون على التقوى كما قال تعالى : " يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ لعلمكم تتقون " سورة البقرة آية / ١٨٣ .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : " الصوم جنة " صحيح الامام البخارى ج ٣ كتاب
الصوم باب هل يقول انى صائم اذا شئتم ص ٢٦ ، ج ٢ ، زاد المعاد في خير العباد ج
١ ص ١٥٣ - ١٥٤ بتصرف .

فالمصوم لا يعود تأثيره على الفرد بل على المجتمع ، فالصائم يستطيع ضبط
نفسه عن الخمام ، وعن اذى الغير فيعيش المجتمع في أمان ، فاذا ما ألف الانسان
ذلك شهرا كاملا كان ذلك سبيل في ان يألف ذلك المسلم .

كما ان في الصيام مراقبة الله سبحانه وتعالى ، فيبتعد المسلم عما يחדش صيامه
من الغيبة ، وغير ذلك وعلى هذا يعيش الصائم في سلام مع نفسه ومع غيره .

ج ١ ص ١٥٣ - ١٥٤

وقد ذكر في كتاب روح الدين الاسلامي بعض حكم وفوائد الصيام قال : " ومن حكم
الصوم : اضعاف سلطان العادة ، فقد بلغ ببعض الافراد سلطان العادات الى حد
الاستعباد ، فلو تأخر عنهم الطعام عن مواعده فأصابهم الجوع لساءت أخلاقهم .
ومن حكم الصوم : تقوية الارادة ، فهو الوسيلة الفعالة لتحقيق سلطان الروح على
الجسد فيعيش الانسان مالكا زمام نفسه ، لا أسير ميوله المادية " ، ص ٢٥٦ ،
بتصرف ، الى غير ذلك من الحكم ، فما دامت هذه بعض حكم الصيام ، فما أحوج
الطفل الى غرس هذه القيم والفضائل في نفسه ، وعلى هذا فان أطلق الصيام
أمر به لسبع ، وضرب على تركه لعشر . والله اعلم .

* حكم اعتكاف الطفل :

وقبل الشروع في حكم اعتكاف الطفل لابد من تعريف الاعتكاف ، وبيان حكمه ودليله ، ومن ثم بيان حكم اعتكاف الطفل .

* أولا: تعريف الاعتكاف :

* الاعتكاف لغة :

هو الحبس والاقبال على الشيء ، وملا زمته على سبيل التعظيم ، ومنه قوله تعالى : (وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ) . (١)

* الاعتكاف شرعا :

عرف الفقهاء الاعتكاف بعدة تعريفات تكاد تكون متقاربة ، أذكر منها تعريف الحنابلة ، لانه أوفى التعريفات في نظري .
وهو أى الاعتكاف : لزوم المسجد لطاعة الله على صفة مخصوصة ، من مسلم عاقل ، ولو مميزا . (٢)

* حكم الاعتكاف :

اختلف الفقهاء في حكم الاعتكاف وكان خلافهم كما يلي :

(١) سورة البقرة آية / ١٨٧

المصباح المنير ج ٢ كتاب العين مادة عكف ص ٤٢٤ ، معجم مفردات الفاظ القرآن باب العين مادة عكف ص ٣٥٥

(٢) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٤٧ .

* أولا : الحنفية :

ذهب الحنفية الى أن الاعتكاف في الاصل سنة ، وقيل مستحب ، وقيل ان الصحيح ان الاعتكاف سنة مؤكدة ، لان النبي صلى الله عليه وسلم واطب عليه فــــى العشر الاخير من رمضان ، والمواظبة عليه دليل السنة .

وقيل انه ينقسم الى ثلاثة أقسام .

اعتكاف واجب وهو المنذور ، وسنة وهو في العشر الاخير من رمضان ، ومستحب وهو في غيره من الازمنة^(١) .

* ثانيا : المالكية :

ذهب المالكية الى ان الاعتكاف نافلة أي مستحب على المشهور ، وليس سنة ، وانه عليه الصلاة والسلام فعله ، ولكنه لم يواظب عليه ، لانه تارة يعتكف وتارة يترك ، فلا يصدق ضابط السنة عليه كما ان السلف لم يواظبوا على تركه^(٢) .

* ثالثا : الشافعية :

ذهب الشافعية الى أن الاعتكاف سنة مؤكدة ، وقيل عنهم انه سنة ، ويستحب في جميع الاوقات ، وفي العشر الاواخر من رمضان أكد ، اقتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم^(٣) .

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ١٠٨ ، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١

ص ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٥٤ ، الخرشي على مختصر سيدي خليل ج ٢

ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .

(٣) الاقناع في حل الفاظ ابي شجاع ج ١ ص ٢٢٧ ، المجموع شرح المحذب ج ٦ ص ٤٧٤ ،

روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٢ ص ٣٨٩

* رابعاً : الحنابلة :

ذهب الحنابلة الى أن الاعتكاف سنة في كل وقت ، لان النبي صلى الله عليه وسلم فعله وداوم عليه تقرباً الى الله تعالى واعتكف أزواجه معه وبعده كما ان الاعتكاف يكون واجباً بالنذر ، وآ كده في شهر رمضان ، وآ كده في العشر الاخير منه . (١)

* والاصل في الاعتكاف :

الكتاب والسنة والاجماع .

* أولاً : من الكتاب :

قوله تعالى : (وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ) . (٢)

* ثانياً : من السنة :

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الاواخر من رمضان . (٣)

(١) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٤٨

(٢) سورة البقرة آية / ١٨٧

(٣) صحيح الامام البخاري ج ٣ كتاب الصوم باب الاعتكاف في العشر الاواخر ٠٠٠ ص ٤٧

ثالثا : الاجماع :

اجمع الفقهاء على مشروعية الاعتكاف ولم يخالف في ذلك أحد .

حكم اعتكاف الطفل :

لا خلاف بين جمهور الفقهاء من حنفية ومالكية وشافعية وحنابلة الى أن الاعتكاف

لا يصح من الطفل غير المميز ، لانه لانية له .

وأما الطفل المميز فيصح اعتكافه لانه تصح منه العبادة ، فكذاك الاعتكاف ،

ويصح منه صوم التطوع . (١)

الا أن المالكية مع اتفاقهم مع الجمهور في صحة اعتكاف الطفل المميز الا أنهم

قالوا ان الطفل يخاطب بالصوم تبعا للاعتكاف ، لانه من شروط صحته مع كراهية

الصوم له استقلا لا . (٢)

(١) حاشية رد المحتار ج ٢ ص ٤٤٠ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ ص ٤٤٠ ، بدائع

الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ١٠٨ ، الخرشى على مختصر سيدى خليل ، ج ٢ ص

٢٦٧ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٤٥٤ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٥٤ ،

حاشية الشرقاوى ج ١ ص ٤٥١ ، فتح العزيز شرح الوجيز ج ٦ ص ٤٩١ ، كشاف

القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٤٧ ، الروض المربع ج ١ ص ١٢١ .

(٢) بلغة السالك لا قرب المسالك ج ١ ص ٢٥٥ .

* المبحث الخامس : في حكم حجه وعمرته :

* أولا : تعريف الحج لغة وشرعا :

* تعريفه في اللغة : القمـــــد . (١)

* وتعريفه شرعا : قصد مكة لعمل مخصوص في زمن مخصوص . (٢)

الحج ركن من أركان الإسلام الخمسة ، وهو فريضة على كل مسلم مستطيع .

والأصل في الحج : الكتاب والسنة والاجماع .

* أولا : من الكتاب :

قوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) الآية (٣)

* ثانيا : من السنة :

حديث : " ان الاسلام بنى على خمس وحج البيت " . (٤)

* ثالثا : الاجماع :

اجماع الأمة على فرضية الحج على المسلم المكلف المستطيع ، جاء في المغنسي

" وأجمعت الامة على وجوب الحج على المستطيع في العمر مرة واحدة " (٥)

(١) المصباح المنير ج ١ كتاب الحاء مادة حج ص ١٢١ ، مختار الصحاح باب الحاء مادة

حج ص ١٢٢ .

(٢) شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٤٧٢ ، الروض المربع ج ١ ص ١٣٣ .

هذا تعريف الحنابلة ، وقد اخترته ، ولم أذكر تعريفات الفقهاء للاختصار .

(٣) سورة آل عمران آية / ٩٧

(٤) سبق تخريجه وذكره كاملا في ص / ٥٩٦ - ٥٩٧

(٥) المغنسي ج ٣ ص ٢١٧

* ثانيا : تعريف العمرة :

* العمرة لغة : الزيارة . (١)

* العمرة شرعا : زيارة البيت على وجه مخصوص . (٢)

* الاصل في العمرة : والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع .

* أولا : من الكتاب :

قوله تعالى : (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ) . (٣)

* ثانيا : من السنة :

عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "العمرة

الى العمرة كفارة لما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة " . (٤)

* ثالثا : الاجماع :

اجماع الأمة على مشروعية العمرة .

* حكم حج الطفل وعمرته :

لا خلاف بين الفقهاء ، في أن الحج والعمرة لا يجبان على الطفل سواء كان مميزا

أو كان غير مميزا ، لأن الطفل غير مكلف ، وغير مخاطب بالعبادات (٥) فإن

(١) المصباح المنير ج ٢ كتاب العين مادة عمر ص ٤٢٩ ، معجم مفردات الفاظ القرآن

كتاب العين مادة عمر ص ٣٥٩ - ٣٦٠ .

(٢) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٧٦

وقد اخترت تعريف الحنابلة فقط منعا للتطويل .

(٣) سورة البقرة آية / ١٩٦

(٤) صحيح الامام مسلم بشرح النووي ج ٩ كتاب الحج باب فضل الحج والعمرة ص ١١٧-١١٨ .

(٥) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ١٢٠ ، شرح فتح القدير ج ٢ ص ٤١٤ ، الفواكه

الدواني ج ١ ص ٣٧ ، ص ٤٠٧ ، بلغة السالك لاقرب المسالك ج ١ ص ٢٦١ ، حاشية ==

حج ، وكان مميزا فلا تسقط عنه حجة الاسلام اذا بلغ مستوفيا الشروط . (١)
واستدلوا على ماذهبوا اليه بالسنة .

أ - قوله صلى الله عليه وسلم : " رفع القلم عن ثلاثة " الحديث .

ب - عن ابن عباس ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " أيما صبي حج به أهله ، فقد قضت حجته عنه مادام صغيرا ، فاذا بلغ فعليه حجة أخرى . " (٢)

* الحكم فيما لو حج الطفل :

لاخلاف بين الفقهاء في أن الحج يصح من الطفل المميز ، وغير المميز . (٣)

== الشرقاوى ج ١ ص ٤٦٢ ، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ج ١ ص ٢٣١ ، كشف القناع
عن متن الإقناع ج ٢ ص ٣٧٩ ، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٤٧٣ ، المحلى ج ٧ ص ٢٧٦
(١) هذا في القول المشهور عن المالكية ، وقال بعضهم لا يحج به ، وقيل ان المقصود
لا يحج بالرضيع أى حملته على الكراهة .

مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٧٥ .
(٢) السنن الكبرى ج ٥ كتاب الحج باب حج الصبي ص ١٥٥ ، وقال رواه البخارى في الصحيح
عن عبد الله بن محمد عن سفيان ، الا أنه لم يسق الحديث بتمامه .
وروى قريب منه في باب حج الصبي يبلغ والمملوك يعتق ، والذي يسلم ، وقال
عنه مرفوعا ، وروى من طريق آخر ، وقال عنه : موقوف .
وروى مثله عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، وفيه حرام بن عثمان ، وهو
ضعيف ص ١٧٩ .

(٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ١٢٠ ، حاشية رد المحتار ج ٢ ص ٤٦٦ ، الفواكه
الدوانى ج ١ ص ٤٠٧ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٦١ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٥٢٠
الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ج ١ ص ٢٣٢ ، المغنى ج ٣ ص ٢٥٢ ، كشف القناع
عن متن الإقناع ج ٢ ص ٣٧٩ ، المحلى ج ٧ ص ٢٧٦ .

وان كان قد نقل صاحب المغنى والمجموع عن أبي حنيفة رحمه الله انه لا ينعقد ==

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالسنة والاجماع والمعقول .

✱ أولا : من السنة :

أ - عن السائب بن يزييد^(١) ، قال : حج بى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن سبع سنين^(٢) .

== احرام الطفل ولا يصير محرما باحرام وليه ، وبمراجعة مراجع الحنفية لم أجده يؤخذ من كلامه انه يصح عنه الاحرام وان النقل غير دقيق .

واليك ما جاء في المجموع قال : " قال ابو حنيفة : في المشهور عنه لا يصح حجه - اى الطفل - وصححه بعض أصحابه " ج ٧ ص ٣٩ بتصرف .

أما ما جاء في المغنى قال : " قيل عن ابي حنيفة رضى الله عنه انه لا ينعقد احرام الطفل ولا يصير محرما باحرام وليه " المغنى ج ٣ ص ٢٥٢ .

ومما يؤيد ان ذلك صحيح عنه ما جاء في الدر المختار شرح تنوير الابصار قال : ميئنا صفة حج الطفل غير المميز ، والمميز قال : " فهو كالصريح في ان احرامه عنه انما يصح اذا كان لا يعقل " ج ٢ ص ٤٦٦ . والله اعلم .

(١) السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة بن الاسود ، وقيل السائب بن يزيد بن سعيد بن عائذ بن الاسود عبد الله بن الحارث ، وهو معروف بابن أخت نمر ، يكنى أبا يزيد قيل انه كنانى ، وقيل أزدى ، وقيل كندى ، وهو حليف أمية بن عبد شمس ، ولد في السنة الثانية من الهجرة ، وهو ترب ابن الزبير والنعمان بن بشير ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن أبيه وعمر وعثمان وآخرين ، واختلف في سنة وفاته ، من ذلك سنة ٨٦ هـ رضى الله عنه .

أسد الغابة في معرفة الصحابة ج ٢ ص ٢٥٧ وما بعدها ، الامابة في تمييز الصحابة ج ٢ ص ١٢ وما بعدها .

(٢) صحيح البخارى ج ٣ كتاب الحج باب العمرة ، باب في حج الصبيان ص ١٨ - ١٩

ب- عن جابر قال: " حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومعنا النساء

والصبيان ، فلبينا عن الصبيان ، ورمينا عنهم " . (١)

ج- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : رفعت امرأة صبيا لها ، فقالت : يا رسول

الله ، ألهذا حج ؟ قال : نعم ، ولك أجر " . (٢)

* ثانيا : الاجماع :

جاء في مواهب الجليل ، قال : " ولا خلاف بين أئمة العلم في جواز الحج

بالصبيان ، الا قوما من أهل البدع منعه ، ولا يلتفت لقولهم ، وفعل النبي

صلى الله عليه وسلم لذلك ، واجماع الأئمة والصحابة يرد قولهم ، وإنما

الخلافا للعلماء ، هل ينعقد عليهم حكم الحج ، وفائدة الخلاف الزامهم من

الفدية والدم والجبر ، ما يلزم الكبير الخ . (٣)

* كيفية حج الطفل :

قال الفقهاء : ان كيفية حج الطفل ، هو أن يعقد له وليه الاحرام . (٤)

(١) سنن ابن ماجه ج ٢ كتاب المناسك باب الرمي عن الصبيان رقم ٣٠٣٨ ص ١٠١٠ ، السنن

الكبرى ج ٥ كتاب الحج باب حج الصبي ص ١٥٦ ، وجاء قريب منه في جامع

الترمذي على تحفة الاحوذى ج ٢ أبواب الحج ، باب ماجاء في حج الصبي رقم ٩٣١

وقال عنه هذا حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه .

(٢) سبق تخريجه في ص / ٦١٠

(٣) ج ٢ ص ٤٧٦

(٤) الولي : هو الذي يعقد للطفل الاحرام .

ولا خلاف بين الفقهاء في ان الولي هو الاب ، ولكن هل يكون الولي من غير الاب ؟ ==

واليك ما يراه أصحاب المذاهب في هذه الكيفية .

(١) قال الحنفية : يحرم عنه أبوه ، لأن إحرار الأب عنه وهو عاجز كإحرار نفسه . (١)

(٢) وقال المالكية : هو أن يحرم ولي الطفل عنه ، ويجرد قرب الحرم ، وهذا هو

== * ذهب الحنفية إلى أن المراد بالولي إذا كان غير الأب من كان أقرب إلى الطفل

بالنسب فلو اجتمع والد وأخ ، يحرم الوالد .

الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٢ ص ٤٦٦

* وذهب المالكية والشافعية والحنابلة ، إلى أن الولي إذا كان من غير الأب فإنه يشمل الوصي أو المأذون .

* وقال المالكية : أن الولي يشمل العاصب وإن لم يكن لهم نظر في المال ، وقالوا ويتنزل منزلة الولي كل من كان الصبي في كفالته ، ولو بغير وصية من قريب أو غيره .

كما أن الشافعية ذهبوا إلى أنه لا يجوز لغير الولي كالجد مع وجود الأب ، وقيل هو الصحيح .

* وقال الحنابلة : أن الولي هو ولي المال ، والأب ووصيه والحاكم ولا يصح من غير الولي من الأقارب كالأخوة والأعمام ، كما أنه لا يصح بيعهم ولا شراؤهم ، هذا في قول ، وفي قول آخر : يصح ، وأما الأجانب فلا يصح إحرارهم عنه قولاً واحداً . وأما إحرار المالكية والشافعية في وجهه ، والحنابلة في قول أن إحرارهم لا يصح أن تحرم عن الطفل ، وهذا لقوله عليه السلام : " ولك أجر " ولا يضاف الإحرار إليها ، إلا بكونه تبعاً لها في الإحرار إلى غير ذلك من التفصيلات في حكم الولي لم يذكرها منعاً للتطويل .

مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٧٩ ، بلغة السالك لأقرب المسالك ج ١ ص ٢٦١ ، مغني المحتاج ج ١ ص ٤٦١ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٦ ، كشف القناع عن متن القناع ج ٢ ص ٣٨٠ ، المغني ج ٣ ص ٢٥٣ .

(١) الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٢ ص ٤٦٧

المشهور في المذهب ، أي أن الولي يحرم عنه من الميقات ، بأن ينوي أنه أدخله في حرمة الاحرام ، ويؤخر تجريدته الى قرب الحرم ، لانه يجوز للولي ان يدخل الطفل سواء كان مميزا ، أو غير مميزا بغير احرام ، لكن من الاولى ان يؤخر احرام الرضيع ، ومن فوقه ممن لا يجتنب ما ينهى عنه ، كابن سبع أو ثمانية الى قرب الحرم ، وسبب عدم تجريدته من الميقات للمشقة ، وخوف الاضرار به حتى يقارب الحرم ، ويفدى عنه . (١)

وقالوا : ان معنى احرام الولي عن الطفل هو نية ادخاله في الاحرام بحج أو عمرة سواء كان الولي متلبسا بالاحرام عن نفسه أم لا . (٢)
وقال الشافعية والحنابلة : أن يعقد له وليه الاحرام كما يعقد له النكاح فيصير الطفل زوجا دون الولي ، ولهذا يصح من وليه ، وان كان محرما عن نفسه أو لم يحج عن نفسه ، أو كان الولي حلالا (٣) وأنه يجرد كما يجرد الكبير . (٤)

-
- (١) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٧٥ - ٤٧٦ ، ٤٧٨ .
قال ابن الجلاب من المالكية : لا يجرد الرضيع ونحوه للاحرام ، وانما يجرد المتحرك من الصغار . وقال القرافي : لا يجرد غير المميز لانه لا يتحقق منه ارادة الاحرام ، وقال بعضهم : لا يجرد الرضيع ، لان في تجريدته تضييعا له لا يمك ما يجعل عليه من الثياب ، وقيل : ان هذا كله مخالف لما جاء في المدونة وغيرها ، فيتحمل في ذلك قولان .
مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٧٩ .
(٢) بلغة السالك لا قرب المسالك ج ١ ص ٢٦١ .
(٣) وقال الشافعية : ان ذلك يصح وان كان الولي يحج عن غيره .
(٤) المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٣ ، ٢٨ كشاف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٧٨ ، ٣٨٠ المغني ج ٣ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ ، ٢٥٥ .

✱ حكم احضار الطفل المشاعر : (١)

ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين .

✱ المذهب الاول :

ذهب المالكية والشافعية وفي مفهوم قول الحنفية ، وفي قول للحنابلة الى أنه

يجب احضار الطفل الى المشاعر في الواجب ويندب في المندوب .

كما ان الشافعية جعلوا ذلك شرطا ولا يكفي حضوره عنهم .

✱ المذهب الثاني :

ذهب الحنابلة في قول ثان انه لا يأثم الطفل بعدم حضوره المشاعر ، لانه غير مكلف

سواء حضره الولي أم لم يحضره أحد . (٢)

✱ حكم اعمال الحج وأقواله التي يعجز الطفل عن أدائها :

لا خلاف بين العلماء في أن الطفل لو استطاع ان يقوم بالاعمال ، والاقوال التي من

الحج ، قام بها ، والتي يعجز عنها يقوم عنها الولي . (٣)

(١) المشاعر : كعرفة ومنى ومزدلفة الخ .

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٤ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٦٢ ، بلغة

السالك لا قرب المسالك ج ١ ص ٢٦٢ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٩ ، مغنى

المحتاج ج ١ ص ٤٦١ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ ص ٤٦٦ ، : كشف

القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨٠ ، المغنى ج ٣ ص ٢٥٤ .

(٣) الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ ص ٤٦٦ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ==

ومن تلك الاعمال الرمي والطواف ، ومن الاقوال : التلبية .
 الا ان المالكية قالوا : ان الطفل اذا لم يستطع القيام ببعض الاعمال والاقوال
 فان الولي ينوب عنه فيما تقبله النيابة ، وان لم تقبله النيابة سقط عـن
 الطفل ولا دم على الطفل ، ولا دم عن ذلك . (١)

ومن أعمال وأقوال الحج التي يقوم بها الولي عن الطفل

الرمي :

لا خلاف بين العلماء في أن الطفل الذي لا يستطيع ان يرمى بنفسه يرمى عنه
 وليه . (٢)
 وذلك لحديث جابر رضي الله عنه : " فلبينا عن الصبيان ، ورمينا عنهم" (٣)
 وقال المالكية : ان الولي ان لم يرم عن الطفل الى ان دخل وقت القضاء فالسدم
 واجب عليه ، وان رمى عنه في وقت الاداء فلا دم أصلا .
 وأما الطفل الذي يحسن الرمي عن نفسه ، فان لم يرم حتى فات وقت الاداء -لزم
 الدم . (٤)

-
- == ج ٢ ص ٤٨٣ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٦٢ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٨ ، شرح
 منتهى الارادات ج ١ ص ٤٧٤ ، المغنى ج ٣ ص ٢٥٤ ، المحلى ج ٧ ص ٢٧٦ .
 (١) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٣ ، بلغة السالك لا قرب المسالك ج ١ ص
 ٢٦٢ .
 (٢) الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ ص ٤٦٦ ، بلغة السالك لا قرب المسالك ج ١ ص ٢٨١
 المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٩ ، المغنى ج ٣ ص ٢٥٤ .
 (٣) سبق تخريجه في ص / ٦٩٩
 (٤) بلغة السالك لا قرب المسالك ج ١ ص ٢٨١

وذهب الشافعية والمالكية ، الى ان الولي الذي يرمى عن الطفل ، اذا كان عليه رمى رمى عن نفسه ، يبدأ بنفسه ، ثم بالرمي عن الطفل ، وهذا كمن أحرم عن غيره ، وعليه حجة الاسلام .

وقال المالكية : ان سبب ذلك ان الاصل عدم تداخل الاعمال البدنية .
وقال الشافعية : لو نوى الرمي عن الطفل أولا ، قبل ان يرمى عن نفسه ، أو اطلق وقع الرمي عن نفسه ، وهذا أيضا في قول عنهم . (١)

كما ان الحنابلة ذهبوا الى أن الولي لو كان حلالا لم يعتد برمييه ، لانه لا يصح منه لنفسه رمي فلا يصح عن غيره .

وأما كيفية الرمي عن الطفل : فان أمكن ان يوجد من الطفل نوع عمل ففعل والا فلا ، والى هذا ذهب الشافعية والحنابلة .

وكيفية ذلك ما يأتي :

ذهب الشافعية ، الى أنه لو عجز عن تناول الاحجار ، ناولها له وليه .
وذهب الحنابلة ، الى أنه لو أمكن من اولة طفل نائبا الحصة ناوله له ، كما أن الشافعية والحنابلة ، ذهبوا الى انه يستحب وضع الاحجار في يد الطفل فيأخذ الولي من يده الحصة ثم يرميها ، أو ان يجعل يد الطفل كالآلة ، وذلك بأن

(١) وذهب الشافعية في قول ثان ، الى ان الولي لو نوى الرمي عن الطفل فوجهان :

* احدهما : يقع عن الصبي لانه نواه .

* الوجه الثاني : انه يقع عن الولي لا عن الطفل ، لان مبنى الحج على ان لا يتبرع به

مع قيام الفرض ، ولو تبرع وقع فرضا لا تبرعا .

المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٩ .

يضع الولي الحماة في يد الطفل ويرمى بها ، وذلك ليوحد منه نوع عمل . وإذا لم يمنع ذلك ، ورمى بها الولي ابتداءً جاز . (١)

✽ التلبية :

أما حكم التلبية عن الطفل إذا استطاع الطفل أن يلبي لقن ذلك ، ويلبي بنفسه وإن عجز عن التلبية فقد ذهب الفقهاء في ذلك إلى مذهبين :

✽ المذهب الاول :

ذهب الحنابلة ، وبعض المالكية في مقابل المشهور عنهم ، ومفهوم قول كل من الحنفية والشافعية والظاهرية إلى أنه يلبي عن الطفل الذي يعجز عن التلبية كأن كان صغيراً جداً لا يتكلم ، وهذا تكميل لنسكهم ، وكالاخفال التي يعجز عنها الطفل . (٢)

كما أن المالكية قالوا : انه لابد من التلبية عن الطفل ، لانهم جعلوا التلبية ركناً من الأركان لابد من الاتيان به ، وان قيل ان التلبية من الاعمال البدنية التي لا تقبل النياية صحيح ، وهذا كالنية ، والنية من أعمال القلب ، ومع ذلك ينوب عن الطفل فيها وليه ، لانه لا ينعقد الاحرام الا بها . (٣)

(١) التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٤ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٩ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٦١ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٤٧٤ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨١ ، المغنى ج ٣ ص ٢٥٤ .

(٢) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٤١٩ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٣ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ ص ٤٦٦ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٨ ، المحلى ج ٧ ص ٢٧٦ .

(٣) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٣ .

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بحديث جابر قال : " ٠٠٠٠ فلبينا عن الصبيان ،
ورمينا عنهم " . (١)

* المذهب الثاني :

ذهب المالكية في المشهور عنهم ، الى أن الطفل الذي يتكلم يلحق التلبية
والذي لا يتكلم لا يلبي عنه ، لانه عاجز عنها ، وان حكم التلبية ساقط عنه
وهذا كسقوطها في حق الأخرس الكبير ، ولا دم عليه ، لانه اذا سقط وجوبها
رأسا سقط حكم الدم عنها ، كما ان التلبية من أعمال الابدان الصرفة التي
لا تقبل النيابة ، ولم يعمل أحد عن أحد .

وقالوا : ان الطفل الذي يقدر على التلبية لو تركها مع القدرة يكون عليه الدم . (٢)

* الطواف والسعي :

لا خلاف بين جمهور الفقهاء من مالكية وشافعية وحنابلة وظاهرية ، في أن الطفل
لو استطاع ان يطوف ، أو ان يسعى ماشيا طاف وسعى ، وان لم يستطع فلولييه
ان يحمله ويطوف به . (٣)

الا أن مع اتفاقهم في ذلك الا أنهم اختلفوا هل يقع الطواف عن الطفل المحمول
وللولي الحامل له ، وهل يشترط في الطفل شروط الطواف ، كاشتراطها في
الكبير ؟ وحكم ركعتي الطواف على الطفل ؟ كما سنبينه .

-
- (١) سبق تخريجه في ص / ٦٩٩
(٢) بلغة السالك لأقرب المسالك ج ١ ص ٢٦٩ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص
٤٧٧ ، ٤٧٩ ، ٤٨٣ .
(٣) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٣ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٩ ،
كشاف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨١ ، المحلى ج ٧ ص ٢٧٦ .

* أولا : لو طيف بالطفل وهو محمول هل يقع الطواف عنه ، وعن حامله أم لا ؟
ذهب الفقهاء في ذلك الى رأيين :

* الرأى الاول :

ذهب المالكية والشافعية^(١) في مفهوم قولهم ، والحنابلة ، الى أن الولي لو طاف بالطفل محمولا ، فإن الطواف يقع عن الطفل ، وهذا كالكبير لو طيف به محمولا ، لا لعذر لان الطواف فعل واحد لا يصح وقوعه عن اثنين .^(٢)

* الرأى الثانى :

ذهب الظاهرية الى أن الطفل لو طاف به الولي محمولا ، فإن الطواف يجزىء الطائف به طوافه . ذلك عن نفسه وعن الطفل .^(٣)

* هل يشترط لمن طاف بالطفل هل يكون قد طاف عن نفسه ؟ :

ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :

* المذهب الاول :

ذهب الحنابلة الى أن من يطوف بالطفل محمولا لا يشترط ان يكون قد طاف عن نفسه ولا كونه محرما ، وذلك لوجود الطواف من الطفل كما لمريض المحمول ، فلم يوجد من طاف به ، وهو الحامل له .

(١) في الراجح عن الشافعية ، وفي قول ثان أن ذلك يقع عن الولي .

المجموع شرح المذهب ج ٨ ص ٥٤ - ٥٥ .

(٢) التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٤ ، المجموع شرح المذهب ج ٨ ص ٥٤ - ٥٥ ،

كشاف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨١ .

(٣) المحلى ج ٧ ص ٢٧٦

ولكن لابد من وجود النية من الطائف به كحالة الاحرام ، وهذا اذا كان الطفل دون التمييز ، والا فلابد من النية منه كلاحرام بخلاف الرمي .
كما انهم قالوا : لابد أن يكون الطائف به ، ممن يمح أن يعقد له الاحرام بأن يكون وليا له في ماله ، لان الطواف تعتبر له النية ، فلما تعذر من الصغير اعتبرت ممن له النيابة عنه بالشرع . (١)

* المذهب الثاني :

ذهب المالكية الى أن حامل الطفل في الطواف ، لابد ان يكون قد طاف عن نفسه وأما السعي فله ان يسعى عنه وعن الطفل سعيا واحدا . (٢)

* حكم انطباق شروط (٣) الطواف على الطفل :

* الطهارة : (٤)

أما من ناحية اشتراط الطهارة للطفل في الطواف ، فقد ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :

-
- (١) شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٤٧٥ ، كشاف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨١ ، كما ان الشافعية قالوا : لو أركب الولي الطفل في الطواف والسعي فليكن الولي سائقا أو قائدا لما يركبه ، فان لم يفعل لم يمح طوافه .
مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٦١ .
 - (٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٤ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٤ .
 - (٣) شروط الطواف : كالطهارة ، وستر العورة ، هذا على قول من قال : ان ذلك من شروط الطواف كالجُمهور ، وجعل البيت من يسار الطائف ، الى غير ذلك من الشروط .
 - (٤) مفهوم قول الجمهور : اشتراط بقية الشروط في طواف الطفل .

* المذهب الاول :

ذهب المالكية والشافعية الى أنه لابد من الطهارة وستر العورة في طواف
الطفل حتى وان كان غير مميز، إلا أنهم مع اتفاقهم في ذلك ، إلا أن المالكية
جعلوا ذلك شرطاً ، والشافعية جعلوه واجباً ، كما أن لكل مذهب تفصيلات .
ذهب المالكية الى أن الطفل الذي لا يميز الطهارة ، ولا يمثل ما يؤمر به
يشترط في صحة طوافه ستر عورته وطهارته من الخبث ، ولكن لا يبطل طوافه
بظروء الحدث عليه ، حتى وان كان ليس به سلس ، ولكن يطلب أولاً بالطهارة
من الحدث ، وينبغي أن يكون الولي والطفل متوضئين ، كما أنه لو كان الطفل
متوضئاً والولي محدثاً ، لم يصح الطواف^(١) ، وان كان الولي متوضئاً والطفل
محدثاً أنه يصح .^(٢)

وذهب الشافعية الى أنه ينبغي للولي والطفل أن يكونا متوضئين في الطواف
وإذا كان الطفل متوضئاً ، والولي محدثاً لم يجزئه ، ولو كان العكس ففيه وجهان :
قالوا : وكأنه اغتفر صحة وضوء غير المميز للضرورة ، وان الولي ينوي عنه^(٣).

* المذهب الثاني :

ذهب الحنابلة الى أنه لا يشترط طهارة الحدث للطفل دون التمييز ، وذلك

(١) هذا كقول الشافعية ، ينبغي أن يكون الولي والطفل متوضئين ، وإذا كان الطفل

متوضئاً دون الولي لم يصح .

مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٦١ .

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٣ - ٤٨٤ .

(٣) مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٦١ .

لعدم امكانها منه ، وطهارة الخبيث . (١)

✽ حكم ركعتي الطواف :

ان الطفل لو استطاع ان يصلي ركعتي الطواف والاحرام ، كأن كان مميزا ، فإنه يصليها ، ولكن لو كان صغيرا غير مميز ، فهل يصلي الولي عنه ؟ .
ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :

✽ المذهب الاول :

ذهب الشافعية ، وفي قول للمالكية الى أن للولي ان يصلي عن الطفل ركعتي الطواف .

وعلى المالكية هذا القول : بأن ركعتا الطواف جزء من الحج الذي تصح النيابة فيه ، كما ان الطواف ركن من الاركان ، وركعتي الطواف من واجباته فصارتا كالجزء منه .

ومع اتفاقهم بالنسبة لركعتي الطواف ، الا ان الشافعية قالوا : ان للولي أن يصلي عن الطفل الذي لا يميز ركعتي الاحرام ، وهذا بخلاف ما ذكر عن المالكية من أن لهم في هذه المسألة قولا واحدا . (٢)

(١) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٤٨٥ ، كما ان المذهبين اشترطوا بقية شروط الطواف للطفل في طوافه .

مواهب الجليل ج ٢ ص ٤٨٤ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٦١ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٤٨٥ .

(٢) مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٦١ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٣ .

المذهب الثاني :

ذهب المالكية في المشهور عنهم ، الى أنه لا يملى عن الطفل ركعتي الطواف وذلك انه ثبت انه لا يملى أحد عن أحد . (١)

حكم نفقة الطفل في الحج :

ذهب المالكية والشافعية والحنابلة الى أن نفقة الطفل في سفره للحج ، أنه تحسب قدر نفقته في الحضر ، فتكون في مال الطفل . (٢)
ولكن لو زادت نفقته في السفر عن الحضر ، فهل تكون الزيادة في مال الطفل ؟
أم في مال الولي .

ذهب العلماء في ذلك الى مذهبين :

المذهب الاول :

ذهب المالكية والشافعية ، في الاصح من قولهم ، والحنابلة الى أنه اذا زادت نفقة الطفل في السفر عن نفقته في الحضر ، فانها تكون في مال الولي .
الا انهم مع اتفاقهم في ذلك فان بعضهم فصل متى تكون في مال الطفل — هل ؟ ومتى تكون في مال الولي ؟ ومنهم من لم يفصل في ذلك وهم الشافعية ، وتفصيل ذلك على النحو التالي :

- (١) ذهب المالكية ، الى ان النفقة تكون في مال الولي ، اذا لم يخف الولي على الطفل من الضياع لو تركه ، فعندئذ تكون الزيادة في النفقة عن الحضر في مال الولي ، ولكن لو اضطر الولي بالسفر بالطفل ، وخشى ضياعه لو تركه ، اذ لا كافل له غيره ، فعندئذ تكون زيادة نفقة السفر في مال الطفل .

(١) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٣ .

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٤ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٣٠ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٤٧٥ .

(٢) وذهب الحنابلة الى أن النفقة الزائدة تكون في مال الولي ، وهذا اذا أنشأ الولي السفر بالطفل ، وذلك تمرينا له على الطاعة ، لانه هو الذي أدخله فيها ، لانه لو تركه لم يتضرر بتركه ، وهذا كما لو أ تلف مال غيره بأمره كما انه لا حاجة للطفل الى التمرن عليه ، لانه لا يجب عليه في العمر الامرة واحدة ، وقد لا يجب .

ولكن لو سافر الطفل مع الولي لتجارة أو خدمة أو ليستوطن مكة أو ليقبض بها ، لنحو علم أو لشيء مباح في وقت الحج وغيره ، ومع الاحرام وعدمه ، فالنفقة الزائدة تكون في مال الطفل ، ولا تجب في مال الولي .

(٣) وذهب الشافعية في الاصح من قولهم الى أن الزيادة في مال الولي ، الا انهم لم يقيّدوا ذلك بشيء وعللوا لما ذهبوا اليه .

بأن الولي هو المورث للطفل في ذلك ، وهذا بخلاف مالو قبل للمميز نكاحاً لان المنكوحة قد تفوت ، والنسل يمكن تأخيرها الى البلوغ .

كما انه قد يفارق ذلك أجرة تعليمه ، ما ليس بواجب ، حيث وجبت في مال الطفل ، بأن مملحة التعليم كالضرورة ، لانه اذا لم يفعله وليه في حال مفرة احتاج الطفل الى استدراكها بعد بلوغه ، بخلاف الحج ، وقد لا يجب عليه .

كما ان مؤنة التعليم يسيرة غالباً ، لا تجحف بمال الطفل ، بخلاف الحج . (١)

(١) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٤ ، بلغة السالك لاقرب المسالك ج ١ ص ٢٦٢ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٤ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٤٧٥ كشف القناع عن متن القناع ج ٢ ص ٣٨١ ، ٣٨٢ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٣٠ - ٣١ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٦١ - ٤٦٢ .

* المذهب الثاني :

ذهب الشافعية في مقابل الصحيح عندهم الى أن نفقة الطفل الزائدة في سفره عن الحضر ، تكون في ماله .

وعللوا لما ذهبوا اليه : أن هذه الزيادة في النفقة عليه وجبت لمصلحة فكانت في ماله كأجرة التعليم . (١)

* حكم ما لو ارتكب الطفل محظورا من محظورات الاحرام :

محظورات الاحرام كقتل صيد الحرم ، والتطيب وكذلك لو وجب عليه دم التمتع ونحو ذلك .

لا خلاف بين الفقهاء في انه على ولي الطفل ان يجنبه ما يتجنب الكبير من محظورات الاحرام . (٢)

ولكن لو ارتكب الطفل محظورا من هذه المحظورات هل عليه شيء أم لا ؟
ذهب الفقهاء في ذلك مذهبان :

* المذهب الاول :

ذهب الحنفية والشافعية في قول والظاهرية ، الى انه لو ارتكب الطفل سواء كان مميزا ، أو غير مميز محظورا من محظورات الاحرام ، سواء كان ناسيا أو جاهلا أو مكرها ، لاشيء عليه ، ولا على وليه .

(١) المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٣٠ - ٣١ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٦١ - ٤٦٢ .

كما انه يمكن ان يعترض به على ما استدلل به اصحاب المذهب الثاني بما استدلل به الشافعية في القول الصحيح عندهم .

(٢) الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ ص ٤٦٦ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ،

ج ٢ ص ٤٧٧ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٦١ ، المغنى ج ٣ ص ٢٥٢ ، المحلى ج ٧ ص

الا أن الشافعية خصوا ذلك الطفل غير المميز ، وكذلك الطفل المميز اذا كان ناسيا . (١)

وقد علل أصحاب هذا المذهب لمذهبهم بما يأتي :

أ- ان الطفل غير مخاطب بالجزاء على قتل الصيد في الحرم ، ونحو ذلك ، لان القلم مرفوع عنه .

ب- كما ان احرام الطفل غير لازم ، لعدم أهلية اللزوم عليه ، ولهذا لو تناول محظورا لم يلزمه شيء .

ج- كما ان الطفل لو لزمه هدي ، فانه اذا لم يجده فانه يعوضه بالصيام ، وهو في المتعة وحلق الرأس ونحو ذلك ، وهم لا يقولون بهذا ، كما أنه لا يفسد حجه بشيء مما ذكرنا ، انما هو مأجور بما عمل ، ولانية له ، وما لم يعمل فلا اثم عليه ، وانما أجره تفضل من الله تعالى ، كما يتفضل على الميت بعد موته ولانية له ، ولا عمل بأن يكتب له أجر دعاء ابنه له من بعده ، وبما يعمله غيره عنه من حج أو صدقة ولا فرق . (٢)

* المذهب الثاني :

ذهب المالكية والشافعية في قول آخر والحنابلة الى ان الطفل لو ارتكب محظورا ، فانه يلزم بذلك سواء أكان مميزا ، أو غير مميزا ، الا انهم منع

(١) مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٦١ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٣١

(٢) الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ ص ٤٦٦ ، حاشية الدر المختار ج ٢ ص ٥٤٣ ، الهداية

شرح بداية المبتدى ج ٢ ص ٤٢٣ ، شرح العناية على الهداية ج ٢ ص ٤٢٣ ، المحلى

ج ٧ ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .

اتفاقهم في ذلك ، فان الشافعية لم يجعلوا على غير المميز شيئا ، لا عليه ولا على وليه . (١)

ولكن هل هي على الولي أم على الطفل ؟
انقسم هؤلاء الى ثلاثة آراء :

* الرأى الاول :

يرى المالكية في قول ، والشافعية في الأظهر ، وفي قول للحنابلة ، الى أن الطفل لو فرط بشيء من أعمال الحج ، أو كان متمتعا أو قارنا ، فان الدم في ذلك . وحكم الفدية بارتكاب المحظورات في مال الولي ، حتى وان كان للطفل مال ، لان الولي هو الذى أدخل الطفل في الاحرام . (٢)
أى أنهم قالوا : أنها في مال الولي مطلقا دون أى تفصيل .

* الرأى الثانى :

يرى المالكية في قول ، وقيل : هو الراجح والشافعية في قول ، والحنابلة فى قول ، الى أن الطفل لو ارتكب محظورا من محظورات الاحرام ، فان جزاء ذلك يكون في مال الطفل . (٣)

-
- (١) مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٦١
(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٦ - ٤٨٧ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٦١ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٣١ ، ٣٤ ، المغنى ج ٣ ص ٢٥٥ .
كما ان الشافعية قالوا : ان عمد الطفل ، كأن حلق ، أو قلم ظفرا ، أو قتل ميتا عمدا ، قالوا : ان عمد هذه الاعمال وسهوها سواء ، وهذا هو المذهب عندهم ، وتجب فيه الفدية ، وهى في مال الولي ، وهو الاصح عندهم .
والقول الثانى في مال الطفل ، كما انهم قالوا : لو لبس ناسيا فلا فدية قطعا ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٣١ - ٣٢
(٣) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٦ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٣١ - ٣٢ ، المغنى ج ٣ ص ٢٢٥ .

وعلل الشافعية ذلك ، بأنه وجب لمملحته فكان في ماله كأجرة المعلم^(١)
وعلل الحنابلة لذلك ، فقالوا : ان سبب وجوب ذلك في مال الطفل ، لائها
وجبت بجنايته أشبهت الجناية على آدمي .^(٢)

* الرأي الثالث :

وقد فصل أصحابه على النحو التالي :

* أولا : الحنابلة :

يروون ان كفارة الحج تكون في مال الولي ، اذا أنشأ الولي السفر ، بالطفـسـل
تمرينا له ، على الطاعة ، لانه هو السبب فيه ، وهذا كما لو أـتـلف مال غيره
بأمره لانه لا حاجة للتمرن عليه ، لان الحج لا يجب الامرة في العمر ، وقد
لا يجب .

أما لو سافر الطفل مع الولي للتجارة أو ليستوطن مكة ، أو مما يباح للولي
السفر بالطفل اليه ، فان ذلك يكون في مال الطفل ، سواء كان ذلك في وقـسـت
الحج أو غيره .^(٣)

(١) المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢١

(٢) المغنى ج ٣ ص ٢٢٥

(٣) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨١ - ٣٨٢ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٤٧٥ ،
وقال الحنابلة : ان عمد الطفل خطأ لعدم صحة قصده ، فلا يجب بفعله شيء الا فيما
يجب على المكلف في خطأ ونسيان كازالة الشعر ، وقتل الصيد بخلاف الطيب ،
ولبس المخيط .

كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨٢ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٤٧٥ .

* ثانيا : المالكية :

فصلوا متى يكون الجزاء على الولي ، ومتى يكون على الطفل كتفصيلهم فسي
النفقة الزائدة في السفر عن الحضر ، هذا في قول عنهم . (١)
وفي قول ثان : اذا ارتكب محظورا بلا ضرورة ، فالفدية في مال الاب ، وان كان
لضرورة فالفدية في مال الطفل . (٢)

* الحكم فيما لو جعل الولي الطفل يرتكب محظورا من محظورات الاحرام:

قد يلجأ ولي الطفل أن يجعله يرتكب محظورا من محظورات الاحرام ،
كحلق رأسه أو تقليم ظفر ونحو ذلك ، وقد يفعل الولي بالطفل ، امّا
لضرورة أو لغير ضرورة فما حكم ذلك ؟

* أولا: لو جعل الولي الطفل يرتكب محظورا من محظورات الاحرام لضرورة .
وذلك كأن يحلق رأسه لاذى أو تغطية رأس الطفل لبرد أو لمنع حر ونحو
ذلك فقد ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين .

* المذهب الاول :

ذهب الحنابلة ، وفي قول للمالكية ، الى أن الولي لو طيب الطفل ، أو حلق
رأسه أو قلم ظفره لضرورة ، فقد فصلوا في ذلك ، أي انه قد يكون ذلك في مال
الطفل ، وقد يكون في مال الولي ، وهذا كتفصيل الحنابلة والمالكية في النفقة

(١) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٦ .

(٢) التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٦ .

الزائدة في سفر الحج عن نفقة الحضر . (١)

*** المذهب الثاني :**

ذهب الشافعية في قول ، والمالكية في قول ، الى انه لو طيب الولي الطفل
لضرورة انه لا يفصل في ذلك ، بل هي على الولي لانه الفاعل . (٢)

*** ثانيا : لو جعل الولي الطفل يرتكب محظورا من محظورات الاحرام لغير ضرورة :**

ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :

*** المذهب الاول :**

ذهب الشافعية والحنابلة ، وفي قول للمالكية الى أن الولي لو طيب الطفل
لغير حاجة ، فالفدية تكون في مال الولي ، لان هذا كمن حلق رأس محرم
بغير اذنه . (٣)

(١) انظر كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨٢ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل
ج ٢ ص ٤٨٦ - ٤٨٧ .

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٦ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٣٤ ،
كما ان هناك أقوالا للشافعية والمالكية في ذلك ، حيث جعلوه كاستعمال أو مباشرة
الطفل للطيب ، فمنهم من فضل في ذلك كالنفقة الزائدة على الحضر ، وهم المالكية
في قول ، ومنهم من جعله في مال الطفل ، هذا في قول للمالكية . وفي قول
للشافعية ، وفي قول ثان لهما جعلوه في مال الولي . لم اذكر ذلك مفعلا منعنا
للتطويل . مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، المجموع شرح
المذهب ج ٧ ص ٣٣ - ٣٤ .

(٣) المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٣٣ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨٢ ، مواهب
الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٦ .

* المذهب الثاني :

ذهب المالكية في قول ، الى انه لو طيب الولي الطفل لغير ضرورة فحكم
الفدية حكم زيادة النفقة عن نفقة الحضر . (١)

* مقدار الفدية على الطفل :

ذهب الحنابلة والشافعية في وجه ، الى انه لو كانت الفدية على الطفل ،
ودخلها الصوم ، لم يصم الولي عنه ، اذ الصوم الواجب لا تدخله النيابة
كقضاء رمضان .

يقول الحنابلة : لم يصح صوم الولي عنه ، بل يبقى في ذمته حتى يبلغ ، فان
مات الطفل أطعم عنه كقضاء رمضان .

وقال الشافعية في هذا الوجه : لا يصح منه في حال الصبا ، لانه يقع واجباً
والطفل ليس ممن يقع منه واجب . (٢)

وذهب الشافعية والحنابلة ، الى أنه لو كانت الفدية على الولي بسبب الطفلس
ودخلها الصوم ، صام عنه لوجوبها عليه ، ابتداء ، أى يكون صوم الولي

(١) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٦

(٢) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٢٨٢ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٣٣ ،

وفي الوجه الثاني عند الشافعية ، وقيل هو الأرجح يجزئه ، لان صوم الطفل صحيح . المجموع
شرح المذهب ج ٧ ص ٣٣ .

وقالوا : انه لو اراد الولي ان يفدى عنه بالمال في التخيير لم يخير ، لانه غير متعين
فلا يجوز صرف المال فيه ، وقالوا : ان ذلك هو المذهب ، وقيل ان في ذلك خلافاً فيه .
المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٣٢ - ٣٣ .

وقالوا : لو كانت الكفارة مرتبة في مال الطفل فحكمها يكون حكم كفارة القتل .

المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٣٢ - ٣٣

عن نفسه ، لا بالنيابة . (١)

وقال الشافعية : أنه لو وجبت الفدية على الولي بسبب الطفل ، فهي كالفدية

الواجبة على البالغ بفعل نفسه ، فان اقتضت صوماً أو غير فعله وأجزأه . (٢)

*** كيفية احرام الطفل المميز :**

لا خلاف بين الفقهاء في انه يصح احرام الطفل المميز بنفسه . (٣)

ولكن هل يشترط في صحة حج الطفل المميز اذن الولي أم لا ؟ -

ذهب المالكية والشافعية والحنابلة ، الى أنه لا بد لحج الطفل المميز أن يأذن

له الولي . (٤)

وعللوا لما ذهبوا اليه بما يأتي :

ان الحج عبادة كسائر العبادات ، والعبادات أحد نوعي العقود ، فكان منسبه

ما يعقده المميز لنفسه باذن وليه كالبيع .

(١) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨٢ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٤٧٥ ، المجموع

شرح المذهب ج ٧ ص ٣٢

(٢) المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٣٢

(٣) الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ ص ٤٦٦ ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع

ج ٢ ص ١٤٤ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨١ ، مغنى المحتساج

ج ١ ص ٤٦٢ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨٠ .

(٤) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨١ ، مغنى المحتساج ج ١ ص ٤٦٢ ، كشف

القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨٠ .

كما ان الحج عقد يؤدي الى لزوم مال ، فلم ينعقد بنفسه كالبيع . (١)

* حكم انعقاد حج الطفل المميز بدون إذن وليه :

ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :

* المذهب الاول :

ذهب المالكية في قول ، وفي وجه للشافعية ، الى ان احرام الطفل ينعقد اذا كان بدون إذن وليه ، ويصح ذلك ، لانه تنعقد صلاته فكذلك حجه . (٢)

* المذهب الثاني :

ذهب الحنابلة ، وفي الوجه الأصح عند الشافعية ، وفي قول عند المالكية الى ان حج الطفل المميز لا يصح ، اذا كان بغير إذن وليه .
وعلموا لما ذهبوا اليه ، بأن الحج يفتقر في ادائه الى المال ، فلم يصح بغير إذن الولي ، وهذا بخلاف انعقاد صلاته ، اذ أنها لا تحتاج في ادائها الى مال ولهذا لم ينعقد بنفسه كالبيع . (٣)

* حكم تحليل الولي للطفل اذا أحرم بالحج :

احرام الصبي بالحج اما ان يكون باذن الولي ، أو بغير اذنه .

-
- (١) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨٠ ، المغنى ج ٣ ص ٢٥٣ .
(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨١ - ٤٨٢ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٦٢ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢١ ، ٢٢ .
(٣) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨٠ ، المغنى ج ٣ ص ٢٥٣ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٦٢ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢١ - ٢٢ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٢ .

✳ أولا : اذا كان باذنه :

ذهب المالكية والحنابلة ، ومفهوم قول الشافعية ، الى انه ليس للولي تحليل
الطفل اذا أحرم باذنه كالبالغ . (١)

✳ ثانيا : اذا كان بدون اذنه :

ذهب المالكية والشافعية ، الى ان لولي الطفل المميز تحليله اذا أحرم بغير
اذنه . (٢)

مع اتفاقهم في ذلك الا ان الشافعية ، قالوا : ان تحليل الولي للطفل المميز
اذا أحرم بدون اذنه ، يكون اذا قالوا : أنه يمح احرامه بلا اذنه ، وكأنهم
أرادوا بذلك انه لو أحرم باذن الولي ليس للولي تحليله من احرامه (٣)

(١) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٢ ، كشاف القناع عن متن الاقناع
ج ٢ ص ٣٨٠ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٦٢ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٢-٢٣
وقال المالكية : وللولى الرجوع بعد الاذن ، وقبل الاحرام ، ولا سيما اذا كان ذلك
لمصلحة الطفل .

مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٢ .
(٢) التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٤٨١ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل
ج ٢ ص ٤٨١ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٦٢ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٣ .
وقال المالكية : كما ان للولى ابقاءه على احرامه بحسب ما يرى من المصلحة فان
كان يرتجى بلوغه ، فالاولى تحليله ليحرم بالفرض بعد بلوغه .

مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨١ .
(٣) مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٦٢ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٣ .
كما ان مفهوم المخالفة من قول الحنابلة عندما قالوا : انه ليس لولى المميز
ان يحلله اذا أحرم باذنه ، فمفهوم المخالفة من قولهم ان له احلاله اذا أحرم ==

* حكم احرام الولي عن الطفل المميز :

ذهب الفقهاء في حكم احرام الولي عن الطفل المميز الى مذهبين :

* المذهب الاول :

ذهب الحنفية ، وفي الاصح عن الشافعية ، الى أن للولي ان يحرم عن الطفل المميز .

كما ان الحنفية قالوا : وينبغي للولي ان يجرد المميز قبله ويلبسه ازارا ورداء مبسوطين . (١)

* المذهب الثاني :

ذهب المالكية والحنابلة ، وفي وجهه عند الشافعية الى أن ذلك لا يصح . (٢)

== من غير اذنه . والله اعلم .

كشاف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨٠ .

حكم فدية الطفل اذا ارتكب محظورا من محظورات الاحرام ولم يكن احرم باذن وليه :
ذهب الشافعية الى انه لو أحرم الطفل بغير اذن وليه فالفدية في ماله ، أى في مال الطفل ، وهذا كما لو اتلف شيئا لآدمي .

وقيل ان في ذلك وجهين ، وقيل : عن ذلك انه ضعيف وغريب .

المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٣٢ .

كما ان المالكية قالوا : ان الطفل المميز يحرم من الميقات ، وان كان يجوز ادخاله بغير احرام . مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٧٦ .

(١) حاشية رد المحتار ج ٢ ص ٤٦٦ ، الهداية شرح بداية المبتدى ج ٢ ص ٢٤٣ ، مغنى

المحتاج ج ١ ص ٤٦١ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٣ .

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٢ ، كشاف القناع عن متن الاقناع ج ٢

ص ٣٨٠ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٤٧٤ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٣ .

وعللوا لما ذهبوا اليه بما يأتي :

- * أولا: قالوا ان القاعدة ، أن كل فعل يمكن للصبي فعله فليس لوليه ان يفعله عنه ، ولا شك ان المميز يمكنه مباشرة الاحرام ، فلا يصح أن يفعله الولي عنه وهذا تعليل المالكية . (١)
- * ثانيا : ان عدم احرام الولي عن المميز لعدم الدليل وهذا تعليل الحنابلة . (٢)
- * ثالثا : قالوا : أنه لو قلنا أنه يصح استقلال الطفل ، لم يصح احرام الولي ، وهذا تعليل الشافعية . (٣)

* * *

-
- (١) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٢ .
 - (٢) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨٠ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٤٢٤
 - (٣) المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٣ .

الفصل السادس

في نسبه

وفيه مباحث :

المبحث الأول : في أقل مدّة الجهل وأكثره
وأثر ذلك في ثبوت نسبه من أبيه

المبحث الثاني : في اللقيط وبمن يلتحق .

المبحث الثالث : في حكم العمل بالقيافة في إثبات
النسب .

المبحث الرابع : في نفيه باللعان وآثار ذلك .

* الفصل السادس : في نسبه :

* المبحث الاول : في أقل مدة الحمل وأكثره ، وأثر ذلك في ثبوت نسبه من

أبيه :

إن من اهتمام الاسلام بالطفل وإن كان الاهتمام بالطفل هو أساسا اهتمام بالإنسان فلم يهتم فقط بتكثير النوع البشرى ، وإنما أراد له الكرامة ، ولذلك فقد اهتم بنسبه أكبر اهتمام .

وحتى لا تختلط الانساب ببعضها حرم الزنا ، وأحل الزواج ، وشرع العـدد بأنواعها ، ومن حكم تشريعها هو حفظ الانساب ، بل ذهب الى ابعاد من ذلك بأن حدد أقل مدة للحمل حتى يلحق نسب الطفل بأبيه ، كما حدد أكثر مدة الحمل ، حتى يعرف الإنسان من ينتسب اليه ، اذا كان هناك طلاق ، أو خلع أو لعان ، وغير ذلك .

كما ان بحث ذلك مفصلا لا يمكن استيعابه في هذا المبحث لطوله ، ولأهميته ولكن لابد من بيان أقل مدة للحمل وأكثرها حتى يمكن بعد ذلك بناء الحكم عليه ، ولن أخوض في تلك التفصيلات ، وإنما ليكون القارىء على بصيرة عمن تلك المدة .

* أولا : في أقل مدة للحمل :

لا خلاف بين الفقهاء في أن أقل مدة للحمل هي ستة أشهر . (١)

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ٤٥ ، شرح العناية على الهداية ج ٣ ص ٤٤٢ -

٤٤٣ ، شرح الامام ابى الحسن المسمى كفاية الطالب الربانى ج ٢ ص ١٠٥ ، أحكام القرآن لابن العربى ج ٤ ص ١٦٩٧ - ١٦٩٨ ، الام ج ٥ ص ٢٢٢ ، المذهب للشيرازى : ج ٢ ص ١٢٢ ، الإنصاف ج ٩ ص ٢٧٤ ، الفروع ج ٥ ص ٥٣٧ ، المحلى ج ١٠ ص ٣١٦ .

وعلى هذا فمن تزوج بامرأة ، وهو ممن يولد له ، وكان لهما ستة أشهر —
من وقت الدخول ، وجاءت بولد ، لحقه نسبه .
فإن جاءت به لاقل من ذلك فلا يلحقه نسبه .
واستدلوا على أن أقل مدة للحمل هي ستة أشهر بالكتاب والاثار .

* أولا : من الكتاب :

أ - قوله تعالى : (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ
كُرْهًا وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا) . (١)

ب - قوله تعالى : (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ
الرُّضَاعَةَ) (٢) الآية .

* وجه الدلالة من الآيتين :

في الآية الاولى دليل على أن أقل الحمل هو ستة أشهر ، لانه جعل في الآية
الثانية مدة الرضاعة التامة حولين ، فاذا حط منه مدة الرضاعة التامة ، وهو
أربع وعشرون شهرا لم يبق الا ستة أشهر ، وبه قال الاطباء ، ولعل تعيين أقل
مدة الحمل ، وأكثر مدة الرضاع لانضباطهما ، وتحقق ارتباط النسب والرضاع
بهما . (٣)

(١) سورة الاحقاف آية / ١٥

(٢) سورة البقرة آية / ٢٣٣

(٣) أنوار التنزيل وأسرار التأويل المسمى تفسير البيضاوى للامام ناصر الدين ابو الخير
عبد الله بن عمر الشيرازى البيضاوى ، دار الفكر ص ٦٦٦ - ٦٦٧ ، تفسير ابو السعود ==

ثانيا : من الاثر :

روى ان امرأة تزوجت فولدت لستة أشهر من يوم ان تزوجت ، فأتى بها عثمان ، فأراد ان يرجمها ، فقال ابن عباس لعثمان : انها ان تخاممكم بكتاب الله تخمكم^(١) قال الله عز وجل : (وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا)^(٢) وقس قال (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ)^(٣) فالحمل ستة أشهر والفصال أربعة وعشرون شهرا ، فخلى سبيلها .^(٤)

وروى أن عثمان قد أتى بامرأة قد ولدت لستة أشهر ، فأراد ان يقضى عليها بالحد ، فقال له علي رضي الله عنه : ليس ذلك عليها ، قال تعالى : (وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا)^(٥) وقال تعالى : (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ)^(٦) فالرضاع أربعة وعشرون شهرا ، والحمل ستة أشهر ، فرجع

== المسمى ارشاد العقل السليم الى مزايا القرآن الكريم لقاضي القضاة الامام ابي السعود محمد بن محمد العمادى الناشر دار احياء التراث العربى ، بيروت ، لبنان ج ٨ ص ٨٢ .
٨٣ .

- (١) خصمه : غلبه .
(٢) سورة الاحقاف آية / ١٥
(٣) سورة البقرة آية / ٢٣٣
(٤) احكام القرآن لابن العربى ج ٤ ص ١٦٩٧ ، ١٦٩٨ ، وانظر السنن الكبرى ، وقال اتى بها عمر بدل عثمان رضى الله عنهما ج ٧ كتاب العدد ، باب ما جاء في اقل الحمل ص ٤٤٢ .

(٥) سورة الاحقاف آية / ١٥

(٦) سورة البقرة آية / ٢٣٣

عثمان عن قوله ، ولم يحددها " . (١)

(١) الجامع لاحكام القرآن ج ١٦ ص ١٩٣

وانظر السنن الكبرى ج ٧ كتاب العدد باب ما جاء في أقل الحمل ص ٤٤٢ - ٤٤٣ ، وزاد فأمر بها أن ترد فوجدت قد رجعت .

قال ابن القيم - رحمه الله - في أقل مدة الحمل في كتابه التبيان في اقسام القرآن . قال " وأما أقل مدة الحمل فقد تظاهرت الشريعة والطبيعة على أنها ستة أشهر ، قال تعالى : (وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا) ، وقال تعالى : (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) ، وقال جالينوس : كنت شديداً الفحص عن مقادير ازمنة الحمل ، فرأيت امرأة واحدة ولدت في مائة وأربع وثمانين ليلة ، وزعم صاحب الشفاء انه شاهد ذلك " ص ٢١٣ .

وبعد ان بينا رأى الفقهاء في ذلك يحسن بنا ان نبين رأى الطب الحديث في أقل مدة الحمل ، جاء في كتاب خلق الانسان بين الطب والقرآن قال : " أما أقل الحمل فيتفق فيه الطب والشرع وكلام الفقهاء تمام الاتفاق ، فالطب يقرر أن أقل الحمل الذى يمكنه العيش ، بعد ستة أشهر ، وفي الواقع ، قليلا ما يعيش هذا المولود - واستدل على ذلك - بما نشر في جريدة البلاد في ١/٢٤ / ١٣٩٩ هـ - الموافق ١٩٧٨/٢/٢٤ م تحقيقا صحفيا عن مولود طفل ، في مستشفى الولادة فى جدة عمرة ستة أشهر ، ووزنه ٦٠٠ جرام فقط ، واستمرت حياته حتى كتابة التحقيق ستة أيام ، وليس يدرى ما جرى له بعد ذلك " ص ٤٥١ بتصرف . وأيا كان فقد تبين من هذا ان أقل الحمل ستة أشهر ، والله اعلم .

❖ ثانيا : أكثر الحمل :

ان في تحديد أكثر مدة الحمل حتى يمكن معرفة انتساب الولد لابييه ، وهذا كمعتدة الطلاق الرجعى ، كأن تكون لم تقرر بانقضاء العدة ، ومكث حملها أقصى زمن الحمل ، فهنا ينسب الولد للمطلق ، أو كالتى يستراب هل هى حامل أم لا ، فتمكث أقصاه حتى تزول الريبة ، أو ان تكون طلقيت ، أو مات عنها فلم تنكح حتى انتهت عدة طلاقها أو عدتها لموته ، ومكثت أقصى مدة الحمل ، فأنه يلحقه الولد ، وانقضت عدتها بذلك .

الا أن الفقهاء اختلفوا في أكثر مدة الحمل الى ثلاثة مذاهب :

❖ المذهب الاول :

ذهب الحنفية ، وفى رواية عن الامام احمد ، أن أقصى مدة للحمل سنتان . (١)
واستدلوا لما ذهبوا اليه من الاثر .

أ - لخبر السيدة عائشة رضى الله عنها ، قالت : " ما تزيد المرأة في الحمل عيسى سنتين ، ولا قدر ما يتحول ظل عمود المغزل " . (٢)

ب - وما روى أن رجلا جاء عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقال يا أمير المؤمنين انى غبت عن امرأتى سنتين ، فجئت وهى حبلى ، فشاور عمر رضى الله عنه ناسا في رجمها ، فقال معاذ بن جبل رضى الله عنه ، يا أمير المؤمنين : إن كان

(١) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ٤٥ ، شرح فتح القدير ج ٤ ص ٣٦٢ ، شرح العناية

على الهداية ج ٤ ص ٣٦٢ ، المغنى ج ٧ ص ٤٧٧ ، الانصاف ج ٩ ص ٢٧٤ الفروع ج ٥ ص ٥٣٧

(٢) السنن الكبرى ج ٧ كتاب العدد باب ما جاء في أكثر الحمل ص ٤٤٣ ، سنن الدار قطنى ج ٣

كتاب النكاح ص ٣٢٢ .

لك عليها سبيل فليس لك على ما فى بطنها سبيل فاتركها حتى تضع ،
فتركها ، فولدت غلاما قد خرجت ثناياه ، فعرف الرجل الشبه فيه ، فقال
ابنى ورب الكعبة ، فقال عمر رضى الله عنه ، عجزت النساء ان يلدن مثل معاذ
لولا معاذ لهلك عمر . (١)

* وجه الدلالة :

قالوا ان قول السيد عائشة رضى الله عنها ، محمول على السماع ، لانه لا يدرك
بالرأى ، ولان العقل لا يهتدى الى معرفة المقادير ، وظل المنزل ، مثل للقلبة
لانه حال الدوران ، أسرع زوالا من سائر الظلال . (٢)

* مناقشة أدلة هذا المذهب :

ان قولهم ان هذه مقادير لا تكون الاسماعا ، وان سلمنا بها ، ولكن طرقها
مشكوك فيها . (٣)

* المذهب الثانى :

ذهب الشافعية ، وفى قول للمالكية ، وفى ظاهر المذهب للحنابلة ، الى أن أقصى

(١) السنن الكبرى ج ٧ كتاب العدد باب ما جاء فى أكثر الحمل ص ٤٤٣ ، سنن الدار

قطنى ج ٣ كتاب النكاح ص ٣٢٢ .

(٢) الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٣ ص ٥٤٠ ، الهداية شرح بداية المبتدى ج ٤ ص

٣٦٢ ، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ٤٥ .

(٣) وذلك ان ما استدلوا به عن جميلة بنت سعد قال عنه ابن حزم : ان جميلة بنت سعد

مجهولة لا يدري من هي ، فبطل هذا القول . وأما ما روى عن عمر رضى الله عنه فقد ==

مدة الحمل أربع سنوات . (١)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بما حدث في الوجود ، أو بالاستقراء ، وبالمعقول .

* أولا : بالاستقراء :

فعن مالك بن أنس ان السيدة عائشة رضى الله عنها قالت : " لا تزيد المرأة في حملها على سنتين ، قدر ظل المغزل ، فقال : سبحان الله ، من يقول هذا ؟ هذه جارتنا امرأة محمد بن عجلان (٢) امرأة صدق وزوجها رجل صدق ، حملت ثلاثة أبطن في اثني عشر سنة ، تحمل كل بطن أربع سنين ، وكانت تسمى حاملــــة

== قال عنه ابن حزم : كذلك هو من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الاعمش عن ابي سفيان عن اشياع لهم عن عمر ٠٠٠ الخ قال ان هذا ايضا باطل ، لانه عن ابي سفيان وهو ضعيف عن اشياع لهم وهم مجهولون .
المحلى ج ١٠ ص ٣١٦ .

(١) مغنى المحتاج ج ٣ ص ٣١٩ ، المذهب ج ٢ ص ١٢١ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٤ ص ١٤٩ ، التاج والاكلیل ج ٤ ص ١٤٩ ، بداية المجتهد و نهاية المقتصد ج ٢ ص ٩٣ ، المغنى ج ٧ ص ٤٧٧ ، الانصاف ج ٩ ص ٢٧٤ ، الفروع ج ٥ ص ٥٣٧ ، كما ان الرواية في المذهب المالكي : اختلفت فكما قيل اربع سنوات ، قيل خمس ، وقيل سبع ، واختلف في تشهير أى منها .

الخرشي على مختصر سيدى خليل ج ٤ ص ١٤٣ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٤ ص ١٤٩ (٢) محمد بن عجلان المدنى القرشى مولى فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة ، أبو عبد الله أحد العلماء العاملين روى عن أبيه وأنس بن مالك ، ورجاء بن حيوة وآخرين ، كان ثقة وقد وثقه كثيرون منهم صالح بن احمد عن أبيه ، وابن معين ، وأبو حاتم والنسائي كان عابدا فقيها الا انه حصل منه اختلاط في صحيفته ، وعلى هذا لا يحتج به الا بما يروى عنه الثقات ، كما ان الامام مسلم خرج له في المتابعات ولم يحتج به . مات رحمه الله بالمدينة سنة ثمان وأربعين . تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٣٤١ وما بعدها .

الفيل . (١)

الى غير ذلك من الوقائع ، وقالوا : ان ما لانص فيه يرجع فيه الى الوجود . (٢)

* ثانيا : من المعقول :

ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب لا امرأة المفقود أربع سنين ، ولم يكن ذلك الا لانه غاية الحمل . (٣)

* مناقشة أدلة هذا المذهب :

توقفت أدلة أصحاب هذا المذهب بما يأتي .

* أولا : بما استدلو به من الاستقراء .

ان هذه الأخبار كلها مكذوبة ولا يعرف قائلها . (٤)

كما ان الحكاية التي نسبت الى مالك يحتمل خطأها ، وقد يكون طهر المرأة امتد الى اربع سنين أو أكثر ، وحملت بالولد سنتين على قول أصحاب المذهب الاول أو حملت به لتسعة أشهر على غالب مدة الحمل . (٥)

كما ان ذلك ، وهو الحمل لاربع أو خمس ، يكون في غاية الندرة ، فلا تتعلّق به الاحكام ، فكيف يحتج بها على ثبوت نسب أو نفيه . (٦)

(١) سنن الدار قطنی ج ٣ کتاب النکاح ص ٣٢٢ ، السنن الكبرى ج ٧ کتاب العدد باب ما جاء في اكثر الحمل ص ٤٤٣ .

(٢) المغنی ج ٧ ص ٤٧٧ - ٤٧٨ .

(٣) قال في السنن الكبرى : " وقول عمر رضي الله عنه في امرأة المفقود تربص اربع سنين يشبه ان يكون انما قاله لبقاء الحمل اربع سنين " ج ٧ کتاب العدد باب ما جاء في اكثر الحمل ص ٤٤٣ ، وانظر المغنی ج ٧ ص ٤٧٨ .

(٤) هذا قول ابن حزم ، المحلی ج ١٠ ص ٣١٧ .

(٥) الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٣ ص ٥٤٠ .

(٦) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ٤٥ .

وقال أصحاب المذهب الاول : انهم أخبروا عن امرأة انها وجدت ذلك مدة تسعة أشهر من الحركة ، وانقطاع الدم ، وكبر البطن ، وأدرك الطلق فحين جلست القابلة تحتها ، أخذت في الطلق ، فكلما طلقت ، اعتمرت ماء هكذا شيئاً فشيئاً ، الى أن انضمر بطنها ، وقامت عنها قابلتها عن غير ولادة . (١) أما استدلالهم بالمعقول من ان عمر رضي الله عنه ضرب لا امرأة المفقود أربع سنين وما ذلك لا لان أقصى مدة الحمل أربع سنين ، أقول : ليس بل لازم أن يكسبون ذلك مرتباً على أن هذه هي أقصى مدة للحمل ، بل الظاهر انه ضربها لتتيقن حياته من موته . والله اعلم .

* المذهب الثالث :

ذهب الظاهرية الى أن أقصى مدة الحمل تسعة أشهر ، (٢) واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالآثر .

عن سعيد بن المسيب قال : قال عمر بن الخطاب : " ايما رجل طلق امرأته فحاضت حيضة ، أو حيضتين ، ثم قعدت فلتجلس تسعة أشهر حتى يستبين حملها ، فان لم يستبين حملها في تسعة أشهر ، فلتعقد بعد التسعة الاشهر ثلاثة أشهر عدة التي قد قعدت عن المحيض . (٣)

وقالوا : هذا عمر لا يرى الحمل أكثر من تسعة أشهر .

(١) الهداية شرح بداية المبتدى ج ٤ ص ٣٦٢

(٢) المحلى ج ١٠ ص ٣١٦

(٣) المحلى ج ١٠ ص ٣١٧

قال على رضى الله عنه إلا ان الولد قد يموت في بطن أمه فيتمادى بلا غاية حتى تلقيه متعطعا في سنين . (١)

* الترجيح :

مما سبق عرضه من أدلة اصحاب المذاهب السابقة ، ومناقشة ما أمكن مناقشته فان الراجح هو ماذهب اليه الظاهرية ، وهو ان أكثر مدة الحمل تسعة أشهر . وذلك لما قد ذكرته عند مناقشة تلك الادلة ، حتى ان بعض الفقهاء جعل اكثر مدة الحمل ثلاث سنين ، بل ان بعضهم قال : ليس لاقمائه وقت يوقف عليه وسواء من حد له بالسنين ، أو لم يحدد أمده ، كيف نقول هذا ؟ وهذا مشكل مع كثرة الفساد في هذا الزمان ، وان صحت هذه الحكايات ، فنحن لانتهم قائلين بالكذب ، نقول قد تكون صحيحة ، وذلك كما نعلم ان أكثر طهر المرأة لاحد لاكثره ، فقد تمكث المرأة وقت طهر ثلاث أو اربع سنين ، ومن ضمنها تحمل لمدة تسعة أشهر . (٢) . والله اعلم .

(١) المحلى ج ١٠ ص ٣١٧

(٢) ولنرى رأى الطب الحديث في أكثر مدة الحمل طالما انه ليس هناك نصوص شرعية تحدد أكثر الحمل .

فقد حدد أكثر مدة الحمل بتسعة أشهر ، وهذا كما جاء في كتاب خلق الانسان بين الطب والقرآن ، قال : " أما أكثر الحمل عند الاطباء ، تسعة اشهر ، فلايزيد عن شهر بعد موعده ، والا لمات الجنين في بطن أمه . . . ويعتبرون ما زاد عن ذلك نتيجة خطأ في الحساب الا ان الجنين قد يموت في بطن أمه ، ويبقى فيها أمدا طويلا ، وهذا معروف عند الأطباء ، قد ينكس - يعنى - ترسب فيه أملاح ===

- - - - -

== الكالسيوم ، فيصبح مثل الجير - الجنين - بعد موته ، ثم يقذفه الرحم بعد فترة
وقد يقذفه على فترات متقطعة ، وهذا كما جاء عن على رضي الله عنه في المحلى
ج ١٠ ص ٣١٧ كما سبق أن ذكرناه .

قال ايضاً صاحب كتاب خلق الانسان بين الطب والقرآن " ٠٠٠٠ وقد وجدت نساء
ممن كن يترددن على عيادتي يزعمن أنهن حوامل ، لعدة سنوات ، وبالفحص تبين
أنهن لم يكن حوامل ٠٠٠٠ وإنما كان ذلك الحمل كاذباً " ص ٤٥٢ - ٤٥٣ .
وهذا كما في قصة المرأة ، التي مكثت تسعة اشهر ولم تلد كما سبق أن ذكرنا
انظر ص ٧٢٣ .

والحمل الكاذب : هو حالة تمييز النساء اللائي يبحثن عن الإنجاب دون أن ينجبن
فتكون هناك أعراض كأعراض الحمل الحقيقي ٠٠٠ وقد يحدث لأحدى هؤلاء الواهمات
بالحمل الكاذب وتتصور أن الجنين بقي في بطنها سنيها ، وقد يحدث بعد ذلك
أنها تحمل فعلاً فتضع طفلاً طبيعياً في فترة حملها ، ولكنها نتيجة لوهمها
وإيهامها من حولها تتصور أنها حملته كل تلك السنوات .
خلق الانسان بين الطب والقرآن ص ٤٥٣ - ٤٥٤ ، كتاب الحمل والولادة - العقلم
عند الجنسين : اعداد محمد رفعت ونخبة من اساتذة الطب بجمهورية مصر
العربية ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م دار المعرفة للطباعة والنشر
من ص ٢٦ الى ص ٣٠ .

ومن اراد الاستزادة لمعرفة اسباب الحمل الكاذب فليراجع المرجع السابق ،
وان كنت قد رجحت رأي اصحاب المذهب الثالث وهو ان أكثر مدة الحمل تسعة أشهر ، ولكن
لأنقطع بذلك ، ويمكن الرجوع الى الطب لتبين الامر والا يمكن أن يضرب له مدة
سنة ، حتى لو كان هناك خطأ في حساب الاشهر فالسنة كافية . والله تعالى اعلم .

* المبحث الثاني : في اللقيط ، وبمن يلتحق :

* أولا : تعريف اللقيط :

* اللقيط لغة : من لقط الشيء ، أخذه من الأرض ، وقد غلب اللقيط على المولود المنبوذ . (١)

* اللقيط شرعا : عرف الفقهاء اللقيط بعدة تعريفات ، وقد اخترت تعريف الحنابلة وهو :

اللقيط : طفل لا يعرف نسبه ولا رقه ، أو ضل الطريق إلى سن التمييز . (٢)
وسمى هذا الطفل لقيطا ، من باب تسمية الشيء باسم عاقبته ، هذا كقوله
تعالى : (إِنِّي أَرَانِي أَعْمَرُ خَمْرًا) . (٣)

(١) المصباح المنير ج ٢ كتاب اللام مادة لقط ص ٥٥٧ ، مختار الصحاح باب اللام مادة لقط ص ٦٠٢ .

(٢) شرح منتهى الإرادات ج ٢ ص ٤٨١

واليك تعريفات الفقهاء للقيط وذلك للفائدة :

* عرفه الحنفية : اسم لحي مولود طرحه أهله خوفا من العيلة - الفقر - أو فرارا من تهمة الريبة . حاشية رد المحتار ج ٤ ص ٢٦٩ .

* وعرفه المالكية : بأنه صغير آدمي لم يعلم أبواه ولا رقه ، وهذا تعريف ابن عرفة من المالكية : الشرح الكبير ج ٤ ص ١٢٤ .

* وعرفه الشافعية : بأنه صغير أو مجنون منبوذا لا كافل له معلوم ، ولو مميزا لحاجته إلى التعمد . الاقناع في حل الفاظ أبي شجاع ج ٢ ص ٤١

(٣) سورة يوسف آية / ٣٦ .

وقوله تعالى : (إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ) . (١) سمي العنب خمرا ، والحي الذي يحتمل الموت ميتا باسم العاقبة . (٢)

* ثانيا : حكم التقاطه :

لا خلاف بين الفقهاء في طلب الشارع بالتقاط اللقيط ممن وجدته . (٣)
وقد استدلوا لما ذهبوا اليه بالكتاب والسنة والاثار .

* أولا : من الكتاب :

- أ - قوله تعالى : (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) (٤)
ب - قوله تعالى : (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ) . (٥)
ج - قوله تعالى : (وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا) . (٦)

* ثانيا : من السنة :

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
" من لا يرحم لا يرحم " . (٧)

- (١) سورة الزمر آية / ٣٠
(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٦ ص ١٩٧ .
(٣) حاشية رد المحتار ج ٤ ص ٢٦٩ ، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ٢٩٧ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٦ ص ٨٠ الخرشى على مختصر سيدى خليل ج ٧ ص ١٣٠ ،
الاقناع في حل الفاظ ابي شجاع ج ٢ ص ٤١ ، المهذب ج ١ ص ٤٤١ ، شرح منتهى الارادات ج ٢ ص ٤٨٢ ، المغنى ج ٥ ص ٤٤٧ ، المحلى ج ٨ ص ٢٧٣ .
(٤) سورة المائدة آية / ٢
(٥) سورة البقرة آية / ٢١٥
(٦) سورة المائدة آية / ٣٢
(٧) صحيح الامام البخارى ج ٨ كتاب الادب باب رحمة الناس والبهائم ص ١٠

ووجه الاستدلال من الكتاب والسنة ظاهر *

ثالثا : من الاثر :

عن سنين أبي جميلة^(١) ، رجل من بنى سليم ، أنه وجد منبوزا في زمان
عمر بن الخطاب ، قال فبحثت به الى عمر بن الخطاب ، فقال : ما حملك على أخذ
هذه النيسة ؟ فقال : وجدت بها ضائعة ، فأخذتها ، فقال عريفة : يا أميـــــ
المؤمنين ، انه رجل صالح فقال عمر : أكذلك ، قال : نعم ، فقال عمر بن الخطاب
اذهب فهو حر ، ولك ولاؤه ، وعلينا نفقته " .^(٢)

ومع اتفاق الفقهاء في طلب الشارع بالتقاط ممن وجده ، الا انهم اختلفوا في الوجه

(١) سنين أبو جميلة الضمرى ، وقيل السلمى ، وقيل اسم أبيه فرقد ، ادرك النبي صلى
الله عليه وسلم عام الفتح ، وحج معه ، وروى عنه ، وعن أبي بكر وعمر رضى
الله عنهما ، روى عنه الزهرى .

الاستيعاب في أسماء الاصحاب ج ٢ ص ١٣٤ وما بعدها ، اسد الغابة في معرفة
المحابة ج ٢ ص ٣٦١ ، تهذيب التهذيب ج ٤ ص ٢٤٥ .

(٢) موطأ الامام مالك على تنوير الحوالك ج ٢ كتاب الاقضية باب القضاء في المنبوز
ص ٢١٢ . وجاء بلفظ قريب في السنن الكبرى ج ١٠ كتاب الولاء باب من وجد
منبوزا ، فالتقطه لم يثبت عليه ولاء ص ٢٩٨ .

وقال عنه في تلخيص الحبير ، قال : رواه مالك في الموطأ ، والشافعى عنه عن
ابن شهاب عنه به ، وعلقه البخارى بمعناه . ج ٣ كتاب اللقيط ص ٧٧ .
ومعنى قوله : ولك ولاؤه : جعله مولاة كأنه اعتقه اذا التقطه ، فأنقذه من الموت ،
أو أن يلتقطه غيره فيدعى رقبته ، وقيل أمر بتربيته ، وليس ولاء العتق .
النظم المستعذب في شرح غريب المذهب ج ١ ص ٤٤١ .

الذي شرع عليه هذا الطلب ، فقد ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :

* المذهب الاول :

ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة الى ان التقاط اللقيط فرض كفاية^(١).

إلا ان الحنفية لم يجعلوا فرض الكفاية على عموميه بل قالوا : انه قد يكون

فرض عين ، وقد يكون فرض كفاية ، وقد يكون مندوبا كما يأتي :

ويكون فرض عين إذا لم يعلم به غيره كأن وجده في مفازة ، وهذا كمن رأى أعمى

يقع في البئر ونحوه ، ويفترض عليه حفظه من الوقوع .

ويكون فرض كفاية ، وذلك ان غلب على ظن المتلقط هلاكه ، ان لم يرفعه

لحصول المقصود بالبعض وهو صيانته .

ويكون مندوبا ان كان في غالب رأيه انه لا يهلك ، كأن وجده في المصر .^(٢)

* المذهب الثاني :

ذهب الظاهرية ، الى ان التقاط اللقيط واجب على من حضرته أن يقوم به .^(٣)

* رابعا : الحكمة من مشروعية التقاط اللقيط :

ان من حكمة مشروعية التقاط اللقيط ، هو احياء نفس بريئة لا ذنب لها ،

إذا تركت ، قد يكون مصيرها الضياع ، أو الموت ، وفي التقاطه احياء

لنفس قد يكون منها الملاح .

-
- (١) حاشية رد المحتار ج ٤ ص ٢٦٩ ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ٢٩٧ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٦ ص ٨٠ ، الخرشى على مختصر سيدى خليل ج ٧ ص ١٣٠ ، الاقناع في حل الفاظ ابي شجاع ج ٢ ص ٤١ ، المذهب ج ١ ص ٤٤١ ، شرح منتهى الارادات ج ٢ ص ٤٨٢ ، المغنى ج ٥ ص ٤٤٧ .
- (٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ٢٩٧ ، حاشية رد المحتار ج ٤ ص ٢٦٩ .
- (٣) المحلى لابن حزم ج ٨ ص ٢٧٣ .

وإذا كان التقاطه فرض كفاية ، فلو ترك لأثم الجميع ، ومما لاشك فيه ان التقاطه فيه الأجر الكبير .

كما ان في التقاط اللقيط ، رحمة حيث ان الشارع حث على التراحم ، فان الله سبحانه وتعالى : يرحم عباده سواء كان منهم الكافر والمؤمن والعاص والتقوى فلم لا يكون منا رحمة بهذا الطفل ، ومادام ذلك ، فهو طفل لا ذنب له ، ولذا شرع التقاطه .

كما ان في التقاطه إظهار الشفقة بالأطفال ، ولهذا قيل محرز غانم ، ومضيعة آثم ، كما ان في ذلك أسوة بنبينا عليه أفضل الصلاة والسلام ، حيث كان شديد الرحمة بالأطفال .

كما ان المسلم لا يكون من المسلمين اذا لم يرحم صغيرهم ، ولم يوقر كبيرهم .

* خامسا : حكم المال الذي يوجد مع اللقيط :

لا خلاف بين الفقهاء ، في ان ما وجد مع اللقيط من مال ، فهو له ، أي لللقيط^(١) . وعللوا لذلك بأن الطفل من أهل الملك ، لكونه حرا ، فيكون ما في يده لله وعلى هذا فله يد صحيحة بدليل انه يرث ويورث ، ويصح ان يشتري لــــه ويبيع .

وعلى هذا ، لو وجد معه مال مشدود عليه ، أو تحتة ، أو في يده ، أو منشورا عليه فهو له ، وان كان على دابة ، فالدابة له .

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ٣٠٠ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٦ ص

٨٠ ، التكملة الثانية المجموع شرح المذهب ج ١٥ ص ٢٨٩ ، شرح منتهى الارادات

ج ٢ ص ٤٨٣ ، المحلى ج ٨ ص ٢٧٦ .

أما لو كان المال مدفونا تحته .

فقد ذهب المالكية ، وفي وجه للشافعية الى انه لو وجد المال مدفونا تحت اللقيط ، فليس له إلا ان توجد معه رقعة مكتوبة فيها انه له ، فيكون ماله . (١)

وذهب الشافعية في قول ، والحنابلة في قول ، الى ان الحفر لو كان طريقا بالمال للقيط ، والا فلا ، لان الظاهر انه اذا كان طريقا فواضع اللقيط حفره وفي قول آخر لهما ، ان ذلك ليس له لانه لو كان للقيط لشده واضعه في ثيابه ، ليعلم به ، ولم يتركه في مكان لا يطلع عليه . (٢)

* سادسا : حكم الاشهاد على التقاطه :

أما بالنسبة لحكم الاشهاد لالتقاط الطفل ، فقد صرح بعض الفقهاء في ذلك ، كالمالكية والشافعية ، والبعض لم يصرح ، ولكن ما قالوه كأنهم أرادوا بذلك معنى الاشهاد كالحنفية ، والبعض فهم من قولهم كالحنابلة .

* المذهب الاول :

وهو المصرحون بأنه ، لا بد من الاشهاد

(١) . التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ١ ص ٨٠ ، روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٥ ص :

٤٢٤ - ٤٢٥ .

(٢) . التكملة الثانية للمجموع شرح المذهب ج ١٥ ص ٢٨٩ ، المنثني ج ٥ ص ٧٥٣ .

كما انهم بينوا حكم ماله وجد اللقيط بدار ، أو بستان ، أو وجد المال بجانبه لم يبين حكم ذلك منعا للتطويل .

ذهب المالكية والشافعية ، ومفهوم قول الحنابلة^(١) إلى ضرورة الاشهاد على التقاط اللقيط ، إلا ان المالكية ، قالوا : ينبغي ، ولم يجعلوه واجباً ابتداءً - ولكن إذا خيف من طول الزمن ان يدعى ، أو خيف عليه من الاسترقاق فان غلب على الظن ذلك فانه يجب الاشهاد .^(٢)

أما الشافعية فقالوا : انه يجب ابتداءً الاشهاد على التقاطه ، وذلك حفظاً لحريته ونسبه ، وكذلك الاشهاد على ما معه تبعاً ، لئلا يملكه ، فلو ترك الاشهاد لم تثبت له ولاية الحفظ عليه .
أما من سلمه له الحاكم ، فالاشهاد مستحب له فقط .^(٣)

* المذهب الثاني :

وهم من أراد بذلك معنى الاشهاد .
ذهب الحنفية الى ان الملتقط إذا لم يرد التبرع بالإنفاق على اللقيط وقصد ان ينفق عليه من بيت المال ، فإنه لابد ان يأتي به الى الامام ، كما انه يفهم من ذلك ، أنه اذا أراد ان يتبرع بالإنفاق عليه ، انه لا يأتي به الى الامام .^(٤)

(١) المغنى ج ٥ ص ٧٥٧

(٢) حاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٢٦ ، الخرشي على مختصر سيدي خليل ج ٧ ص ١٣٣ .

(٣) الاقناع في حل الفاظ ابي شجاع ج ٢ ص ٤١ ، مغنى المحتاج ج ٢ ص ٤١٨ .

(٤) الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٦ ص ١١٠ .

* الترجيح :

ان الراجح هو ماذهب اليه أصحاب الرأي الاول ، وهو وجوب الاشهاد ، وذلك
حفاظا على الطفل ، وان يرفع أمره الى الامام ، وعلى الامام ان يعمل على
مافيه صالح اللقيط . والله اعلم .

* سابعا : حكم النفقة على اللقيط :

ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة الى انه لو كان للقيط مال فسيان
نفقته تكون في ماله ، واذا لم يكن له مال فنفقته في بيت مال المسلمين .
واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالاثار والمعقول .

* أولا : من الاثر :

عن سنين أبي جميلة رجل من بني سليم أنه وجد منبوتا في زمان عمر بن
الخطاب ، قال فجئت الخ . (١)

* ثانيا : من المعقول :

ان جعل الاتفاق على اللقيط من ماله ابتداء ، لان الاتفاق من بيت المال يكون
لضرورة ، ولا ضرورة له إذا كان له مال .
أما في حالة عدم وجود المال لديه ، يكون في بيت مال المسلمين ، لأن اللقيط
عاجز محتاج لا مال له ، ولا قريب ، وبيت المال معد للمرف على مثله

(١) سبق ذكره والتعليق عليه . انظر ص / ٧٣٨

فصار كالمقعد الذي لا مال له ، أو كالفقير ، بل هو أولى ، ولأن ميراثه
لبيت المال فتكون نفقته عليه . (١)

* **ثامنا : هل يلزم الملتقط الاتفاق على اللقيط :**

وذلك اذا تعذر الاتفاق على اللقيط من بيت المال ، لأي سبب من الاسباب
فهل يلزم الملتقط بالاتفاق على اللقيط ؟ .
ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :

* **المذهب الاول :**

قالوا : لا يلزم الملتقط الاتفاق على اللقيط ، ولهم في ذلك تفصيلات .

* **المذهب الثاني :**

الزم الملتقط الاتفاق على اللقيط وجعله واجبا عينا عليه ، وإليك بيان ذلك .

* **المذهب الاول:**

ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة ، إلى انه لا يلزم الملتقط بالاتفاق على
اللقيط ، وإذا لم يكن للقيط مال ، أو تعذر الاتفاق عليه من بيت المال ، لأن أسباب
النفقة القرابة ، والزوجية ، والملك والولاء ، وهي منتفية عن اللقيط ، وإنما
كان التقاط الملتقط اللقيط ، إنما هو تخليص له من الهلاك وتبرع بحفظه

(١) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ٦ ص ١٩٨ - ١٩٩ ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق
ج ٣ ص ٣٩٧ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٦ ص ٨٠٠ ، الخرشى على مختصر خليل
ج ٧ ص ١٣٠ ، مغنى المحتاج ج ٢ ص ٤٢١ ، الاقناع في حل الفاظ ابي شجاع ج ٢ ص ٤٢ ،
المغنى ج ٥ ص ٧٥١ - ٧٥٢ ، شرح منتهى الارادات ج ٢ ص ٤٨٢ .

فلا يوجب ذلك النفقة ، كما لو فعله بنير اللقيط .
ومع اتفاقهم في ذلك - أي الجمهور - إلا أن لكل منهم تفصيلا كما سأبينه .

أ - الحنفية :

قالوا لو أنفق الملتقط على اللقيط من ماله ، فإن فعل باذن القاضي فله أن يرجع عليه ، إذا كبر ، وكان له كسب ، لأن أمر القاضي كأمر اللقيط بنفسه ، إذا كان كبيرا . وذلك لعموم ولاية القاضي ، فإذا أنفق بالامر الذي يصيره ديناً عليه فادعى أنه أنفق عليه كذا ، فإن صدقه اللقيط رجع به ، وإن كذبه ، فالقول قول اللقيط ، وعلى الملتقط البينة .

وإذا أمره القاضي بالاتفاق ولم يأمره بالرجوع بما أنفق ليكون ديناً على اللقيط فلا رجوع - وقال الحنفية إن هذا في الأصح - لأن مطلق الامر بالاتفاق إنما يوجب ظاهر ترغيبه في اتمام الاحتساب ، وتحصيل الثواب .
وان أنفق عليه بنير إذنه ، فلا يرجع عليه ، لأنه يكون متطوعاً بالاتفاق لعدم ولايته . (١)

ب - الشافعية :

قالوا : إذا لم يمكن الاتفاق على اللقيط من بيت المال ، اقترض له الإمام من المسلمين في ذمة اللقيط ، وهذا كالمضطر إلى الطعام .
وان تعذر الاقتراض ، قام المسلمون بكفايته فرضاً حتى يثبت لهم الرجوع بما أنفقوا على اللقيط ، ويقسطها الإمام على الأغنياء منهم ويجعل نفسه منهم .

(١) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ٦ ص ١٩٩ ، الهداية شرح بداية المبتدى ج ٦ ص ١١١
تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ٢٩٧ .

وان تعذر استيعابهم ، وذلك لكثرتهم قسطها على من رآه منهم باجتهاده ،
فان استووا في اجتهاده تخير ، فان ظهر له مال ، أو قريب رجع عليه لأن النفقة
هنا لم تسقط بمضى الزمان ، لأنها وقعت قرضا بإذن الحاكم ، والحاكم
إذا اقترض النفقة على من تلزمه ثبت الرجوع بها .
وإذا لم يظهر للقيط مال ، أو قريب ، فالرجوع على بيت المال من سهم الفقراء
والغارمين بحسب ما يراه الإمام . (١)

جـ - الحنابلة :

قالوا : إن لم يمكن الاتفاق على الطفل من بيت المال ، اقترض له الحاكم على بيت
المال ، ولو مع وجود متبرع ، لأنه بذلك أمكن الاتفاق عليه ، بلامنة تلحقه
أشبه أخذها من بيت المال .
وان بان له أب موثر رجع عليه ، وإلا وفي من بيت المال ، وان تعذر الاقتراض عليه
أو الأخذ منه كعدم وجود المال فيه فتكون نفقته على من علم حاله
الاتفاق عليه ، وهذا لقوله تعالى : (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى) (٢) ولان ترك الاتفاق
عليه فيه هلاكه ، وحفظه من الهلاك واجب ، وهذا كانقاده من الغرق ، كما ان من
أنفق على اللقيط ، لا يرجع عليه بما أنفقه لوجوبها على من علم به ، أي
أنها فرض كفاية .

(١) مغنى المحتاج ج ٢ ص ٤٢١ ، روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٥ ص ٤٢٥ .
ان سبب قول الشافعية : في الرجوع في نفقة اللقيط في سهم الفقراء أو الغارمين من
بيت المال ، لانهم عندما قالوا : ان نفقة اللقيط اذا لم يكن له مال في بيت المال
في سهم المصالح ، وقالوا : لان عمر رضى الله عنه استشار الصحابة رضى الله عنهم في
ذلك فأجمعوا على أنها في بيت المال .

(٢) مغنى المحتاج ج ٢ ص ٤٢١ ، الاقناع في حل الفاظ أبي شجاع ج ٢ ص ٤٢ .
سورة المائدة آية ٢ /

إلا أن الإمام أحمد قال : انه يرجع بما أنفق عليه من بيت المال ، وقيل : إن نوى الرجوع واستأذن الحاكم في ذلك رجع على الطفل بعد رشده ، وإلا رجع على بيت المال . (١)

* المذهب الثاني :

ذهب المالكية إلى انه إذا تعذر الاتفاق على اللقيط من بيت المال ، فإن نفقته تكون على الملتقط له واجب عين .

وعلموا لما ذهبوا إليه بأن الملتقط هو أولى الناس به ، لأنه بالتقاطه له ألزم نفسه بالنفقة عليه .

وتستمر نفقة الملتقط على اللقيط حتى يبلغ ، ويستغنى ، ولا رجوع له على اللقيط ، وإن كانت انثى فإلى دخول الزوج بها . (٢)

ولو أنفق الملتقط على اللقيط وهو يعلم بأن له مال له الرجوع إن أشهد على ذلك ، أو أن حلف انه أنفق ، ويكون ذلك من غير سرف ، أو يدعى انه وقت الإنفاق إنما قصد الرجوع أو أن الإنفاق من مال الطفل في ذلك الوقت متعسر لكونه عرضاً أو عقاراً ، أو كان المال في ذمة الناس . (٣)

-
- (١) شرح منتهى الإرادات ج ٢ ص ٤٨٢ ، المغنى ج ٥ ص ٧٥٢ .
(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٦ ص ٨٠ ، الخرشى على مختصر سيدي خليل ج ٧ ص ١٣٠ ، حاشية الشيخ على العدوى ج ٧ ص ١٣٠ - ١٣١ بلغة السالك لأقرب المسالك ، ج ٢ ص ٣٢٧ .
(٣) بلغة السالك لأقرب المسالك ج ٢ ص ٣٢٧ .
كما أن لهم تفصيلات أخرى في متى يكون الرجوع لم أذكرها منعاً للتطويل .

* تاسعا : حكم اسلامه :

أما حكم اسلام اللقيط ، فقد يرجع ذلك الى الدار التي التقط منها ، أو للملتقط فان للفقهاء في ذلك تفصيلات كما يأتي :

* أولا : الحنفية :

قالوا : ان وجد اللقيط مسلم في مصر من أمصار المسلمين ، فيحكم للقيط ————— بالاسلام .

وان وجد اللقيط ذمى في كنيسة ، أو في قرية ليس فيها مسلم فيكون اللقيط ذميا تحكيما للظاهر ، كما إذا وجد مسلم في بيعة ، أو كنيسة ، أو في قرية — من قرى أهل الذمة ، فيكون ذميا .

ولو وجد ذمى في مصر من أمصار المسلمين ، أو في قرية من قراهم ، أو ان يجده مسلم في مكان الكافرين ، ففي هاتين الحالتين ، اختلفت الرواية فمنهم من اعتبر المكان في الحاليين .

ومنهم من اعتبر حال الواجد فيهما حتى يحكم بإسلامه . (١)

* ثانيا : المالكية :

قالوا : ان الملتقط اذا وجد اللقيط في بلاد المسلمين فانه يحكم بإسلامه ، وذلك لانه الاصل والغالب ، وسواء كان الملتقط مسلما أو كافرا .

واذا التقطه مسلم من قرية ليس فيها من المسلمين سوى بيتين أو ثلاثة ، وقيل كذلك بيت واحد فانه يحكم بإسلامه ، تغليباً لجانب الاسلام ، ولكن اذا التقطه

(١) شرح العناية على الهداية ج ٦ ص ١١٣ - ١١٤ .

ذمى فالمشهور انه يحكم بكفره .

وإذا التقط اللقيط مسلم ، أو كافر في قرية من قرى الشرك ، فإنه يكــــون
مشركا ، وذلك تغليبا للدار ، والحكم للغالب . (١)

* ثالثا : الشافعية :

قالوا ان اللقيط يكون مسلما ، إذا وجد في الدار التي يسكنها المسلمون ، وان
كان فيها أهل ذمة ، تغليبا للإسلام .

وإذا وجد اللقيط في دار فتحها المسلمون ، وأقروها في يد الكفار بجزيــسة
أو صالحوهم ، ولم يملكوها ، فاللقيط مسلم ، إن كان فيها مسلم وإلا فكافر
وقيل انه مسلم لاحتمال انه ولد من يكتنم إسلامه منهم .

وإذا وجد اللقيط في دار كان المسلمون يسكنونها ، ثم غلب عليها الكفار ، فــــإن
لم يكن فيها من يعرف بالإسلام ، فهو كافر ، وقالوا : هذا هو الصحيح .
وقيل مسلم لاحتمال ان فيها كاتم إسلامه . (٢)

وان وجد اللقيط في دار الكفر ولم يكن فيها مسلم فيحكم للقيط بكفره .
ولكن لو كان فيها تجار مسلمون ساكنون فيها ، ففيه وجهان لهم أصحها
يحكم له بالإسلام تغليبا للإسلام . (٣)

(١) الخرشي على مختصر سيدي خليل ج ٧ ص ١٣٢

(٢) الى غير ذلك من التفصيلات ، ولم اذكرها خشية التطويل .

(٣) روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٥ ص ٤٣٣ - ٤٣٤ ، كما ان لهم تفصيلات أخرى في
ذلك .

* رابعاً : الحنابلة :

قالوا اذا وجد اللقيط بدار اسلام فيه مسلم ، أو مسلمة ، فهو مسلم لكونه
يمكن كونه منه ، لظاهر الدار ، وتغليباً للإسلام فانه يعلو ولا يعلى عليه . (١)
وان وجد اللقيط في دار أهل الحرب ، ولا مسلم فيه ، أو كان فيه مسلم كتاجر
وأسير ، فهو كافر رقيق لان الدار لهم .
وان كثر المسلمون بدار حرب ، فلقبطها مسلم تغليباً للإسلام . (٢)

* حادى عشر : بمن يلحق اللقيط :

أى حكم استلحاقه .

اللقيط كما هو معروف ، مجهول النسب ، كما انه لا يلتحق نسبه بملتقطه
لأنه أجنبى عنه ، وقد يستلحق اللقيط إنسان ما ، فأما ان يكون المستلحق
مسلماً ، أو ذمياً أو امرأة ، أو متعدداً ، ولكل حالة حكمها نبينها على سبيل
النحو التالى :

(١) وهذا لحديث عائذ بن عمرو المزنى ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الإسلام ،

يعلو ولا يعلى عليه " سنن الدار قطنى ج ٣ كتاب النكاح ص ٢٥٢ .
جاء في التعليق المغنى على الدار قطنى قال : الحديث أخرجه البخارى في الجنايز
تعليقاً من قول ابن عباس رضى الله عنهما ، رواه الطبرانى في معجمه الاوسط
والبيهقى في دلائل النبوة عن داود بن أبى هند عن الشعبى عن ابن عمر عن أبيه
" هذا الدين يعلو ، ولا يعلى " ورواه نهشل واسط عن معاذ بن جبل قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الايمان يعلو ولا يعلى " وأما اسناده الممنف
فيه عبد الله بن حشرج ، قال الدار قطنى : كلاهما مجهولان ، وذكره الزيلعى .

ج ٣ كتاب النكاح ص ٢٥٢

(٢) شرح منتهى الإرادات ج ٢ ص ٤٨٢ ، كما ان لهم تفصيلات أخرى لم اذكرها وذلك منعا
للتطويل .

أ - الحكم اذا كان المستلحق مسلما :

لا خلاف بين الفقهاء في أنه لو استلحق مسلم اللقيط به ، فإنه يلحقه سواء كان الملتقط أو غيره . (١)

ومع اتفاقهم في ذلك إلا أنهم اختلفوا في اشتراط البيئة لكي يلتحق بنفسه بالمدعى ، وكان خلافهم على مذهبين .

✽ المذهب الاول :

ذهب جمهور الفقهاء من حنفية وشافعية وحنابلة وظاهرية ، إلى أنه لو ادعى إنسان نسب اللقيط فإنه يتبعه ، ولا حاجة للبيئة لإثبات ذلك . (٢)

وعلموا لما ذهبوا اليه بما يأتي .

أنه إذا اقر المدعى بنسب اللقيط فإنه في ذلك إقرارا بما ينفعه ويتأذى بانقطاعه واللقيط محتاج لذلك ، لأنه يتشرف بالنسب ، ويعير لعدمه ، كما ان الملتقط لا ينازعه فيه أحد . (٣)

ثم ان في اقرار المدعى بذلك اقرار بحق لا ضرر فيه على غيره ، فأشبهه مألوا أقر بمال . (٤)

(١) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ٦ ص ١٩٩ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٦ ص ٨٢ ، منهاج الطالبين للإمام أبي زكريا بن شرف النووي مع مغنى المحتاج ، دار الفكر ج ٢ ص ٤٢٧ ، المغنى ج ٥ ص ٧٦٣ - ٧٦٤ ، المحلى ج ٨ ص ٢٧٦ .

(٢) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ٦ ص ١٩٩ ، مغنى المحتاج ج ٢ ص ٤٢٧ ، المغنى ج ٥ ص ٧٦٣ - ٧٦٤ ، المحلى ج ٨ ص ٢٧٦ .

(٣) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ٢٩٨

(٤) مغنى المحتاج ج ٢ ص ٤٢٧

كما ان الشافعية قالوا : يسن للقاضي ان يقول : للملتقط من اين هو ؟ ولدك من أمك أو زوجتك ، أو شبهة ؟ فإنه قد يتوهم ان الالتقاط يعيد النسب ، وقد قيل : ينبغي ذلك ، وقيل يجب ، وهذا إذا كان المستلحق ممن يجهل ذلك احتياطا للنسب . المرجع السابق .

وكذلك فان الولادات لا تعرف ، الا بقول الآباء والامهات ، وهكذا أنساب الناس كلهم ، ما لم يتيقن الكذب . (١)

*** المذهب الثاني :**

ذهب المالكية الى أنه لو ادعى إنسان اللقيط ، فانه لا يستلحقه الابينة ، أو وجه يدل على ذلك .

أما البينة : تشهد له ، أنه أبيه .

وأما الوجه : كأن عرف انه لا يعيش له ولد ، فزعم انه رماه لقول الناس اذا طرح عاش ونحوه ، أو لغلاء ونحوه (٢) مما يدل على صدقه فيلحق به (٣)

*** ب - الحكم فيما لو استلحقه الذمي :**

ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة الى أنه لو ادعى الذمي نسب اللقيط ، فانه يتبعه في النسب . (٤)

(١) المحلي ج ٨ ص ٢٧٦

(٢) ربما هذا عرف عند الناس ، وهو عرف خاطئ ، لجهلهم بالشرعية ، والشرعية متشوفة لحفظ النسب ، والله يتكفل بالرزق " نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ " سورة الانعام آية / ١٥١ .

(٣) الشرح الكبير ج ٤ ص ١٢٦ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٦ ص ٨٢ .

(٤) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ١٩٩ ، الخرشي على مختصر سيدي خليل

ج ٧ ص ١٢٣ ، مغنى المحتاج ج ٢ ص ٤٢٧ ، المغنى ج ٥ ص ٧٦٣ - ٧٦٤ .

كما ان للمالكية تفصيلات أخرى في ذلك .

وقال الحنفية والمالكية : انه ينزع من يد الذمي اللقيط الذي حكم له
باسلامه وحدد الحنفية وقت ذلك ، قبيل عقل الاديان . (١)

كما ان الحنفية والشافعية والحنابلة ، ذهبوا إلى أنه مع لحوق اللقيط
للذمي في نسبه ، لكن لا يلحقه في الدين .

وعلموا لما ذهبوا اليه بما يأتي :

ان لحوق اللقيط بنسب الذمي دون دينه لأن دعواه تضمنت شيئين النسب ، وهو
نفع للطفل ، ونفي الاسلام الثابت بالدار ، وهو ضرره ، ويمكن تصديقه في الاولى
لما فيها من النفع ، ولا يصدق في الثانية لأن فيها الضرر ، وليس من الضروري من
ثبوت النسب من الكافر ، ان نحكم بكفر اللقيط ، لأننا قد نحكم له بالاسلام
لأننا نحكم باسلامه ، باسلام أمه ، وإن كان أبوه كافرا . (٢)

كما ان اللقيط قد حكم باسلامه ، فلا يقبل قول الذمي في كفره ، وهذا كما لو
كان معروف النسب ، ولأنها دعوى تخالف الظاهر ، فلم تقبل بمجرد ادعائها كدعوى
رقه ، ولو أنه تبعه في دينه ، لم يقبل إقراره بنسبه ، لأنه يكون اضرارا به
فلم تقبل كدعوى الرق . (٣)

إلا ان الحنفية قالوا : لو برهن الذمي على ان اللقيط ابنه من أهل الذمة لا يلحقه
في دينه لأننا حكمنا باسلامه ، فلا يبطل الحكم بهذه البينة ، ولأنها شهادة
قامت في حق الدين على مسلم . (٤)

-
- (١) حاشية رد المحتار ج ٤ ص ٢٧٣ ، بلغة السالك لأقرب المسالك ج ٢ ص ٣٢٨ .
(٢) الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٤ ص ٢٧٣ ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٦ ص ٩٩
(٣) المغنى ج ٥ ص ٧٦٤
(٤) الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٤ ص ٢٧٣ .

وان كان على اللقيط زى أهل الشرك ، فهو ابنه ، وعلى دينه ، وكذلك
ان شهد على ذلك بمسلمين . (١)

* ج - حكم استلحاق المرأة الطفل :

ذهب الحنفية والشافعية في الاصح من مذهبهم ، وفي رواية عن الحنابلة الى أنه
لو ادعت امرأة نسب اللقيط ، فلا تقبل دعواها الا ببينة ، أو صدقها زوجها
صحت دعواها ، وإلا فلا ، لأن فيه حمل نسب الغير . (٢)

* د - اذا استلحق الطفل اثنان فأكثر :

اذا استلحق الطفل اثنان فأكثر فقد ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه
لو ادعى نسب اللقيط رجلان ، وكان لدى أحد منهما بينة ، فانه يلحق به . (٣)
ولكن لو لم تكن بينة ، أو تعارضت بينة كل واحد منهما فبأيهما يلحق اللقيط
بسه ؟

ذهب العلماء في ذلك الى مذهبين .

* المذهب الاول :

ذهب الحنفية الى انه اذا لم توجد بينة أو تعارضت بينة كل منهما ، فإن
نسب اللقيط يلحق بالاثنتين ، فيكون ابنهما لاستوائهما في النسب ، ولا يلحق

(١) المرجع السابق . وكونه على دين الكافر بشهادة المسلمين هذا مفهوم قولهم .

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٦ ص ٢٠٠ ، مغنى المحتاج ج ٢ ص ٤٢٧ ، المغنى
ج ٥ ص ٧٦٥ كما ان لكل مذهب تفصيلات وتفريعات غير هذه ، لم اذكرها منعاً
للتطويل .

(٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٦ ص ١٩٩ ، مغنى المحتاج ج ٢ ص ٤٢٨ ، المغنى ج ٥
ص ٧٦٦ .

به بقول القافصة . (١)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالسنة والمعقول .

* أولا : من السنة :

عن ابي هريرة رضى الله عنه أن رجلا ، أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال
يا رسول الله ولد لي غلام أسود ، فقال هل لك من ابل ، قال نعم ، قال : مسا
ألوانها ؟ قال حمر ، قال هل فيها من أ ورق ، قال : نعم ، قال : فأنى ذلك ؟ قال :
لعل نزع عرق ، قال فلعل ابنك هذا نزع . (٢)

* ثانيا : من المعقول :

قالوا : لم نقل بعرضه على القافصة ، لان حكم القافصة تعويل على مجرد الشبه
والظن والتخمين ، فإن الشبه يوجد بين الاجانب ، وينتفى بين الأقارب .
كما انه لو كان الشبه كافيا ، لاكتفى به فى ولد الملاعنة ، وفيما اذا أقر أحسد
الورثة بأخ فأنكره الباكون .

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ٢٩٨ - ٢٩٩ ، حاشية رد المحتار ج ٤ ص
٢٧١ - ٢٧٢ .

القافة : من قاف الأثر تبعه ، والقائف الذى يعرف الآثار .
المصباح المنير ج ٢ كتاب القاف مادة قاف ص ٥١٩ ، مختار المحاج باب القاف
مادة قوف ص ٥٥٦ .
قالوا ان هذا قول ابو يوسف من الحنفية ، فى انه لا يثبت اكثر من الاثنين ، وعند
محمد انه يثبت من الثلاث لا أكثر ، وعند الامام ابو حنيفة انه يثبت من الخمسة .
الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٤ ص ٢٧٢ ، بدائع المنافع فى ترتيب الشرائع
ج ٦ ص ٢٠٠ .

(٢) صحيح الامام البخارى ج ٧ كتاب الطلاق باب اذا عرض بنفى الولد ص ٥٣

* المذهب الثاني :

ذهب الشافعية والحنابلة ، الى انه لو ادعى رجلان اللقيط ، ولم تكسسن هناك بينة ، أو تعارضتا ، فانه يعرض على القافة ، فيكون لايهما الحقه القائف به . (١)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالسنة والاثر .

* أولا : من السنة :

عن عائشة رضي الله عنها قالت : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وهو مسرور ، فقال : يا عائشة ، ألم ترى مجزرا المدلجي^(٢) ، دخل على فرأى اسامة^(٣) وزيدا ، وعليهما قطيفة ، قد غطيا رؤسهما وبدت أقدامهما

(١) مغني المحتاج ج ٢ ص ٤٢٨ ، المغني ج ٥ ص ٧٦٦ - ٧٦٧ .

(٢) مجزر المدلجي القائف ، وهو مجزر بن الاعور بن جعدة بن معاذ بن عتوارة بن عمرو بن مدلج الكنانى المدلجي ، وانما قيل مجزر ، لانه كان كلما أسر أسيرا جز ناصيته وأطلقه ، وقيل هو ممن شهد فتح مصر ، وقيل ايضا ليس له رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(٣) الاصابة في تمييز الصحابة ج ٣ ص ٣٦٥ ، أسد الغابة في معرفة الصحابة ج ٤ ص ٣٠٣ .
أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل بن عبد العزى بن زيد بن أمية القيسى حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وابن حبه ، يكنى ابا محمد ، ويقال : أبوزيد وأبو خارجة ولد في الإسلام ، وأمه أم ايمن حاضنة النبي صلى الله عليه وسلم وأمره على جيش عظيم ، فمات النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان يتوجه ، فأنفذه ابوبكر ، وكان عمر بن الخطاب يحله ويكرمه ، ويفضله في العطاء ، اعتزل أسامة الفتن بعد قتل عثمان رضي الله عنهما إلى أن مات في آخر خلافة معاوية .
اختلف في سنة وفاته ، قيل سنة (٥٤) بالمدينة المنورة رضي الله عنه .

الاصابة في تمييز الصحابة ج ١ ص ٣١ ، أسد الغابة في معرفة الصحابة ج ١ ص ٦٤ وما بعدها .

فقال ان هذه الاقدام بعضها من بعض" (١)

* وجه الدلالة :

ان في هذا الحديث الشريف ، دلالة على جواز الاعتماد على القافة ، وهذا لسروره
صلى الله عليه وسلم .

* ثانيا : من الاثر :

قضاء عمر رضى الله عنه ، بقول القافة بحضرة المحابة ولم ينكره منكره
فكان اجماعا . (٢)

* * *

(١) صحيح الامام البخارى ج ٨ كتاب الفرائض باب القائف ص ١٥٧ .

(٢) انظر السنن الكبرى ، وقد ذكر عدة روايات ج ١٠ كتاب الدعوى والبيئات باب القافة

ودعوى الولد ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .

وانظر المغنى ج ٥ ص ٧٦٧ .

كما ان لهم أدلة غير تلك التى ذكرت لم اذكرها منعا للتطويل .

* المبحث الثالث :

ففي حكم العمل بالقيافة في اثبات النسب :-

أولا : تعريف القافة :-

القافة لغة : من قفا أثره ، أى أتبعه وقفى على أثره بفلان ، أى أتبعه
إياه ، ومنه قوله تعالى " ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِرُسُلِنَا .. " (١) الآية .

* تعريف القافة شرعا :-

هو من يلحق النسب بغيره عند الاشتباه ، بما خصه الله تعالى بسـه
من علم ذلك . (٢)

* حكم العمل بالقيافة في اثبات النسب :

وذلك كأن ادعى رجلان نسب طفل هل يلحق بهما ، أم يعرض على القائف
لإثبات نسبه من أحدهما ؟
ذهب الفقهاء في ذلك إلى مذهبين :-

* المذهب الأول :-

لا يرى أصحابه جواز إثبات النسب بالقافة ، وإليه ذهب الحنفية وعلى هذا

(١) سورة الحديد ، الآية / ٢٧

(٢) مغنى المحتاج ، ج٤ ، ص ٤٨٨ ، من شروط القائف : لا يقبل قول القائف الا اذا كان مسلما

حرا ذكرا عدلا مجربا فى الإصابة ، ومن أمثلة معرفته بالتجربة . هو أن يترك
الطفل بين عشرة من الرجال غير من يدعيه ، ويرى إياهم فان ألحقه بواحد

منهم أريناه مع عشرين فيهم مدعية ، فان ألحقه به لحق .

مغنى المحتاج ج ٤ ص ٤٨٨ - ٤٨٩ ، المغنى ، ج٥ ص ٧٦٩ - ٧٧٠ .

فلو ادعى رجلان طفلا ، فهو ولدهما ، وقال الامام أبو حنيفة رحمه الله
كذلك لو ادعاه ثلاثة أو أربعة ، فهو ابنهم جميعا . وقال أبو يوسف رحمه الله
لا يثبت لأكثر من اثنين وقال محمد رحمه الله : لا يثبت لأكثر من ثلاثة . (١)
واستدل الحنفية على ما ذهبوا اليه بالاجماع والمعقول .

* أولا : من الاجماع :

فقد قالوا : ان ذلك جاء عن عمر فقد ألحق ولدا باثنين ، وكان ذلك بمحض
من المحابة ، ولم ينقل انه انكر عليه منكر فيكون اجماعا . (٢)

* ثانيا : من المعقول :-

قالوا : لاحكم للقافة ، لان الحكم بالقافة ، تعويل على مجرد الشبه ، والظن
والتخمين ، فان الشبه يوجد بين الأجانب ، وينتفى بين الأقارب ، ولهذا روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم ، أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال :
يا رسول الله ولد لى غلام أسود ، فقال هل لك من ابل ؟ قال نعم ٠٠٠٠ الحديث . (٣)

(١) بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ، ج ٦ ، ص ٢٤٤ ، شرح فتح القدير ، ج ٥ ، ص ٥١ -

٥٢ الى ص ٥٤ .

(٢) لم أقف على أثر ورد بأن عمر رضى الله عنه الحق الولد باثنين ، ولم يعرضه
على القافة ، وانما ألحقه باثنين بعد عرضه على القافة ، فقد جاءت آثار
عن عمر بذلك فى السفتن الكبرى منها عن سعيد بن المسيب ، قال : دعا عمر
رضى الله عنه ، القافة فى رجلين اشتركا فى امرأة ، ادعى كل واحد منهما الولد ،
فقال اشتركا فيه ، فجعله عمر رضى الله عنه بينهما ، فقال سعيد أتسدرى
من يرثه ، قال آخرهما موتا يرثه .

ج ١٠ ، كتاب الدعوة والبيئات باب القافة ، ودعوى الولد ، ص ٢٦٤

(٣) سبق ذكره وتخريجه ، ص ٧٥٥

ووجه الدلالة من ذلك أنه لو كان الشبه كافياً ، لاكتفى به في ولد الملائنة ،

وفيما اذا أقر أحد الورثة بأخ فأنكره الباكون .

ان المدعيين استويوا في سبب الاستحقاق فيستويان فيه ، والنسب ، وإن كان

لا يتجزأ ، ولكن تتعلق به أحكام متجزئة ، فيما يقبل التجزئة كالنفقة في

حقهما على التجزئة ، وما لا يقبلها كالولاية يثبت في حق كل واحد منهما

كماليس معه غيره . (١)

مناقشة الأدلة :

نوقشت أدلة أصحاب المذهب الاول بما يأتي :-

ان الولد ينعقد من اثنين لقوله تعالى "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ
وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ ۚ" (٢) الآية .

وأما قولهم بأن سبب الشبه لا يدل على اعتباره في اللاحق لان اخباره صلى الله

عليه وسلم بالشبه ، يستلزم أنه مناط شرعى ، حيث أخبر به في مواطن ،

وهذا كما قال : عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : كان عتبة (٣) عهد

(١) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ، ج٦ ، ص ٢٤٤ ، شرح فتح القدير ، ج٥ ، ص ٥١ - ٥٢

(٢) سورة الحجرات الآية / ١٣

(٣) عتبة بن أبى وقاص ، واسم أبى وقاص مالك الزهرى ، أخو سعد بن أبى وقاص السدسى

تقدمت ترجمته في ، ص ٣٧ ، مات بالمدينة في حياة الرسول صلى الله عليه

وسلم ، وهو الذى كسر رباعية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشج وجهه بأحد ،

واختلف في إسلامه ، وقيل أن الصحيح لم يسلم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم

دعا عليه أن يموت كافراً ، قيل أن يحول عليه الحول ، لما فعل ما فعله يوم أحد

فما حال عليه الحول حتى مات كافراً ، وسبب موته بالمدينة ، فقد أصاب دما في قریش ،

فانتقل الى المدينة قبل الهجرة وسكنها ، ومات في الاسلام .

أسد الغابة في معرفة الصحابة ، ج٣ ، ص ٣٦٨ ، تهذيب التهذيب ، ج٧ ، ص ١٠٣ .

الى أخيه سعد أن ابن وليدة زمعة^(١) منى فاقبضه اليك ، فلما كان عام الفتح ،
أخذه سعد فقال : ابن أخى عهد الى فيه ، فقام عبد بن زمعة^(٢) ، فقال :

(١) ابن وليدة زمعة هو عبد الرحمن بن زمعة القرشى العامري هو ابن وليدة زمعة
الذى قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الولد للفراش وللعاهر
الحجر حين تخاصم فيه أخوه عبد بن زمعة مع سعد بن أبي وقاص وأمه
كانت لابيه يمانية ، وأبوه زمعة بن قيس بن عبد شمس بن عبدود بن نصر
بن مالك . . . وأخته سودة زوج النبي صلى الله عليه وسلم .

الاستيعاب في أسماء الأصحاب ، ج٢ ، ص ٤١٠ .
(٢) زمعة : بفتح الزاى وسكون الميم ، وقد تحرك ، قال النووى التسكين أشهر
وقيل التحريك هو المواب ، وانما الجارى على السنة المحدثين التسكين
فى الاسم ، والتحريك فى النسبة وهو ابن قيس بن عبد شمس القرشى العامري ،
والد سودة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، فتح البارى بشرح صحيح الامام
البخارى المطبعة البهية المصرية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ دار احياء
التراث العربى ، بيروت ، ج١٢ ، ص ٢٦ .

(٣) عبد بن زمعة بن قيس بن عبد شمس بن عبد ود بن نصر بن مالك القرشى
العامري أخو سودة أم المؤمنين ، زوجة رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، وقد وهم البعض ، فقال هو ، ~~هو~~ زمعة بن الاسود ، فان زمعة
بن الاسود غيره ، وزمعة والد عبد ، مات قبل فتح مكة ، وأسلم
هو - أى عبد - يوم الفتح ، وكان رضى الله عنه من سادات الصحابة ،
الاصابة فى تمييز الصحابة ، ج٢ ، ص ٤٣٣ ، الاستيعاب فى
أسماء الأصحاب ، ج٢ ، ص ٤٤٢ .

أخسى وابن وليدة أبي ولد على فراشه ، فتساوقما الى النبى صلى الله عليه
عليه وسلم ، فقال سعد : يا رسول الله ابن أخى قد كان عهد الى فيــــه ،
فقال عبد بن زمعة أخى ، وابن وليدة أبي ولد على فراشه ، فقال النبى
صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبد بن زمعة الولد للفراش ، وللعاهر الحجر ،
ثم قال لسودة بنت زمعة ، احتجبى منه ، لما رأى من شبهه بعتبــــه ،
فما رآها حتى لقي الله .^(١) فعمل بالشبه فى حجب سودة عنه ، والا لما
كان للاخبار فائدة يعتد بها .^(٢) كما أن عدم الأخذ بالشبه فى ولد الملاعنة
وذلك يرد عليه من وجهين .

أ - الوجه الاول :-

لحديث ابن عباس رضى الله عنهما ، أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبى^(٣)

(١) صحيح الامام البخارى ، ج ٨ ، كتاب الفرائض باب الولد للفراش حره كانت أو أمية

ص ١٥٣ - ١٥٤ .

(٢) نيسل الاوطار ، ج ٧ ، ص ٨٢ ، المغنى ، ج ٥ ، ص ٧٦٨ .

(٣) هلال بن أمية بن عامر بن قيس الانصارى شهد بدرا ، وأحد ، أسلم قديما أمه

أنيسه بنت هدم أخت كلثوم بن الهدم الذى نزل عليه النبى صلى الله عليه
وسلم لما قدم المدينة مهاجرا ، وهو أحد الثلاثة الذين تخلفوا عن
غزوة تبوك ، فنزل فيهم القران ، قوله عز وجل " وعلى الثلاثة الذين خلفوا "

الاية ، وهم هلال ، وكعب بن مالك ، ومرة بن الربيع رضى الله عنهم .

الاستيعاب فى اسماء الاصحاب ، ج ٣ ، ص ٦٠٤ ، أسد الغابة فى معرفة الصحابة

ج ٥ ، ص ٦٦ .

صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحماء^(١) ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 " البينة ، أوجد في ظهرك " فقال : يا رسول الله ، اذا رأى أحدنا رجلاً
 على امرأته ينطلق يلتمس البينة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول :
 " البينة ، والافجد في ظهرك " فقال هلال : والذي بعثك بالحق ، انى لصادق
 ولينزلن الله فى أمرى ، ما يبرىء ظهري من الحسد ، فنزلت " **وَالَّذِينَ يَرْمُونَ**
أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ^(٢) " فقرأ حتى بلغ " **مِنَ الصَّادِقِينَ**^(٣) "
 فانصرف النبي صلى الله عليه وسلم فنأرسل اليها ، فجاءها ، فقام هلال
 بن أمية ، فشهد ، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : " الله يعلم ان أحدكما
 كاذب ، فهل منكما من تائب ؟ " ، ثم قامت فشهدت ، فلما كان عند الخامسة
 " **أَنَّ عَصَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ**^(٤) " وقفوها ، وقالوا : لهن
 انها موجبة ، قال ابن عباس : فتلكأت ، ونكمت ، حتى ظننا أنها سترجع ،
 قالت : لا أفضح قومى سائر اليوم ، فمضت ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم : " أبصروها ، فان جاءت به أكحل العينين سابغ الاليتين ، خدج
 الساقين ، فهو لشريك بن سحماء " فجاءت به كذلك ، فقال : النبي صلى

(١) شريك بن سحماء ، بفتح السين ، وسكون الحاء ، وهى أمه ، واسم أبيه عبسده
 بن مغيث بن الجد بن عجلان ، حليف للأصهار ، شهد مع أبيه أحد ، وهو
 أخو البراء بن مالك لامه - ، الاستيعاب فى اسماء الاصحاب ، ج٢ ، ص ١٥٠ ، الإصابة
 فى تمييز الصحابة ، ج٢ ، ص ١٥٠ ، أسد الغابة فى معرفة الصحابة ، ج٢ ص
 ٣٩٧ ، وما بعدها .

(٢) سورة النور الآية / ٦

(٣) سورة النور الآية / ٩

(٤) سورة النور الآية / ٩

الله عليه وسلم ، لولا ماضى من كتاب الله لكان لى ولها شأن " (١)

فالرسول عليه السلام ، اعتبر المشابهة فى حديث الملاعنة السابق ، حيث
أخبر أنه لو جاء به على كذا فهو لفلان ، وان جاء ت به على كذا ، فهو
لفلان ، فان ذلك يدل على اعتبار المشابهة ، وقال : " لولا ماضى من كتاب
الله لكان لى ولها شأن " لأن النسب كان ثابتا بالفراش ، فلا تعارضه القيافة ،
لانها انما تعتبر مع الاحتمال فقط ، ولا سيما بعد وجود الايمان .

الوجه الثانى :

ان الايمان شرعت بين المتلاعنين ، ولم يشرع غيرها فى اللعان ، ولهذا جعلها
صلى الله عليه وسلم ، مانعه من العمل بالقافة ، وفى ذلك اشعار بأنه
يعمل بقول القافة مع عدمها . (٢)

كما أن ماروى عن عمر رضى الله عنه ، أنها رواية مرسلة من طريق
سعيد بن المسيب ، عن عمر ، ولم يحفظ عن عمر شيئا ، وان كل الطرق التى
جاءت بها الرواية عن عمر وهو عدم العمل بالقافة ضعيفة ، وأن الثابت
عن عمر أن رجلين ادعيا ولدا فدعا عمر القافة ، واقتدى فى ذلك بـ
القافة ، وألحقه بأحد الرجلين . (٣)

(١) سنن أبى داود ، ج٢ ، كتاب الطلاق باب فى اللعان ، رقم ٢٢٥٤ ، ص ٥٢٧٦ ، سنن
ابن ماجه ، ج١ ، كتاب الطلاق باب اللعان رقم ٢٠٦٧ ، ص ٦٦٨ ، السنن الكبرى ، ج٧ ،
كتاب اللعان باب الزوج بقذف امرأته ، فيخرج من موجب قذفه ٠٠ ، ص ٣٩٣ ، ورواه
الامام البخارى مختصرا ، وبعده روايات ، وبعده ألفاظ ، ج٧ ، كتب الطلاق ، ص ٥٣
وما بعدها .

(٢) نيل الاوطار ، ج٧ ، ص ٨١ - ٨٢ ، المغنى ، ج٥ ، ص ٧٦٨ .

(٣) ورد مثل ذلك فى السنن الكبرى فى أن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه

باع جارية كان يقع عليها ، قبل أن يستبرئها ، فظهر بها حمل عند المشتري ==

أما الوجوه التي ذهب اليها الامام أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد من الحنفية ، فان اختلافهم فيه ذلك بين ، ولو كان ذلك صحيحا لم يكن ذلك الاختلاف بينهم حيث اختلفوا في ولد أدعاه ثلاثة فصاعدا ، وان مذهبوا اليه مخالف لما ذهب اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو العمل بقول القافة . (١)

✱ المذهب الثاني :-

ذهب المالكية (٢) ، والشافعية ، والحنابلة والظاهرية ، الى أنه لو ادعى رجلان نسب ولد فانه يعرض على القافة ، ويلحق بأيهما الحق به (٣) .
واستدلوا على مذهبوا اليه بالسنة والاثار والاجماع .

✱ أولا : من السنة :-

عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ذات يوم وهو مسرور ، فقال : يا عائشة ، ألسمتر ان مجزرا المدلجى دخل على ، فيسرى

فخاصموه الى عمر رضى الله عنه ، قال : فدعا عمر رضى الله عنه القافة فنظروا اليه فألحقوا به ، ج ١٠ ، كتاب دعاوى والبيئات ، باب القافة ودعوى الولد ، ص ٢٦٣ ،
وجاء قريب منه في موطأ الامام مالك على تنوير الحوالك قريب من ذلك من قصة مطولة ، ج ٢ ، كتاب الاقضية باب القضاء بالحق الولد بأبيه ، ص ٢١٤ - ٢١٥ ، وانظر المحلى ، ج ١٠ ، ص ١٥١

(١) المحلى ، ج ١٠ ، ص ١٥٠ - ١٥١ ، وقد جاءت مناقشة لما ذهب اليه الحنفية تدحض مذهبوا اليه في كتاب الطرق الحكمية للامام ابن القيم انظر ، ص ٢١٦ ، وما بعدها من الصفحات .

(٢) في المشهور في مذهب المالكية ، ان القافة (لا يحكم به في أولاد الحرائر لقسوة الفراش في النكاح ، فيلحق الولد بصاحب الفراش الصحيح دون الفاسد ، وذلك معدوم اذ لامزية لاحد الفراشين على الآخر لصحتهما جميعا . مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، ج ٥ ، ص ٢٤٧

(٣) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، ج ٥ ، ص ٢٤٧ ، الخرشى ، على مختصر سيسدى ==

أسامه وزيد . . " الحديث . (١)

وجه الدلالة :-

ان سرور النبي صلى الله عليه وسلم سرورا عظيما بما ذكره المدلجى يدل على اعتبار قول الحنابلة ، فلو لم يكن قوله معتبرا لانكر عليه ومنعه ، لأن المعروف ، أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقرر على خطأ ، ولا يصر الا بالحسق . (٢)

ثانيا : من الاثر :-

- أ - روى مالك ، أن عمر دعا قاتفين في رجلين تداعيا مولودا . (٣)
ب - وشك أنس في حمل جارية له ، فقال ان مت ، فادعوا له القافة . (٤)

== خليل ، ج٦ ، ص ١٠٥ ، مغنى المحتاج ، ج٤ ، ص ٤٨٩ ، المهذب ، ج١ ، ص ٤٤٤ ،
روضة الطالبين وعمدة المفتين ، ج٥ ، ص ٤٢٩ ، الفروع ، ج٥ ، ص ٥٣٠ ، المغنى
ج٥ ، ص ٧٦٦ ، شرح منتهى الارادات ، ج٢ ، ص ٤٨٧ ، المحلى ، ج١٠ ، ص ١٤٨ -
١٤٩ .

- (١) سبق ذكره بتمامه وتخريجه انظر ، ص ٧٥٦ - ٧٥٧
(٢) مغنى المحتاج ، ج٤ ، ص ٤٨٨ ، المغنى ، ج٥ ، ص ٧٦٧ ، وقد ارتاب المنافقون
في زيد وأبنيه اسامه ، وكان زيدا أبيض ، وأبنيه اسامه أسود ، نيل الاوطار
ج٧ ، ص ٨٠ .
(٣) وردت آثار عن عمر في ذلك ، انظر السنن الكبرى ، ج١٠ كتاب الدعواوى
والبينات ، باب القافة ودعوى الولد ، ص ٢٦٣ - ٢٦٤
(٤) السنن الكبرى ، ج١٠ ، كتاب الدعواوى والبينات باب القافة ودعوى الولد ، ص
٥٦٤ - ٥٦٥ ، مسند الامام الشافعى في كتاب الدعوى والبينات ، ص ٤٥٣ ، وانظر
مغنى المحتاج ، ج٤ ، ص ٤٨٨

* ثالثا الاجماع :-

ان عمر رضى الله عنه ، قضى بحضرة الصحابة ، فلم ينكره ، منكر ، فكان اجماعا ، و ان
الآخذ بقول القافة هو حكم الصحابة ، رضوان الله عنهم (١) فكان ذلك اجماعا .

مناقشة الادلة :-

نوقشت أدلة أصحاب هذا المذهب ، من قبل أصحاب المذهب الاول بما يأتى :
بما استدلووا به من السنه ، أن سرور النبي صلى الله عليه وسلم ، كان ، لان الكفار كانوا
يطعنون فى نسب أسامة رضى اله عنه ، وكانوا مع ذلك يعتقدون قول القافة فكان قول
القائف ، قاطعا لظعنهم . (٢)

الرد :-

ان استبشار الرسول صلى الله عليه وسلم فيه من التقرير ، ما لا يخالف فيه مخالف ،
ولو كان مثل ذلك يجوز فى الشرع ، لقال له ، ان ذلك لا يجوز ، ولا سيما ان النبي صلى
الله عليه وسلم ، لم ينقل عنه انكار كونها طريقا يثبت به النسب . كما أن من الادلة
المقوية للعمل بقول القافة ، حديث الملا عنة المتقدم ، حيث أخبر فيه بأنهم ان
جاءت به على كذا ، فهو لفلان ، وان جاءت به على كذا فهو لفلان ، فان ذلك يدل على
اعتبار المشابهة وقد اعترض على وجه الاستدلال بأنه لو كان العمل بالقافة معتبرا
لما لا عن بعد ان جاءت بالولد مشابها لاحد الرجال ، وتبين له صلى الله عليه وسلم

(١) المصنفى ح ٥ ص ٧٦٧ ، المحلى ح ١٠ ص ١٥٠

(٢) الهداية شرح بداية المبتدى ح ٥ ص ٥٣

ذلك حتى قال : " لو لا ما مضى من كتاب الله لكان لى ولها شأن " ، فانه يجاب على هذا ، بأننا نقول : انه كان ثابتا بالفراش ، وهو أقوى ما يثبت به ، فلا يعارضه ، لأنها انما تعتبر مع الاحتمال فقط ، ولا سيما بعد وجود الايمان التى شرعها الله تعالى بين المتلاعنين ، ولم يشرع فى اللعان غيرها ، ولهذا جعلها صلى الله عليه وسلم ، مانعة من العمل بالقافة . وفى ذلك اشعار بأنه يعمل بقول القائف مع عدمها وغير ذلك مما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم ، مع أخذه بالعمل بالشبه ، كما سبق فى حديث سوده (١) وغير ذلك من الأدلة ، وكلها تدل على أنه مناط شرعى والا لما كان للاخبار فائدة يعتد بها . (٢)

الترجيح :-

مما سبق عرضه من أدلة أصحاب المذهبين ، فان الراجح هو ما ذهب اليه أصحاب المذهب الثانى ، لقوة أدلتهم وصمودها أمام ما وجه إليها من اعتراضات ، وان ذلك هو ما وردت به السنة النبوية ، فوجب العمل به والله تعالى أعلم .

الحكم فيما إذا لم يوجد قافة :-

إذا لم يوجد قافة ، أو أشكل عليهم بأسيمهم يلتحق الولد ونحو ذلك فاما أن يلجأ السى الاقتراع .

- أو يترك ذلك للولد لكى يختار من يلتحق به .
- أو يلحق بهما ، أو بهم جميعا ، اذا كانوا أكثر من اثنين .
- أو أن يضيع نسبه فلا ينسب لاحد . (٣)

(١) قد ذكر بتمامه وخرج انظر ص ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢

(٢) نيل الاوطار ج ١ ص ٨١ - ٨٢ بتصرف .

(٣) هذه أقوال من قال يعمل . بقول القافة فى اثبات النسب ، ويمكن دمج قول الحنفية

الذين لا يعملون بقول القافة فى اثبات النسب .

بكل ذلك قيل ، واليك الموضوع بشيء من التفصيل :-

أولا العمل بالقرعة :-

للفقهاء في العمل بالقرعة لاثبات نسب الولد مذهبان .

المذهب الاول :-

ذهب الحنفية والظاهرية ، وفي قول للشافعية ، الى أنه يعمل بالقرعة ، لاثبات نسب

الولد ، ومع اتفاقهم في ذلك الا ان لبعض منهم تفصيلا .

أولا الحنفية :- قالوا أنه يمكن اثبات نسب الولد بالقرعة . (١)

ثانيا الشافعية :- قالوا أنه يلجأ الى القرعة في اثبات النسب ، وذلك بأن تقدم البينة

على القافة ، والا يلجأ اليهم ، ولكن لو كان لكل من المدعيين بينة ، وكانتا متعارضتين

فلا يجوز أن يكون الولد من اثنين .

وعلى ذلك ، فاما أن تتساقطا ويكون كما لو لم تكن بينة ، وهذا في قول لهم . وقضى

قول ثان : تستعملان ، كما انهم ذهبوا في وجه لهم ، أنه يقرع بينهما ، فمن خرجت

له القرعة ، قضى له ، لانه لا يمكن قسمة الولد بينهما ، ولا يمكن الوقف ، لانه فيسه

اضرار بالولد ، فلهذا وجبت القرعة . (٢)

ثالثا الظاهرية :- قالوا : انه يعمل بالقرعة لاثبات نسب الطفل ، وذلك كأن تزوج

رجلان بجهالة ، امرأة في طهر واحد ، ولم يعرف أيهما الاول ، ولا تاريخ النكاحين ،

فجاءت بولد ، فان تداعياه جميعا ، فانه يقرع بينهما فيه ، فأيهما خرجت قرعته

الحق به الولد .

أي أنهم قالوا : أنه يعمل بالقرعة دون القافة في موضع واحد ، وهو الرجلان ، فصاعدا ،

يتداعيان الولد ، فان لم تكن بنية ، ولا عرف لأيهما ، كان الفراش ، والا أقرع بينهما . (٣)

(١) الهداية شرح بداية المبتدى ح ٥ ص ٥٢ - ٥٣ .

(٢) المهذب ح ١ ص ٤٤٤ - ٤٤٥ ، التكملة الثانية المجموع شرح المهذب ح ١٥ ص ٣٠٦

(٣) المحلي ح ١٠ ص ١٤٨ ، ١٥٠

واستدل أصحاب المذهب الاول على ما ذهبوا اليه بما يأتي :

عن زيد بن أرقم^(١) قال : كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فجاء رجل من أهل اليمن فقال : ثلاثة نفر من أهل اليمن أتوا عليا يختصمون اليه في ولد ، وقسد وقعوا على امرأة في طهر واحد ، فقال لاثنتين : منهما طيبا بالولد لهذا ، فغلبنا ، ثم قال لاثنتين : طيبا بالولد لهذا ، فغلبنا ، ثم قال لاثنتين : طيبا بالولد لهذا ، فغلبنا ، فقال : أنتم شركاء متشاكسون ، اني مقرع بينكم ، فمن قرع فله الولد لسد ، وعليه لصاحبيه ثلثا الدية ، فأقرع بينهم ، فجعله لمن قرع ، فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أضراسه ، أو بواجذه . (٢)

✽ وجه الدلالة :-

يؤخذ مما سبق ، أن القرعة طريق صحيح لاحاق الولد عند الاشكال ، بدليل أن الرسول صلى الله عليه وسلم أقر به على ، بل سر به ، فان الضحك دليله مع عدم الانكسار فان قيل انه قد اضطرب اسناده وغير ذلك قيل فقد وصل من طريق آخر عن زيد بن أرقم^(٣)

✽ المذهب الثاني :-

ذهب الشافعية في الوجه الثاني على ما بنينا سابقا ، انه لا يعمل بالقرعة في حالة العمل بالبينتين المتعارضتين ، بل يعمل بقول القافة .

(١) زيد بن أرقم بن زيد بن قيس بن النعمان بن مالك بن الخرزج ، مختلف في كنيته ، قيل : أبو عمر ، وقيل أبو عامر ، استمغر يوم أحد ، وأول مشاهدته الخندق ، وقيل المريسيع ، وغزا مع النبي صلى الله عليه وسلم سبع عشرة غزوة ، وله حديث كثير ورواية عن علي ، وهو الذي سمع عبد الله بن أبي يقول ليخرجن الاعز منها الاذل ، فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأل عبد الله ، فأنكر ، فانزل الله تصديق زيد ، كان زيد يتيما في حجر عبد الله بن رواحة ، وشهد صفين مع علي ، وهو معدود في خاصة أصحابه ، مات بالكوفة سنة ست وستين ، وقيل سنة ثمان وستين الامامية في تمييز الصحابة ، ج١ ، ص ٥٦٠ ، الاستيعاب في أسماء الاصحاب ج١ ، ص ٥٥٦ وما بعدها .

(٢) سنن أبي داود ، ج٢ ، كتاب الطلاق ، باب من قال بالقرعة اذا تنازعو في الولد . رقم ٢٢٦٩ ، ص ٢٨١ ، السنن الكبرى ، ج١٠ ، كتاب الدعوى والبيانات . باب مسن قال : يقرع بينهما اذا لم يكن قافة ، ص ٢٦٧ ، وقد جاء بلفظين غير هذا اللفظ في نفس المرجعين السابقين .

(٣) المحلى ، ج١٠ ، ص ١٥٠ ، وانظر الهداية شرح بداية المبتدى ، ج٥ ، ص ٥٣

وعللوا ذلك بأن معنا ما هو أقوى من القرعة ، وهى القيافة ، وعلى هذا يصير
كما لو لم يكن لهما بينة . (١)

❖ **ثانيا : متى يترك الخيار للولد لكى يلتحق بأحد المدعين :**

ذهب المالكية والشافعية ، وبعض الحنابلة ، الى أنه إذا أشكل الأمر على
القافة مثلا فى الحاق نسب الولد ، بأحد المدعين ، فإنه يوقف الأمر
الى أن يكبر الولد ، فيختار أحدهما . (٢)

❖ **وكيفية ذلك :-**

قال الشافعية والحنابلة : ان اختيار الولد للانتساب بأحدهما لا يكون بالتشهى
بل يعول فيه على ميل الطبع الذى يجده الولد الى أبيه ، والقريب الى
القريب ، بحكم الجبلية . (٣) - الطبيعة .

كما أن الحنابلة اشترطوا بأن لا يتقدم ذلك احسان ، لانه يغطى كتغطية الطبيب
ريح النجاسة . (٤)

وذهب الشافعية فى وجه ، الى أنه يخير المميز . وفى وجه آخر قالوا : لا يخير
الا أن يبلغ ، وقيل هو الصحيح ، لانه قول : تيقن به النسب ، يلتزم بسسه

(١) المذهب ، ج١ ، ص ٤٤٥ ، التكملة الثانية المجموع شرح المذهب ، ج٥ ، ص ٣٠٦ .

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، ج٥ ، ص ٢٤٧ ، المذهب ، ج١ ص ٤٤٤ ، روضة

الطالبين وعمدة المفتين ، ج٥ ، ص ٤٣٩ ، المغنى ، ج٥ ، ص ٧٧٣

(٣) روضة الطالبين وعمدة المفتين ، ج٥ ، ص ٤٣٩ ، المغنى ، ج٥ ، ص ٧٧٣

(٤) الفروع ، ج٥ ، ص ٥٣١

الاحكام ، فلا يقبل من المبيى ، ويخالف الاختيار هنا ، اختيار أحد الابو يــــن
فى الحضانة ، لان ذلك غير لازم ، ولهذا لو اختار احدهما ، ثم انتقل الى الاخر
جاز ، ولا يجوز ذلك فى النسب . (١)

متى يلحق الولد بالمدعيين اذا كانوا اثنين فأكثر :-

المذهب الاول :-

ذهب الحنابلة ^(٢) ، الى أنه لو ادعاه اثنان ، وألحقه القافة بهما ، فإنسه
يلحق بهما وذلك لما رواه سعيد بن المسيب رحمه الله ، قال : دعا عمسـر
رضى الله عنه القافة فى رجلين اشتركا فى امرأة ادعى كل واحد منهما الولد
فقالوا : اشتركا فيه فجعله عمر رضى الله عنه بينهما . فقال سعيد : أتدرى
من يرثه ، قال أخرهما موتا يرثه . (٣)

وعلى هذا فلا يلحق بأكثر، وهذا فى رواية . (٤)

وفى رواية أخرى يلحق بثلاثة ولا يلحق بأكثر ، وفى رواية ، يلحق وان كثروا .

(١) روضة الطالبين وعمدة المفتين ، ج٥ ، ص ٤٣٩ ، المذهب ، ج١ ، ص ٤٤٤

(٢) كما أن ذلك مذهب الحنفية ابتداء ، حيث لم يأخذوا بقول القافة فى ادعاء

النسب كما بينا سابقا .

(٣) السنن الكبرى ، ج١٠ ، كتاب الدعوى والبيانات ، باب القافة ، ودعوى الولد

ص ٢٦٤ .

(٤) المغنى ، ج٥ ، ص ٧٧٢

وأما من قال منهم : أنه لا يلحق بأكثر من اثنين قالوا : صرنا الى ذلك للأثر
فيقتصر عليه .

وأما من قال : انه يلحق بثلاثة فأكثر ، قالوا : أن المعنى الذى لأجله لحق
بأثنين موجود فيما زاد عليه ، فيقاس عليه ، فإذا جاز الحاقه باثنين ، جاز
أن يلحقه بأكثر من ذلك ، فان قيل ان الحاقه باثنين على خلاف الاصل وهو مقتصر
عليه ، وان سلمناه ، فنقول : أنه ثبت لمعنى موجود فيه وفي غيره ، وعلى
هذا فيجوز تعدية الحكم ، كما أن اباحة أكل الميتة عند المخمصة أبيسح
على خلاف الاصل ، لوجود المعنى ، وهو ابقاء النفس ، وتخليصها من الهلاك .
وأما من قال : أنه لايزاد على ثلاثة ، فهذا تحكم ، لأنه لم يقتصر على
المنصوص ، ولا عدى الحكم الى كل ما وجد فيه المعنى ، كما أننا لانجد فى الثلاثة
معنى خاصا يقتضى الحاق النسب بهم ، فلم يجز الاقتمار عليه بالتحكم . (١)

المذهب الثانى :-

ذهب الظاهرية الى أنه يجعل بينهما ، ولا يلحق بهما ، والمقصود بذلك
أنه يوقف بينهما حتى يلوح له فيه وجه الحكم . (٢)

واستدلوا على قولهم هذا بما يأتى :-

(١) المعنى ، ج ٥ ، ص ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣

(٢) المحلى ، ج ١٠ ، ص ١٥١

بحديث عبدالله بن مسعود . . " ان خلق احدكم يجمع في بطن أمه أربعين

يوماً . . " (١) الحديث .

✱ وجه الدلالة :-

انه صح يقينا ، ان ابتداء العدد من حين وقوع النطفة ، وبلا شك أن الدقيقة التي تقع فيها النطفة في الرحم ، هي غير الدقيقة التي يقع فيها منى الثانى فلو جاز أن يجمع الماء ان ، فيصير منها ولد واحد ، لكان العدد مكذوباً فيه ، لأنه ان عد من حين وقوع النطفة الاولى ، فهو للاول وحده ، فلو أضساف اليه الثانى ، لابتدأ العدد من حين حلول المنى الثانى ، فيكون فى بعض الاربعين ، بلا شك يوماً نقص ، أو زيادة . (٢)

✱ متى يضيع نسب الولد ؟

ذهب بعض الحنابلة ، الى أنه لو أشكل نسب الطفل على القافة ، أو تعارضت أقوالهم ، لم يرجح أحد المدعين بعلامة فى جسده ، يضيع نسب الطفل وسبب عدم ترجيح أحدهما بذكر علامة ، لأن ذلك لا يرجح به فى سائر الدعاوى سوى الالتقاط فى المال ، واللقيط . (٣)

(١) سبق ذكر الحديث بتمامه وتخريجه فى ص ٥٠٩

(٢) المجلسى ، ج ١٠ ، ص ١٥٢

(٣) المغنى ، ج ٥ ، ص ٧٧٣ ، شرح منتهى الارادات ، ج ٢ ، ص ٤٨٨

* المبحث الرابع :-

في نفيه باللعان واثار ذلك

* أولا : تعريف اللعان :-

اللعان لغة : اللعن ، الطرد ، والابعاد من الخير ، ولعنه طرده ، وأبعده

أو سبه ، وتلاعنوا ، لعن كل واحد الآخر ، ولعن الرجل زوجته ، قذفه

بالفجور وهي كلمة اسلامية في لغة فصيحة . (١)

* تعريف اللعان شرعا :-

اختلفت تعريفات الفقهاء للعان ، وسبب ذلك الاختلاف ، هو هل اللعان شهادة

أو يمين ، واليك تعريف كل منهم .

أ - تعريف الحنيفة :

اللعان شهادات (٢) مؤكدة بالأيمان ، مقرونة باللعن ، قائمة مقام حشد

القذف في حقه ، (٣) ومقام حد الزنا في حقها . (٤)

ب - تعريف المالكية :-

اللعان حلف الزوج ، على زنا زوجته ، أو نفى حملها اللازم له ، وحلفها على

(١) المصباح المنير ، ج٢ ، كتاب اللام مادة لعنه ، ص ٥٥٤ ، مختار الصحاح باب اللام مادة

لعن ، ص ٥٩٩ - ٦٠٠

(٢) شهادات أربعة كشهود الزنا . حاشية زد المختار ، ج٣ ، ص ٤٨٢ .

(٣) أي الزوج .

(٤) أي الزوجة .

تكذيبه ان وجب نكولها حدها بحكم قاض . (١)

ج - تعريف الشافعية :-

اللعان هو كلمات معدودة ، جعلت حجة للمظطر الى قذف من لطخ فراشه ،

وألحق العار به ، أو الى نفى ولد . (٢)

د - تعريف الحنابلة :-

اللعان هو شهادات ، مؤكدات ، بايمان من الجانبين ، مقرونة باللعن والغضب ،

قائمة مقام حد القذف ، أو تعزير ، أو حد زنا في جانبها . (٣)

❖ ثانيا : مشروعية اللعان:

اللعان شرع لما قد يحصل أن يقذف الرجل زوجته بالسوء ، وما يتعلق بذلك من

آثار سيئة ، ولما كان الفراش موجبا للحقوق النسب ، كان بالناس ضرورة السى

طريق ينفونه به ، اذا تحققوا فساد ، ومن ذلك اللعان ، وقد شرع اللعان بالكتاب

والسنة .

(١) الخرشي على مختصر سيدي خليل ، ج٤ ، ص ١٢٤ ، وعرف بتعريف اخر لهم وهو :
أي اللعان " حلف زوج مسلم مكلف على زنا زوجته ، أو نفى حملها منه ، وحلفها على تكذيبه

أربعا بمينة أشهد بالله بحكم حاكم ، الشرح الصغير ، ج١ ، ص ٤٩٢

(٢) تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب ، ج٢ ، ص ٣٢١

(٣) كشف القناع عن متن الاقناع ، ج٥ ، ص ٣٩٠

* أولا : من الكتاب :-

قوله تعالى " وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحِبِّهِمْ
أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ، وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ
مِنَ الْكَافِرِينَ ، وَيَدْرُؤُا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ
الْكَافِرِينَ ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ " (١)

* ثانيا : من السنة :-

أ - عن ابن عباس رضى الله عنهما ، أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي صلى
الله عليه وسلم ، بشريك بن سحما ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم " البينة
أو حد فى ظهرك " فقال : يا رسول الله ، اذا رأى أحدنا رجلا على أمراته يلتمس
البينة ، فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " البينة والا فحد فى ظهرك "
فقال هلال : والذى بعثك بالحق ، انى لصادق ولينزلن الله فى امرى ما يبرىء ظهرى
من الحد ، فنزلت " وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ " (٢) فقرأ
حتى بلغ " مِنَ الصَّادِقِينَ " (٣) فانصرف النبي صلى الله عليه وسلم ، فارسل
اليهما ، فجاءا ، فقام هلال بن أمية فشهد ، والنبي صلى الله عليه وسلم ، يقول :
" الله يعلم أن أحدكما كاذب ، فهل منكما من تائب ؟ " ثم قامت فشهدت ، فلما كان
عند الخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين (٤) وقفوها ، وقالوا

(١) سورة النور الايات / ٦ - ٧ - ٨ - ٩

(٢) سورة النور الاية / ٦

(٣) سورة النور الاية / ٩

(٤) سورة النور الاية / ٩

لها : انها موجبة ، قال ابن عباس : فتلكأت ونكمت ، حتى ظننا أنها سترجع ،
قالت : لا أفضح قومي سائر اليوم ، فمضت فقال النبي صلى الله عليه وسلم ، أبصروها
فان جاءت به أكحل العينين ، سابع الاليتين ، خدلج الساقين ، فهو لشريك
بن سحماء ، فجاءت به كذلك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم - لولا مامخسي
من كتاب الله لكان لي ولها شأن " (١)

ب - وعن سعيد بن جبير أنه قال لعبدالله بن عمر ، يا أبا عبد الرحمن المتلاعنان
أيفرق بينهما قال : سبحان الله نعم ، ان أول من سأل عن ذلك فلان بن فلان ، أتى
النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال يا رسول الله : رأييت لو أن أحدنا رأى امرأته
على فاحشة ، كيف يمنع ؟ ان تكلم تكلم بأمر عظيم ، وان سكت سكت على أمر
عظيم ، قال : فسكت النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم يجبه ، فلما كسان
بعد ذلك ، أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : ان الذي سألتك عنه
ابتليت به ، فانزل الله الآيات في سورة النور " **وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ**
وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ " (٢) حتى ختم الآيات ، فدعا الرجل فتلاه
عليه ، ووعظه ، وذكره ، وأخبره ، أن عذاب الدنيا ، أهون من عذاب الآخرة "

(١) سبق تخريجه في ص ٧٦٤

(٢) سورة النور الآية / ٦

فقلت : لا والذي بعثك بالحق مصدق ، قال : فبدأ بالرجل ، فشهد أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ، والخامسة أن لعنة الله عليه ، ان كان من الكاذبين ، ثم تنى بالمرأة ، فشهدت أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين ، والخامسة ان غضب الله عليهما ان كان من الصادقين ، ثم فرق بينهما ^(١)

* كيفية نفى الولد في لفظ اللعان :-

اللعان أما أن يكون لنفسي الزنا ، أو لنفسي الولد ، فإذا كان لنفسي الولد لا بد أن يذكر ، وعلى هذا ، فلا خلاف بين الفقهاء ، في أنه اذا أراد في اللعان نفسي الزنا ، والولد لابد أن يذكر الاثنين ^(٢)

ومسح اتفاقهم في ذلك ، إلا أن لكل منهم لفظ لنفسي الولد في اللعان .

أ - بالنسبة لما يقوله الرجل :-

أولاً : الحنفية : يقول الرجل : أشهد بالله اني لمن الصادقين ، فيما رميتها به من الزنا ، ونفسي ولدها ^(٣)

- (١) جامع الترمذي على تحفة الاحوذى ، ج٤ ، ابواب الطلاق واللعان باب ما جاء في اللعان رقم ١٢١٤ ، ص ١٢٨٦ الى ص ٣٨٩ ، وقال عنه حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم ، وجاء بلفظ قريب في صحيح الامام مسلم بشرح النووي ، ج١٠ ، كتاب اللعان ص ١٢٤ - ١٢٥ ، وهذه هي كيفية اللعان ، كما ذكر في الحديث وان كان لبعض الفقهاء زيادات في ذلك لن أذكرها متعاً للتطويل ، ولعدم ملتها بالموضوع صلة وثيقة .
- (٢) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ، ج٣ ، ص ١٨ - ١٩ ، الفواكه الدواني ، ج٢ ، ص ٨٤ - ٨٥
- الاقناع في حل الفاظ أبي شجاع ، ج٢ ، ص ١٢٣ ، المغنى ، ج٧ ، ص ٤٣٩ .
- (٣) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ، ج٣ ، ص ١٨ - ١٩

❖ **ثانيا : المالكية :** أن يقول الرجل في كل مرة : أشهد بالله ، ما هذا الحمل منى

أشهد بالله ما هذا الحمل منى ، أشهد بالله ما هذا الحمل منى ، أشهد بالله ما هذا الحمل منى ، وقيل هذا المشهور .

أما في غير المشهور فيقول : أشهد بالله لاله الا هو بالله .. (١)

❖ **ثالثا : الشافعية وبعض الحنابلة :-** أن يقول في كل كلمات اللعان ، الخمس فيقول

في كل منها وان هذا الولد ، ان كان حاضرا ، أو أن الولد الذي ولدته ان كان غائبا من الزنا ، وليس منى ، فلو أغفل في بعض الكلمات ، ذكر الولد ، احتاج إلى إعادة اللعان لنفسه .

وقالوا : لو قال : هذا الولد من زنا ، ولم يقل ليس منى ، انه لا ينتفى ، لأنه قد يعتقد أن النكاح الفاسد والشبهة زنا ، فوجب أن يذكر أنه ليس منى ، لينتفى الاحتمال ، وهذا في وجه للشافعية .

ولابد أن يقول : من زنا ، ولا يكتفى بقوله : ليس منى ، لأنه قد يريد بقوله ليس هو منى ، يعنى خلقا وخلقاً .

وفي وجه آخر أنه ينتفى ، وقيل هو الراجح . (٢)

❖ **رابعا : الحنابلة :** أن يقول : أشهد بالله ، لقد زنت ، ويقول : وما هذا الولد

(١) الفواكه الدوانسي ، ج٢ ، ص ٨٤ - ٨٥

(٢) الاقناع في حل الفاظ أبي شجاع ، ج٢ ، ص ١٢٣ ، المهذب ، ج٢ ، ص ١٢٧ - ١٢٨ ، المغني

ولدى • وعللوا ذلك ، أن نفى الولد في اللعان ، فاكتمى به ، وهذا كما لو ذكر اللفظين ، ولأحاجة للتأكيد ،^(١) لأن في ذلك تحكما بغير دليل ، ولا ينتفى الاحتمال بضم احدى اللفظتين الى الاخرى ، فانه اذا اعتقد أنه من نكاح فاسد واعتقد أن ذلك زنا ، صح منه أن يقول اللفظتين جميعهما ، وقد يريد أنه لا يشبهني خلقا وخلقاً ، أو أنه من نكاح فاسد ، فاذا لم يذكر الولد في اللعان ، لم ينتف عنه ، وإن أراد نفيه أعاد اللعان ويذكر نفى الولد فيه •^(٢)

ب - بالنسبة لما تقوله المرأة :-

هل لابد من ذكر الولد في لعانها ؟

ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :-

* المذهب الاول :-

ذهب الحنفية ، والمالكية والحنابلة ، وفي قول للشافعية ، الى أنه على المرأة ، ذكر الولد في لعانها ، كأن تقول : هذا الولد ولده ، أو هذا الحمل منه •^(٣) وعللوا لما ذهبوا اليه ، بأن من سقط حقه باللعان ، اشترط ذكره فيه ، كالمرأة ، والمرأة أحد الزوجين ، فكان ذكر الولد في لعانها شرطا كالزوج • كما

(١) كقول الشافعية ، وبعض الحنابلة ، السابق ذكره •

(٢) المغنى ، ج٧ ، ص ٤٣٩

(٣) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ، ج٣ ، ص ١٨ - ١٩ ، الفواكه الدواني ، ج٢ ، ص ٨٤ -

٨٥ ، المغنى ، ج٧ ، ص ٤٣٩ ، الاقتناع في حل الفاظ أبي شجاع ، ج٢ ، ص ١٢٣ ، وقال ==

أن اللعان في اختلافهما على شيء ، وهو نفى الولد ، فاشتراط ذكره في تحالفهما
كالمختلفين في اليمين . (١)

* المذهب الثاني :-

ذهب الشافعية في الصحيح من مذهبيهم ، إلى أنه لا يحتاج إلى ذكر الولد
في لعان المرأة ، لأنه لا يتعلق بذكره في لعانها حكم ، فلم يحتج إليه ، ولكن
لو تعرضت له ، لم يضر . (٢)

* حكم نفى الحمل باللعان :-

هل ينفي نسب الحمل باللعان ، أم لا بد من نفيه من الانتظار ، إلى ما بعد
الوضع .

ذهب الفقهاء في ذلك إلى ثلاثة مذاهب :-

* المذهب الاول :-

ذهب الامام أبو حنيفة رحمه الله ، وزفر من الحنفية ، ونقل ذلك عن الامام

== الحنفية : ثم ينفي القاضي نسبه ، ويلحقه بأمه ، لان المقصود بهذا اللعان ، نفى الولد
عنه ، وعن أبي يوسف من الحنفية ، قال : يقول القاضي : قد فرقت بينكما وقطعت
نسب هذا الولد عنه ، وألزمته أمه ، لان كل واحد منهما ينفك عن الآخر ، تبين

الحقائق شرح كنز الدقائق ، ج ٣ ، ص ١٩

(١) المغني ، ج ٧ ، ص ٤٣٩

(٢) مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٣٧٥

أحمد رحمه الله - كما ذكر في الانصاف - الى أنه لا ينفى الحمل باللعان . (١)

وعلموا لما ذهبوا اليه بما يأتي :-

أ - ان الاحكام لا تترتب على الحمل ، الا بعد الولادة ، للاحتمال قبلها ، اذ يحتمل

كونه نفخا ، أو ريحا ، أو ماء . (٢)

ب - وان قلنا : بأنه لا يتبين بوجود الحمل ، فلا يكون قذفا بيقين ، فصار

كالمعلق بالشرط ، فكأنه قال : ان كان بك حمل ، فهو من الزنا ، فلا يكون

قاذفا ، كما لو قال : لاجنبيه ، ان دخلت الدار ، فأنت زانية به ، ولا يقال :

أنه ليس بمعلق ، بل هو موقوف حتى اذا ولدت تبين أنه كان قذفا من ذلك

الوقت . (٣)

* مناقشة أدلة هذا المذهب :-

نوقشت أدلة أصحاب هذا المذهب بما يأتي :-

أولا : ان مذكروه من تعليل ، معارض لنص الحديث ، وهو اجتهاد في مقابلة

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، ج٣ ، ص ٢٠ ، شرح فتح القدير ، ج٤ ، ص ٢٩٣

المغنى ، ج٧ ، ص ٤٢٣ ، الانصاف ، ج٩ ، ص ٢٥٥

(٢) الهداية شرح بداية المبتدى ، ج٤ ، ص ٢٩٤

(٣) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، ج٣ ، ص ٢٠

النص ، فلا يقبل ، والحديث الذي نعنيه هو حديث هلال بن أمية السابق ذكره ^(١) ، دل على أن القذف بالحمل يوجب اللعان ، وقطع نسب الحمل ولاخفاء ، أن ذلك كان حملاً ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم ، أبصروها فان جاءت به كذا وكذا . ^(٢)

كما أن الحمل مظنون بأمارات تدل عليه ، ولهذا ثبت للحامل أحكام تخالف فيها الحائض من النفقة ، والفطر في الصيام ، وتأجيل إقامة الحد عليها وغير ذلك .

كما أنه يمح استلحاق الحمل فكان كالولد بعد وضعه . ^(٣)

السرد :

أجاب أصحاب المذهب الاول ، على ماورد عليهم من اعتراض بما يأتي :-

أولا : بالنسبة للحديث :-

أ - ان الحديث لاجبة فيه لنفي الحمل ، لان هلالا ، لم يقذفها بالحمل بل بمريح ، الزنا ، وبه نقول : ان من قال لزوجته زنييت ، وأنت حامل يلاعن ، لانها لم يعلق القذف بالشرط .

(١) سبق ذكره في ص ٧٦٢ : ٧٦٤

(٢) سبق ذكره في ص ٧٦٢: ٧٦٤ ، وانظر زاد المعاد في هدى العباد ، ج٤ ، ص ١٠٤

(٣) المغنسى ، ج٧ ، ص ٤٢٣ ، زاد المعاد في هدى خير العباد ، ج٤ ، ص ١٠٤

ب - أما قطعه صلى الله عليه وسلم النسب ، فقد علم بالحمل ، وذلك من طريق
الوحى ، ان هناك ولدا ، ألا ترى أنه قال صلى الله عليه وسلم : ان جاء ت بـه
على صفة كذا فهو كذا ، ولا يعلم الا بالوحى ، ولا طريق لنا الى معرفة ذلك ،
فلا ينفى الولد . (١)

* ثانيا :

أما قولهم : أن للحمل أحكاما من حيث ، تأجيل الخد عن أمه أو الوصيه به ، أو له
وتوريثه .

نقول : ان هذا لا يثبت للحمل ، الا بعد الانفصال ، فيثبت ذلك للولد ، لا للحمل ،
ولو قيل : ان الجارية المبيعة ترد بالحمل ، فلأن الحمل ظاهر ، واحتمال
الربح شبهة ، والرد بالعيب لا يمتنع بالشبهة ، ويمتنع اللعان بها ، لانها
من قبيل الحدود ، والنسب يثبت بالشبهة ، فلا يقاس على العيب . (٢)

* المذهب الثانى :

ذهب المالكية والشافعية ، وبعض الحنابلة ، وقيل هو القول المحيـح

(١) بدائع المنافع فى ترتيب الشرائع ، ج٣ ، ص ٢٤٠

(٢) الهداية شرح بداية المبتدى ، ج٤ ، ص ٢٩٤ ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق

ج٣ ، ص ٢٠ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ، ج٣ ، ص ٤٩١ .

وفى قول لابي يوسف من الحنفية ، الى أن الحمل ينفى باللعان ^(١) واستدلوا
على ماذهب اليه بالسنة والمعقول .

✱ أولا : من السنة :

حديث هلال بن أمية السابق ذكره . ^(٢)

✱ وجه الدلالة :-

ان الرسول صلى الله عليه وسلم ، نفى حمل المرأة والحقه بأمه ، ولاخفساء
فى أنه كان حملا ، وهذا لقوله صلى الله عليه وسلم : أبصروها ، فان جاءت
به كذا وكذا . ^(٣)

✱ ثانيا : من المعقول :

انه يصح نفى الحمل ، لان الحمل مظنون بأمارات تدل عليه ، ولهذا ثبتت
للحامل أحكام تخالف الحائل من النفقة ، والنفقة فى الصيام ، وتأجيل اقامة
الحد عليها ، وغير ذلك ، كما أنه لا يصح استحراق الحمل فكان كالولد بعد

(١) الفواكه الدواني ، ج٢ ، ص ٨٣ - ٨٤ ، التكملة الثانية المجموع شرح المذهب ، ج ١٧ ،
ص ٤١٥ ، المغنى ، ج٧ ، ص ٤٢٣ ، الهداية شرح بداية المبتدى ، ج٤ ، ص ٢٩٣ ، ومع
اتفاقهم فى ذلك - اى أصحاب هذا المذهب وهو الثانى الا أن لبعض منهم تفصيلا لاسم
أذكره منعا للتطويل .

(٢) انظر ص ٧٦٢ : ٧٦٤

(٣) انظر ص ٧٦٢ : ٧٦٤ ، وانظر زاد المعاد فى هدى خير العباد ، ج٤ ، ص ١٠٤

وضعه . (١)

✽ مناقشة الأدلة :-

نوقشت أدلة أصحاب المذهب الثانى ، من قبل اصحاب المذهب الاول بما يأتى :-

✽ أولا : بما استدلوأ به من السنة :-

ان هلالا ، لم يقذف زوجته بنفى الحمل ، بل بالزنا ، وقوله صلى الله عليه وسلم : أبصروها ، فان جاءت به كذا وكذا ز فهذا لعلمه بحملها ، من طريق الوحى ، أو لان اللعان تأخر حتى ظهر الحمل . (٢)

✽ ثانيا : على ما استدلوأ به من المعقول :-

أما توريث الحمل ، والوصية به أو له ز فلا يثبت له الا بعد الانفصال ، فيثبتان للولد لا للحمل . (٣)

✽ الرد :

أجاب أصحاب المذهب الثانى على ماورد عليهم من اعتراض بما يأتى :-

أولا : ان ذلك ليس من باب الاعلام ، وهو الحمل عن طريق الوحى ، فاذا جسرت

(١) زاد المعاد فى هدى خير العباد ، ج٤ ، ص ١٠٤ ، المغنى ج٧ ، ص ٤٢٣ ، ويقوى هذا

الرأى العلم الحديث لانه يستطيع أن يبين ذلك .

(٢) الهداية شرح بداية المبتدى ، ج٤ ، ص ٢٩٣ - ٢٩٤

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٩٤

أحكام النبي صلى الله عليه وسلم على القضايا لم تحمل على الاطلاع على الغيب ،

فإن الأحكام لم تبين عليه ، وإن كان به عليما ، وإنما البناء فيها على الظاهر

الذى يشترك مع النبي صلى الله عليه وسلم فيه القضاة كلهم . (١)

كما أن ما قالوه يخالف الحديث ، فلا يعبأ به كائنا ما كان . (٢)

✽ أما المعقول : فأننا قد أثبتنا للحامل أحكاما تغاير الحائل ، وما ذلك

إلا لأن الحمل مظنون بآمارات تدل عليه . (٣)

✽ المنهية الثالث :-

ذهب محمد وفى قول لابی يوسف من الحنفية رحمهما الله الى أن اللعان يجب

بنفى الحمل ، اذا جاءت به لاقبل من ستة أشهر .

وعلموا لما ذهبوا اليه بما يأتى :-

بأنه قد تيقن قيام الحمل عنده ، فيتحقق القذف ، وصار كنفية بعينه

الولادة ، وكونه حملا لاينافيه ، كما لاينافى ثبوت حقه من نسب ووصية

وارث . واذا تيقنا بوجوده ، وقت النفى ، كان محتملا للنفس ، إذ الحمل يتعلق

(١) أحكام القرآن لابن العربي ، ج٣ ، ص ١٣٤٥

(٢) زاد المعاد فى هدى خير العباد ، ج٤ ، ص ١٠٤

(٣) المرجع السابق .

به الاحكام ، كأن يجب للمعتدة النفقة لاجل حملها ، فاذا نفاه يلاعسن ،
فاذا جاءت به لأكثر من ستة أشهر ، فلم نتيقن بوجوده عند القذف ، لاحتمال
أنه حادث ، ولهذا لا يستحق الوصية . (١)

✳ متى ينفى الولد ؟

هل يكون نفيه على التراخي ؟ وما هي المدة المحددة لذلك ؟ أم يكون
نفيه على الفور ؟ .

ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :-

✳ المذهب الاول :-

ذهب الى أن نفى الولد يكون على التراخي ، الا أنهم مع اتفاقهم في ذلك ، اختلفوا
في المدة المحددة على ما سنبيحه ان شاء الله .

✳ المذهب الثاني :

ذهبوا الى أن نفيه يكون فوريا .

والبيك تفصيل المذهبين :

(١) شرح فتح القدير ، ج٤ ، ص ٢٩٣ ، الهداية شرح بداية المبتدى ، ج٤ ، ص ٢٩٣ ، بدائع
المنايع في ترتيب الشرائع ، ج٣ ، ص ٢٤٠ ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، ج٣ ، ص
٢٠ ، كما أنه ورد اعتراض على ادلة أصحاب هذا المذهب ومن اراد الاستزادة فليراجع
شرح فتح القدير ، ج٤ ، ص ٢٩٣ ، الهداية شرح بداية المبتدى ، ج٤ ، ص ٢٩٣ ، شرح
المنهاية على الهداية ، ج٤ ، ص ٢٩٣ .

المذهب الاول :-

ذهب أصحابه الى أن نفى الولد ، بعد الولادة يكون على التراخي أما المدة المحددة في ذلك فهي كما يلي :-

أ - ذهب الامام أبو حنيفة ، والمالكية ، والشافعية في قول : الى أن ذلك يتقدر بثلاثة أيام^(١) . واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالمعقول قالوا : ان نفى الرجل لولده حرام ، كما أن استلحاق ولد ليس منه حرام كذلك ، وعلى هذا ، فلا بد أن يوسع عليه لكى ينظر فيه ، ويفكر ، هل يجوز له نفيه ، أو لا . كما أن جعل حد النفى ثلاثة أيام ، لانه أول حد للكثرة وآخر حد للقلّة . كما أنه قدرت المدة ، بثلاثة أيام للنفى لأن الشرع اعتد بها في بعض الاحوال فيختبر حال الممرأة ،^(٢) أى وفي خيار البيع ، ووردت في قوله تعالى : " فَقَالَ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ " ^(٣) فهذه مدة معتبرة في التأمل والاختيار .

ب - ذهب أبو يوسف ومحمد من الحنفية رحمهما الله ، الى أنه يصح نفى الولد بعد

(١) الجامع لاحكام القرآن ، ج١٢ ، ص ١٩٠ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ، ج٣ ، ص ٤٩١ ، الهداية شرح بداية المبتدى ، ج٤ ، ص ٢٩٥ ، المجموع ، ج١٧ ، ص ٤١٧-٤١٨ ، وقال الحنفية : ان ذلك وقت التهنئة بالمولود ، كما أن بعضهم قدر ذلك بيوم أو يومين .

(٢) الممرأة : الشاة التى لاتحلب أياما حتى يجتمع اللبن فى ضرعها ، فاذا حلبها المشتري استفزرها .

(٣) سورة هود الآية / ٦٥ ، الجامع لاحكام القرآن ، ج٢ ، ص ١٩٠ ، المجموع ، ج١٧ ، ص ٤١٧ ، ٤١٨ ، كما أن الحنفية قالوا : ان من القياس ، نفى الولد فور ولادته ، إلا أنه من الاستحسان جواز تأخير مدة يقع فيها التأمل ، لان النفى يحتاج اليه كى لا يخطأ فى نفى ولده ، أو استلحاق غيره ، وكلاهما حرام .

ولادته ، في أقصى مدة النفاس وهي اربعون يوما ، وعللوا لما ذهبوا اليه بما يأتي :-

ان مدة النفاس ، اثر للولادة ، فيصح نفى الولد مادام أثر الولادة باقيا . (١)

ان جعل مدة النفاس لنفسي الولد بعد ولادته ، لانه اذا طالت المدة لا يصح

نفسيه ، واذا قصرت يصح ، لان قبول التهنئة منه ، ودلالته تمنع صحة النفسي

اجماعا ، واذا لم يوجد يصح نفسيه اتفاقا ، فطول المدة ، دليل القبول اتفاقا ،

فيكون الفاصل بين المدة الطويلة ، والمدة القصيرة ، هي مدة النفاس ، لانها

كحال الولادة ، وذلك من حيث أن النفاء ، لاتصوم فيها ولا تملأ . (٢)

* مناقشة أدلة اصحاب هذا المذهب :-

اعترض المالكية ، والشافعية على القائلين بأن مدة النفسي ، تمتد الى مدة

النفاس ، بأن تحديد مدة نفى الولد بعد ولادته بأقصى مدة للنفاس ، بأن ذلك تحكم

لادليل عليه ، أي لاشاهد عليه من الشريعة ، وانما حدد ذلك بثلاثة ، لوجود

دليل ذلك من الشريعة ، كما في مدة المصراة والخيار ، (٣) على ما سبق بيانه .

ج - روى عن أبي حنيفة رحمه الله ، أن مدة ذلك سبعة أيام ، لان هذه المدة مدة العقيقة . (٤)

(١) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ، ج٣ ، ص ٢٤٦ .

(٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، ج٣ ، ص ٢٠ - ٢١

(٣) الجامع لاحكام القرآن ، ج١٢ ، ص ١٩٠ ، التكملة الثانية المجموع شرح المذهب ، ج١٧

ص ٤١٨ .

(٤) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، ج٣ ، ص ٢١ ، بدائع المنافع في ترتيب الشرائع

ج٣ ، ص ٢٤٦ ، وقد ضعف هذا القول الامام السرخسي ، وقال : بأن نصب المقادير بالرأى ==

د - ذهب الشافعية ، فى المنصوص عنهم ، وبعض الحنابلة ، الى أن ذلك لا يتقدر بثلاث بل هو على ما جرت به العادة ، فان كان ليلا ، فحتى يصبح ، وينتشر فى الناس ، أو إن كان جائعا ، فحتى يأكل ، وأشبه ذلك ، من أشغاله ، فان آخره بعد هذا كله ، لم يكن له نفيه . (١) واستدلوا على ما ذهبوا اليه بأن النفسى خيار لدفع ضرر متحقق ، فكان على الفور ، كخيار الشفعة . (٢)

* المذهب الثانى :-

ذهب الحنابلة ، الى أن نفسى الولد بعد ولادته ، لا يكون الا على الفور ، فليس هو ولدت امرأته ولدا ، فسكت عن نفيه مع امكانه ، لزمه نسبه ، ولم يكن له نفيه بعد ذلك . (٣)

* الحكم فيما اذا لاعن رجل زوجته وجاءت يولد لاقل الحمل أو أكثره :-

سبق بيان ذلك فى أكثر مدة الحمل ، وقل الحمل ، فيبنى على ذلك فى حقوق الولد به ، أو عدم لحوقه به فليراجع . (٤)

=== متعذر: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، ج ٣ ، ص ٢١ ، الهداية شرح بداية المبتدى ، ج ٤ ، ص ٢٩٥ .

(١) التكملة الثانية المجموع شرح المذهب ، ج ١٧ ، ص ٤١٨ ، المغنى ، ج ٧ ، ص ٤٢٤ - ٤٢٥

(٢) المغنى ، ج ٧ ، ص ٤٢٥

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٢٤ ، كما أن لهم تفصيلات من حيث قبول التهنئة ، والرد عليها

وغير ذلك لم أذكره مفصلا منعا للتطويل .

(٤) المبحث الاول ، ص ٧٢٥ وما بعدها .

وما دمننا في فصل اثبات نسب الطفل ، فقد جد في العصر الحديث ما يسمى بطفل الأنبوب والتلقيح الصناعي ، وكثيرا ما كان يرد على تساؤل من قبل الآخرين عن حكم ذلك ، وهذا عند معرفة موضوع هذا البحث ، وهو احكام الجنين والطفل في الفقه الاسلامي ، ولكثرة هذه الاسئلة ، سأحاول بيان رأى فقهاء العصر في ذلك .

وعلى هذا سوف أبين المقصود بطفل الأنبوب والتلقيح الصناعي حتى يتسنى فهم الحكم الشرعي منه .

١ - المقصود بطفل الأنبوب :-

واليك بيان المقصود به طبييا ، كما جاء في كتاب طفل الأنبوب والتلقيح الاصطناعي ، "ان فكرة طفل الأنبوب في حد ذاتها سهلة ميسورة ، وتعتمد الفكرة على البويضة " الامح الببيضة " من المرأة عند خروجها من المبيض ، وذلك بواسطة مسبار خاص ، يدخله الطبيب في تجويف البطن عند موعد خروج البويضة من المبيض ، فيلتقطها ، ثم يضعها في طبق خاص ، وليس انبوبا كما هو شائع وفي هذا التطبيق سائل فسيولوجي مناسب لبقاء الببيضة ونموها ، ثم يؤخذ منى الرجل في التطبيق مع الببيضة ، فاذا ماتم تلقيح البويضة باحدى الحيوانات المنوية ، وذلك يمكن مشاهدته تحت الميكروسكوب - المكبر - تركت هذه الببيضة الملقحة لتتقسم انقساماتها المعروفة المتتالية ، الخلية ، الامشاج ، الزيجوت المكونة من التحام نواة الببيضة ، ونواة الحيوان المنوي ، تنقسم الخلية خليتان ،

والخليتين أربعين ٠٠ والاربع ثمان وتدخّل فيما يعرف باسم مرحلة التوتســــة لانها تشبة ثمرة التوتسـة المعروفة ، عند ذاك تأخذ هذه التوتسـة التي سرعان ما تتحول الى ما يعرف بالكرة الجرثومية ويحدث في داخلها تجويف ، كما هو موجود في الكرة ، ويمتلأ التجويف بسائل ، وتوضع هذه الكرة في جدار الرحم ، حيث تنفـرز فيه ، وتنمو نمو الحمل الطبيعي حتى الولادة ، والمدة التي تبقى فيها البويضـة في الطبـق لاتعدو يومين أو ثلاثة .

* وهذه الفكرة ببساطة : أخذ البويضـة من الام في الوقت المناسب ، وتلقيحها في الطبـق ، واعادتها الى الرحم بعد يومين أو ثلاثة ، لتنمو نمو طبيعيا ، وتلد ولادة طبيعية ، أو بالعملية القيصرية كما يولد ملايين الاطفال في كل عام .^(١) فالفكرة في حد ذاتها سهلة وميسورة ، ولكن التنفيذ هو العسير .^(٢)

٢ - التلقيح الاصطناعي :-

والتلقيح الاصطناعي ينقسم الى قسمين : تلقيح اصطناعي خارجي ، وتلقيح اصطناعي داخلي .

أ - التلقيح الاصطناعي الخارجي :-

هو نفس الفكرة السابقة .^(٣)

- (١) طفل الانبـوب والتلقيح الاصطناعي والرحم الظئر والاجنة المجمدة للدكتور محمد علسي البار ، مطابع شركة دار العلم للطباعة والنشر ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م ، ص ٢٣ - ٢٤ - ٢٨ بتصرف .
- (٢) المرجع السابق ، وقد ذكر المؤلف صعوبات التنفيذ ، ومن ارد الاستزادة فليراجع المرجع السابق ، ص ٢٨
- (٣) وانظر المرجع السابق ، ص ١١٨ - ١١٩

ب - التلقيح الاصطناعي الداخلي :-

" أن تؤخذ النطفة الذكرية من رجل ، وتحقن ، وفي الموضع المناسب داخل مهبل زوجته ، أو رحمها ، حتى تلتقي التقاء طبيعيا بالبويضة ، التي يفرزها مبيض زوجته ، ويقع التلقيح بينهما ، ثم العلوق في جدار الرحم بإذن الله ، كما في حالة الجماع ، وهذا الأسلوب يلجأ اليه إذا كان في الزوج قصور ، لسبب ما ، عن ايمال مائة في المواقعة الى الموضع المناسب " (١)

* الحكم الشرعى :

أما الحكم الشرعى فهو كما جاء في قرارات مجلس المجمع الفقهي الاسلامي لرابطة العالم الاسلامي ما يأتي :-

" القرار الخامس حول التلقيح الاصطناعي وأطفال الانابيب :-

الحمد لله وحده ، والملاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم ومحبه أجمعين ، وبعد :

فان مجلس المجمع الفقهي الاسلامي ، قد نظر في الدراسة التي قدمها عضو المجلس مصطفى احمد الزرقاء ، حول التلقيح الاصطناعي وأطفال الانابيب ، الأمر الذي شغل الناس ، وكان من أبرز قضايا الساعة في العالم ، واستعرض المجلس ماتحقق في هذا المجال من انجازات طبية توصل اليها العلم والتقنية في العصر الحاضر

لانجاب الاطفال من بنى الانسان ، والتغلب على أسباب المعقم المختلفــــة
المانعة من الاستيلاء .

وقد تبين من تلك الدراسة الواقية المشار اليها أن التلقيح الاصطناعي بغيــــة
الاستيلاء (بغير الطريق الطبيعى وهو الاتصال الجنسى المباشر بين الرجل
والمرأة) يتم بأحد طريقين أساسيين :-

✳ طريق التلقيح الداخلى ، وذلك بحقن نطفة الرجل فى الموقع المناسب من باطن
المرأة .

✳ وطريق التلقيح الخارجى بين نطفة الرجل ، وبويضة المرأة فى اتبوب اختبار ، فى
المختبرات الطبية ، ثم زرع البويضة الملقحة (اللقيحة) فى رحم المرأة .
ولابد فى الطريقتين من انكشاف المرأة على من يقوم بتنفيذ العملية .

وقد تبين لمجلس المجمع من تلك الدراسة المقدمة اليه فى الموضوع ، ومما أظهرته
المذاكرة والمناقشة أن الأساليب والوسائل التى يجرى بها التلقيح الاصطناعى
بطريقيه الداخلى والخارجى لاجل الاستيلاء هى سبعة أساليب بحسب الاحوال
المختلفة للتلقيح الداخلى فيها أسلوبان ، وللخارجى خمسة من الناحية الواقعية
بقطع النظر عن حلها أو حرمتها شرعا ، وهى الاساليب التالية :

✳ فى التلقيح الاصطناعى الداخلى :-

الاسلوب الاول : أن تؤخذ النطفة الذكرية من رجل متزوج وتحقن فى الموقع
المناسب داخل مهبل زوجته ، أو رحمها حتى تلتقى النطفة التقاء طبيعيا
بالبويضة التى يفرزها مبيض زوجته ، ويقع التلقيح بينهما ثم العلوق فى جدار

الرحم باذن الله ، كما فى حالة الجماع ، وهذا الاسلوب يلجأ اليه اذا كان فى

الزوج قصور لسبب ما عن اىصال مائه فى المواقعة الى الموضع المناسب .

✳ **الاسلوب الثانى :** أن تؤخذ نطفة من رجل وتحقن فى الموقع المناسب من زوجة

رجل آخر حتى يقع التلقيح داخلها ، ثم العلوق فى الرحم كما فى الاسلوب الاول ،

ويلجأ الى هذا الاسلوب حين يكون الزوج عقيما لابذرة فى مائه ، فيأخذون النطفة

الذكرية من غيره .

✳ **فى طريق التلقيح الخارجى :-**

الاسلوب الثالث : أن تؤخذ نطفة من زوج وبويضة من مبيض زوجته فتوضع

فى انبوب اختبار طبي بشروط فيزيائية معينة حتى تلقح نطفة الزوج وبويضة

زوجته فى وعاء الاختبار ، ثم بعد أن تأخذ اللقيحة بالانقسام والتكاثر تنقل

فى الوقت المناسب من أنبوب الاختبار الى رحم الزوجة نفسها صاحبة البويضة

لتعلق فى جداره وتنمو وتتخلق ككل جنين ، ثم فى نهاية مدة الحمل الطبيعية

تلده الزوجة طفلاً أو طفلة . وهذا هو طفل الانبوب الذى حققه الانجاز العلمى الذى

يسره الله ، وولد به الى اليوم عدد من الاولاد ذكورا ، واناثا ، وتوائم ، تناقلت

أخبارها المحف العالمية ووسائل الاعلام المختلفة .

✳ **ويلجأ الى هذا الاسلوب الثالث عندما تكون الزوجة عقيما بسبب انسداد القناة**

التي تصل بين مبيضها ورحمها (قناة فالوب) .

✳ **الاسلوب الرابع :** ان يجرى تلقيح خارجى فى انبوب الاختبار بين نطفة مأخوذة من

زوج وبويضة مأخوذة من مبيض امرأة ليست زوجته (يسمونها متبرعة) ثم تزرع اللقيحة

فى رحم زوجته

ويلجأون الى هذا الاسلوب عندما يكون مبيض الزوجة مستأصلا أو معطلا ، ولكن

رحمها سليم قابل لعلوق اللقيحة فيه .

✳ **الاسلوب الخامس :** أن يجرى تلقيح خارجى فى أنبوب اختبار بين نطفة رجل ، وبويضة

من امرأة ليست زوجة له (يسمونها متبرعة) ثم تزرع اللقيحة فى رحم امرأة

أخرى متزوجة .

ويلجأون الى ذلك حينما تكون المرأة المتزوجة التى زرعت اللقيحة فيها عقيما

بسبب تعطل مبيضها ، ولكن رحمها سليم وزوجها أيضا عقيم ويريدان ولدا .

✳ **الاسلوب السادس :** أن يجرى تلقيح خارجى فى وعاء الاختبار بين بذرتى زوجين

ثم تزرع اللقيحة فى رحم امرأة تتطوع بحملها .

ويلجأون الى ذلك حين تكون الزوجة غير قادرة على الحمل لسبب فى رحمها ، ولكن

مبيضها سليم منتج ، أو تكون غير راغبة فى الحمل ترفضها ، فتتطوع امرأة أخسرى

بالحمل عنها .

✳ **الاسلوب السابع :** هو السادس نفسه اذا كانت المتطوعة بالحمل هى زوجة ثانية

للزوج صاحب النطفة ، فتتطوع لها ضرتها لحمل اللقيحة عنها .

وهذا الاسلوب لا يجرى فى البلاد الاجنبية التى يمنع نظامها تعدد الزوجات ، بسبب

فى البلاد التى تبيح هذا التعدد .

هذه هى أساليب التلقيح الاصطناعى الذى حققه العلم لمعالجة أسباب عدم الحمل .

وقد نظر مجلس المجمع فيما نشر . وأذيع أنه يتم فعلا تطبيقه فى أوروبا

وأمریکا من استخدام هذه الانجازات لأغراض مختلفة منها تجارى ، ومنها يجرى تحت عنوان (تحسين النوع البشرى) ومنها ما يتم لتلبية الرغبة فى الامومة للسدى نساء غير متزوجات ، أو نساء متزوجات لا يحملن لسبب فيهن ، أو فى أزواجهن ، وما أنشئ لتلك الأغراض المختلفة من ممارف النطف الانسانية التى تحفظ فيها نطف الرجال بصورة تقانية تجعلها قابلة للتلقيح بها الى مدة طويلة ، وتؤخذ من رجال معينين ، أو غير معينين تبرعا ، أو لقاء عوض ، السى آخر مايقال أنه واقع اليوم فى بعض بلاد العالم المتمدن .

النظر الشرعى بمتظار الشريعة الاسلامية :

هذا ، وان مجلس المجمع الفقهى الاسلامى بعد النظر فيما تجمع لديه من معلومات موثقة ، مما كتب ونشر فى هذا الشأن ، وتطبيق قواعد الشريعة الاسلامية ومقاصدها لمعرفة حكم هذه الاساليب المعروضة ، وما تستلزمه ، قد انتهى الى القرار التفيلى التالى :-

أولا : أحكام عامة :-

- أ - ان انكشاف المرأة المسلمة على غير من يحل شرعا بينها وبينه الاتصال الجنسى لايجوز بحال من الاحوال ، الا لغرض مشروع يعتبره الشرع مبيحا لهذا الانكشاف .
- ب - ان احتياج المرأة الى العلاج من مرض يؤذيها ، أو من حالة غير طبيعية فى جسمها تسبب لها ازعاجا ، يعتبر ذلك غرضا مشروعا يبيح لها الانكشاف على غير زوجها لهذا العلاج ، وعندئذ يتقيد الانكشاف بقدر الضرورة .

- ج - كلما كان انكشاف المرأة على غير من يحل بينها وبينه الاتصال الجنسي مباحسا لغرض مشروع يجب أن يكون المعالج امرأة مسلمة ان أمكن ذلك ، والا فامرأة غير مسلمة ، والا فطبيب مسلم ثقة ، والا فغير مسلم بهذا الترتيب .
- ولاتجوز الخلوة بين المعالج والمرأة الا بحضور زوجها ، أو امرأة أخرى .

❖ ثانيا : التلقيح الاصطناعي :-

- ١ - ان حاجة المرأة المتزوجة التي لاتحمل وحاجة زوجها الى الولد تعتبر غرضا مشروععا يبيح معالجتها بالطريقة المباحة من طرق التلقيح الاصطناعي .
- ٢ - ان الاسلوب الاول : " الذى تؤخذ فيه النطفة الذكرية من رجل متزوج ثم تحقن فى رحم زوجته نفسها فى طريقة التلقيح الداخلى " هو أسلوب جائز شرعا بالشروط العامة الآتفة الذكر ، وذلك بعد أن تثبت حاجة المرأة الى هذه العملية لاجل الحمل .
- ٣ - ان الاسلوب الثالث (الذى تؤخذ فيه البخرتان الذكرية والانثوية من رجل وامرأة زوجين أحدهما للآخر ، ويتم تلقيحها خارجيا فى أنبوب اختبار ، ثم تزرع اللقيحة فى رحم الزوجة نفسها صاحبة البويضة) هو أسلوب مقبول مبدئيا فى ذاته بالنظر الشرعى لكنه غير سليم تماما من موجبات الشك فيما يستلزمه ويحيىسب به من ملابسات . فينبغى أن لا يلجأ اليه إلا فى حالات الضرورة القصوى ، وبعد أن تتوفر الشرائط العامة الآتفة الذكر .
- ٤ - ان الاسلوب السابع "الذى تؤخذ فيه النطفة والبويضة من زوجين وبعد تلقيحها فى وعاء الاختبار تزرع اللقيحة فى رحم الزوجة الاخرى ، للزوج نفسه ، حيث تتطوع

بمحض اختيارها بهذا الحمل عن ضربها المنزوعة الرحم " يظهر لمجلس

المجمع أنه جائز عند الحاجة وبالشروط العامة المذكورة •

٥ - وفي حالات الجواز الثلاث يقرر المجمع أن نسب المولود يثبت من الزوجين

مصدر البذرتين ، ويتبع الميراث والحقوق الأخرى ، ثبوت النسب ، فحين يثبت

نسب المولود من الرجل ، أو المرأة يثبت الإرث وغيره من الأحكام بين الولد

ومن التحق نسبه به •

أما الزوجة المتطوعة بالحمل عن ضربها (في الأسلوب السابع المذكور) فتكون

في حكم الأم الرضاعية للمولود ، لأنه اكتسب من جسمها وعضويتها أكثر مما

يكتسب الرضيع من مرضعته في نصاب الرضاع الذي يحرم به ما يحرم من النسب •

٦ - أما الأساليب الأربعة الأخرى من أساليب التلقيح الاصطناعي في الطريقتين الداخلي

والخارجي مما سبق بيانه فجميعها محرمة في الشرع الإسلامي ، لاجال إباحة

شيء منها ، لأن البذرتين الذكورية والانثوية فيها ليستا من زوجين ، أو لأن

المتطوعة بالحمل هي أجنبية عن الزوجين مصدر البذرتين •

هذا ونظرا لما في التلقيح الاصطناعي بوجه عام من ملاسات حتى في الصور الجائرة

شرعا ومن احتمال اختلاط النطف ، أو اللقائح في أوعية الاختبار ، ولا سيما إذا

كثرت ممارسته وشاعت ، فان مجلس المجمع ينصح الحريمين على دينهم أن

لا يلجأوا إلى ممارسته ، إلا في حالة الضرورة القصوى ، وبمنتهى الاحتياط والحذر

من اختلاط النطف أو اللقائح •

هذا مظهر لمجلس المجمع في هذه القضية ذات الحساسية الدينية القوية

من قضايا الساعة ويرجو من الله أن يكون صوابا .

والله سبحانه أعلم وهو الهادي الى سواء السبيل وولى التوفيق " (١)

(١) قرارات مجلس المجمع الفقهي الاسلامي لرابطة العالم الاسلامي بمكة من دورته الاولى لعام ١٣٩٨ هـ حتى الدورة الثامنة عام ١٤٠٥ هـ ، السبت ٢٨ ربيع الاخر سنة ١٤٠٥ هـ الموافق ١٩ يناير ١٩٨٥ م . وانظر صحيفة المسلمون العدد ١٥٧ الجمعة ١٧ جمادى الثانية ١٤٠٨ هـ - ٥ فبراير ١٩٨٨ م ، ص ٧ ، كما أن التلقيح الاصطناعي فتح أبوابا أخرى ، فكما في زرع أعضاء بشرية لآخرين ، هناك زرع مبيض ، أو خصية ، أو رحم .

واليك بيان ذلك كما جاء في كتاب طفل الانبوب والتلقيح الاصطناعي :-

" زرع المبيض : ان التلقيح الصناعي والتحكم في الانجاب ، فتح أبوابا جديدة في الممارسات الطبية ، ومنها زرع مبيض امرأة في محل مبيض تالف لامرأة أخرى وقد نشرت (المدينة) في العدد ٦٦٩٦ في ٢٣ / ١١ / ١٤٠٥ هـ - ٩ أغسطس ٢٠١٥ م) أن أحد العلماء بالولايات المتحدة الأمريكية ، تمكن لأول مرة في التاريخ من نقل أحد المبيضين مع انبوب قناة فالوب التابع له من امرأة ، وزرعها في أختها التسوأم وقد صرح الطبيب المذكور بأن هذه العمليات (نقل وزرع المبيض وقناة فالوب) ستبقى في الوقت الحاضر منحصرة في التوأم الحقيقية ، والتي تكونت نتيجة انقسام بويضة واحدة ملقحة . وذلك لتجنب مشكلة رفض الجسم للانسجة ، وتعتبر هذه العملية دقيقة جدا حيث أن زرع الانبوب في الرحم عملية بالغة الصعوبة وكذلك يحتاج الامر الى زرع أو تحويل بعض الشرايين لتغذية المبيض والانبوب المزروعين .

وقد صرح هذا الجراح بقوله : رغم أن هذا النوع من الجراحة لن يكون ذا قيمة في حل مشكلة العقم عند المرأة فإنه يعتبر خطوة مهمة جدا في تقنية الجراحة ==

== المجهرية ، والمشكلة تأتي عندما يعمل المبيض المزروع ، وتحمل هذه المرأة فلمن تكون البويضة بتكوينها الوراثةي ؟ أليست للمتبرعة . . ويكسبون بذلك الطفل مكونا وراثيا من أم أخرى ،

زرع الخمية : وهي مشكلة مشابهة لزرع المبيض . . وإذا تم زرع الخمية في شخص عقيم فان حيواناته المنوية ستكون من رجل آخر . . وهو نوع من النكاح في شبهه زنى . اذ تكون النطفة لرجل اخر في الحقيقة وذلك يشبه التلقيح الصناعي بماء رجل آخر . . وقد أفتى الفقهاء (المجمع الفقهي بمكة المكرمة وسندوة الانجاب بالكويت - مفتي مصر - ومفتي تونس) بحرمة هذا النوع من التلقيح لوجود شبهة الزنا ، وقد أوجبوا التعزير لكل من يشترك في هذا الفعل .

زرع الرحم : اذا كان الرحم مصابا إصابة تجعل الجراح يستأصله ، ومع ذلك فان المبيض لهذه المرأة سليم . . وقد ترغب هذه المرأة في الانجاب ، ومع شيوع زرع الاعضاء وتقدمها فان زرع رحم امرأة أخرى (أما بعد وفاتها مباشرة ، أو متبرعة) سيفتح الباب لمعالجة عقم مثل هذه المرأة ، فهل يسمح بمثل هذا الاجراء ؟

ان الضرر هنا قد يلحق بالمرأة المتبرعة برحمها اذا كانت حية . . وقد تكون في سن الانجاب ، وقد تفقد أولادها بحادثة ، فترغب في الحمل ، أو تتزوج رجلا آخر ، وترغب في الحمل فلا تستطيع ذلك لعدم وجود رحم بها . من هذه الناحية يبدو أن هناك مانعا من هذه العملية ، أما اذا تم ذلك من امرأة توفت في حادثة مثلا وبقي الرحم حيا بواسطة ترويته بالدورة الدموية بأجهزة الانعاش بطريقة ملائمة بعد موت القلب وموت الدماغ - وكانت هذه المرأة تبرعت بأعضائها قبل وفاتها ، فان مثل هذه العملية إذا نجحت من الناحية التقنية ==

== فلا يبدو مايمنعها من الناحية الشرعية .

حيث أن المبيض مبيضها ، والبويضة عائدة لها ، والنطفة من زوجها
باتصال طبيعي ، أو غير طبيعي (بواسطة التلقيح الصناعي) .
اشكالا في النسب .

طفل الانبوب والتلقيح الصناعي ، ص ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ ، وما نقل عن حكم ذلك في الشرع
من خلال النقل من كتاب طفل الانبوب لم أقف عليه بشكل قطعي ، ولقصورى عن
ابداء الرأي في ذلك ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

✽ ✽ ✽

الحِزْبُ الْمُنْتَقِى

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً ، وصلاة وسلاماً على سيد المرسلين وبعد الانتهاء من البحث بعون الله سبحانه وتعالى ، أرجو أن أكون قد وفقت الى إبراز الطريقة المثلى التى تركز على الأسس الإسلامية لتربية الطفل وتنشئته تنشئة مستقيمة ، واثماً للفائدة ، فإننى أحاول إبراز النقاط الرئيسية التى توصل اليها البحث وهى كما يلى :

* الباب الاول :

- (١) لقد بينت فيه ان اختيار أبوى الطفل مهم جداً ، وأساس متين ، لضمان ، استقامة الطفل ، إذ ان اختيار الزوجين كل منهما الآخر ، لابد أن يققوم على أساس من الدين قبل ذلك ، ثم تأتى بعده الصفات الأخرى .
- (٢) كما ان تكثير النسل مطلوب ، لأنه مما نادى به الاسلام ، ولهذا تفضل الزوجة الودود الولود ، ويتضح لنا من خلال ذلك ، أن اتخاذ تحديد النسل أساساً للتخلص من الضوائق الاقتصادية ، وما تتبناه بعض الدول كسياسة عامة ، أمر يرفضه الاسلام .
- (٣) كما ان التشريع الإسلامى حرص على أن ينمو الجنين والطفل نموا سليماً ، وعلى ذلك فقد أجاز فطر الحامل والمرضع في نهار رمضان من أجلهما ، وقد تبين رجحان قول من قال : ان عليهما القضاء فقط دون الكفارة .
- (٤) كذلك تبين لنا ان تشريع العدة هو من أجل المحافظة على الطفل ، وهذا حتى لا تختلط الأنساب .
- (٥) كما ان الشرع الحنيف حرص على الجنين ، فلو اعتدى عليه ، ففيه الضمان ، ومقدار ذلك الضمان بحسب تطور مراحل تكوينه ، وبيان مقدار ذلك الضمان على حسب

ما نص عليه الشارع ، أو ما يعادل قيمته .
كما ان الشارع حفظ له حق الحياة حتى وإن كان المعتدى عليه أبواه ، أو أحدهما
فلذلك يحرم إجهاضه قبل وبعد نفخ الروح .

(٦) وبإضافة الى حفظ حقوقه المعنوية ، كذلك حفظ له حقوقه المادية
فعده الشارع من جملة الورثة ، وأنه يصح الوصية له والوقف عليه
بشروط .

* الباب الثاني :

(١) ثم بينت في الباب الثاني ان المقصود بالطفل من حين ولادته ، الى سن العاشرة ،
وأن طفولة الطفل تنقسم الى قسمين : سن التمييز من السابعة الى العاشرة
وما قبل ذلك لا يعد له تمييز .

(٢) أن للطفل حقوقا على أمه وأبيه ، فمن حقوقه على أمه رضاعه وحضنته ، ولضمان
هذا الحق للطفل ، جعل لها النفقة على أبيه لمدة حولين كاملين ، وأن أمه
تجبر على إرضاعه ، اذا تعين عليها الإرضاع ، واذا لم تكن في العصمة فلم
الاجرة ، وكذلك الحال في حال حضنته ، كما ان هناك سنا تنتهي فيها
الحضانة .

وان كنا عملنا باسقاط حق الحضانة عن الأم ، أو عملنا باختيار الطفل فليس
معنى ذلك ، تعطيل مالح الطفل ، بل لابد من مراعاة مصلحته ، فلانعمل
به مطلقا ، ولا نعطله مطلقا .

(٣) أما من الحقوق الواجبة للطفل على أبيه منها اختيار الاسم الحسن له ، وعمل
كل ما فيه مصلحة الطفل ، كالآذان والإقامة في أذنيه ، والعق عنه سواء كان
ذكرا أم أنثى ، وتحنيكه ، وحلق رأسه .

- (٤) ان الختان واجب في حق الذكور ، ومكرمة في حق الإناث ، وأن على والسيد
الطفل ختانه يوم سابعه ، أو بعد ذلك بحسب ما يتحمله الطفل ، وأن من
باب الرحمة به التبكير به ، لسرعة برشه في زمن الصغر ، لا كما يعتقد
البعض ان الختان في الصغر قد يضر به .
- (٥) أن نفقة الطفل واجبة على والده ، إذا كان لأماله ، وأنها لا تسقط عنه
لأعساره ، ويدخل في ذلك زكاة الفطر ، وكذلك يستحب اخراج زكاة الفطر
عن الجنين .
- (٦) ومن أهم الحقوق الحرس على تأديب الطفل وتعويده محاسن الاخلاق ، وأن يتعاهد
الولي نفسه ، حتى يكون له القدوة الحسنة .
- (٧) ان الطفل لا يضرب قبل تمييزه ، لان الضرب يكون من سن العاشرة ، لانه يضرب
على ترك الصلاة في هذه السن ، فان احتيج الى ضربه في هذه السن فليضرب ، ولا يكون
الضرب أول مراتب التأديب ، وألا يتخذ ذلك وسيلة لايذاء الطفل ، لأنه لو حصل
تلف ففي بعض الحالات فيه الضمان .
- (٨) ومما يضمن حقوق الطفل أن يسوى بينه وبين أخوته في العطية ، لما يتركه
عدم التسوية من تنافر بين الاخوة ، فان كان الشارع حث على التسوية بين
الأولاد في النواحي المادية ، ففي النواحي المعنوية من باب أولى كحسب
المعاملة .
- (٩) لو كان الطفل ذا مال ، فان الشارع حفظ له ذلك المال ، بأن جعل له حق الولاية على
ماله من والد أو من يقوم مقامه كالجد ، وتحقيقا لحسن الولاية ان ينظر له
على وجه الحفظ ويتصرف له بالمصلحة .

(١٠) كما ان الشارع جعل له حق ولاية النكاح ، فلاب تزويج الطفل سواء كان

ذكرا أو انثى ، وما الى ذلك من التفصيلات التي ذكرت في البحث .

(١١) على ولي الامر أن يمنع الطفل من كل ما فيه سبب في اتلاف نفس أو مال ، فإن

كان قد رفع القلم عنه ، الا أن الضمان في كل ذلك ، ضمانا للحقوق ، فلو قتل

نفسا فعمده خطأ ، ويترتب على ذلك الدية ، والكفارة ، وأما اتلاف المال

ففي حالات يكون الضمان ، وفي حالات لا يكون فيه الضمان .

(١٢) وقد حرص الشارع على أن يهيأ له السعادة في الدارين ، ونظرا لحال الطفل فقد

جعل له أحكاما خاصة في العبادة ، أو نوع تخفيف كحكم طهارته وصلاته

ونحو ذلك منها :

أ - أن بول الطفل سواء كان ذكرا أو انثى نجس كبول الكبير ، إلا ان بول الطفل

الذكر يظهر برشة بالماء مالم يطعم الطعام بشهوة ، ويظهر بول الجارية

بغسله سواء طعمت الطعام أم لم تطعمه .

ب - ان الصلاة ليست واجبة على الطفل ، بل يؤمر بها لسبع ويضرب على تركها

لعشر ، ضربا غير مبرح ، وذلك من باب الاعتیاد عليها ، وأن ذلك واجب

على وليه ، أي بأمره عليها لسبع وضربه عليها لعشر .

ومادام ان العبادة كالصلاة ليست واجبة على الطفل فالثواب يكون له ، ولوالديه

أو من يقوم بتربيته ثواب تعليمه .

ج - إمامة الطفل المميز لا تصح الا في صلاة النفل ، كما ان صلاة الجماعة تنعقد

به في الفرض والنفل .

د - وجوب الزكاة في مال الطفل المميز وغير المميز ، ولا فرق بين مال ومال ، وعدم وجوبها في مال الجنين .

هـ - ان حكم الميام كحكم الملة على الطفل ، . الا أن الامر عليه لسبع والضرب على تركه لعشر يتبع ذلك طاقة الطفل .

و - عدم وجوب الحج على الطفل ، الا أنه يصح منه الحج ، سواء كان مميزاً أو غير مميز ولا تغني تلك عن حجة الاسلام .

(١٣) ومن باب حفظ نسب الطفل ، وبالإضافة الى ما شرع من عدد ، فقد بين أقــــل مدة للحمل وأكثرها ، وأن كان بعض السلف حدد أكثره بأربعة سنين ، ولكن ما نميل اليه هو تسعة أشهر ، لعدم وجود نص على تحديد أكثر مدة الحمل وان ما استدلوا به على ما وجد يتطرقة عدة احتمالات ، وعلى هذا يمكن الرجوع الى الطب الحديث لمعرفة وجود الحمل من عدمه .

وان اردنا تحديد أكثر مدة الحمل فلتكن سنة خروجاً من الشك .

(١٤) ان التقاط اللقيط أمر مطلوب ، حث عليه الشارع ، وان كان الشارع متشكك في لحفظ الأنساب ، إلا أن نسب اللقيط لا يلحق بملتقطه بحال من الأحوال ولكن لو استلحقه شخص ما ، باقرار منه انه ابنه فيلحق به ، حتى ولو كنسان المستلحق ذمياً ، فانه يلحقه نسبا لادينا ، وكذا يلحق بالمرأة ، اذا كانت دعواها مقترنة ببينة ، أو أن يصدقها زوجها .

(١٥) ومن تشوف الشارع بحفظ الأنساب أجاز العمل بالقيافة في اثباته ، وفي حالة عدم وجود قافة أجاز العمل بالقرعة بين المدعيين ، أو أن يلحق بهما ، أو أن ينتظر الى بلوغ الطفل ، فيختار أحدهما ، ويكون هذا الاختيار بشروط .

(١٦) أن نفى الولد لا يكون إلا بلعان الزوجين ، وأن يذكر نفى الولد في جمل اللعان

فما شرع اللعان إلا لبيان خطورة أمر النسب من الضياع .

(١٧) أما بالنسبة لطفل الأنبوب ، والتلقيح الاصطناعي ، فهناك طرق يتم بها

التلقيح الصناعي ، فقد قرر فقهاء العصر أنه لا يجوز الأخذ بها ، ماعدا طريقتين

لا حرج منهما ، مع التأكيد على ضرورة أخذ الاحتياطات اللازمة ، والطريقتان

هما :

أ - أن تؤخذ نطفة من زوج ، وبويضة من زوجته ، ويتم التلقيح خارجيا ثم تـسـزـرع

اللقيحة في رحم الزوجة .

ب - أن تؤخذ بذرة الزوج وتحقن في الموضع المناسب من مهبل الزوجة أو رحمها

تلقيحا داخليا .

وما عدا تلك الطريقتين فمحرم شرعا وممنوعة منعا باتا . فها هو

الاسلام أعد للطفل طفولة سعيدة ، سواء من النواحي المعنوية ، أو المادية

ولم يقتصر على ذلك بعد وجوده ، بل قبل وجوده وأيضا وهو جنين في بطن أمه

فلو طبقت هذه التعاليم الخاصة بالجنين والطفل ، لهيأ للطفل النواحي التربوية

والنفسية والمادية السليمة ، فهذه قواعد يمكن أن يعتمد عليها المربون أيأ كانوا

ليطبقوا عليها التفصيلات التي تساعد على تنشئة الطفل تنشئة سوية .

فهذه الطفولة في الإسلام ، ما هي إلا طفولة هانئة ، في كل وقت وكل حين

ليس يوما في العام .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة على سيد المرسلين .

لَا تَحْزَنْ لِلَّذِي فَرَّأَنَا هَذَا وَمَا لَنَا
لِنُخْشِرَ لَوْ لَدُنْكَ إِنَّا لِلَّهِ

سُورَةُ الْأَعْرَافِ آيَةُ (٤٣)

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنیه

فهرس الآيسات القرآنية

- * (ءأشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم) المجادلة آية/ ١٢ : ص ٤٠٣
- * (اسكنوهن من حيث سكنتم) الطلاق آية/ ٦، ٧ : ص ٤٧٥
- * (الرجال قوامون على النساء) النساء آية/ ٣٤ : ص ٤٧٢
- ٥٣٩
- * (المال والبنون زينة الحياة) الكهف آية/ ٤٦ : ص ١٦
- * (أن أتبع ملة ابراهيم) النحل آية/ ١٢٣ : ص ٤٤٩
- * (ان غضب الله عليه) النور آية : ص ٧٦٣
- * (أو الطفل الذين لم يظهروا) النور آية/ ٣١ : ص ٢٤٦
- * (اذ قال ربك للملائكة) ص آية / ٧١، ٧٢ : ص أ
- * (اعملوا ما شئتم) فصلت آية/ ٤٠ : ص ٥٣٥
- * (انا خلقنا الانسان من نطفة) الانسان آية/ ٢، ٣ : ص أ
- * (ان الصلاة كانت على المؤمنين) النساء آية/ ١٠٣ : ص ٥٩٦
- * (انك ميت وانهم ميتون) الزمر آية/ ٣٠ : ص ٧٣٧
- * (انى أراني اعمر خمرا) يوسف آية/ ٣٦ : ص ٧٣٦
- * (انى تركت ملة قوم لا يؤمنون) يوسف آية/ ٣٧، ٣٨ : ص ٤٤٩
- * (انى نذرت للرحمن صوما) مريم آية/ ٢٦ : ص ٦٨٣
- * (تملى نارا حامية) الغاشية آية/ ١٤ : ص ٤٩٥
- * (تلك حدود الله) النساء آية/ ١٣، ١٤ : ص ٤٢٢
- * (ثم أوحينا اليك ان اتبع ملة ابراهيم) النحل آية/ ١٢٣ : ص ٤٤٥

- * (ثم قفينا على آثارهم) غافر آية / ٦٧ ص ٢٤٦
- * (حنيفا وماكان من المشركين) النحل آية / ١٢٣ ص ٤٤٩
- * (خذ من أموالهم صدقة) التوبة آية / ١٠٣ ص ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٧٣ ، ٦٧٦ ،

٧٦٨

- * (ربنا هب لنا من أزواجنا) الفرقان آية / ٧٤ ص ٧٦٨
- * (سنين عدا) الكهف آية / ١١ ص ١٠٠
- * (فالصالحات قانتات) النساء آية / ٣٤ ص ٤
- * (فاذا بلغن أجلهن) الطلاق آية / ٢ ص ٤٦٣
- * (فاذا أرادافم) البقرة آية / ٢٣٣ ص ٢٩٥ ،

٢٩٦ .

- * (فان أرضعن لكم) الطلاق آية / ٦ ص ٢٦٨ ،

٢٧٦ ، ٢٧٤ ، ٢٧٣

٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ،

٤٧٥

- * (فتحرير رقبة مؤمنة) النساء آية / ٩٢ ص ١٦٥
- * (فدية مسلمة الى أهله) النساء آية / ٩٢ ص ١٩١
- * (فطرت الله التي فطر الناس عليها) الروم آية / ٣٠ ص ٤٤٥ ،

٤٩٣ ، ٤٩٤

- * (فقال تمتعوا في داركم) هود آية / ٦٥ ص ٧٩٠
- * (فكاتبوهم ان علمتم فيهم) النور آية / ٢٣ ص ٤٥٦

- * (فمن تطوع خيرا فهو خير لـه) البقرة آية / ١٨٤ ص ٦٦
- * (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) البقرة آية / ١٨٥ ص ٦٦
- * (فمن كان منكم مريضا) البقرة آية / ١٨٤ ص ٥٦ ،

٥٧ ، ٦٨

- * (قد أفلح المؤمنون) المؤمنون آية / ٢ ، ١ ص ٥٩٢ ،

٥٩٨

- * (قد خسر الذين قتلوا أولادهم) الانعام آية / ١٤٠ ص ٢٥٩
- * (قل أئذكم لتكفرون بالذي خلق) فصلت آية / ٩ ، ١٠ ص ٢٢ ، ٢٣
- * (قل تعالوا أثل ما حرم عليكم) الانعام آية / ١٥١ ص ٢٢
- * (قل صدق الله فاتبعوا ملة) آل عمران آية / ٩٥ ص ٤٥٠
- * (كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت) البقرة آية / ١٨٠ ص ٢٢٠
- * (كلوا من ثمره اذا أثمر) الانعام آية / ١٤١ ص ٤٥٦
- * (لا تضار والدته بولدها) البقرة آية / ٢٣٣ ص ٢٦٢ ،

٢٦٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ،

٢٨٢ ، ٣٠٧ ،

- * (لا يكلف الله نفسا الا ما آتاها) الطلاق آية / ٧ ص ٢٨٢
- * (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) البقرة آية / ٢٨٦ ص ٨٤ ، ٥٢ ،

٢٦٩ ،

- * (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) المائدة آية / ٤٨ ص ٨٧
- * (لله ملك السموات والارض) الشورى آية / ٤٩ ، ٥٠ ص ٨١
- * (لن تنالوا البر حتى تنفقوا) آل عمران آية / ٩٢ ص ٢٣٥ ،

٢٣٦

- * (لينفق ذو سعة من سعته) الطلاق آية / ٧ ص ٤٧٢
- * (ملة ابيكم ابراهيم) الحج آية / ٧٨ ص ٤٨٨
- * (من المادقين) النور آية / ٩ ص ٧٧٧ ، ٧٦٢
- * (من جاء بالحسنة فله) الانعام آية / ١٦٠ ص ٦١١
- * (من عمل صالحا فلنفسه) فصلت آية / ٤٦ ص ٦١١
- * (هو الذي جعل لكم الارض ذلولا) الملك آية / ١٥ ص ٢٥
- * (هو الذي خلق لكم مافي الارض جميعا) البقرة آية / ٢٩ ص ٤٥
- * (وآت ذا القربى حق) الاسراء آية / ٢٦ ص ٤٨٨
- * (وأتموا الحج والعمرة لله) البقرة آية / ١٩٦ ص ٦٩٦
- * (وأقم الصلاة ان الصلاة تنهى عن الفحشاء) العنكبوت آية / ٤٥ ص ٦٠٠
- * (وأقم الصلاة طرفى النهار) هود آية / ١١٤ ص ٥٩٩
- * (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) البقرة آية / ١١٠ ص ٦٦٣
- * (والارض مدناها) الحجر آية / ١٩ : ٢١ ص ٢٢
- * (والذين يتوفون منك) البقرة آية / ٢٣٤ ص ١٢٠ ، ١٢٢
- * (والذين يرمون أزواجهم) النور آية / ٦ : ٩ ص ٧٦٣ ،

٧٧٧ ، ٧٧٨

- * (واللائي يئسن من المحيض) الطلاق آية / ٤ ص ١٠٣ ، ١١٥
- * (والذين يقولون ربنا هب لنا) الفرقان آية / ٧٤ ص ٥١٢
- * (والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا) النحل آية / ٧٢ ص ١٤
- * (والمطلقات يتربصن بأنفسهن) البقرة آية / ٢٢٨ ص ١٠٢ ،

١١٠ ، ١١٦ ، ٢٦٨

- * (والوالدات يرضعن أولادهن) (البقرة آية/٢٣٣ ص ٩٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٨١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥)
- * (وأمر أهلك بالمسحاة) (طه آية/١٣٢ ص ٦٠٢)
- * (وأنتم عاكفون في المساجد) (البقرة آية/ ١٨٧ ص ٦٩١)
- * (وأن ليس للإنسان الا ما سعى) (النجم آية/ ٣٩ ص ٦١١)
- * (وإذا بشر أحدهم بالأنثى) (النحل آية/ ٥٨ ، ٥٩ ص ١٩ ، ٢٠)
- * (وإذا أنتم أجنته) (النجم آية/ ٣٢ ص ٣)
- * (وإذا قال ربك للملائكة) (ص آية/ ٧١ ، ٧٢ ص أ)
- * (وإذا قال لقمان لابنه) (لقمان آية/ ١٣: ١٩ ص ٥٢٠)
- * (وإذا أردتم ان تسترضعوا) (البقرة آية/ ٢٣٣ ص ٢٩٥)
- * (وإذا تعاسرتم فترضع له أخرى) (الطلاق آية/ ٦ ص ٢٦٢ ، ٢٦٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٢٢٦)
- * (وان خفتن ألا تقسطوا) (النساء آية/ ٢ ص ٥٥٤)
- * (وان كن أولات حمل) (الطلاق آية/ ٦ ص ٢٧١ ، ٢٧٠)
- * (وانى اعيزها بك وذريتها) (آل عمران آية/ ٣٦ ص ٢٨٦)
- * (وأولات الاحمال اجلهن) (الطلاق آية/ ٤ ص ١١٧ ، ١٢٠ ، ٢٣٢)
- * (وتزكئهم بهن) (التوبة آية/ ١٠٣ ص ٢٦٢)
- * (وتعاونوا على البر والتقوى) (المائدة آية/ ٢ ص ٢٥٩ ، ٢٣٧ ، ٢٤٦)

٥٨٠ ص	المدثر آية/ ٤	(وثيابك فطير —————) *
٧٢٧ ص	الاحقاف آية/ ١٥	(وحمله وفصاله ثلاثون شهرا —————) *
٥٩٥ ص	التوبة آية ١٠٣	(وصل عليه —————) *
٤ ص	النساء آية/ ١٩	(وعاشروهن بالمعروف —————) *
٦٤ ، ٥٩ ص ٦٩ ، ٦٦	البقرة آية/ ١٨٤	(وعلى الذين يطيقونه فدية —————) *
٢٨٤ ، ٢٧١ ص ٤٩١ ، ٢٨٥	البقرة آية/ ٢٢٣	(وعلى المولود له رزقهن —————) *
٤٨٨ ، ٤٨٧ ص	البقرة آية/ ٢٢٣	(وعلى الوارث مثل ذلك —————) *
٢١ ص	الذاريات آية/ ٢٢ ، ٢٣	(وفي السماء رزقكم وما توعدون —————) *
٤٦ ص	الانعام آية/ ١١٩	(وقد فصل لكم ما حرم عليكم —————) *
٥٩٥ ص	مريم آية/ ٥٥	(وكان يأمر أهله بالصلاة —————) *
٢٢ ص	العنكبوت آية/ ٦٠	(وكأين من دابة —————) *
٤٨٨ ص	النساء آية/ ١١	(ولا بويه لكل واحد منهما —————) *
٦٩٣ ص	البقرة آية / ١٨٧	(ولا تبashروهن وأنتم عاكفون —————) *
١٧٢ ص	الانعام آية/ ١٦٤	(ولا تزر وازرة —————) *
٧٦ ص	الزمر آية/ ٧	(ولا تزواجرة وزر أخرى —————) *
١٠١ ص	البقرة آية/ ٢٣٥	(ولا تعزموا عقدة النكاح —————) *
٢٢ ص	الاسراء آية/ ٣١	(ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق —————) *
٦٧٣ ، ٥٤٦ ص ٦٧٦ ، ٨٧	الانعام آية/ ١٥٢	(ولا تقربوا مال اليتيم —————) *
٨٧ ص	النور آية/ ٦١	(ولا على المريض —————) *
٩٢ ، ٨٩ ص	البقرة آية/ ٢٨٨	(ولا يحل لهن أن يكتمن —————) *
١٦٥ ص	الفرقان آية/ ٦٨	(ولا يقتلون النفس التي حرم الله —————) *
١٤ ص	الرعد آية/ ٢٨	(ولقد أرسلنا رسلا من قبلك —————) *

٤٤ ص	المؤمنون آية / ١٢	(ولقد خلقنا الانسان من سلاله)	✱
ص أ	الاسراء آية / ٧٠	(ولقد كرمنا بني آدم)	✱
٦٩٥ ص	آل عمران آية / ٩٧	(ولله على الناس حج البيت)	✱
٣٠ ، ٢٩ ص	البقرة آية / ١٥٥	(ولنبلونكم بشيء من الخسوف)	✱
٣٢٦ ، ٣٢٣ ص	النساء آية / ١٤١	(ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين)	✱
٤٢٤ ص	آل عمران آية / ٣٦	(وليس الذكر كالانثى)	✱
٧٣٧ ص	البقرة آية / ٢١٥	(وما تفعلوا من خير)	✱
٨٧ ص	الحج آية / ٢٨	(وما جعل عليكم في الدين من حرج)	✱
١٨٧ ، ١٨٦ ص ١٩٢ ، ١٨٨ ١٩٣	النساء آية / ٩٢	(وما كان لمؤمن ان يقتل)	✱
٢١ ص	هود آية / ٦	(وما من دابة في الارض)	✕
٧٣٧ ص	المائدة آية / ٣٢	(ومن احيائها فكأنمنا)	✱
٤ ص	الروم آية / ٢١	(ومن آياته ان خلق لكم)	✱
٢٦٨ ص	آل عمران آية / ٩٧	(ومن دخله كان آمنا)	✱
٧٩ ص	الاسراء آية / ٣٣	(ومن قتل مظلوما فقد جعلنا)	✱
١٥٢ ، ١٥١ ص	النساء آية / ٩٢	(ومن قتل مؤمنا خطئا)	✱
٤٨٣ ص	الطلاق آية / ٧	(ومن قدر عليه رزقه)	✱
١٠٦ ، ١٢ ص	الطلاق آية / ٢	(ومن يتق الله يجعل له مخرجا)	✱
٧٥ ص	الشمس آية / ١٠:٧	(ونفس وما سواها)	✱
١٠٧ ص	الطلاق آية / ٣	(ويرزقه من حيث لا يحتسب)	✱

٧٢٦ ص	الاحقاف آية / ١٥	(ووصينا الانسان بوالديه	✱
٦٠٣، ٥١٢ ص	التحریم آية / ٦	(يا أيها الذين آمنوا قسوا	✱
٦٨٤ ص	البقرة آية / ١٨٣	(يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام	✱
٧٦٠ ص	الحجرات آية / ١٣	(يا أيها الناس انا خلقناكم	✱
١٠٦، ١٠٣ ص	الطلاق آية / ١	(يا ايها النبي اذا طلقتم النساء	✱
٦٧ ص	النساء آية / ١٧٦	(يبين الله لكم ان تضلوا	✱
١٦٥ ص	البقرة آية / ١٩	(يجعلون أصابعهم	✱
٨٧، ٥٢ ص	النساء آية / ٢٨	(يريد الله ان يخفف عنكم	✱
٥٩٥ ص	الاعلى آية / ١٢	(يملئ النار الكبـرى	✱
٤٨٧، ٢٠٥ ص	النساء آية / ١١	(يومئذ ياتيكم الله في أولادكم	✱
٢٥٣ ص	الحج آية / ٢٢	(يوم ترونها تذهل	✱

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الاحاديث

ص	ابوداود وغيره	"	" أبصروها فان جاءت بهـ	*
ص ٥٨٥	البخارى	"	" أتت بابت لها صغير لم يأكل الطعام	*
ص ٢٠٥	البخارى	"	" أترون هذبطارحة ولدهـ	*
ص	النسائي وغيره	"	" " أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بالحديبية أسأله عن لحوم الهدى	*
ص ٣٧٢ ، ٣٧٣	مسلم	"	" أحب الكلام الى الله أربع	*
ص	البخارى	"	" أخبر انه بات ليلة عند ميمونة	*
ص ٤٤٥ ، ٤٤٩	البخارى	"	" اختتن ابراهيم بعد ثمانين	*
		"	" أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم	*
ص	ابن ماجه والترمذى	"	جريدا بشمالهـ	*
ص ٦٣٧	، ، ،	"	" أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم حريرا	*
ص ٣٧٠	البخارى	"	" أحنى الاسماء يوم القيامة	*
ص ٥٠٠	الدارقطنى	"	" أدو صدقة الفطر ماعا من تمر	*
ص ٧٧٩ ، ٧٧٨	الترمذى والبيهقى	"	" آ رأيت لو ان أحدا رأى امرأته	*
		"	" ارسل النبي صلى الله عليه وسلم	*
ص ٦٨٦	البخارى	"	غداة عاشوراء	*
ص ٢٣٦ ، ٢٣٧	مسلم	"	" أصاب عمر أرضا بخيبر	*
ص ٣٣	البخارى	"	" أصبنا سبياً فكنا نـ	*
ص ٥٣٣	ابوداود وغيره	"	" اعدلوا بين أولادكم	*
ص ٤٧٣	البخارى	"	" أفضل الصدقة ما ترك	*
ص ٤٦٣ ، ٤٦٤	البخارى	"	" أقبلت وقد ناهزت الحلم	*
ص	البخارى	"	" اقتتل امرأتان من هذيل	*
ص ٢٢٤ ، ٢٢٥	الدارقطنى	"	" الاضرار فى الوصية من الكبائر	*

٥٥٣ ص	مسلم	"	* " البكر تستأذن واذنها صماتها
٥٥٨ ص	مسلم	"	* " الثيب أحق بنفسها
٤٥٥ ص	البيهقي	"	* " الختان سنة للرجال مكرمة
٧ ص	مسلم	"	* " الدنيا متاع وخير
٥٠٥ ، ٥٠٤ ص	الترمذي وغيره	"	* " الصوم يوم تصومون
٦٥١ ، ٦٥٠ ص	الترمذي وابن ماجه	"	* " الطفل لا يصلى عليه ولا يرث
٦٥٥ ص	ابن ماجه وغيره	"	* " الطفل يصلى عليه
٦٩٦ ص	مسلم	"	* " العمرة الى العمرة كفارة
٤٥٧ ، ٤٥٥ ، ٤٥٤ ص	البخاري	"	* " الفطيرة خمس
٤٤٦ ص	ابوداود والبيهقي	"	* " القى عنك شعر الكفر
			* " أن أباه أتى به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انى نخلت
٥٢١ ص	البخاري	"	* " أليس يسرك أن يكونوا لك في البر واللطف سواء
٥٣٦ ، ٥٣٥ ص	ابوداود وغيره	"	* " أن أباه جاء النبي صلى الله عليه وسلم
٣٦٦ ، ٣٦٥ ص	البخاري	"	* فقال ما اسمك ؟
٣٧٤ ص	مسلم	"	* " أن ابنة لعمر كان يقال لها
			* " أن الحسن بن علي رضي الله عنهما
٤٠٦ ص	البيهقي	"	* حين ولدته أمه .
			* " أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بركة
٤٩٧ ص	البخاري	"	* الفطر قبل خروج
			* " أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها
٦٤٦ ص	البخاري	"	* وهي بنت ست
			* " أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض
٥٠٠ ص	الدارقطني والشافعي	"	* زكاة الفطر على الصغير والكبير

١٨١ ، ١٨٠ ، ١٦٨ ص	ابوداود	" ان امرأتين كانتا تحت رجل من هذيل "	*
١٥٣ ، ١٣٣ ص	البخارى	" ان امرأتين من هذيل رمت "	*
٢٠ ص	أحمد	" ان امرأة دخلت عليها ومعها بنتان "	*
٣٠٨ ، ٣٠٧ ص	ابوداود	" ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا "	*
١٦٨ ، ١٦٦ ص	مسلم	" ان امرأة قتلت ضربتها "	*
٨٣ ص	مسلم	" ان امرأة من جهينة اتت نبي الله "	*
٣١٧ ، ٣١٦ ، ٣٠٢ ص	ابوداود	" أنت أحق به ما لم تنكحى "	*
٣٤٧ ، ٣٣٨ ، ٣١٨ ص	مسلم	" ان رجلاً أتى رسول الله فقال ان لى جارية هي خادمنا " . " ان رجلاً أتى النبي صلى الله عليه	*
٧٥٩ ، ٧٥٥ ص	البخارى	وسلم ٠٠٠ ولد لي غلام أسود "	*
٣٥ ص	ابوداود	" ان رجلاً قال يا رسول الله ان لى جارية وأنا اعزل " . " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم	*
٤٣٠ ، ٤١٦ ، ٣٩٢ ص	الترمذى وغيره	أمرهم ان يعسق "	*
٤٨٩ ص	البيهقى	" أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حث على الصدقة "	*
ص	البيهقى	" ان رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج عمارة بنت حمزة "	*
٤٠٦ ص	النسائي	" ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عق عن الحسن والحسين بكبشين "	*
٤٢١ ، ٤١٤ ، ٤٠٥ ص	ابوداود وغيره	" ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عق عن الحسن والحسين كبشاً "	*
٤٣٠ ، ٤٢٧ ، ٤٢٦ ص	البخارى	" أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر "	*

		" أن رسول الله صلى الله عليه وسلم	*
قال للفرقة تحلب .	" مالك	٣٧١ ص	
		" أن رسول الله صلى الله عليه وسلم	*
قضى في الجنين	" مالك	١٧٠ ص	
		" أن رسول الله صلى الله عليه وسلم	*
قضى في جنين	" البخاري	ص ١٦٥ ، ١٨٩	
		" أن رسول الله صلى الله عليه وسلم	*
كان يؤتى بالصبيان	" مسلم	ص ٣٨٩	
" أن زوجها تكاري	" النسائي وغيره	ص ١٠٣ ، ١٠٤	
" أن زينب كان اسمها برة	" البخاري	ص ٣٧٤	
" أن سبيعة الاسلامية نفست	" البخاري	ص ١١٧ ، ١١٨	
" أن ما عز الاسلامي أتى رسول الله	" مسلم	ص ٨١ ، ٨٢	
" أنها سألت رسول الله صلى الله			*
عليه وسلم عن العقيقة	" الترمذي وغيره	ص ٣٩٤ ، ٣٩٧	
" أنها سألت عن العقيقة	" الترمذي وغيره	ص ٤٠١ ، ٤١٦	
" أنه اسلم وأبى امرأته	" البيهقي	ص ٣٢٤	
" أنه اشتكى رجل منهم	أبوداود	ص ٨٥ ، ٨٦	
" أنها حملت بعبد الله بن الزبير	" البخاري	ص ٣٨٧ ، ٣٨٨	
" أنها يتيمة واليتيمة أولى بأمرها	" الدار قطني	ص ٥٥٧	
" أنه خطب امرأة فقال النبي صلى الله			*
عليه وسلم انظر اليها	" الترمذي وغيره	ص ٩ ، ١٠	
" أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم			*
عن أولات الاحمال	" الدار قطني	ص ١٩	

ص ٣٩٦ ، ٣٩٩ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣	البیهقی وغيره	"	" انه سئل عن العقیقة	*
ص ٧٦٢ ، ٧٦٤ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨	أبو داود وغيره	"	" ان هلال بن أمية قذف	*
ص ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٩	البخاری	"	" أن هند بنت عتبة	*
ص ١٨	البخاری	"	" أيما امرأة مات لها ثلاث	*
ص ٤٢٠	أبو داود	"	" أيما رجل اعتق امرأتين مسلمتين	*
ص ٦٩٧	البیهقی	"	" أيما صبي حج به أهله	*
ص ٦٦٧	الشافعی والبیہقی	"	" ابتغوا في مال اليتيم	*
ص ٤٨٩ ، ٤٨٤	مسلم	"	" ابدأ بنفسك فتصدق عليها	*
ص ٤٢٦ ، ٤٦٧	البخاری	"	" اذا أمرتكم بأمر	*
ص	البخاری	"	" اذا حضرت الصلاة فليؤذن	*
ص ١٢	الترمذی	"	" اذا خطب اليكم من ترضون	*
ص ١٧ ، ٢٣٦	مسلم	"	" اذا مات الانسان انقطع	*
ص ٤٣٣	البیهقی	"	" اذبحوا على اسمه وقولوا	*
ص ١٦٦	البخاری	"	" اقتتلت امرأتان من هذيل فرمت	*
ص ٣٦٧	مسلم	"	" ان أحب اسمائكم	*
ص ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٦٧٤ ، ٦٨٤	مسلم	"	" ان الاسلام بنى على خمس	*
ص ٢٢٤	ابن ماجه وغيره	"	" ان الرجل ليعمل بعمل أهل	*
ص ٢٢٣	ابن ماجه والبیہقی	"	" ان الله يصدق عليكم	*
ص ٥٧ ، ٦٧	الترمذی	"	" ان الله وضع عن المسافر شرط الصلاة	*
ص ٤٠٧ ، ٤١٦	البیهقی	"	" ان اليهود تعق عن الغلام	*
ص ٥٠٩ ، ٧٧٤ ، ٦٨٢	البخاری	"	" ان خلق أحدكم يجمع في	*
ص ١٥	ابن ماجه وغيره	"	" انكحوا فاني مكأثر بكم الامم	*
ص ٣٦٨	أبو داود والدارمي	"	" انكم تدعون يوم	*

ص	الدارقطني	"	"انها يتيممة	*
			" اتى النبي صلى الله عليه وسلم	*
ص ٥٨٠ ، ٥٧٨	البخارى	"	بصبي يحنكسه	*
			" مال الحسن بن علي في حجر النبي	*
ص ٥٨٦	ابن ماجه وأبوداود	"	صلى الله عليه وسلم	*
			" بت عند خالتي ميمونة فقام النبي	*
ص ٦٢٧ ، ٥١٨	البخارى	"	صلى الله عليه وسلم	*
ص ١٤٦		"	" بلغنا أن رسول الله جعله على العاقلة	*
ص ٥٨٧ ، ٥٨٦	ابن ماجه وغيره	"	" بول الغلام الرضيع ينضح	*
ص ٥٨٥ ، ٥٨١	ابن ماجه	"	" بول الغلام ينضح وبول الجارية يغسل	*
ص ٥٥٨ ، ٥٥٤	ابوداود وغيره	"	" تستأمر اليتيمة	*
ص ٣٦٩ ، ٣٦٨	ابوداود	"	" تسموا بأسماء الانبياء	*
ص ٦ ، ٥	البخارى	"	" تنكح المرأة لاربعة	*
			جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه	*
			وسلم فقالت : ان زوجي يريد ان يذهب	*
ص ٣٤٧ ، ٣٤١	ابوداود وغيره	"	بابني ..	*
			" جاء رجل الى النبي صلى الله عليه	*
ص ١٦ ، ١٥ ، ٩ ، ٨	ابوداود وغيره	"	وسلم فقال انى أصبت امرأة	*
			" جاء معاذ بن مالك الى النبي صلى الله	*
ص ٨١ ، ٨٠ ، ٧٩	مسلم	"	عليه وسلم	*
			" حججنا مع رسول الله صلى الله عليه	*
ص ٧٠٦ ، ٧٠٣ ، ٦٩٩	ابن ماجه وغيره	"	وسلم ومعنا النساء	*
			" حج بى مع رسول الله صلى الله عليه	*
ص ٦٩٨	البخارى	"	وسلم	*

✳	" خذى ما يكفيك وولسدك "	"	البخارى	ص
✳	" فرج زيد بن حارثة الى مكة "	"	آبوداود والبخارى	ص ٣٠٨ ، ٣٠٩
✳	" خطب على فقال ٠٠٠ اقيموا على ارقائكم "	"	مسلم	ص ٨٣
✳	" دخلت امرأة النار "	"	البخارى	ص ٤٧٨
✳	" دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم مسرور "	"	البخارى	ص ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦
✳	" دعتنى أمى يوما ورسول الله صلى الله عليه وسلم ٠٠ "	"	ابوداود	ص ٥١٧
✳	دوه	"		ص ١٦٩ ، ١٨١ ، ١٨٢
✳	" ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ٠٠ "	"	مسلم	ص ٣٣
✳	" رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذن في أذن ٠٠ "	"	الترمذى والبيهقى	ص ٣٨٤
✳	" رفع القلم عن ثلاثة "	"	ابوداود وغيره	ص ٥٦٣ ، ٦٠١ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٥ ، ٦٢٣ ، ٦٧٣ ، ٦٨٥ ، ٦٩٧
✳	" رفعت امرأة صبيا لها "	"	مسلم	ص ٦١٠ ، ٦٩٩
✳	" سألت أباه بعض الموهبة "	"	مسلم	ص ٥٣٢
✳	" سئل ابن عباس مثل من "	"	البخارى	ص ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢
✳	" سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العزل ٠٠ "	"	مسلم	ص ٣٦
✳	" سووا بين أولادكم "	"	البيهقى	ص ٥٣٨
✳	" صلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيت أم سليم "	"	البخارى	ص ٦٢٦

- * " ضربت امرأة ضربتها " مسلم ص ١٤٩
- * " عادنى النبي صلى الله عليه وسلم " مسلم ص ٢٢١
- * " عى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن والحسين وختنهما " البيهقى ص ٤٦١ ، ٤٦٥
- * " عن الحسن بن على رضى الله عنهما حين ولدته ٠٠٠ قال لها لا تعقى " البيهقى ص ٣٥
- * " غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم " البخارى ص ٥١٦
- * " فأبواه يهودانه " ابوداود وغيره ص
- * " فأشهد على هذا غيـرى " ابوداود ص ٨٥
- * " فجرت جارية لآل " ابوداود ص ٨٥
- * " فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا من تمر " البخارى ص ٤٩٨ ، ٥٠١
- * " فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرة للصائم " ابن ماجه وأبوداود ص ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣
- * " فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر ٠٠٠ وقال اغنوهم " الدار قطنى والبيهقى ص ٥٠٥
- * " فقامت الى حمير لنا " البخارى ص ٥٧٩
- * " في النفس الديـة " النسائى ص ١٨٣
- * " في النفس المؤمنة مائة " مالك ص ١٩٠

١٠٥ ، ١٠٤ ص	مسلم	" قالت طلقني زوجي ثلاثا "	*
		" قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "	*
٦٦٣ ص	البخارى	لمعاذ حين ..	
٦٢٣ ، ٦١٥ ، ٦١٤ ص	البخارى	" قدمنا الى النبي ونحن شببه "	*
١٥٠ ، ١٤٩ ص	البخارى	" قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالفرة "	*
١٧٥ ص	البخارى	" قضى في الجنين بفرة "	*
ص		" قضى في جنين امرأة "	*
ص	الدارقطني	" قلت يا رسول الله أهذه الآية "	*
٦٢٩ ص	ابو داود والبيهقي	" قلت يا رسول الله عواراتنا مانأت منها "	*
٢٣٦ ، ٢٣٥ ص	مسلم	" كان ابو طلحة أكثر انصارى "	*
٣٧٥ ص	البخارى	" كان النبي أحسن الناس خلقا "	*
٤٣٧		" كان رسول الله صلى الله عليه وسلم "	*
٦٩٣ ص	البخارى	يعتكف	
٦١٧ ، ٦١٦ ص	النسائي وغيره	" كان يمر علينا الركبان "	*
٤٨٥ ص	مسلم	" كفى بالمرء اثما ان يحبس "	*
٣٩٤ ، ٣٨١ ص	ابوداود وغيره	" كل غلام رهينة بعقيقته "	*
٣٩٧ ، ٤٠١ ، ٤٠٩ ، ٤١٤ ص		" كل غلام مرتين بعقيقته "	*
٤٣٧ ، ٤٣٦ ، ٤٢٩ ، ٤٢٨			
٦٠٣ ، ٥١٤ ص	البخارى	" كلكم راع وكلكم مسئول "	*
٣٤ ص	البخارى	" كنا نعزل على عهد النبي "	*
		" كنا نعزل على عهد رسول الله صلى "	*
٣٥ ص	مسلم	الله عليه وسلم	

٣٤ ص	البخارى	"	" كنا نعزل والقرآن ينزل	*
			" كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه	*
٧٧٠ ص	ابوداود والبيهقى	"	وسلم فجاء رجل من اليمن	
			" كنت خادم النبي صلى الله عليه وسلم	*
٥٨٦ ص	ابوداود وغيره	"	فجىء بالحسن	
			" كنت خلف النبي صلى الله عليه وسلم	*
٥٢١ ص	الترمذى	"	يوما	
٦٣٦ ص	ابوداود وغيره	"	" لا تكشف فخذك ولا تنظـسر	*
٥٥٨ ص	البخارى	"	" لا تنكح الأيم حتى تستأمر	*
٥٥٧ ص	الدارقطنى	"	" لا تنكحوا اليتامى حتى تستأمروهن	*
٢٩٩ ص	الدارقطنى	"	" لا ضرر ولا ضرار	*
٥١٤ ص	الترمذى	"	" لان يؤدب الرجل ولده خير	*
ص	البيهقى وغيره	"	" لا يحب الله العقـقوق	*
١٢٣ ، ١٢٢ ص	البخارى	"	" لا يحل لامرأة مسلمة تؤمن بالله	*
٦٣٦ ، ٦٣٥ ص	ابوداود وغيره	"	واليوم الآخر أن تحدد " لا يقبل الله صلاة حائض	*
٣٩ ص	مسلم	"	" لقد هممت ان انهى عن الغيلة	*
ص		"	" لولا ما مضى من كتاب الله	*
٦٢٣ ، ٦١٥ ص	ابوداود وابن ماجه	"	" ليوذن لكم خياركم	*
٦٣٦ ص	الدارقطنى	"	" ما بين السرة والركبة عورة	*
٦٣٦ ص	الدارقطنى	"	" ما فوق الركبتين من العورة	*
٦٤٤ ، ١٨ ، ١٧ ص	البخارى	"	" ما من الناس من مسلم يتوفى له	*
٣٢٦ ص	البخارى	"	" ما من مولود الا يولد	*
٥١٣ ص	الترمذى والبيهقى	"	" ما نحل والد ولدا من نحل	*

- * " مروا أولادكم بالصلاة " ابوداود وغيره ص ٢٤٧، ٥١٣، ٦٠١، ٦٨٥، ٦٠٤
- * " مع الغلام عقيقة فاهريقو " البخارى ص ٣٩٣، ٣٩٧، ٤٠١، ٤١٧، ٤٢٨، ٤٣٤، ٤٣٩
- * " من كان يؤمن بالله واليوم الآخر " الترمذى وغيره ص ١٠٧
- * " من لا يرحم لا يرحم " البخارى ص ٧٢٧
- * " من ولى يتيما له مال " الدار قطنى والترمذى ص ٦٦٨، ٦٧٩
- * " نسخ الاضحى كل ذبيح " الدار قطنى ص ٣٩٩، ٤٠٣
- * " هي رسول الله صلى الله عليه وسلم " ان يعزل عن الحرية ابن ماجه والبيهقى ص ٣٤
- * " والبكر تستأمر " مسلم ص
- * " والسقط يصلى عليه " ابوداود ص ٦٥٥
- * " وايماء امرأة مات لها ثلاث " البخارى ص ١٨
- * " وان لولدك عليك حقاً " مسلم ص ٦٠٣
- * " وجدنا في قائم سيف رسول الله " البيهقى ص ٤٤٦، ٤٤٧
- * ولد لى غلام فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم
- * " يا أبت انى اسمعك تدعو كل غداة " ابوداود ص ٥١٩
- * " يعق عن الغلام ولا يمس رأسه " ابن ماجه والبيهقى ص ٤٣٨، ٤٣٩
- * " يغسل بول الجارية ويرش بول الصبى " ابوداود وغيره ص ٥٧٩

فہرست الآثار

فهرس الآثار

٥١٦ ص	البيهقي	" أدب ابنك فانك مسئول "	*
٤١٠ ص	البيهقي	" أرجو أن يخلف الله عليه "	*
١٣٥ ص	البيهقي	" أرسل عمر بن الخطاب الى امرأة "	*
٧٠٥ ص	الدارقطني	" الحامل والمرضع تفطر ولا تقضى "	*
٤٦ ص		" العزل المؤودة الصغرى "	*
٨٤ ص	الدارقطني	" امر بقتل امرأة بالزنا "	*
٧٢٧ ص	البيهقي	" ان امرأة تزوجت فولدت لستة أشهر "	*
٧٦٦ ص	البيهقي	" ان عمر دعا قاتفيــــــــــــن "	*
٧٦٤	البيهقي ومالك	" ان رجلين ادعيا ولد فدعا عمر القافة "	*
٤٢١ ص	البيهقي	" انه لم يكن يسأله أحد من ولده عقيقه "	*
ص	المحلى	" ايما رجل طلق امرأته فحاضت "	*
٦٤٦ ، ٥٥٦	الترمذي والبيهقي	" اذا بلغت الجارية تسع سنين "	*
٣٤٧ ، ٤٣٦	ابوداود	" اذا سئل عن الدم كيف يصنع "	*
٧٣٠ ، ٧٢٩	البيهقي والدارقطني	" انى غبت عن امرأتى سنتين "	*
٧٢٨ ، ٧٢٧	البيهقي	" أتى بامرأة قد ولدت لستة اشهر "	*
٧٥٩ ص		" الحق ولد باثنين وكان ذلك "	*
٧٣٣ ص	المحلى	" ايما رجل طلق امرأتها في حيض "	*
٧١ ص	المحلى	" تفطر الحامل والمرضع في رمضان "	*
	الشافعي والبيهقي	" تلينى انا وأخويــــــــــــن "	*
ص	البيهقي	" خير غلاما بين أبيه وأمه "	*

- * "خيرنى على رضى الله عنه بين أمى وعمى " البيهقى ص ٣٤٢ ، ٣٤٣
- * "دعا عمر رضى الله عنه القافة في جليلين " البيهقى ص ٧٧٢
- * "ذبحت عن حسن وحسين " البيهقى ص ٤٢١
- * "زكى أموال بنى رافسع " البيهقى والدارقطنى ص ٦٧٠
- * "شك أنس في حمل جارية له " البيهقى والشافعى ص ٧٦٦
- * "ضرب لا امرأة المفقود أربع سنين " البيهقى والمغنى ص ٧٣٢
- * "قال عمر لنشوان في رمضان ويلك " البخارى ص ٦٨٦
- * "قد اسلم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس تحفة المودود ص ٤٥٥ ، ٤٥٦
- * "قضى عمر رضى الله عنه بقول القافة" البيهقى ص ٧٥٧
- * "قضى بعاصم بن عمسر " البيهقى والموطأ ص
- * "كانت رخصة للشيخ الكبير " سنن ابى داود ص ٥٩ ، ٦٤ ، ٦٥
- * "كانت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تلينى أنا وأخوين لى " الشافعى والبيهقى ص ٦٦٩
- * "كانت عند عمر رضى الله عنه امرأة من الانتصار - قضاء ابوبكر " البيهقى والموطأ ص ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٣٩
- * "كانت له أمة فأجهضت فأمرها ابن عباس ان تفتسر " الدارقطنى ص ٧٠
- * "كان نحلها جاد " مالك والبيهقى ص ٥٣٣ ، ٥٣٤
- * "كان يخرجها عن الجنين " ص ٥٠٩
- * "كان يعزل لانه كان يرى الرخصة " شرح الزرقاني ص ٣٧
- على موطأ مالك

- * " كان يعطى صدقة الفطر عن الصغير " ص ٥١٠
- * " كان ينكح كثيرا ويقول انما أنكح للولد " احياء علوم الدين ص ١٧
- * " كان يكره العـــــــــزل " ص ٤٦
- * " كان يؤذن في اليمنى " الترمذى ص ٢٨٤
- * " كره ذبيحة الارغسل " ص ٤٤٧
- * " كنا في الجاهلية اذا ولد لاحدنا " ابوداود والبيهقى ص ٤٣٥ ، ٤٣٨
- * " كنا نعزل والقرآن ينزل " البخارى ص ٣٤
- * " كنا ننزعه عن الغلمان " ابوداود ص ٦٣٩
- * " لا تقبل صلاة رجل لم يختتن " البيهقى ص ٤٤٧
- * " لا تكون مؤيدة " زاد المعاد، البيهقى ص ٤٣ ، ٤٤
- * " لو علمت أحدا من ولدى يعزل " ص ٤١ ، ٤٦
- * " ما اسمك ؟ فقال : جمرة " موطأ مالك ص ٣٦٤ . ٣٦٥
- * " ما أصدق ان على بن أبي طالب كان يقول عدة المتوفى عنها " ص ١٢٠ ، ١٢١
- * " ما تزيد المرأة في الحمل على ٠٠ " البيهقى والدارقطنى ص ٧٢٩
- * " من خالف السنة كفر " ص ٤٥٦
- * " من شاء لا عنــــــــــــه " الدارقطنى ص ١١٩
- * " هذه جارتنا امرأة محمد بن عجلان " الدارقطنى والبيهقى ص ٧٣١ ، ٧٣٢
- * " والله لا قاتلن من فرق بين " البخارى ص ٦٢٤
- * " وجد منبوذ في زمان عمر " مالك والبيهقى ص ٧٢٨ ، ٧٤٣
- * " وزنت شعر حسن وحسين " ص ٤٤٢

- * "ينبغي للرجل ان يكره ولده على
طلب الحديث
" تحفة المودود ص ٥١٥ ، ٥١٦
- * "ينكران العسل
" ص ٤١ ، ٤٦

* * *

فهرست الأعلام

فهرس الاعلام

- * أولا : الاسماء من الرجال :
- * الأجدع ص / ٣٧٠
- * أحمد : الامام أحمد بن حنبل رضى الله عنه ص / ٣٤٥ ، ٣٧٦ ، ٣٩٨ ، ٤١٠ ، ٤٥٤ ، ٤٥٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٦٣٢ ، ٦٤٦ ، ٧٨٣ .
- * الأعرور ص / ٣٧٠
- * أفلح ص / ٣٧٢ ، ٧٧٣
- * أنس بن مالك ص / ١٧ ، ٢٣٥ ، ٣٧٥ ، ٥٧٩ ، ٥٨٢ ، ٦٢٦ ، ٦٤٤ ، ٧٦٦ .
- * أنس بن مالك الكعبي ص / ٥٧ ، ٦٧
- * ابراهيم " عليه السلام " ص / ٣٨١ ، ٣٨٧ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦
- * أبي بن كعب ص / ١١٨ ، ١١٩
- * أسامة ص / ٧٥٦ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧
- * بشير ٥٣٢
- * بهز بن حكيم ٦٢٩
- * التقى ص / ٣٧٠
- * جابر بن سمرة ص / ٥١٤
- * جابر بن عبد الله ص / ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٥ ، ٦٣٩ ، ٦٤٣ ، ٦٤٦ ، ٧٥٠ ، ٦٦٨ ، ٦٧٩ ، ٦٩٩ ، ٧٠٣ ، ٧٣٧ .
- * جعفر ص / ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٧ ، ٣١٨
- * حارث ص / ٣٦٩

٣٧١ ، ٣٦٩ / ص	* حرب
٣٦٩ ، ٣٦٦ / ص	* حزن
٤٥٦ ، ٤٥٥ ، ٤١٧ ، ٥٥ / ص	* الحسن البصرى
٤١٨ ، ٤١٣ ، ٤١٢ ، ٤٠٦ ، ٣٩٨ ، ٣٩٦ ، ٣٩٣ ، ٣٩١ ، ٣٨٩ ، ٣٨٦ ، ٣٨٣ ، ٣٨٠ ، ٣٧٧ ، ٣٧٤ ، ٣٧١ ، ٣٦٨ ، ٣٦٥ ، ٣٦٢ ، ٣٥٩ ، ٣٥٦ ، ٣٥٣ ، ٣٥٠ ، ٣٤٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤١ ، ٣٣٨ ، ٣٣٥ ، ٣٣٢ ، ٣٢٩ ، ٣٢٦ ، ٣٢٣ ، ٣٢٠ ، ٣١٧ ، ٣١٤ ، ٣١١ ، ٣٠٨ ، ٣٠٥ ، ٣٠٢ ، ٢٩٩ ، ٢٩٦ ، ٢٩٣ ، ٢٩٠ ، ٢٨٧ ، ٢٨٤ ، ٢٨١ ، ٢٧٨ ، ٢٧٥ ، ٢٧٢ ، ٢٦٩ ، ٢٦٦ ، ٢٦٣ ، ٢٦٠ ، ٢٥٧ ، ٢٥٤ ، ٢٥١ ، ٢٤٨ ، ٢٤٥ ، ٢٤٢ ، ٢٣٩ ، ٢٣٦ ، ٢٣٣ ، ٢٣٠ ، ٢٢٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢١ ، ٢١٨ ، ٢١٥ ، ٢١٢ ، ٢٠٩ ، ٢٠٦ ، ٢٠٣ ، ٢٠٠ ، ١٩٧ ، ١٩٤ ، ١٩١ ، ١٨٨ ، ١٨٥ ، ١٨٢ ، ١٧٩ ، ١٧٦ ، ١٧٣ ، ١٧٠ ، ١٦٧ ، ١٦٤ ، ١٦١ ، ١٥٨ ، ١٥٥ ، ١٥٢ ، ١٤٩ ، ١٤٦ ، ١٤٣ ، ١٤٠ ، ١٣٧ ، ١٣٤ ، ١٣١ ، ١٢٨ ، ١٢٥ ، ١٢٢ ، ١١٩ ، ١١٦ ، ١١٣ ، ١١٠ ، ١٠٧ ، ١٠٤ ، ١٠١ ، ٩٨ ، ٩٥ ، ٩٢ ، ٨٩ ، ٨٦ ، ٨٣ ، ٨٠ ، ٧٧ ، ٧٤ ، ٧١ ، ٦٨ ، ٦٥ ، ٦٢ ، ٥٩ ، ٥٦ ، ٥٣ ، ٥٠ ، ٤٧ ، ٤٤ ، ٤١ ، ٣٨ ، ٣٥ ، ٣٢ ، ٢٩ ، ٢٦ ، ٢٣ ، ٢٠ ، ١٧ ، ١٤ ، ١١ ، ٨ ، ٥ ، ٢ ، ١	* الحسن بن على
٤١٨ ، ٤١٣ ، ٤١٢ ، ٤٠٦ ، ٣٩٨ ، ٣٩٦ ، ٣٩٣ ، ٣٩١ ، ٣٨٩ ، ٣٨٦ ، ٣٨٣ ، ٣٨٠ ، ٣٧٧ ، ٣٧٤ ، ٣٧١ ، ٣٦٨ ، ٣٦٥ ، ٣٦٢ ، ٣٥٩ ، ٣٥٦ ، ٣٥٣ ، ٣٥٠ ، ٣٤٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤١ ، ٣٣٨ ، ٣٣٥ ، ٣٣٢ ، ٣٢٩ ، ٣٢٦ ، ٣٢٣ ، ٣٢٠ ، ٣١٧ ، ٣١٤ ، ٣١١ ، ٣٠٨ ، ٣٠٥ ، ٣٠٢ ، ٢٩٩ ، ٢٩٦ ، ٢٩٣ ، ٢٩٠ ، ٢٨٧ ، ٢٨٤ ، ٢٨١ ، ٢٧٨ ، ٢٧٥ ، ٢٧٢ ، ٢٦٩ ، ٢٦٦ ، ٢٦٣ ، ٢٦٠ ، ٢٥٧ ، ٢٥٤ ، ٢٥١ ، ٢٤٨ ، ٢٤٥ ، ٢٤٢ ، ٢٣٩ ، ٢٣٦ ، ٢٣٣ ، ٢٣٠ ، ٢٢٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢١ ، ٢١٨ ، ٢١٥ ، ٢١٢ ، ٢٠٩ ، ٢٠٦ ، ٢٠٣ ، ٢٠٠ ، ١٩٧ ، ١٩٤ ، ١٩١ ، ١٨٨ ، ١٨٥ ، ١٨٢ ، ١٧٩ ، ١٧٦ ، ١٧٣ ، ١٧٠ ، ١٦٧ ، ١٦٤ ، ١٦١ ، ١٥٨ ، ١٥٥ ، ١٥٢ ، ١٤٩ ، ١٤٦ ، ١٤٣ ، ١٤٠ ، ١٣٧ ، ١٣٤ ، ١٣١ ، ١٢٨ ، ١٢٥ ، ١٢٢ ، ١١٩ ، ١١٦ ، ١١٣ ، ١١٠ ، ١٠٧ ، ١٠٤ ، ١٠١ ، ٩٨ ، ٩٥ ، ٩٢ ، ٨٩ ، ٨٦ ، ٨٣ ، ٨٠ ، ٧٧ ، ٧٤ ، ٧١ ، ٦٨ ، ٦٥ ، ٦٢ ، ٥٩ ، ٥٦ ، ٥٣ ، ٥٠ ، ٤٧ ، ٤٤ ، ٤١ ، ٣٨ ، ٣٥ ، ٣٢ ، ٢٩ ، ٢٦ ، ٢٣ ، ٢٠ ، ١٧ ، ١٤ ، ١١ ، ٨ ، ٥ ، ٢ ، ١	* الحسين بن على
٣١٨ ، ٣١٧ ، ٣٠٨ / ص	* حمزة
٣٦٩ / ص	* حنظلة
٣٧١ / ص	* حيه
٣٨٣ / ص	* خارجه
٨٢ / ص	* خالد بن الوليد
٣٧٣ / ص	* خرب
٣٢٤ / ص	* رافع بن سنان
٣٧٣ ، ٣٧٢ ، ٣٧١ / ص	* رباح
١٠٧ / ص	* رويفع بن ثابت
٤٣ / ص	* الزبير
٥٠١ / ص	* زفر
٧٦١ / ص	* زمعه
٧٧٠ / ص	* زيد بن أرقم
٧٥٦ ، ٤٠ / ص	* زيد بن ثابت

٧٦٦ ، ٣١٧ ، ٣٠٩ ، ٣٠٨ / ص	زید بن حارثہ *
٦٩٨ / ص	السائب بن یزید *
٣٧٣ / ص	سرور *
٧٦٢ ، ٧٦١ ، ٢٢١ ، ٤٣ ، ٤٠ ، ٣٧ / ص	سعد بن أبي وقاص *
٧٧٨ ، ٤٦٣ ، ٤٦٢ ، ٤٦٠ / ص	سعيد بن جبیر *
٧٢٣ ، ٣٦٩ ، ٣٦٦ ، ٣٦٥ ، ١٨٣ ، ١٧٠ / ص	سعيد بن المسيب *
٧٧٢ ، ٧٦٤	
٥١٥ / ص	سفيان الثوري *
٣٧٠ / ص	سلطان السلاطين *
٧٩ / ص	سلمان بن بريدة *
٣٩٧ ، ٣٩٣ ، ٧٦٢ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ١٨٣ ، ١٧٣ ، ١٦٣ / ص	سلمان بن عامر الضبي *
٤٣٤	
٥٥٠ / ص	سلمه بن أبي سلمه *
٣٧٢ ، ٣٨١ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٧ ، ٤٠١ ، ١٨٣ ، ١٧٣ ، ١٦٣ / ص	سمرة بن جندب *
٤٠٥ ، ٤٠٩ ، ٤١٤ ، ٤١٧ ، ٤١٣ ، ٤٢٣ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠	
٤٣٦ ، ٤٣٧	
٧٤٣ ، ٧٣٨ / ص	سنين أبي جميله *
٣٦٦ / ص	سهل *
٣٧٠ / ص	سيد الكل *
٣٧٠ / ص	سيد الناس *

ص / ۲۱۲ ، ۲۱۵ ، ۳۹۸ ، ۴۵۳ ، ۵۵۳ ،	* الشافعي " الامام محمد بن ادريس "
۵۵۸ ، ۵۵۹ ، ۶۴۱ .	
ص / ۳۷۰	* شاهنشاه
ص / ۷۶۳ ، ۷۷۷ ، ۷۷۸	* شريك بن سحما
ص / ۱۲۰	* الشعبي
ص / ۳۷۲	* صالح
ص / ۲۸۳ ، ۶۵۶	* طلحه
ص / ۳۷۸	* طه
ص / ۳۷۱	* ظالم
ص / ۳۱۰ ، ۳۳۹	* عاصم بن عمر
ص / ۳۶۷ ، ۳۶۹	* عبد الله
ص / ۸۱	* عبد الله بن بريده
ص / ۳۸۷ ، ۳۸۸	* عبد الله بن الزبير
ص / ۵۱۷	* عبد الله بن عامر
ص / ۲۸ ، ۴۰ ، ۵۹ ، ۶۴ ، ۶۹ ، ۷۰ ، ۷۱ ، ۲۲۴ ،	* عبد الله بن عباس
۴۰۵ ، ۴۰۶ ، ۴۱۴ ، ۴۲۱ ، ۴۲۳ ، ۴۲۷ ، ۴۲۸ ،	
۴۳۰ ، ۴۴۷ ، ۴۴۸ ، ۴۵۳ ، ۴۵۵ ، ۴۵۶ ، ۴۵۷ ، ۴۵۸ ،	
۴۶۰ ، ۴۶۲ ، ۴۶۳ ، ۴۶۴ ، ۴۸۷ ، ۴۹۶ ، ۴۹۷ ،	
۴۹۸ ، ۵۰۲ ، ۵۰۷ ، ۵۱۸ ، ۵۲۱ ، ۵۳۸ ،	
۶۱۰ ، ۶۱۵ ، ۶۲۵ ، ۶۲۷ ، ۶۹۹ ، ۷۲۷ ،	
۷۶۲ ، ۷۶۳ ، ۷۷۷ ، ۷۷۸ .	

- * على رضي الله عنه ص / ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٥٤ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ١٢١ ، ١٢١ ، ٢٠٨ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٣ ، ٤٠٦ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٥٥١ ، ٥٦٣ ، ٥٨٦ ، ٥٨٩ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧٩ ، ٧٢٧ ، ٧٣٤ ، ٧٧٠ .
- * عمارة الجرمي ص / ٣٤٢
- * عمران بن حصين ص / ٨٣
- * عمر بن الخطاب رضي الله عنه ص / ١٧ ، ٣٤ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٤٩ ، ١٥٦ ، ١٧٦ ، ٢٠٥ ، ٢٨٥ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٣٩ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٥٥١ ، ٦٦٩ ، ٦٧٩ ، ٦٨٦ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٨ ، ٧٥٧ ، ٧٥٩ ، ٧٦٤ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٧٢ .
- * عمر بن عبد العزيز ص / ٣٨٤
- * عمرو بن سلمه الجرمي ص / ٦١٦ ، ٦١٨
- * عمرو بن أم مكتوم ص / ١٠٤ ، ١٠٥
- * فرعون ص / ٣٧٠
- * قارون ص / ٣٧٠
- * قتادة ص / ٤١٧ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧
- * كليب ص / ٣٧١
- * ماعز بن مالك ص / ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١

- * مالك بن أنس "الامام رضي الله عنه" ص / ٣٧١ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٣٨٥ ، ٣٩٨ ،
٥٣٠ ، ٥٣٥ ، ٥٥٣ ، ٥٥٩ ، ٥٧٨ ، ٦١٨ ،
٦١٩ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٦٦ .
- * مالك بن الحويرث ص / ٦١٤ ، ٦٢٣ .
- * مجزر المدلجي ص / ٧٥٦ ، ٧٦٥ .
- * محمد ص / ٣٧٦ .
- * محمد بن أبي بكر الصديق ص / ٦٦٩ .
- * محمد بن الحسن ص / ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٥٠١ ، ٥٢٦ ، ٥٣٩ ،
٥٥٢ ، ٥٧٢ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٧٥٩ ، ٧٨٨ ،
٧٩٠ .
- * محمد بن عجلان ص /
- * محمد بن مسلمة ص / ١٤٩ ، ٢١٣ ، ٢٣١ ، ٢٨٦ .
- * مرة ص / ٣٦٩ ، ٣٧١ .
- * المسور بن مخرومة ص / ١١٧ .
- * المطيع ص / ٣٧٠ .
- * معاذ بن جبل ص / ٨٤ ، ٦٦٣ ، ٧٢٩ .
- * معقل بن يسار ص / ٨ ، ١٥ .
- * المغيرة بن شعبة ص / ٩ ، ١٠ ، ١٤٩ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٨٠ ،
٦٥٥ .
- * ملك الملوك ص / ٣٧٠ .
- * نجيج ص / ٣٧١ ، ٣٧٣ .

ص / ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ،	النعمان بن بشير	*
٥٣٨ .		
ص / ٣٧٣	نعمة	*
ص / ٣٧٠	هامان	*
ص / ٦٥٦	هبة	*
ص / ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٧٧ ، ٧٨٤ ، ٧٨٦ ،	هلال بن أمية	*
٧٨٧ .		
ص / ٣٦٩	همام	*
ص / ٣٧٠	الوليدان	*
ص / ٤٣٤ ، ٤٣٨	يزيد بن عبد المزي	*
ص / ٣٧٨	يس	*
ص / ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣	يسار	*
ص / ٣٧١	يعيش	*
ص / ٦٦٧	يوسف بن مارك	*

ثانيا : الكنى من الرجال :

- * أبو أيوب ص / ٣٨ ، ٦٣٦
- * أبو بريدة ص / ٤٣٥ ، ٤٣٨
- * أبو بكر الصديق " رضي الله عنه" ص / ٢٨٥ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٣٩ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٦٧٤ .
- * أبو حمزة ص / ٣٧٥
- * أبو حنيفة " الامام رضي الله عنه" ص / ٧٧ ، ٢٣١ ، ٥٢٧ ، ٥٥٢ ، ٥٥٩ ، ٥٧٢ ، ٧٥٩ ، ٧٦٥ ، ٧٨٢ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ .
- * أبو داود ص / ٥٩ ، ٦٥ ، ٨٥
- * أبو الدرداء " عويمر بن مالك " ص / ٣٦٨
- * أبو رافع ص / ٣٨٤
- * أبو سعيد الخدرى ص / ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨
- * أبو سفيان ص / ٤٧٦
- * أبو السمح ص / ٥٨٦ ، ٥٨٩
- * أبو طلحة ص / ٢٣٥
- * أبو عبد الرحمن ص / ٨٣
- * أبو عمير ص / ٣٧٥
- * أبو القاسم ص / ٢٧٥ ، ٢٧٦

- * أبو هريرة
ص / ٥٠٦ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٧ ، ١٣٣ ، ١٥٣ ،
١٦٥ ، ١٦٦ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣٤٧ ،
٢٧٠ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٤٠٧ ، ٤١٦ ،
٤٤٥ ، ٤٥٤ ، ٤٥٧ ، ٤٧٣ ، ٤٨٩ ،
٥٠٤ ، ٥٥١ ، ٥٥٨ ، ٦٩٦ ، ٧٥٥ ،
ص / ٣٦٨
- * أبو وهب الجشمي
ص / ٢١٣ ، ٢٣١ ، ٢٨٥ ، ٥٢٦ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ،
٥٣٧ ، ٥٥١ ، ٥٧٤ ، ٦٥٤ ، ٧٥٩ ، ٧٦٥ ،
٧٨٦ ، ٧٨٨ ، ٧٩٠
- * أبو يوسف

ثالثا : الاسماء من النساء :

- * أسماء بنت أبي بكر الصديق ص / ٣٨٧ ، ٣٣٤
- * بنت رواحة ص / ٥٣٢
- * جدامة بنت وهب ص / ٣٩ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦
- * جميلة ص / ٣٧٤
- * الربيع بنت معوذ ص / ٦٨٦
- * زينب ص / ٣٧٤
- * زينب ابنة أم سلمة ص ١٢٢
- * سبيعة الاسلمية ص / ١١٨ ، ١٢٠
- * سودة بنت زمعة أم المؤمنين ص / ٧٦٢ ، ٧٦٨
- * عاصية ص / ٣٧٤ ، ٣٨٩ ، ٣٩٣
- * عائشة أم المؤمنين ص / ٢٠ ، ٣٩ ، ٣٩٨ ، ٤١٦ ، ٤٣٠ ، ٤٣٣ ، ٤٣٧ ، ٤٣٦ ، ٥٣٤ ، ٥٣٣ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧
- ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٦٨ ، ٦٧٩
- ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٥٦ ، ٧٦٠ ، ٧٦٥
- * عمارة بنت حمزة ص / ٥٤٩ ، ٥٥٠
- * فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ص / ٤٢ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣
- * فاطمة بنت قيس ص / ١٠٤
- * الفريعه بنت مالك ص / ١٠٣
- * ميمونة ص /

٣٨٣ / ص	هند	*
٤٧٨ ، ٤٧٦ / ص	هند بنت عتبة	*
	<u>الكنى من النساء :</u>	*
١٢٢ / ص	أم حبيبة	*
٦٢٦ / ص	أم سليم	*
٥٨٦ / ص	أم الفضل لبابه بنت الحارث	*
٥٨٥ / ص	أم قيس بنت محصن	*
٣٩٤ ، ٣٩٧ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٥ ، ٤١٣ ، ٤١٨ ، ٤٢٢ ، ٥٨١ ، ٥٨٥ .	أم كرز الكعبية	*

لِلصَّائِرِينَ وَالْمُرْتَدِّينَ

فهرس المصادر والمراجع

القرآن وتفسيره وعلومه :

- * القرآن الكريم .
- * احكام القرآن
- تأليف الامام حجة الاسلام ابي بكر أحمد بن علي الرازي
الجماص الحنفي ، المتوفى سنة ٣٧٠ هـ .
- الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان ، طبعة
مصورة عن الطبعة الاولى ، طبع بمطبعة الاوقاف
الاسلامية سنة ١٣٢٥ هـ .
- * أحكام القرآن
- لابي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي
٤٦٨ - ٥٤٣ . تحقيق علي محمد البجاوي . طبعة جديدة
فيها زيادة شرح وضبط وتحقيق . الناشر : دار المعرفة
للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
- * الجامع لاحكام القرآن
- لابي عبد الله محمد بن احمد الاتماري القرطبي .
دار الكتاب العربي ، الطبعة الثانية .
- * أنوار التنزيل وأسرار التأويل - المسمى تفسير البيضاوي للامام ناصر الدين
أبو الخير عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي .
دار الفكر .
- * تفسير أبي السعود
- المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم
لقاضي القضاة الإمام أبي السعود محمد بن محمد العمادي
المتوفى سنة ٩٥١ هـ .
- الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان .
- * تفسير القرآن العظيم
- للامام أبو الفداء اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي
دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م .

- * فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير لمحمد ابن على بن محمد الشوكانى . الطبعة الثالثة ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م . دار الفكر .
- * المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم : وضعه محمد فؤاد عبد الباقي دار القلم ، بيروت ، لبنان .
- * البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية .

كتب السنة وشروحها وعلومها :

- * ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل : تأليف محمد ناصر الدين الألبانى إشراف محمد زهير الشاويش ، المكتب الإسلامى الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- * الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث : للحافظ ابن كثير ، تأليف أحمد محمد شاكر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان الطبعة الثانية .
- * بغية الالمعى في تخريج الزيلعى : دار الحديث المركز الاسلامى للطباعة والنشر مطبوع مع نصب الراية لاحاديث الهداية للزيلعى .
- * تحفة الاحوذى بشرح جامع الترمذى : للإمام الحافظ أبى العلى محمد عبد الرحمن ابن عبد الرحيم المباركفورى ١٢٨٣ هـ - ١٣٥٣ هـ .
- أشرف على مراجعة أصوله وتصحيحه عبد الوهاب عبد اللطيف . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

- * تدريب الراوى في شرح تقريب النواوى : لجلال الدين عبد الرحمن ابن أبى بكر السيوطى . حققه وراجع أصوله عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الكتب الحديثة الطبعة الثانية ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .
- * التعليق المننى على الدار قطنى : تأليف المحدث العلامة أبى الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادى عنى بتصحيحه وترقيمه وتحقيقه ، السيد عبد الله هاشم يمانى المدنى ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م دار المحاسن للطباعة ، مطبوع مع سنن الدار قطنى .
- * التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح : حققه عبد الرحمن محمد عثمان . الناشر محمد عبد المحسن الكتبى - المدينة المنورة . الطبعة الاولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- * تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعى الكبير : لشيخ الاسلام الإمام أبى الفضل شهاب الدين أحمد بن على بن محمد بن محمد بن حجر العسقلانى ، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ . عنى بتصحيحه وتنسيقه والتعليق عليه : السيد عبد الله هاشم اليمانى المدنى : ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- * تنوير الحوالك شرح موطأ مالك شرح الامام جلال الدين عبد الرحمن السيوطى دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- * جامع الترمذى أشرف على مراجعة أصوله وتصحيحه عبد الوهاب عبد اللطيف . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م . مطبوع مسع تحفة الاحوذى .
- * الجوهر النقى للعلامة علاء الدين على بن عثمان الماردينى الشهير بابن التركمانى المتوفى سنة خمس واربعين وسبعمائة ، الطبعة الاولى ١٣٥٤ هـ دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

- * حاشية الامام السندى دار احياء التراث العربى ، بيروت ، لبنان ، مطبوع
مع سنن النسائي .
- * حسن الاثر فيما فيه ضعف واختلاف من حديث وخبر وأثر : تصنيف للمرحوم
الشيخ محمد بن السيد درويش الحوت ، الناشئ
دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
- * الدراية في تخريج أحاديث الهداية : للإمام أبى الفضل شهاب الدين أحمد بسن
على بن محمد بن حجر العسقلانى ، المتوفى ٨٥٢ هـ .
صححه وعلق عليه السيد عبد الله هاشم اليمانى
دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- * رياض الصالحين للإمام محيى الدين بن شرف النووى ، مؤسسه
الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثامنة
١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- * سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الاحكام ، وهو شرح الامام محمد بسن
اسماعيل الكحلانى ثم المنعانى المعروف بالامير :
" ١٥٠٩ - ١١٨٢ " على متن بلوغ المرام من أدلة
الاحكام للحافظ شهاب الدين ابى الفضل احمد بن على
ابن محمد بن حجر العسقلانى ٧٧٣ - ٨٥٢ هـ .
دار احياء التراث العربى - راجعه وعلق عليه المرحوم
الشيخ محمد عبد العزيز الخولى .
الطبعة الرابعة ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- * السنن الكبرى للإمام المحدثين الحافظ الجليل أبى بكر أحمد
ابن الحسين بن على البيهقى المتوفى سنة ثمان وخمسين
وأربعمائة ، الطبعة الاولى ١٣٥٤ هـ . دار المعرفة
بيروت ، لبنان .

- * سنن أبي داود
للامام الحافظ المصنف أبي داود سليمان بن الأشعث ،
السجستاني الأزدي ٢٠٢ - ٢٧٥ هـ .
مراجعة وضبط وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد
دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- * سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه ، حقق نصوصه
ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه محمد
فؤاد عبد الباقي .
أحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه
١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م .
- * سنن الدار قطنى
تأليف شيخ الاسلام الامام الكبير على بن عمير
الدار قطنى سنة ٣٠٦ ، والمتوفى سنة ٢٨٥ هـ . دار
المحاسن للطباعة ، مطبوع مع التعليق المغنى على
الدار قطنى .
- * سنن الدارمى
للامام الكبير أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن
الفضل بن بهرام الدارمى ، المتوفى سنة ٢٥٥ .
طبع بعناية محمد أحمد دهمان .
نشرته دار إحياء السنة النبوية .
- * سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطى ، دار إحياء التراث العربى
بيروت ، لبنان ، مطبوع مع حاشية السندى .
- * شرح الزرقانى على موطأ الامام مالك : وهو شرح للإمام العارف خاتمة المحققين
العلامة سيدى محمد الزرقانى على صحيح الموطأ
لامام الأئمة وعالم المدينة الإمام مالك بن أنس .
مطبعة الاستقامة بالقاهرة .
المكتبة التجارية الكبرى مصر ، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م

- * شرح النووى على صحيح الامام مسلم عنى بنشره محمود توفيق .
- * صحيح الامام أبى عبد الله البخارى ملتزم الطبع والنشر عثمان خليفه .
- * صحيح الامام مسلم بشرح النووى عنى بنشره محمود توفيق .
- * فتح البارى شرح صحيح البخارى : للإمام أحمد بن على بن حجر العسقلانى
٧٧٣ - ٨٥٢ ، رقم ١ كتبه وأبوابه وأحاديثه
محمد فؤاد عبد الباقي . قام بإخراجه وأشرف على
طبعه ٠٠٠ محب الدين الخطيب .
- الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان
وكذلك الطبعة الثانية : المطبعة البهية المصرية
سنة ١٤٠٢ هـ دار احياء التراث العربى ، بيروت
- * كتاب المسند للإمام محمد بن ادريس الشافعى . دار المعرفة للطباعة
والنشر ، بيروت لبنان ، مطبوع ، مع مختصر المزنى
لكتاب الام ، وكتاب اختلاف الحديث .
- * مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين على ابن أبى بكر الهيثمى
المتوفى سنة ٨٠٧ بتحرير الحافظين الجليلين:
العراقى وابن حجر .
- الناشر : مؤسسة المعارف للطباعة والنشر ، بيروت ،
لبنان ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م .
- * مسند الإمام أحمد بن حنبل ، وبهامشه منتخب الأعمال في سنن الاقوال والافعال
المكتب الإسلامى للطباعة والنشر .
- * مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه : تأليف الحافظ أحمد بن أبى بكر بسن
إسماعيل بن سليم بن قايماز ابن عثمان عمر الكنانى
المحدث شهاب الدين البوصيرى بتحقيق وتعليق
محمد المنتقى الكشناوى ، دار العربية للطباعة والنشر
بيروت لبنان ، الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م .

- * موطأ الإمام مالك مع تنوير الحوالك : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- * نصب الراية لأحاديث الهداية : للعلامة جمال الدين أبي محمد عبد الله ابن يوسف الحنفي الزيلعي ، المتوفى سنة ٦٧٢ .
- دار الحديث المركز الإسلامي للطباعة والنشر .
- * نيل الاوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

كتب الفقه

* المذهب الحنفي :

- * كتاب بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بملك العلماء المتوفى سنة ٥٨٧ هـ . الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .
- * تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للإمام فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي . الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، بيروت لبنان .
- * حاشية رد المحتار لخاتمة المحققين محمد أمين الشهير بابن عابدين . الطبعة الثانية ، دار الفكر .
- * حاشية المحقق سعد الله بن عيسى المفتي الشهير بسعدى جلبى وسعدى أفندى دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م مطبوع مع شرح فتح القدير .

- * حاشية الشيخ الامام شهاب الدين احمد الشلبى على شرح كنز الدقائق مطبوع مع تبیین الحقائق ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة بيروت ، لبنان .
- * الدر المختار : شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان مع حاشية رد المحتار . الطبعة الثانية . دار الفكر .
- * شرح العناية على الهداية للإمام أكمل الدين محمد بن محمود البابرتي ، المتوفى سنة ٧٨٦ هـ . دار الفكر الطبعة الثانية : ١٣٩٧ هـ .
١٩٧٧ م . مطبوع مع شرح فتح القدير .
- * شرح فتح القدير للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم السكندري المعروف بابن الهمام الحنفي ، المتوفى سنة ٦٨١ هـ .
الطبعة الثانية : دار الفكر ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- * كتاب المبسوط لشمس الدين السرخسي ، دار الدعوة .
- * نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار لشمس الدين أحمد بن قودر المعروف بقاضي زاده أفندي قاضي عسكر روملي وهي تكملة لفتح القدير للمحقق الكمال ابن الهمام الحنفي دار الفكر ،
الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- * الهداية شرح بداية المبتدى لشيخ الاسلام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني المتوفى سنة ٥٩٣ هـ ، دار الفكر الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ -
١٩٧٧ م .

المذهب المالكي :

- * الخرشى على مختصر سيدى خليل : دار صادر .
- * رسالة أبي محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن القيروانى مع الفواكه
الدوانى . الطبعة الثالثة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .
- * شرح الامام ابى الحسن المسمى كفاية الطالب الربانى لرسالة ابن أبي زييد
القيروانى : دار المعرفة بيروت ، لبنان ، مطبوع مع
حاشية العدوى .
- * الشرح الصغير للقطب الشهير أحمد بن محمد بن أحمد الدردير ، الطبعة الاخيرة
١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م . شركة مكتبة مصطفى البابى
الحلبى وأولاده مصر . مطبوع مع بلغة السالك لأقرب
المسالك .
- * الشرح الكبير لأبى البركات سيدى أحمد الدردير مع حاشية الدسوقي .
دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبي
وشركاه .
- * الفواكه الدوانى شرح الشيخ أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوى المالکسى
الازهرى ١١٢٠ الطبعة الثالثة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م مكتبة
ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .
- * المدونة الكبرى للامام مالك بن أنس الأصبحى التى رواها الإمام سحنون بن سعيد
التنوخى عن الامام عبد الرحمن بن القاسم ، مؤسسه الحلبي
وشركاه .
- * مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبى عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن
المغربى المعروف بالخطاب ٩٠٢ - ٩٥٤ الطبعة
الثانية : دار الفكر .

*** المذهب الشافعي :**

- * الاقتناع في حل الفاظ أبي شجاع تأليف شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني
الخطيب القاهري الشافعي . دار المعرفة بيروت لبنان
- * الآم : للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي تصحيح محمد زهري النجار
دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- * تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب للأنصاري ، دار المعرفة ، بيروت
لبنان ، مطبوع مع حاشية الشرقاوي .
- * تقرير الشيخ عوض بكماله ، وبعض تقارير لشيخ الإسلام الشيخ إبراهيم الباجوري
ولغيره .
- دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، مع الاقتناع في حل
الفاظ أبي شجاع .
- * التكملة الثانية المجموع شرح المذهب ، دار الفكر
- * حاشية شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي المصري سنة ١٠٦٩ على
شرح جلال الدين محمد بن أحمد المحلي مطبوع مع
منهاج الطالبين ، الطبعة الرابعة ، دار الفكر .
- * حاشية شهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بعميره على شرح جلال الدين
محمد بن أحمد المحلي مطبوع مع منهاج الطالبين
الطبعة الرابعة ، دار الفكر .
- * حاشية الشيخ عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشافعي الشهير بالشرقاوي ١١٥٠ -
١٢٢٦ هـ - على تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح
اللباب دار المعرفة بيروت لبنان .

- * روضة الطالبين وعمدة المفتين - للإمام النووي . اشرف زهير الشاويش ،
المكتب الإسلامي .
- * الغاية القصوى في دراية الفتوى : تأليف قاضي القضاة عبد الله بن عمر البيضاوي
المتوفى سنة ٦٨٥ هـ دراسة وتحقيق وتعليق على محيي
الدين على القرة داغي . دار الإصلاح للطبع والنشر
والتوزيع السعودية - الدمام .
- * كتاب الفتاوى للإمام العز بن عبد السلام ، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام
السلمي الشافعي .
- * خرج أحاديثه وعلق عليه عبد الرحمن بن عبد الفتاح .
الطبعة الأولى دار المعرفة بيروت - لبنان .
- * فتح العزيز شرح الوجيز وهو الشرح الكبير للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن
محمد الرافعي ، دار الفكر مطبوع مع المجموع للنووي .
- * المجموع شرح المذهب للإمام أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي . دار الفكر
- * مختصر المزني لكتاب الأم : دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت لبنان ، مطبوع
مع مسند الإمام الشافعي وكتاب اختلاف الحديث .
- * مغني المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج شرح الشيخ محمد الخطيب
الشربيني عن متن منهاج الطالبين للإمام أبي زكريا
ابن شرف النووي . دار الفكر .
- * منهاج الطالبين للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ٦٧٦ هـ الطبعة الرابعة
دار الفكر مطبوع مع حاشيتا قليوبي وعميرة .
- * المذهب في فقه الإمام الشافعي تأليف أبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف
الفيروز ابادي الشيرازي المتوفى سنة ٤٧٦ هـ ، دار المعرفة
للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٣٧٩ هـ

- * النظم المستعذب في شرح غريب المذهب لمحمد بن أحمد بن بطلال الركبلى
رحمهما الله • دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ،
لبنان الطبعة الثانية ١٣٧٩ هـ ١٩٥٩ م مطبوع مع المذهب
للشيرازى •

* المذهب الحنبلى :

- * الاتصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام الميجل احمد بن حنبل •
تأليف شيخ الاسلام العلامة الفقيه المحقق علاء الدين
ابى الحسن على بن سليمان المرداوى الحنبلى •
صححه وحققه محمد حامد الفقى •
الطبعة الاولى ١٣٧٧ هـ ١٩٥٧ اعادت طبعه دار احياء
التراث العربى ، بيروت لبنان •
- * الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل : تأليف قاضى دمشق شيخ الاسلام المحقق
أبى النجا شرف الدين موسى الحجاوى المقدسى سنة ٩٦٨ •
تصحيح وتعليق عبد اللطيف محمد موسى السبكى •
دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ، لبنان •
- * تصحيح الفروع للشيخ الامام العلامة علاء الدين أبى الحسن على بن سليمان
المرداوى ثم الصالحى الحنبلى ٨٨٥ هـ • راجعه :
عبد الستار أحمد فراج ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب بيروت
مطبوع مع الفروع لابن مفلح •
- * حاشية الروض المربع ، تأليف العالم الشيخ عبد الله بن عبد العزيز العنقرى :
الناشر مكتبة الرياض الحديثة بالرياض • مطبوع
مع الروض المربع للإمام البهوتى •
- * الروض المربع - شرح زاد المستقنع للشيخ العلامة فقيه الحنابلة منصور بن يونس
ابن إدريس البهوتى •

الناشر مكتبة الرياض الحديثة بالرياض مطبوع مع
حاشية الروض المربع، وطبعة دار الفكر للطباعة والنشر
الطبعة السادسة .

* شرح منتهى الارادات : للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ، عالم الكتب
بيروت .

* العدة شرح العمدة في فقه الإمام السنة أحمد بن حنبل الشيباني ، لبهاء الدين
عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي ٥٥٦ - ٦٢٤ المكتبة
العلمية الجديدة .

* العمدة للإمام موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة
العمري المقدسي الدمشقي .
المكتبة العلمية الجديدة مطبوع مع العدة .

* كتاب الفروع للإمام شمس الدين المقدسي أبي عبد الله محمد بن مفلح .
عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، مطبوع مع
تصحيح الفروع

* الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل ، تأليف شيخ الإسلام أبي محمد
موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي .
تحقيق زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي الطبعة
الرابعة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

* كشف القناع عن متن الإقناع للشيخ العلامة فقيه الحنابلة منصور بن يونس
بن إدريس البهوتي . راجعه وعلق عليه الشيخ هلال
مصيلحي مصطفى هلال ، دار الفكر ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

* المبدع في شرح المقنع لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله
ابن محمد بن مفلح المؤرخ الحنبلي ٨١٦ - ٨١٤ .
المكتب الإسلامي .

- * المغنى لابي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠ هـ على مختصر أبي القاسم عمر بن حسين ابن عبد الله بن أحمد الخرقى . عالم الكتب ، بيروت
- * منتهى الارادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات . لتقى الدين محمد بن أحمد الفتوحى الحنبلى المصرى الشهير بابن النجار تحقيق عبد الغنى عبد الخالق - مكتبة دار العروبة .

* المذهب الظاهرى :

- * المحلى لأبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى سنة ٤٥٦ هـ طبعة مصححة ومقابلة على عدة مخطوطات ونسخ معتمدة كما قوبلت على النسخة التى حققها الاستاذ الشيخ أحمد محمد شاكر .
- * تحقيق لجنة إحياء التراث العربى في دار الآفاق الجديدة ومنشورات دار الافاق الجديدة . بيروت .

* كتب أصول الفقه :

- * شرح الاسنوى نهاية السؤل للإمام جمال الدين عبد الرحيم الأسنوى ، وهو شرح منهاج الوصول في علم الأصول تأليف القاضى البيضاوى مطبعة محمد على صبيح ، وأولاده بالازهر بمصر . مطبوع مع شرح البدخشى .
- * شرح البدخشى . منهاج العقول للإمام ابن الحسن البدخشى ، شرح منهج الوصول في علم الأصول للقاضى البيضاوى مطبعة محمد على صبيح وأولاده بالازهر بمصر ، وهو مطبوع مع شرح الأسنوى .

- * علم اصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاف • الطبعة العاشرة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م
الناشر دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع الكويت •
- * كتب اللغة :
- * تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي ، منشورات دار مكتبة
الحياة بيروت لبنان •
- * لسان العرب للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأتقي
المصري • دار صادر •
- * الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لاسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق
أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت
الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م •
- * المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي • تأليف العلامة أحمد بن محمد
بن علي المغربي الفيومي المتوفى ٧٧٠ • تحقيق الدكتور
عبد العظيم الشناوي ، دار المعارف •
- * مختار الصحاح للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر الرازي عنى بترتيبه محمود
ظاهر بك ، دار الفكر ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م •
- * معجم مفردات ألفاظ القرآن للعلامة الراغب الأمفهانى تحقيق نديم مرعشلى
دار الفكر •
- * النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن
محمد الجزرى ابن الاثير • تحقيق طاهر أحمد الراوى ،
ومحمود محمد الطناحى • دار الفكر 0

- * كتب التراجم :
- * الأعلام
لخير الدين الزركلي الطبعة السادسة ١٩٨٤ دار العلم
للملايين ، بيروت ، لبنان م ٨ ص ١٩٣ .
- * أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام لعمر رضا كحالة الطبعة الثالثة
١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- * الاستيعاب في أسماء الأُصْحَاب للفقهاء المحدث أبي عمر يوسف بن عبد الله بسن
محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي المالكي
الطبعة الاولى سنة ١٣٢٨ هـ دار العلوم الحديثية
مطبوع مع الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر
العسقلاني .
- * الإصابة في تمييز الصحابة لشيخ الإسلام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي
ابن محمد بن محمد بن علي الكنانى العسقلاني شسم
المصرى الشافعى المعروف بابن حجر ٧٧٣ - ٨٥٢ ،
الطبعة الاولى سنة ١٣٢٨ هـ . دار العلوم الحديثية .
وبهامشه الاستيعاب في أسماء الأُصْحَاب للقرطبي .
- * أسد الغابة في معرفة الصحابة : تأليف العلامة عز الدين أبي الحسن علي بن أبي
الكرم محمد بن محمد الشيبانى المعروف بابن الأثير .
دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، لبنان .
- * الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية لمحي الدين أبي محمد عبد القادر القرشى
تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو ، مطبعة
عيسى البابى الحلبي وشركاه .
- * تهذيب الاسماء واللغات لأبي زكريا محيى الدين بن شرف النووى ، دار الكتب
العلمية ، بيروت ، لبنان ، توزيع دار الباز .

- * تهذيب التهذيب للإمام الحافظ شيخ الإسلام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بسنن
على بن حجر العسقلاني ٨٥٢ •
الطبعة الاولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية
الهند حيدر آباد الدكن سنة ١٣٢٥ هـ •
ملتزم الطبع والنشر : دار الفكر العربي •
- * سير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى
٤٧٨ هـ •
أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط • الطبعة الثانية
١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م مؤسسة الرسالة •
- * الفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسنات محمد عبد الحى اللكنوى الهندى
مع التعليقات السنية على الفوائد البهية لنفس
المؤلف • عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين •
دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ، لبنان •
- * وفيات الاعيان وأنباء ابناء الزمان • لأبى العباس شمس الدين أحمد بن أبى بكر
ابن خلكان • حققه د / إحسان عباس •
دار الفكر - دار صادر بيروت •
- * مراجع عامة :
- * أعلام الموقعين عن رب العالمين : لشمس الدين أبى عبد الله محمد بن أبى بكر
المعروف بابن قيم الجوزية حققه وضبط غراشيه
وعلق على حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد ،
توزيع دار الباز •
- * التبيان في اقسام القرآن - لشمس الدين محمد بن أبى بكر المعروف بابن قيم الجوزية
دار الفكر •

- * الطرق الحكمية في السياسة الشرعية أو الفراسة المرضية في أحكام السياسة الشرعية • للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية ٦٩١ - ٧٥١ تحقيق محمد حامد الفقى • دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان •
- * إحياء علوم الدين : للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي ، دار المعرفة بيروت لبنان •
- * تحفة المودود بأحكام المولود للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية •
الناشر المكتبة القيمة ، بتصحيح وتعليق •
- * زاد المعاد في هدي خير العباد للإمام أبي عبد الله بن قيم الجوزية نسخة مصححة • المكتبة العلمية بيروت ، لبنان •
- * المراجع الحديثة وغير ذلك :
- * كتاب الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج لعيسى عبده ، الطبعة الاولى ١٣٩٤ هـ • ١٩٧٤ •
- * الاقتصاد والمجتمع للدكتور محمد ربيع : الناشر وكالة المطبوعات الكويت الطبعة الاولى ١٩٧٣ •
- * تطور الجنين وصحة الحامل : للدكتور محيي الدين طالو العلبي ، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م •
- * حركة تحديد النسل للشيخ أبي الأعلى المودودي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م •

- * حمل سهل وولادة بلا ألم د/ محمد مرسى مكتبة ابن سينا سلسلة علمية ثقافية تتناول مختلف العلوم والفنون تصدرها مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع القاهرة ، ويشرف عليها مهندس مصطفى عاشور .
- * كتاب الحمل والولادة : العقم عند الحنيسين : إعداد محمد رفعت ونخبة من أساتذة الطب بجمهورية مصر ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩ م ، دار المعرفة للطباعة والنشر
- * خلق الإنسان بين الطب والقرآن : للدكتور محمد علي البار الدار السعودية للنشر والتوزيع الطبعة السادسة ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م .
- * روح الدين الإسلامي : تأليف عفيف عبد الفتاح طباره ، الطبعة الخامسة عشرة دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان .
- * روح الصلاة في الإسلام تأليف عفيف عبد الفتاح طباره ، الطبعة السابعة ١٣٩٧ ١٩٧٧ م الموزعون الوحيدون لجميع أقطار العالم دار العلم للملايين ، بيروت لبنان .
- * طفل الأنبوب والتلقيح الاصطناعي للدكتور محمد علي البار : بحث لمجمع الفقه الاسلامي منظمة المؤتمر الاسلامي ، جودة الدورة الثانية ١٠ - ١٦ ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ الموافق ٢٢ - ٢٨ ديسمبر ١٩٨٥ . الطبعة الاولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م مطابع شركة دار العلم للطباعة والنشر المملكة العربية السعودية .
- * علم النفس التكويني : دراسات في علم النفس الحديث . أسسه وتطبيقه من الولادة إلى الشيخوخة . للدكتور عبد الحميد محمد الهاشمي الناشر دار المجمع العلمي بجدة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ الطبعة الرابعة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م . جدة .

- * عمل المرأة في الميزان : تأليف الدكتور محمد علي البار ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- * قرارات مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي ، الأمانة العامة مكة المكرمة ، من دورته الأولى لعام ١٣٩٨ هـ حتى الدورة الثامنة عام ١٤٠٥ هـ السبت ٢٨ ربيع الآخر ١٤٠٥ هـ الموافق ١٩ يناير ١٩٨٥ م.
- * كتاب قضايا عصرنا منذ ١٩٤٥ م.
- * تأليف جماعة من المؤلفين الغربيين ، تعريب الدكتور نور الدين حاطوم . دار الفكر ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- * مشكلة الاجهاض دراسة طبية فقهية للدكتور محمد علي البار : الدار السعودية للنشر والتوزيع الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
- * من أجل أطفالنا : لعبدنان السبيعي : مؤسسة الرسالة الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
- * منهج التربية الاسلامية . لمحمد قطب في النظرية والتطبيق . الطبعة السابعة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م . الطبعة الرابعة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م . دار الشروق .
- * منهج التربية النبوية للطفل : بقلم محمد نور بن عبد الحفيظ سويد تقديم د/ محمد فوزي فيض الله ، الشيخ عبد الرحمن حسن حبنكة ، الشيخ احمد القلاش ، والدكتور محمود الطحان . مطبعة الفيصل ، الناشر مكتبة المنار الاسلاميـة الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م . مزينة ومنقحة .
- * الوجيز في علم الاجنحة القرآن للدكتور محمد علي البار الدار السعودية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.

✽ صحيفة الجزيرة - تصدر عن مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر .

✽ صحيفة المسلمون الدولية .

✽ ✽ ✽

فہرست الموضوعات

الفهرس

المفحة	الموضوع
	* الامداء
	* الشكر والتقدير
	* المقدمة
	* الباب الاول : فى أحكام الجنين
	* الفصل الاول : فى اختيار أبويه كل منهما الآخر
٣	* تمهيد
٤	* المبحث الاول : أسس اختيار الزوج والزوجة
٥	المطلب الاول : أسس اختيار الزوج
١١	المطلب الثانى : اسس اختيار الزوج
	* المبحث الثانى : فى الترغيب فى النسل والرد على دعاوى من ينادون
١٤	بتحديده وحكم ذلك
١٤	أولاً: فى الترغيب فى النسل
٢٠	ثانياً: فى الرد على من ينادون بتحديده
٢٠	(١) من الاسباب الاقتصادية
٢٩	(٢) من الاسباب الاجتماعية
٣٢	ثالثاً: فى حكم تحديد النسل
٣٢	- المذهب الاول
٣٣	- الادلة
٣٨	- مناقشة الادلة
٤١	- الرد

الفهرس

المفحة	الموضوع
٤٥	- المذهب الثاني
٤٥	- الادلة
٥١	* الفصل الثاني : في رعاية أمه من أجله
٥١	* المبحث الاول في جواز فطرها من أجل حملها وارضاعه
٥٤	- المذهب الاول :
٥٦	- الادلة
٥٩	- مناقشة أدلة اصحاب هذا المذهب
٦٢	- المذهب الثاني
٦٣	- مناقشة المالكية
٦٤	- المذهب الثالث :
٦٤	- أدلة أصحاب هذا المذهب
٦٥	- مناقشة أدلة المذهب الثالث
٦٨	- جواب على ما سبق من اعتراضات
٦٩	- المذهب الرابع
٦٩	- دليل هذا المذهب
٦٩	- مناقشة دليل هذا المذهب
٧٠	- المذهب الخامس
٧٠	- أدلة هذا المذهب
٧١	- مناقشة الادلة

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٧١	- الترجيح
٧٢	- على من تجب الفدية
٧٤	* المبحث الثاني : تأجيل اقامة الحد على أمه حين تضع
٧٨	- الادلة
٧٨	- أولا : ادلة الجمهور
٨٤	أدلة الظاهرية
٨٥	أدلة الحنابلة في رواية عنهم
٨٦	- مناقشة الادلة
٨٧	- الرد على اعتراض الظاهرية
٨٩	- حكم ادعاء الحمل
٩٠	- متى تحد الحمل
٩٢	- الترجيح
٩٣	- وجوب الضمان ووجوب الاحتياط
٩٧	- وجوب تأجيل الحد
١٠٠	* المبحث الثالث : في تشريع بعض أنواع العدد من أجله
١٠٠	- تعريف العدة لغة
١٠١	- تعريف العدة في الاصطلاح
١٠١	- حكم العدة
١٠١	- دليل وجوبها من الكتاب

الفهرس

المفحة	المو ضوع
١٠٣	- دليل وجوبها من السنة
١٠٥	- الحكمة من مشروعية العدة
١١٠	- انواع العدد
١١٠	- أولا: عدة المطلقة
١١٥	- ثانيا: عدة الاشهر
١١٦	- ثالثا : عدة ذوات الاحمال
١١٦	- الفريق الاول
١١٦	- الفريق الثانى
١١٦	- أدلة الفريق الاول
١١٩	- أدلة الفريق الثانى
١٢٠	- الترجيح
١٢١	- عدة المتوفى عنها زوجها
١٢٣	- الحكمة في تحديد عدة المتوفى عنها زوجها بهذه المدة
١٢٥	* الفصل الثالث في الجنابة عليه وفيه مباحث
	*المبحث الاول : في الاعتداء على أمه وآثار ذلك عليه وفيه
١٢٥	مسائل
١٢٥	- تمهيد
١٢٥	- الجنين الذى تجب فيه الفرة
١٢٥	أ - الحالة الاولى : ان تلقيه وقد استبان خلقه

الفهرس

الصفحة	الموضوع
١٢٦	ب- الحالة الثانية : أن تلقيه علقـة
١٢٧	ج- الحالة الثالثة : أن تلقيه مضغـة
١٣٠	- الحكم فيما لو ماتت الام قبل انفصال الجنين أو بعده
١٣٠	* المسألة الاولى
١٣٠	* المسألة الثانية
١٣١	- الحكم فيما لو انفصل الجنين ميتا بعد موت أمه
١٣١	- الرأي الاول
١٣٣	- الرأي الثانى
١٣٤	- اعتراض
١٣٤	- الجواب على الاعتراض
١٣٥	- الجنابة على الحامل بالتخويف بالقول
١٣٦	- المذهب الاول
١٣٦	- المذهب الثانى
١٣٨	- الحكم فيما لو ضرب امرأة حامل وانفصل الجنين بسبب الضرب
	- الحكم فيما لو سقط الجنين من أثر الجنابة على أمه وكان الضارب أباً
١٤٠	للجنين
١٤٠	- المذهب الاول
١٤١	- المذهب الثانى
	- متى تكون الجنابة على الجنين خطأ أو عمداً أو شبه عمداً ، وما
١٤٢	حكم ذلك ؟

الفهرس

الموضوع	المفحة
- أولاً: في تصور الخطأ	١٤٢
أ - الذين لم يفصلوا كيفية الخطأ	١٤٢
ب - الذين فصلوا كيفية الخطأ	١٤٢
- الفريق الاول	١٤٢
- الفريق الثاني	١٤٣
* ثانيا : تصور العمد في الجنابة على الجنين	١٤٣
- القول الاول	١٤٣
- القول الثاني	١٤٣
* ثالثا في تصور شبه العمد	١٤٤
- التخفيف أو التغليظ في دية الجنين	١٤٥
- حلول الدية	١٤٦
- المذهب الاول	١٤٦
- المذهب الثاني	١٤٧
- المذهب الثالث	١٤٨
- الترجيح	١٤٨
- حكم ما لو ألفت المرأة جنينا ميتا	١٤٩
- الحكم لو انفصل الجنين حيا ثم مات	١٥٠
- المذهب الاول	١٥٠
- المذهب الثاني	١٥٢

الفهرس

الموضوع	المفحة
* المبحث الثاني: حكم ما لو ألفت جنينين فاستهل أحدهما ، وأثر ذلك على قدر الدية وفيه مسائل .	١٥٣
- حكم فيما لو اسقطت المرأة جنينين أو أكثر أو بعضها من أثر الجناية عليها ، وكان على قيد الحياة أو ما تت	١٥٣
- ثانيا : لو اسقطت أجزاء ، فأما ان تبقى على قيد الحياة أولا .	١٥٤
ب - حكم ما لو ألفت المرأة يدا أو رجلا وماتت الام	١٥٥
- الرأي الاول	١٥٥
- الرأي الثاني	١٥٦
- الحكم فيما لو جنى على حامل فألقت يدا ثم اسقطت بعد ذلك جنينا ناقصة احدى يديها	١٥٧
أ - الصورة الاولى : الحكم فيما لو جنى على حامل فألقت يدا أو بقيت متألما الى سقوط الجنين ميتا أو حيا ثم مات .	١٥٧
ب - الصورة الثانية : أن تلقى يدا أو تبقى متألما الى أن انفصل الجنين	
حيا	١٥٨
- المذهب الاول	١٥٨
- المذهب الثاني	١٥٩
* ثالثا : أن تلقى جنينا ناقص اليد ويحول الام	١٥٩
أ - الصورة الاولى : حكم اذا ألقته ميتا	١٦٠
ب - الصورة الثانية : حكم أن تلقيه حيا	١٦٠

الفهرس

الموضوع	الصفحة
- المذهب الاول	١٦٠
- المذهب الثاني	١٦٠
ج- الصورة الثالثة : ان تلقى يدا أو يزول الالم ثم تلقى الجنين	
بعد ذلك ويستشكل علم حياته أو موته	١٦١
* المبحث الثالث : في وجوب الدية فيه وشروط ذلك	١٦٢
- تعريف الفرة لغوة	١٦٢
- وجه تسمية دية الجنين بالفرقة	١٦٤
- أدلة مشروعية الفرة	١٦٥
- على من تجب الفرة	١٦٦
- المذهب الاول وأدلتيه	١٦٨
- المذهب الثاني ودليله	١٧٠
- المذهب الثالث	١٧١
- الترجيح	١٧٢
* المبحث الرابع في بدل الدية الواجبة وفيه مسائل	١٧٤
- أي قيمة الفرة وما يجزىء بدلا عنها	١٧٤
- المذهب الاول	١٧٤
- ادلة اصحاب هذا المذهب	١٧٥
المذهب الثاني	١٧٦
المذهب الثالث	١٧٧
المذهب الرابع	١٧٧

الفهرس

المفحة	الموضوع
١٧٨	- الترجيح
١٧٩	- تنبيه
١٨٢	- مناقشة الادلة
١٨٢	- الجواب على ما سبق من اعتراض
١٨٥	* المبحث الخامس : في ميراث تلك الدينة
١٨٧	- حكم وجوب الكفارة في الجنين
١٨٨	- المذهب الاول
١٨٨	- أدلة المذهب الاول
١٩٠	- مناقشة أدلة المذهب الاول
١٩٢	- المذهب الثاني
١٩٢	- أدلة المذهب الثاني
١٩٣	- مناقشة ادلة المذهب الثاني
١٩٣	- الترجيح
١٩٤	* المبحث السادس : في حكم اجهاض الجنين
١٩٧	- حكم الاجهاض قبل نفخ الروح
١٩٧	- المذهب الاول
١٩٨	- المذهب الثاني
١٩٩	- الحكم فيما لو انفصل الجنين بسبب شرب أمه الدواء
٢٠٠	- المذهب الاول
٢٠١	- المذهب الثاني

الموضوع	الصفحة
- الحكم فيما لتسيبت رائحة الطعام أو رائحة غيره في سقوط الجنين	٢٠١
- أولا: شروط المالكية	٢٠١
- ثانيا: شروط الشافعية	٢٠٢
- ثالثا: الحنابلة	٢٠٢
* الفصل الرابع: في ميراثه والوصية له والوقف عليه	٢٠٤
- المبحث الاول: في ميراثه	٢٠٤
- الميراث لغة	٢٠٧
- الميراث شرعا	٢٠٧
- الفرائض لغة	٢٠٨
- تعريف الفرائض في الشرع	٢٠٨
- شروط ميراث الجنين	٢٠٨
- الشرط الاول	٢٠٨
- الشرط الثاني	٢١٠
- مقدار ما يوقف للحمل من الميراث	٢١٢
- الفريق الاول	٢١٢
- الفريق الثاني	٢١٢
- الترجيح	٢١٤
- حكم ما لو ولد توأمين واستهل واحد منهما وجهل المستهل منهما	٢١٦
- أحوال الجنين في الميراث	٢١٧

الصفحة	الموضوع
٢١٩	* المبحث الثاني : في الوصية له
٢١٩	-أولا: تعريف الوصية
٢١٩	- الوصية لغة
٢١٩	-تعريف الوصية في الشرع
٢٢٠	- مشروعية الوصية
٢٢٥	شروط الوصية للجنين
٢٢٦	أ - بالنسبة لاقبل مدة الحمل
٢٢٧	ب - بالنسبة لأكثر الحمل
٢٢٩	- فروع تتعلق بالمسألة
٢٢٩	- الفرع الاول : الحكم فيما لو انفصل توأمان في وقتين مختلفين
	- الفرع الثاني : الحكم لو قال ان كان في بطن فلانه جارية فلها ألف
230	وان كان غلاما فله ألفان فولدت غلامين أو جارييتين
٢٣١	- الفريق الاول
٢٣١	- الفريق الثاني
	- الحكم لو قال ان كان الذي في بطن فلانه أو كان حمل فلانه
٢٣٢	غلام فله كذا أو كانت جارية فلها كذا
	- وجه الفرق بين لو قال ان كان في بطن فلانه غلام فله كذا ، وان كان
	جارية فلها كذا وبين المسألة السابقة وهو قوله
	ان كان كالذي في بطن فلانة أو كان حمل فلانه غلام
٢٣٢	فله كذا أو كان جارية فلها كذا

الموضوع	المفحة
- الفرع الثالث : الحكم لو ولدت ولدين أحدهما حي والآخر ميت	٢٣٣
- الفرع الرابع : الحكم لو أوصى لحمل امرأة فوضعت أكثر من واحد	٢٣٣
* المبحث الثالث : في الوقف عليه	٢٣٤
- أولا : تعريف الوقف	٢٣٤
- الوقف لغوة	٢٣٤
- تعريف الوقف في الاصطلاح	٢٣٤
- ثانيا : مشروعية الوقف	٢٣٤
- حكم الوقف على الجنين	٢٣٧
(١) من ناحية أقل مدة الحمل	٢٣٧
(٢) من ناحية أكثر مدة الحمل	٢٣٨
- الحكم من وقف على الجنين ولم يولد له وهذا على رأى المالكية	٢٤٢
- الرواية الاولى	٢٤٢
- الرواية الثانية	٢٤٣
* الباب الثاني في احكام الطفـل	
* الفصل الاول في حقه على أمه	
- تمهيد	٢٤٦
- تعريف الطفـل	٢٤٦
- المقصود بالتمييز	٢٤٧
- سن التمييز	٢٤٧
- المقصود بالطفل في علم النفس	٢٤٨
- القسم الاول	٢٤٨

الصفحة	الموضوع
٢٤٩	- التكوين العقلى للوليد في هذه المرحلة
٢٤٩	- القسم الثانى
٢٤٩	- فترة الطفولة المبكرة وما تمتاز به من التكوين العقلى لها
٢٤٩	- التكوين العقلى لمرحلة الطفولة المبكرة .
٢٥٠	- فترة الطفولة المتوسطة
٢٥٠	- التكوين العقلى للطفولة المتوسطة
٢٥١	- فترة الطفولة المتأخرة
٢٥٢	* الفصل الاول : في حقه على أمه
	* المبحث الاول : في ارضاعه اللبن واللبن .
٢٥٢	- أولا : تعريف الرضاع
٢٥٢	- لغة
٢٥٤	- تعريف الرضاع في الاصطلاح
٢٥٤	- ثانيا : مشروعية الرضاع
٢٥٦	- حكم ارضاع الطفل اللبن
٢٥٦	- مدة الرضاع باللبن
٢٥٧	- حكم جبر الام على الارضاع
٢٥٧	- المذهب الاول
٢٥٧	- المذهب الثانى
٢٥٧	- المذهب الثالث
٢٥٨	أ - المذهب الاول وأدلتـه
٢٥٩	- المذهب الثانى

المفحة	الموضوع
٢٦٠	- اعتراض
٢٦١	المذهب الثالث
٢٦١	أ - حالة ما اذا تعينت الام للارضاع
٢٦٢	ب - حالة اذا لم تتعين الام للارضاع
٢٦٦	- المناقشة
٢٦٧	- جواب الاعتراض
٢٦٩	- حكم الاجرة للام اذا ارضعت طفلها
٢٦٩	- أولا : اذا كانت في عصمة والد طفلها
٢٧٠	- المذهب الاول
٢٧٠	- الادلة
٢٧٢	- المذهب الثاني
٢٧٢	- الادلة
٢٧٤	- مناقشة الادلة
	* ثانيا : حكم الاجرة على الرضاع لام الطفل اذا كانت مطلقة طلاقا
٢٧٦	بائن
٢٧٦	- الادلة
	- حكم ما لو طلبت الام اجرا على رضاعة الطفل ووجدت متبرعة
٢٧٨	أو طلبت أكثر من أجرة المثل
٢٧٩	- المذهب الاول
٢٧٩	- الادلة

الموضوع	المفحة
* المذهب الثانى	٢٨٠
- الادلة	٢٨١
- حكم استئجار الظئر	٢٨٢
- المذهب الاول	٢٨٤
- الادلة	٢٨٤
- المذهب الثانى وأدلته	٢٨٥
- رأى الرجح	٢٨٧
- صفة المرضع	٢٨٧
- أن ترضعه بلبنها	٢٨٧
- المذهب الاول	٢٨٨
- المذهب الثانى	٢٨٨
- أن تكون خالية من العيوب الخلقية كالحقق والمرضية كالجذام	٢٨٨
- أولا: لو كان فيها بعض العيوب الخلقية	٢٨٩
ثانيا : لو كان فيها بعض العيوب المرضية	٢٨٩
- مدة الرضاع	٢٩٣
- أولا : حكم زيادة مدة الرضاع للطفل على الحولين	٢٩٤
- المذهب الاول	٢٩٥
- الادلة	٢٩٥
- المذهب الثانى	٢٩٦
- الترجيح	٢٩٧
- ثانيا : حكم النقص عن الحولين	٢٩٨

الموضوع	المفحة
- هل الرضاع حق للام أم للطفل ؟	٣٠١
المبحث الثاني : في حضنته وما يتصل بها من الرعاية	٣٠٥
- تعريف الحضانة	٣٠٥
- الحضانة لغية	٣٠٥
- الحضانة شرعا	٣٠٦
- دليل مشروعية الحضانة	٣٠٧
- حكم الحضانة	٣١١
- الحكمة من مشروعية الحضانة	٣١١
- شروط الحضانة	٣١٣
- أولا: الشروط المتفق عليها	٣١٣
- العقول	٣١٣
- ان تكون الام خالية عن زوج أجنبي	٣١٤
- أولا: هل يكون اسقاط الحضانة عن الام بمجرد العقد عليها أم	
بعد الدخول	٣١٦
- الفريق الاول	٣١٦
- الفريق الثاني	٣١٦
- ثانيا : هل يشمل الحكم الصبي والبنت ؟ أم الصبي فقط	٣١٧
- أن يكون الحاضن خاليا من العاهات التي تضر بالطفل	٣١٨
- ثانيا : الشروط غير المتفق عليها بين الفقهاء	٣٢١
- اتحاد الدين	٣٢١

الموضوع	المفحة
الفريق الاول ودليله	٣٢١
الفريق الثاني وأدلته	٣٢٣
مناقشة المذهب الثاني	٣٢٣
الرد على الاعتراض	٣٢٥
الترجيح	٣٢٦
- الحرية	٣٢٨
- عدم الفسق	٣٢٩
- الفريق الاول	٣٢٩
- الفريق الثاني	٣٣٠
- الترجيح	٣٣١
حكم ما لو حصل نزاع في وجود الامانة	٣٣١
- ان يكون الحاضن رحما محرما	٣٣٢
- الاقامة في بلد الطفل	٣٣٣
- توفر شفقة الحاضن	٣٣٤
- لو كانت الحضانة للرجل لابد من وجود من يحضن عنده	٣٣٥
- حرز المكان	٣٣٥
ان تكون الحاضنة مرضعة للطفل المحضون	٣٣٥
- هل تجبر الام على الحضانة ؟	٣٣٦
- سن الحضانة وزمن التخيير	٣٣٧

الموضوع	الصفحة
- أولا: حكم ما لو بلغ الغلام سبع سنين	٣٣٧
- المذهب الاول وأدلته	٣٣٨
- المذهب الثاني وأدلته	٣٤٠
- ثانيا: حكم ما لو بلغت البنت سبع سنين	٣٤٤
- المذهب الاول وأدلته	٣٤٤
- المذهب الثاني	٣٤٧
- مناقشة الادلة	٣٤٧
- الترجيح	٣٤٩
- في مقام الطفل بعد تخييره بين أبويه	٣٥١
- أولا: لو اختار الغلام أباه أو اختار أمه	٣٥١
أ - لو اختار الغلام أباه	٣٥١
ب - لو اختار الغلام أمه	٣٥٢
* ثانيا: لو اختارت البنت أباه أو اختارت أمها	٣٥٢
- مسألة: آداب الزيارة لكل من الابوين لو كانت عند أحدهما	٣٥٣
- حق التمريض في حالة مرض الطفل	٣٥٤
- الحكم فيما لو لم يختار الطفل أحد أبويه أو اختارهما معا.	٣٥٤
- ثانيا: الحكم لو اختار الطفل أبويه معا	٣٥٥
- حكم الاجرة على الحضانة	٣٥٧
- المذهب الاول	٣٥٧

الصفحة	الموضوع
٣٥٩	المذهب الثاني
	الحكم لو طلبت الام الاجرة على حضانة الطفل مع وجود متبرعة
٣٦١	لحضانتة مجانا
٣٦١	- المذهب الاول
٣٦٢	- المذهب الثاني
٣٦٣	* الفصل الثاني : في حقوقه على أبيه
٣٦٤	* المبحث الاول : في تسمية الطفل والاقامة في اذنيه
٣٦٤	- أولا: في تسميته
٣٦٤	- تميهـد
٣٨٠	- وقت التسمية
٣٨٢	- الحكم لو مات الطفل قبل التسمية أو كان سقطا
٣٨٣	- صاحب الحق في تسمية الطفل
٣٨٣	- ثانيا : حكم الآذان والاقامة في أذن الطفل
٣٨٣	- المذهب الاول وأدلته
٣٨٥	- المذهب الثاني
	- الحكمة من مشروعية الآذان في أذن الطفل اليمنى والاقامة في
٣٨٥	أذنه اليسرى
٣٨٦	- الترجيح
٣٨٧	- حكم تحنيك الطفل حين ولادته

الصفحة	الموضوع
٣٩٠	* المبحث الثاني في حكم العقيدة عنه
٣٩٠	أولاً: في تعريف العقيدة
٣٩٠	أ - تعريفها لغة
٣٩٠	ب - تعريف العقيدة شرعاً
٣٩٠	- بعض محترزات التعريف
٣٩٣	ثانياً: أدلة مشروعية العقيدة
٣٩٥	ثالثاً: حكم العقيدة
٣٩٥	سبب الخلاف
٣٩٦	المذهب الأول وأدلته
٣٩٩	مناقشة الأدلة
٣٩٩	الرد
٤٠١	المذهب الثاني وأدلته
٤٠٢	مناقشة الأدلة
٤٠٣	المذهب الثالث وأدلته
٤٠٤	مناقشة الأدلة
٤٠٧	الترجيح
٤٠٨	الحكمة من مشروعية العقيدة
٤١١	في مال من تجب العقيدة
٤١٢	الحكم فيما لو كان الطفل يتيماً

المفحة	الموضوع
٤١٢	أولاً: لو كان الطفل يتيماً وكان له مال
٤١٢	المذهب الأول
٤١٢	المذهب الثاني
٤١٢	اعتراض
٤١٣	الجواب
٤١٣	ثانياً: إذا كان الطفل يتيماً لأمه له
٤١٣	المذهب الأول
٤١٤	المذهب الثاني وأدلته
٤١٥	هل تشرع العقيقة على الأم لولدها
٤١٥	من يعق عنه من الاطفال
٤١٥	المذهب الأول وأدلته
٤١٧	المذهب الثاني وأدلته
٤١٧	اعتراض
٤١٨	الترجيح
٤١٨	مقدار ما يعق به
٤١٨	سبب الخلاف
٤١٩	المذهب الأول وأدلته
٤٢٠	المذهب الثاني وأدلته
٤٢٢	مناقشة الأدلة

الصفحة	الموضوع
٤٢٥	الترجيح
٤٢٦	هل يجزى ذبح الشاة الواحدة عن الغلام
٤٢٧	ما يتعين من النعم في ذبح العقيقة
٤٢٧	سبب الخلاف
٤٢٨	المذهب الاول وأدلته
٤٢٩	مناقشة الادلة
٤٢٩	المذهب الثانى وأدلته
٤٣١	الترجيح
٤٣١	حكم الاشتراك في العقيقة اذا كانت من غير النعم
٤٣١	الفريق الاول
٤٣٢	الفريق الثانى
٤٣٣	ما ينبغى عمله وما لا ينبغى عمله عند ذبح العقيقة
٤٣٣	أ - التسمية
٤٣٣	ب حكم التسمية
٤٣٣	المذهب الاول وأدلته
٤٣٦	المذهب الثانى وأدلته
٤٣٧	مناقشة الادلة
٤٣٨	الترجيح
٤٣٨	مصرف العقيقة

الصفحة	الموضوع
٤٤٠	حكم عملها وليمة
٤٤٠	حكم بيعها
٤٤١	حكم حلق رأس الطفل
٤٤٢	حكم حلق رأس الجارية •
٤٤٢	المذهب الاول
٤٤٢	المذهب الثاني
٤٤٢	مقدار الشعر الذي يحلق
٤٤٣	الحكم لوفات وقت الحلق
٤٤٤	* المبحث الثالث: في ختانه وحكمه وحكمته
٤٤٤	أولاً: تعريف الختان
٤٤٤	الختان لغة
٤٤٤	تعريف الختان شرعاً
٤٤٤	حكم الختان
٤٤٤	المذهب الاول وأدلته
٤٤٩	مناقشة الادلة
٤٥١	الرد
٤٥٤	المذهب الثاني وأدلته
٤٥٦	مناقشة الادلة
٤٥٧	المذهب الثالث
٤٥٧	الترجيح

المصفحة	الموضوع
٤٥٨	الحكمة من مشروعية الختان
٤٦٠	وقت الختان
٤٦٠	سبب الخلاف
٤٦١	تحديد وقت وجوب الختان
٤٦١	المذهب الاول وأدلته
٤٦٢	المذهب الثاني وأدلته
٤٦٣	مناقشة الادلة
٤٦٤	الترجيح
٤٦٤	حكم الختان في السابع
٤٦٥	المذهب الاول
٤٦٥	المذهب الثاني وأدلته
٤٦٦	الترجيح
٤٦٦	حكم ختان من ولد مختونا
٤٦٧	المذهب الاول
٤٦٧	المذهب الثاني وأدلته
٤٦٨	اعتراض
٤٦٨	على من تكون أجرة الختان ؟
٤٦٨	حكم جناية الختان وسرايته
٤٦٨	جناية الختان التي لا ضمان فيها

الموضوع	الصفحة
جناية الختان التي فيها ضمان *	٤٦٩
المبحث الرابع في دفع أجر رضاعة وحضنته وجواز استرضاعه ودفع	
زكاة فطره	٤٧١
أولاً: في دفع أجر رضاعته وحضنته وجواز استرضاعه	٤٧١
١ - تعريف النفقة	٤٧١
- النفقة لغة	٤٧١
تعريف النفقة اصطلاحاً	٤٧١
٢ - مشروعية النفقة	٤٧٢
٣ - مشروعية نفقة الطفل	٤٧٣
٤ - الحكمة من مشروعية النفقة عامة وعلى الطفل خاصة	٤٧٧
٥ - حكم النفقة على الطفل	٤٧٨
مدة الاتفاق على الطفل	٤٧٩
أولاً: إذا كان الطفل ذكراً	٤٧٩
ثانياً: إذا كان الطفل أنثى	٤٧٩
٧ - متى تسقط نفقة الطفل عن والده	٤٨٠
الحكم فيما لو كان الطفل مكتسباً	٤٨٠
هل لولي الأنثى أن يجعلها تكتسب ؟	٤٨١
حكم نفقة البنت إذا تزوجت	٤٨٢
٨ - اعسار الأب هل يسقط النفقة	٤٨٢

الموضوع	المفحة
المذهب الاول	٤٨٢
المذهب الثاني	٤٨٣
٩ - الحكم فيما لو امتنع الاب عن الاتفاق على الطفل وهو موسر	٤٨٤
١٠ - وجوب نفقة الطفل على غير أبيه	٤٨٦
أ - الحالة الاولى اذا كان والده غير موجود	٤٨٦
ب - الحالة الثانية : اذا كان والده موجود الا انه معسر	٤٨٦
أولاً : الحالة الاولى اذا كان والده غير موجود	٤٨٦
المذهب الاول	٤٨٦
الرأى الاول	٤٨٦
الرأى الثاني	٤٨٧
الرأى الثالث	٤٨٧
الرأى الرابع	٤٨٨
المذهب الثاني	٤٩٠
ثانياً : الحالة الثانية الحكم فيما لو كان للطفل اب معسر وله جد أو أم	
موسران	٤٩٠
المذهب الاول	٤٩٠
المذهب الثاني	٤٩٢
ثانياً : في دفع زكاة فطر الطفل	٤٩٣
المقصود بزكاة أو صدقة الفطر	٤٩٤

المفحة	الموضوع
٤٩٧	الحكمة من مشروعية زكاة الفطر
٤٩٨	حكم دفع زكاة الفطر عن الطفل
٤٩٨	اعتراض
٤٩٩	السرد
٤٩٩	حكم زكاة الفطر عن الطفل اذا كان فقيرا أو كان له مال
٤٩٩	أ - حكم زكاة الفطر عن الطفل الفقير
٥٠٠	ب - حكم زكاة الفطر عن الطفل الذي له مال
٥٠٠	المذهب الاول
٥٠١	المذهب الثاني وأدلته
٥٠٢	مناقشة الادلة
٥٠٣	الترجيح
٥٠٣	وقت وجوب زكاة الفطر على الطفل
٥٠٤	سبب الخلاف
٥٠٤	المذهب الاول وأدلته
٥٠٧	المذهب الثاني وأدلته
٥٠٨	حكم زكاة الفطر عن الجنين
٥٠٨	المذهب الاول وأدلته
٥٠٩	المذهب الثاني وأدلته
٥١١	الترجيح

المفحة	الموضوع
٥١٢	المبحث الخامس في تأديبه وتعو يده محاسن الاخلاق
٥٢٦	المبحث السادس الحكم فيما لو حصل تلف نتيجة للتأديب
٥٢٦	أولاً: اذا كان الضرب معتاداً
٥٢٦	المذهب الاول
٥٢٧	المذهب الثاني
٥٢٧	الترجيح
٥٢٧	ثانياً: اذا كان الضرب غير معتاد
٥٢٨	اذا كان المؤدب مأذوناً
٥٢٩	اذا كان المعلم غير مأذون
٥٢٩	المبحث السابع في التسوية بينه وبين اخوته في العطية
٥٣٠	سبب الخلاف
٥٣٠	المذهب الاول وأدلته
٥٣٣	مناقشة الادلة
٥٣٤	السر
٥٣٥	المذهب الثاني وأدلته
٥٣٦	مناقشة الادلة
٥٣٧	الترجيح
٥٣٧	كيفية التسوية بين الاولاد في العطية
٥٣٧	المذهب الاول وأدلته
٥٣٩	المذهب الثاني وأدلته

المفحة	الموضوع
٥٤١	الفصل الثالث في الولاية عليه
٥٤١	المبحث الاول : في ولاية المال
٥٤١	أولا : تعيين الولي على المال
٥٤٥	ثانيا : الشروط التي يجب توافرها في الولي
٥٤٦	ثالثا : كيفية تصرف الولي في مال الطفل
٥٤٧	المبحث الثاني : في ولاية النكاح
٥٤٨	أولا : اذا كان الطفل ذكرا
٥٤٨	أ - في حكم تزويج الاولياء من غير الاب
٥٤٨	سبب الخلاف
٥٤٨	المذهب الاول وتفصيلاته وأدلته
٥٥١	المذهب الثاني
٥٥١	ب - هل للصغير اذا بلغ خيار فيما لو زوجه الاولياء من غير الاب
٥٥١	المذهب الاول ودليله
٥٥٢	المذهب الثاني ودليله
٥٥٢	ثانيا : اذا كان الطفل انثى
٥٥٣	أ - اذا كانت بكرا
٥٥٣	- سبب الخلاف
٥٥٥	مذاهب الفقهاء في حكم تزويج غير الاب الصغير
٥٥٥	١ - حكم تزويج الجد
٥٥٥	٢ - حكم سائر الاولياء من غير الاب و الجد

الصفحة	الموضوع
٥٥٥	المذهب الاول
٥٥٦	المذهب الثاني وأدلته
٥٥٨	ب - اذا كانت الصغيرة ثيبا
٥٥٩	المذهب الاول
٥٦٠	المذهب الثاني
٥٦٢	* الفصل الرابع : في ضمان ما يتلفه من نفس أو مال
٥٦٢	المبحث الاول في ضمان ما يتلفه من نفس
٥٦٤	أولا: حكم الدية على الطفل
٥٦٤	: هل في جناية الطفل على النفس دية
٥٦٥	المذهب الاول
٥٦٥	المذهب الثاني
٥٦٥	الفريق الاول
٥٦٦	الفريق الثاني
٥٦٦	ثانيا : حكم الكفارة
٥٦٦	: حكم الكفارة اذا قتل الطفل نفسا
٥٦٧	المذهب الاول
٥٦٧	المذهب الثاني
٥٦٩	* المبحث الثاني في ضمان ما يتلفه من مال
٥٦٩	أولا: اذا كان الطفل غير مميز

المفحة	الموضوع
٥٦٩	القول الاول
٥٧٠	القول الثاني
٥٧٠	ثانيا : اذا كان الطفل مميرا
٥٧٠	١ - حكم الضمان اذا لم يكن للطفل وجه تسليط على المال
٥٧١	٢ - حكم الضمان اذا كان للطفل وجه تسليط على المال
٥٧١	أولا : اذا تلف المال في يده
٥٧٢	ثانيا : اذا أتلّف الطفل المال باختيار أو وضعه رب المال في يده
٥٧٢	أولا : القائلون بعدم الضمان
٥٧٤	ثانيا : القائلون بعدم الضمان
	* الفصل الخامس في عباداته
٥٧٦	المبحث الاول في حكم بولسه
٥٧٧	حكم بول الطفل
٥٧٧	المذهب الاول
٥٧٧	المذهب الثاني
٥٧٨	المذهب الثالث
٥٧٨	سبب الخلاف
٥٨٠	المذهب الاول وأدلته
٥٨٢	مناقشة الادلة
٥٨٤	المذهب الثاني وأدلته

الصفحة	الموضوع
٥٨٧	مناقشة الادلة
٥٨٩	الرد
٥٩٠	المذهب الثالث
٥٩٠	اعتراض
٥٩١	الترجيح
٥٩٢	حكم قىء الطفل ولعابه
٥٩٢	المذهب الاول
٥٩٢	المذهب الثانى
٥٩٥	المبحث الثانى فى حكم صلاة الطفل
٥٩٥	أولا: تعريف الصلاة
٥٩٥	الصلاة لغة
٥٩٦	الصلاة شرعا
٥٩٦	ثانيا: الاصل فى مشروعية الصلاة
٥٩٧	ثالثا: الحكمة من مشروعية الصلاة
٦٠١	المطلب الاول : حكم صلاة الطفل
٦٠٢	حكم أمر الولى الطفل فى الصلاة وتأديبه عليها
٦٠٢	المذهب الاول وأدلته
٦٠٤	المذهب الثانى
٦٠٤	الترجيح

الصفحة	الموضوع
٦٠٥	متى يؤمر الطفل بالصلاة ومتى يضرب على تركها
٦٠٥	المذهب الاول
٦٠٥	المذهب الثاني
٦٠٧	كيفية ضرب الطفل لاجل تركه الصلاة
٦٠٧	أولا: الحنفية
٦٠٧	ثانيا: المالكية
٦٠٨	ثالثا: الشافعية والحنابلة
٦١٠	لمن يكون ثواب صلاة الطفل
٦١٠	سبب اختلافهم في ذلك -
٦١١	المذهب الاول
٦١١	المذهب الثاني وأدلته
٦١٢	المذهب الثالث
٦١٣	المطلب الثاني: حكم امامة الطفل في الصلاة
٦١٣	أولا: لو كانت الصلاة فرضا
٦١٣	سبب اختلاف الفقهاء
٦١٤	المذهب الاول وأدلته
٦١٦	المذهب الثاني وأدلته
٦١٨	ثانيا: حكم امامة الصبي لو كانت الصلاة نفلا
٦١٨	المذهب الاول وأدلته

الموضوع	الصفحة
المذهب الثاني وأدلتة	٦١٩
المطلب الثالث حكم آذان الطفل	٦٢١
المذهب الاول وأدلتة	٦٢١
المذهب الثاني وأدلتة	٦٢٣
المطلب الرابع : حكم انعقاد الجماعة بالطفل	٦٢٥
المذهب الاول وأدلتة	٦٢٦
المذهب الثاني ودليله	٦٢٧
المطلب الخامس حكم لباس الطفل	٦٢٨
أولا: ستر العورة	٦٢٨
حد عورة الطفل	٦٢٩
أولا: حد عورة الطفل غير المميز	٦٣٠
أ - مذهب الحنفية	٦٣٠
ب - مذهب المالكية	٦٣٠
ج - مذهب الشافعية	٦٣١
د - مذهب الحنابلة	٦٣٢
أولا: بالنسبة للمبى	٦٣٢
ثانيا: بالنسبة للمبىة	٦٣٢
ثانيا : حد عورة الطفل المميز	٦٣٢
أ - الحنفية	٦٣٢

الموضوع	المفحة
ب - المالكية	٦٣٣
ج - الشافعية	٦٣٤
د - الحنابلة	٦٣٥
ثانيا : حكم الباس الصبي الذهب والحريير	٦٣٧
سبب الاختلاف	٦٣٨
المذهب الاول وأدلتة	٦٣٩
المذهب الثاني	٦٤٠
المذهب الثالث	٦٤٠
الترجيح	٦٤١
المطلب السادس احكام الموت الخاصة بالطفل	٦٤٤
حكم غسل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه	٦٤٤
أولا : حكم تغسيل الطفل	٦٤٥
ثانيا : حكم الكفن	٦٤٥
أ - في مال من يكون كفن الطفل ؟	٦٤٥
ب - ما يجرىء في كفن الطفل	٦٤٦
حكم الصلاة عليه	٦٤٧
قال الحنفية	٦٤٧
قال المالكية	٦٤٧
قال الشافعية	٦٤٨
اما الحنابلة	٦٤٩

الموضوع	المفحة
المطلب السابع : حكم السقط	٦٥٠
أولاً: اذا استهل السقط	٦٥٠
ثانياً الحكم فيما اذا لم يستهل السقط	٦٥١
أولاً: الحنفية	٦٥١
ثانياً: المالكية	٦٥٢
ثالثاً: الشافعية	٦٥٢
١ - ان لم يقترن ذلك باختلاج	٦٥٣
٢ - ان اقترن ذلك باختلاج وحركه	٦٥٤
رابعاً: الحنابلة وأدلتهم	٦٥٥
خامساً: الظاهرية	٦٥٦
المطلب الثامن : حكم الجنين الذي في بطن أمه لو مات	٦٥٨
المطلب التاسع : حكم غسل الطفل للميت	٦٥٩
المطلب العاشر : حكم صلاة الطفل على الميت	٦٦٠
المذهب الاول	٦٦٠
المذهب الثاني	٦٦١
المبحث الثالث : في وجوب الزكاة في ماله	٦٦٢
تعريف الزكاة لغة	٦٦٢
تعريف الزكاة شرعاً	٦٦٢
حكم الزكاة	٦٦٢
أولاً: من الكتاب	٦٦٣

الصفحة	الموضوع
٦٦٣	ثانيا : من السنة
٦٦٤	ثالثا : الاجماع
٦٦٤	حكمة مشروعية الزكاة
٦٦٥	حكم الزكاة في مال الطفل
٦٦٥	سبب اختلافهم
٦٦٦	المذهب الاول وأدلته
٦٧٠	مناقشة الادلة
٦٧١	الرد
٦٧٢	المذهب الثاني وأدلته
٦٧٦	مناقشة الادلة
٦٧٩	الترجيح
٦٨٠	كيفية أداء الزكاة في مال الطفل
٦٨١	حكم الزكاة في مال الجنين
٦٨١	المذهب الاول
٦٨١	المذهب الثاني
٦٨٣	المبحث الرابع : حكم صومه
٦٨٣	أولا : تعريف الصوم
٦٨٣	الصوم لغة
٦٨٣	تعريف الصوم شرعا والاصل في مشروعيته

الموضوع	المفحة
حكم صوم الطفل	٦٨٤
المذهب الاول وأدلتة	٦٨٥
المذهب الثاني وأدلتة	٦٨٧
المذهب الثالث	٦٨٨
الترجس	٦٨٩
حكم اعتكاف الطفل	٦٩١
أولا: تعريف الاعتكاف	٦٩١
الاعتكاف لغة	٦٩١
الاعتكاف شرعا	٦٩١
حكم الاعتكاف	٦٩١
أولا: الحنفية	٦٩٢
ثانيا: المالكية	٦٩٢
ثالثا: الشافعية	٦٩٢
رابعا: الحنابلة	٦٩٣
الامل في الاعتكاف	٦٩٣
حكم اعتكاف الطفل	٦٩٤
المبحث الرابع في حكم حجه وعمرته	٦٩٥
أولا: تعريف الحج لغة	٦٩٥

الصفحة	الموضوع
٦٩٥	تعريف الحج شرعا
٦٩٦	ثانيا : تعريف العمرة
٦٩٦	العمرة لغة
٦٩٦	العمرة شرعا
٦٩٦	الاصل في العمرة
٦٩٦	حكم حج الطفل وعمرته
٦٩٧	الحكم فيما لو حج الطفل
٦٩٩	كيفية حج الطفل
٧٠٢	حكم احضار الطفل المشاعر
٧٠٢	المذهب الاول
٧٠٢	المذهب الثاني
٧٠٢	حكم اعمال الحج وأقواله التي يعجز الطفل عن أدائها .
٧٠٣	من اعمال الحج التي يقوم بها الولي عن الطفل
٧٠٣	الرسمي
٧٠٥	التلبية
٧٠٥	المذهب الاول
٧٠٦	المذهب الثاني
٧٠٦	الطواف والسعي
٧٠٧	الرأى الاول
٧٠٧	الرأى الثاني

المفحة	الموضوع
٧٠٧	هل يشترط لمن طاف بالطفل هل يكون قد طاف عن نفسه .
٧٠٧	المذهب الاول
٧٠٨	المذهب الثاني
٧٠٨	حكم انطباق شروط الطواف على الطفل
٧٠٨	الطهارة
٧٠٩	المذهب الاول
٧٠٩	المذهب الثاني
٧١٠	حكم ركعتي الطواف
٧١٠	المذهب الاول
٧١١	المذهب الثاني
٧١١	حكم نفقة الطفل في الحج
٧١١	المذهب الاول
٧١٣	المذهب الثاني
٧١٣	حكم ما لو ارتكب الطفل محظورا من محظورات الاحرام
٧١٣	المذهب الاول
٧١٤	المذهب الثاني
٧١٥	الرأى الاول
٧١٥	الرأى الثاني
٧١٦	الرأى الثالث

الصفحة	الموضوع
٧١٧	الحكم فيما لو جعل الولي الطفل يرتكب محظورا من محظورات الاحرام
٧١٧	المذهب الاول
٧١٨	المذهب الثاني
٧١٨	لو جعل الولي الطفل يرتكب محظورا من محظورات الاحرام لغير ضرورة
٧١٨	المذهب الاول
٧١٩	المذهب الثاني
٧١٩	مقدار الفدية على الطفل
٧٢٠	كيفية احرام الطفل المميز
٧٢١	حكم انعقاد حج الطفل المميز بدون اذن وليه
٧٢١	المذهب الاول
٧٢١	المذهب الثاني
٧٢١	حكم تحليل الولي للطفل اذا احرم بالحج
٧٢٢	أولا اذا كان باذنه
٧٢٢	ثانيا : اذا كان بدون اذنه
٧٢٣	حكم احرام الولي عن الطفل المميز
٧٢٣	المذهب الاول
٧٢٣	المذهب الثاني
	الفصل السادس في نسبه
	المبحث الاول : في اقل مدة الحمل وأكثره وأثر ذلك

الفهرس

الصفحة	الموضوع
	في ثبوت نسبه من أبيه
٧٢٥	أولا: في اقل مدة الحمل
٧٢٩	ثانيا: أكثر الحمل
٧٢٩	المذهب الاول وأدلته
٧٣٠	مناقشة ادلة هذا المذهب
٧٣٠	المذهب الثاني وأدلته
٧٣٢	مناقشة أدلة هذا المذهب
٧٣٣	المذهب الثالث
٧٣٤	الترجيح
٧٣٦	المبحث الثاني: في اللقيط وبمن يلتحق
٧٣٦	أولا: تعريف اللقيط
٧٣٦	اللقيط لغة
٧٣٦	اللقيط شرعا
٧٣٧	ثانيا: حكم التقاطه
٧٣٩	المذهب الاول
٧٣٩	المذهب الثاني
٧٣٩	رابعا: الحكمة من مشروعية التقاط اللقيط
٧٤٠	خامسا: حكم المال الذي يوجد مع اللقيط
٧٤١	سادسا: حكم الاشهاد على التقاطه

الموضوع	المفحة
المذهب الاول	٧٤١
المذهب الثانى	٧٤٢
الترجيح	٧٤٣
سلايما : حكم النفقة على اللقيط	٧٤٣
ثامنا : هل يلزم الملتقط الاتفاق على اللقيط	٧٤٤
المذهب الاول	٧٤٤
المذهب الثانى	٧٤٧
عاشرا : حكم اسلامه	٧٤٨
حادى عشر : بمن يلتحق اللقيط ، أى حكم استلحاقه	٧٥٠
أ - اذا كان المستلحق مسلما	٧٥١
المذهب الاول	٧٥١
المذهب الثانى	٧٥٢
ب - الحكم فيما لو استلحقه الذمى	٧٥٢
ج - حكم استلحاق المرأة الطفل	٧٥٤
اذا استلحق الطفل اثنان فأكثر	٧٥٤
المذهب الاول وأدلته	٧٥٤
المذهب الثانى وأدلته	٧٥٦
المبحث الثالث في حكم العمل بالقيافة في اثبات النسب	٧٥٨
أولا : تعريف القافة	٧٥٨

الفهرس

المفحة	الموضوع
٧٥٨	القافة لغة
٧٥٨	تعريف القافة شرعا
٧٥٨	حكم العمل بالقياة في اثبات النسب
٧٥٨	المذهب الاول وأدلتة
٧٦٠	مناقشة الادلة
٧٦٧	المذهب الثاني وأدلتة
٧٦٧	مناقشة الادلة
٧٦٧	الرد
٧٦٨	الترجيح
٧٦٨	الحكم فيما اذا لم يوجد قافة
٧٦٩	أولا: العمل بالقرعة
٧٦٩	المذهب الاول
٧٧٠	المذهب الثاني
٧٧١	ثانيا: متى يترك الخيار للولد لكي يلتحق بأحد المدعين؟
٧٧١	وكيفية ذلك
٧٧٢	متى يلحق الولد بالمدعين اذا كانوا اثنين فأكثر؟
٧٧٢	المذهب الاول
٧٧٣	المذهب الثاني
٧٧٤	متى يضيع نسب الولد

الفهرس

الموضوع	المفحة
المبحث الرابع : في نفيه باللعان وأثار ذلك	٧٧٥
تعريف اللعان	٧٧٥
اللعان لغة	٧٧٥
تعريف اللعان شرعا	٧٧٥
أ - تعريف الحنفية	٧٧٥
ب - تعريف المالكية	٧٧٥
ج - تعريف الشافعية	٧٧٦
د - تعريف الحنابلة	٧٧٦
ثانيا : مشروعية اللعان	٧٧٦
كيفية نفي الولد في لفظ اللعان	٧٧٩
أ - بالنسبة لما يقوله الرجل	٧٧٩
ب - بالنسبة لما تقوله المرأة	٧٨١
المذهب الاول	٧٨١
المذهب الثاني	٧٨٢
حكم نفي الحمل باللعان	٧٨٢
المذهب الاول وأدلته	٧٨٢
مناقشة أدلة هذا المذهب	٧٨٣
الرد	٧٨٤
المذهب الثاني وأدلته	٧٨٥
مناقشة الادلة	٧٨٧
الرد	٧٨٧

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٧٨٨	المذهب الثالث
٧٨٩	متى ينفي الولد ؟
٧٩٠	المذهب الاول وأدلته
٧٩١	مناقشة ادلة اصحاب هذا المذهب
٧٩٢	المذهب الثاني
٧٩٢	الحكم فيما اذا لا عن رجل زوجته وجاءت بولد لاقبل الحمل أو كثره
٧٩٣	المقصود بطفل الانبوب
٧٩٤	التلقيح الاصطناعي
٧٩٤	أ - التلقيح الخارجى
٧٩٥	ب - التلقيح الداخلى
٧٩٥	الحكم الشرعى
٧٩٥	القرار الخامس حول التلقيح الاصطناعي واطفال الانابيب
٨٠٦	الخاتمة
	المصادر والمراجع
	الفهرس •